

الممنوع من الصرف

بين

مذاهب النجاة والواقع اللغوي

الدكتور إميل بدیع يعقوب

دار الحديث

بيروت

الممنوع من الصرف

بين

مذاهب النجاة والواقع اللغوي

الدكتور إميل بدیع يعقوب

دار الجليل

بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الجليل

الطبعة الأولى

١٤١٣م - ١٩٩٢م

المقدمة

« الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يعطى
الموجودات أسماء لذلك فإن اللغة من الأهمية ما
يمادل خلق العالم،^(١) »

سئل كونفوشيوس^(٢) منذ ألفين وخمسمئة سنة تقريباً: ماذا تفعل لو
وُلّيت الحكم؟ فأجاب: لو أُتيح لي أن أحكم لبدأت بإصلاح اللغة^(٣). لقد
اعتبر حكم الصين، عن حق، أن اللغة وهاء الفكر، وأن على من يريد
إصلاح الفكر أن يبدأ بإصلاح لغة الفكر. فمصلح اللغة، أو مبسرها، لا يقل
شأناً عن المصلح الاجتماعي، ليس لأن الإصلاح اللغوي يستتبع إصلاحاً
فكرياً وحسب، بل أيضاً لأن من يوقر على كل تلميذ ساعة واحدة مما
ينفقه في تعلم مادة ما يوقر على الأمة في الجيل الواحد أعماراً وأعماراً.

من هذه الزاوية انطلقت في دراستي نحو دعوات الإصلاح اللغوي متمنياً
أن يحدو حدوي بعض الباحثين، فنخلص بعد البحث الدقيق إلى وضع
أسس لدعوة إصلاحية تشمل نواحي اللغة كافة من نحو، وصرف، وخط،
وإملاء، وأدب، وبلاغة. ومجال الإصلاح رحب في اللغة العربية، خاصة
بعد أن وضحت معالمه بفعل ما شهدنا في العصر، من طرح لمشاكل اللغة،

(١) هذا القول للويس لاثيل، وقد أخذناه عن جابر رشيد السامرائي، آراء في العربية،
(مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦١م) ص ٩٠.

(٢) فيلسوف صيني (نحو ٤٧٩ - ٥٥١ ق.م.) أسس مذهباً فلسفياً أدبياً لا يقر بالله، وإنما
يُدعو إلى حياة عائلية واجتماعية مثلى. (غريتان توتل: المنجد في الأعلام، ص ٦٠١).

(٣) عن الجندي خليفة: نحو حرية أفضل (دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت)
ص ١٩.

ومن اقتراحات، بالتالي، لمعالجتها. فقد وجدت اللغة العربية نفسها، في مطلع عصر النهضة، متخلفة بفعل تخلف أهلها، وعاجزة أمام ما استجد من مفاهيم ومعان. وتنبه العاملون في حقها لخطورة الموقف فتنادوا إلى الإصلاح، وأخذوا يطرحون الكثير من القضايا التي من أبرزها:

١ - ثنائية اللغة (الفصحى والعامية) والدعوة إلى تبني العامية في كتاباتنا الأدبية وغيرها.

٢ - ازدواجية الثقافة العربية والإنكليزية، أو العربية والفرنسية، والدعوة إلى تدريس كافة العلوم باللغة العربية.

٣ - الدعوة إلى استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي.

٤ - الدعوة إلى تبسيط النحو العربي.

٥ - الدعوة إلى تبسيط الإملاء العربي.

٦ - الدعوة إلى تطوير مفردات اللغة العربية عن طريق الاشتقاق والنحت والتعريب والمجاز، وذلك بهدف إيجاد المصطلحات العلمية العربية مقابل المصطلحات الأجنبية في مختلف العلوم.

٧ - الدعوة إلى التجديد في الأدب ودمج علوم العربية بعضها ببعض.

٨ - الدعوة إلى الأخذ بمبادئ علم التربية الحديث في تدريس اللغة...

وكانت الدعوة إلى تبسيط النحو العربي أهم هذه الدعاوات جميعاً لأسباب عدة، منها:

أ - صعوبة النحو العربي كما وضعه النحاة، وبخاصة بالنسبة إلى متعلمي العربية في العصر الحديث.

ب - كثرة المطالبين بتبسيط النحو العربي، وبخاصة في العصر الحديث، وعدم الوصول إلى التبسيط المرجو.

ج - كشف مخاطر بعض الدعوات (الدعوة إلى العامية، والدعوة إلى تبني الحرف اللاتيني) وخفوت أصوات أصحابها، ما ساعد على إفساح المجال للدعوة إلى تبسيط النحو.

د - نجاح بعض الدعوات كلياً أو جزئياً (الدعوة إلى التعريب، الدعوة إلى وضع المصطلحات العلمية العربية المقابلة للمصطلحات العلمية الأجنبية) ما شجع أصحاب الدعوات الإصلاحية اللغوية، وبخاصة دعوة تبسيط النحو العربي.

وبسبب هذا كله، ونظراً إلى ما عانيت في تعلم النحو عندما كنت على مقاعد الدراسة، وفي تعليمه عندما كنت مدرّساً في بعض المدارس الرسمية، اتجهت في دراستي العليا نحو دعوات تبسيط اللغة العربية بعامّة، وتبسيط النحو العربي بخاصّة، فكتبت بحثاً بعنوان: «آراء إبراهيم مصطفى^(١) في تبسيط النحو العربي»، نلت على أساسه شهادة الماجستير في اللغة العربية^(٢)، وبحثاً آخر بعنوان: «آراء أنيس فريحة^(٣) في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها (دراسة مقارنة وتقويم)»، خولني الحصول على شهادة الدكتوراه (الحلقة الثالثة)^(٤). بعد ذلك قمت بتدريس النحو العربي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية، وكان باب الممنوع من الصرف من الأبواب النحوية التي أدرّسها لطلاب السنة الثالثة في قسم اللغة العربية، فوجدت بعد سبع سنوات من التدريس أنّ طلابي لا يصلون إلى

(١) لغوي مصري (١٨٨٨ - ١٩٦٢م) وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وصاحب مدرسة في النحو. له: «إحياء النحو»، و«إعراب القرآن للزجاج».

(٢) من كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثاني) في الجامعة اللبنانية، سنة ١٩٧٨م.

(٣) أديب ولغوي لبناني (١٩٠٢م - ٢٠٠٠) كان أستاذ اللغات السامية في الجامعة الأميركية ببيروت. له: «تبسيط اللغة العربية على أسس جديدة»، و«محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها»، و«أسماء الأشهر العربية وتفسير معانيها».

(٤) من كلية الآداب والعلوم الإنسانية فرع الآداب العربية في جامعة القديس يوسف في بيروت، سنة ١٩٨٠م.

الإحاطة بمسائل هذا الباب النحوي، على الرغم من أسابيع طوال أمضيها في شرحه، ومن تبسيط أسلوبه في التدريس، وتمهيلي في الشرح، وذلك لكثرة التعليقات النحوية في هذا الباب وصعوبتها، ولكثرة التفرعات، واختلاف الآراء واللهجات بالنسبة إلى مسائله.

وه الممنوع من الصرف، هو الممنوع من التنوين، أو الممنوع من نوع منه هو تنوين الأمكنية، أو الممنوع من التنوين والجر بالكسرة، على اختلاف النحاة في ذلك كما سنقصته في الفصل الأول من كتابنا هذا. وما أقصده به «الواقع اللغوي» المادة اللغوية المسموعة من العرب، أي ما وصلنا من لغة العرب دون غيره، أي دون تخيل ما لم يرد عن العرب وإعطاء الأحكام بشأنه كما فعل النحاة العرب عندما قننوا النحو العربي، ودون تعليل هذا «الواقع» بتعليلات خارجة عن نطاق اللغة نفسها كما فعل النحاة العرب أيضاً.

أما اختياري «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي» عنواناً للبحث، فيعود إلى أسباب عدة: أولها الدلالة، بشكل مباشر، على الهوية الكبيرة التي تفصل بين مذاهب النحاة في الممنوع من الصرف والواقع اللغوي فيه، وبشكل غير مباشر على أن صعوبة باب الممنوع من الصرف إنما تأثرت من هذه المذاهب لا من الواقع اللغوي. وثانيها الرغبة في استكمال أبحاثي في تبسيط اللغة العربية بشكل عام، والنحو العربي بشكل خاص. وثالثها إرادة التخلص من مقولة «العلة النحوية» في الباب النحوي الوحيد الذي ما زال يُدرّس على أساسها، وذلك أن النحاة المحدثين أدركوا، عن حق، بطلان نظرية التعليل النحوي، وعدم جدواه على الأقل بالنسبة إلى طلاب العربية قبل المرحلة الجامعية، فحذفوا كل ما يتعلق بها من كتب القواعد التي تدرّس في الصفوف الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، واستثنوا باب الممنوع من الصرف من هذا الحذف، وكانهم أرادوا الإبقاء على نموذج من التعليل النحوي، تماماً كما يفعل بعض المعتنقين بشؤون

الحيوان بالنسبة إلى الحيوانات التي تكاد تنقرض. ورابع هذه الأسباب يعود إلى رغبتني الشديدة في كتابة هذا البحث علّني أستطيع تبسيط هذا الباب النحوي، فأقدمه لطلاب العربية سهلاً مستقلاً خالياً عن تعليقات النحاة الفلسفية، واختلافاتهم الجدلية التي لا تصوّب تعبيراً ولا تحظى، آخر، فأكون قد قدمت خدمة صغيرة للفتي وطلابها على حدّ سواء. هذا بالإضافة إلى أن موضوع ما ينصرف وما لا ينصرف حظي، وما زال يحظى، بعناية النحويين جميعاً منذ ألفوا كتباً في النحو، والباحث لا يجد كتاباً في النحو إلا وياب ما ينصرف وما لا ينصرف ينتظم منه صفحات تقل أو تكثر تبعاً لاهتمام المؤلف بهذا الباب، بل إننا نرى أن بعضهم قد اهتم به اهتماماً بالغاً حتى أفرده بكتاب مستقل كما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بنعلب^(١) (٢٠٠هـ/٨١٦م - ٢٩١هـ/٩٠٤م) بكتابه وما يجري وما لا يجري^(٢) وكما فعل الزجاج^(٣) بكتابه وما ينصرف وما لا ينصرف.

وفي دراسة اللغة منهجان رئيسان: أولهما المنهج الوصفي التقريري الذي لا يعلّل الفواهر اللغوية، بل يقف منها موقف العالم البيولوجي الذي يصف الجسم الإنساني، وهذا لا يقول: يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الموضع، أو بهذا الحجم، أو بهذا الوزن، أو بهذا الشكل... بل يكتفي بالوصف الموضوعي. وثانيهما المنهج التعليلي الذي لا يكتفي بوصف.

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (٢٠٠هـ/٨١٦م - ٢٩١هـ/٩٠٤م) إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالمحفظ وصدق اللمعة، ثقة حجة. ولد ومات ببغداد. له «الفصيح» و«قواعد الشعر» و«مجالس نعلب» (الزركلي: الأعلام ٢٦٧/١).

(٢) لا نعلم عن هذا الكتاب شيئاً إلا ما ذكره النديم في كتابه الفهرست (دار المسيرة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨) ج ٢، ص ٨١.

(٣) هو إبراهيم بن الحري بن سول (٢٤١هـ/٨٥٥م - ٣١١هـ/٩٢٣م) عالم باللغة والنحو. ولد ومات في بغداد. له: «الاشتقاق»، و«إعراب القرآن»، و«فلسف وأصلط» (الزركلي: الأعلام ٤٠/١).

الظواهر اللغوية بل يخصص في أسبابها وعلاها ليستخرج تفسيراً لغوياً أو منطقياً يكمن خلف هذه الظواهر، ويكون سبب وجودها. والمقضية الرئيسة التي يختلف المنهجان بشأنها هي مسألة تحليل الظاهرة اللغوية، فبينما يقول المنهج الوصفي التقريري: إتنا لا نعرف السبب، أو العلة، لأن اللغة تحدت إلينا من عصور سحيقة في القدم، وكل رأي في تحليل الظواهر اللغوية لا يخرج عن كونه رأياً، أو حدساً، أو تخميناً، وعندما ندخل نطاق الحدس والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي، يحاول المنهج التعليلي الفلسفي معرفة علة الظواهر اللغوية. وقد أخذ النحاة العرب القدامى بالمنهج الثاني، وكان معظمهم فقهاء، ومناطق، ومفتنين بالمنطق الأرسطي، فأكثروا من التحليل، وبالغوا فيه، حتى أضحي كلامهم النحوي أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه.

أما المنهج الذي أخذت به في كتابي هذا، فقد اقتضاه عنوان البحث وطبيعة الدراسة، فمذاهب النحاة المختلفة نشأت بفعل المنهج التعليلي، أما عرض الواقع اللغوي، كما حدّدناه فلا يكون إلا على أساس المنهج الوصفي.

وهكذا جمعت بين المنهجين دون أن آخذ إلا بالثاني، وقد أتاح لي هذا الجمع أن أقارن بينهما، فتبين لي فساد التعليلات النحوية بشكل عام، وتعليلات الممنوع من الصرف بشكل خاص، كما خلصت إلى نتيجة مهمة مفادها أن صعوبة النحو العربي عامة وصعوبة باب الممنوع من الصرف خاصة، إنما كانتا بفعل مذهب النحاة الفلسفي التعليلي، لا من نحو اللغة العربية نفسها، وأنه لو أعدنا تقعيد نحو العربية على أساس المنهج الوصفي التقريري لا على أساس المنهج التعليلي الفلسفي الذي قعد النحو على أساسه، لسهلناه كثيراً، ولقضينا على النغور الذي نلاحظه عند طلابنا عندما يدرسون.

وكان من الطبيعي أن أبدأ بحثي بفصل أعرف فيه التنوين والصرف

والممنوع من الصرف لانتقل بعده مباشرة، وفي فصل ثالث، إلى عرض التحليل بعامة، وعلل الممنوع من الصرف بخاصة، وهذه العلة هي التي على أساسها تناول النحاة باب الممنوع من الصرف، فقسموه، وفرعوه، وفلسفوه، وعقدوه. ثم عرضت في فصول أربعة مستقلة وبشكل مفصل، كلاً من الجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل» والملحق به، والمنتهي بـالف التانيث، والوصف الممنوع من الصرف، والعلم الممنوع من الصرف. وخصت الفصل السابع لحكم الممنوع من الصرف إذا صغر أو خفف، والفصل الثامن لحكمه إذا كان منقوصاً، والفصل التاسع لصرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف من الصرف في الشعر العربي، واللهجات العربية المتعددة، ومذاهب النحاة المختلفة. وختمت بحثي بفصل عرضت فيه دعوات تبسيط باب الممنوع من الصرف، وبخاتمة أوجزت فيها خلاصة البحث ونتائجه. وألحقت بذلك كله ملحقات تضمنت فصولاً من كتب نحوية قديمة^(١) في باب الممنوع من الصرف، وبخمس فهارس فنية تناولت الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأعلام، والمصادر والمراجع، والمحتويات. وهكذا جاءت فصول بحثي مبنية في أساس تقسيمها، لا على أساس التحليل النحوي الذي على أساسه قسم النحاة الممنوع من الصرف إلى ممنوع لعلة واحدة وممنوع لعلتين اثنتين، بل على استقلالية كل فصل، بما يتضمنه، عن غيره من الفصول. وقد جاء تسلسل هذه الفصول بشكل يأخذ بعضها برقاب بعضها الآخر، كل ذلك في استقلالية ذاتية، وارتباط عضوي ضمن وحدة تكاملية شاملة.

وأكثر اعتمادي كان على المصادر النحوية القديمة^(٢) لا على المراجع النحوية الحديثة، لأن الأولى هي الأساس، وإليها يرجع الباحثون ومعدو

(١) هي «الكتاب» لسيبويه، و«ما يتصرف وما لا يتصرف» للزجاج، و«المقتضب» للبره

و«شرح المفصل» لابن يعيش، و«شرح التصريح على التوضيح» للشيخ خالد الأزهرى.

(٢) منها المصادر الخمسة التي سبق ذكرها في الهامش السابق، و«صناعة الإعراب» لابن

جنى، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري، و«ألفية» ابن مالك، و«وصف»

كتب النحو الحديثة. ولم أرجع في بحثي إلى كل المصادر النحوية القديمة
 لسيين: أولهما أن الرجوع إليها جميعاً يقتضي سنوات طوال نظراً إلى كثرة
 هذه المصادر، وثانيهما أن بعضها يغني عن البعض الآخر، فمعظم المصادر
 النحوية تكرر ما جاء في المصادر السابقة لها إلا في بعض الأمور المتعلقة
 بالتعليقات، والموامل، والمذاهب، وبعض التفاصيل والأحكام. وهذا
 التكرير لا حيب فيه إذ اللغة واحدة، وظواهرها هي هي لم تتغير عبر القرون
 الطوال، والمنهج الذي أخذ به النحاة كان واحداً على العموم. واعتمدت
 بشكل أساسي على المصادر الخمسة التالية:

- ١ - الكتاب لسيويه^(١).
- ٢ - المختضب للمبرد^(٢).
- ٣ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.
- ٤ - شرح المفصل لابن يعيش^(٣).
- ٥ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى^(٤).

- المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد الفائق، وشرح ابن عقيل على ألنية ابن
 مالك، لابن عقيل، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
- (١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨هـ/٧٦٥م - ١٨٠هـ/٧٩٦م) إمام النحاة وأول من
 بنى علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فخدم الخليل بن أحمد
 الفراهيدي، ففاته له الكتاب في النحو والزركلي. (الأعلام ٨١/٥).
- (٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (٢١٠هـ/٨٢٦م - ٢٨٦هـ/٨٩٩م) إمام العربية
 بمصر في زمانه وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته بمصر. له
 الكامل، والمذكّر والمؤنث، والمقتضب. (الزركلي: الأعلام ١٤٤/٧).
- (٣) هو يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٣هـ/١١٦١م - ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) من كبار العلماء
 بالعربية. مولده ووفاته بحلب. له شرح المحفل، وشرح التصريف الملوكي،
 (الزركلي: الأعلام ٢٠٦/٨).
- (٤) هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر (٨٢٨هـ/١٤٣٤م - ٩٠٥هـ/١٤٩٩م) نحوي من
 أهل مصر نشأ وعاش بالقاهرة. له: المقفلة الأزهرية في علم العربية، وشرح
 مصموم التوضيح، والألفاظ النحوية، (الزركلي: الأعلام ٢٩٧/٢).

أما اعتمادى «الكتاب» لسيويه فسيه أن هذا المصدر النحوي هو أهم المصادر النحوية جميعاً، نظراً إلى أنه أول كتاب نحوي وصل إلينا، وإلى أن مؤلفه يعتبر، بحق، مؤسس النحو العربي، ولذلك يرجع إليه الباحثون النحويون في أبحاثهم، أما كتاب «المقتضب» للمبرد، فيناقض كتاب سيويه من ناحية القدم والأهمية والشهرة بخاصة أنه ترأس المدرسة البصرية بعد سيويه. وأما المصدر الثالث «ما يتصرف وما لا يتصرف» للزجاج، فتعود أهميته إلى سييين رئيسين: أولهما أهمية صاحبه الذي تزعم المدرسة البصرية بعد المبرد، وثانيهما أن صاحبه أفرد له باب الممنوع من الصرف، وهو الكتاب الوحيد الذي وصلنا مفرداً لهذا الباب. وأما اعتمادى على «شرح المفصل» لابن يعيش فيعود إلى أن هذا الكتاب يمثل طائفة من المصنفات النحوية التي قامت على أساس شرح ما سبقها من مؤلفات والتعليق عليها، وهو أضخم المصنفات النحوية على الإطلاق فضلاً عن أن الكتاب الذي شرحه وهو المفصل للزمخشري يمثل المدرسة البغدادية التي جمعت بين المدرستين: البصرية والكوفية من طريق اختيار ما تراه صواباً من آرائهما. وأما المصدر الأخير «شرح التصريح على التوضيح» للشبغ خالد الأزهرى، فيمثل خير تمثيل كتب النحاة المتأخرين الذين تحسنت لديهم آراء مختلف المدارس النحوية، كما يمثل المنهج التعليقي في ذروته، هذا بالإضافة إلى كونه شرحاً وافياً لـ «أوضح المسالك» لألفية ابن مالك، لابن هشام، ولا يخفى ما لألفية ابن مالك وكتاب «أوضح المسالك» من أهمية بين الكتب النحوية التراثية. كذلك اعتمدت على مرجع نحوي واحد هو كتاب «النحو الوافي» لعماس حسن، وهو أشهر الكتب النحوية الحديثة، وأهمها، نظراً إلى الجهد الكبير الذي بذله صاحبه في إعدادها جامعاً فيه كل ما استطاع الوقوف عليه من مذاهب نحوية مختلفة، وخصائص اللهجات العربية المتعددة، وجزئيات المسألة النحوية الواحدة، ومحاولاً التبسيط في عرض الأحكام النحوية وتقسيمها كلما أمكنه ذلك، منتقداً التعليق النحوي في غير مكان من كتابه، ولكن دون أن يتخلص منه في باب الممنوع من الصرف لا

في العرض ولا في التقسيم.

وقد حاولت جهدي في هذا البحث أن يكون أسلوبه فيه بسيطاً غاية البساطة، وذلك سواء في استخدام الجمل والتعابير، أم في التوزيع والتقسيم وعرض الأحكام، وقد اعتمدت هذه البساطة ليس لأنها من أهم خصائصه النفسية وحسب، والأسلوب هو الرجل «Le style c'est l'homme» كما يقول الأديب الفرنسي جورج بوفون Georges Buffon^(١)، بل لكيلا أضيف إلى صعوبة الموضوع صعوبة أخرى في أسلوب معالجته، ولكي ينسجم، أيضاً، مع غاية البحث التي هي التبسيط في الأساس.

Georges Buffon: Discours sur le style. p. 17.

(١)

وجورج بوفون أديب فرنسي (١٧٠٧م - ١٧٨٨م) خصص حياته للتاريخ الطبيعي. له «L'histoire Naturelle» وهو كتاب ضخم في ستة وثلاثين مجلداً، قصي في تأليفه نحو خمسين سنة، و Discours sur le style (جوستاف لانتون: تاريخ الأدب الفرنسي، ج ٢، ص ١٠٦ - ١٠٨).

الفصل الأول

التنوين والصرف والممنوع من الصرف

١ - تعريف التنوين:

التنوين : ثون ساكنة^(١) زائدة تلحق آخر الأسماء^(٢) لفظاً لا خطاً^(٣) ولا

(١) إذا جاء بعد التنوين حرف ساكن، حرك التنوين بالكسر أو بالضمة، نحو: «صاح المعلم قائلًا انتبهوا جيدًا» تُقرأ هكذا: «صاح المعلم قائلن انتبهوا جيدًا»، والكسر أكثر لأنه الأصل في التخلص من التثنية الساكنة. أما إذا كان بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزومًا (أي: ليس حركة إعراب)، فالضم أحسن لنقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق، نحو: «هذا كتابٌ ادرس فيه». ومن العرب من يهدف التنوين، إذا وثقه ساكن، ومنه قراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١ - ٢) بدون تنوين «أحد»، ومنه قول عبد الله بن الزبير (من الكامل):
عُصِرُوا الَّذِي فَشِمَ الثَّيْبُ بِذِي الْقُوسَيْبِ وَرَجُلًا مَكْنَةً مُتَبَوِّنَ عِجَافِ
ديوانه (تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢، ١٩٨١م) ص ٥٢.
والمراد: المتعصب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية، القاهرة، لا ط، ١٣٩٩هـ) ٣١٢/١، وابن يعيش: شرح المعصل (عالم الكتب، بيروت ومكة المشيخية، القاهرة، لا ط، لا ت) ١٢٣١/٢ وأحمد الملقني: رصف العباتي في شرح حروف المعاني (تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٩هـ) ص ٣٥٨.

(٢) لا تلحق التنوين، إلا الأسماء، فهو لذلك، علامة من علاماتها.

(٣) لا تُكتب مرن التنوين في الكتابة الإملائية، وإنما تُكتب في الكتابة العروضية.

وقفاً^(١)، أو هو «نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد»^(٢)،
نحو: «حضر زيدٌ مع جوارٍ إلى بيتنا، فصافحت كلاً منهم».

٢ - نوعا التنوين:

التنوين نوعان: أصيل، وغير أصيل.

أ - التنوين الأصيل: هو، حسب النحاة، أربعة أقسام^(٣):

١ - تنوين الأمكنية، أو تنوين الصرف، أو تنوين التمكين، وهو
الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ليبدل على خفتها^(٤)، وعلى أنها
أمكن^(٥) وأقوى في الاسمية من غيرها^(٦).

فهو، إذن، لا يدخل إلا الأسماء غير المنوعة من الصرف. وقد سمي
«تنوين الأمكنية»، أو «تنوين التمكين» لأنه يبدل على تمكّن الاسم الذي
يدخله في الاسمية^(٧)، وابتعاده من شبه الفعل والحرف اللذين لا ينوئان،

(١) عند الوقف يُلحظ بالنون ألفاً، نحو: «اشترتُ كتاباً». وقد أخذت هذا التعريف من
عباس حسن: النحو الوافي (دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٧٩م) ٢٧/١.

(٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (مطابع دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧٢) (نون).

(٣) سيويه: الكتاب. (تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢،

١٩٧٧م) ٢٢/١، ١٩٩/٢، ٣١٠/٣، ٢٠٦/٤ - ٢٠٧، وابن جبير: شرح المفصل.

٢٩/٩، وأحمد الخالقي: وصف الساني في شرح حروف المعاني. ص ٣٤٢ - ٣٥٧،

والحمس المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد

نديم فاضل. دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م) ص ١٤٤ - ١٥٠، وابن

هشام: مفتي القليب من كتب الأعراب (تحقيق ملازن السلوك ومحمد علي حمدالله.

مراجعة سميد الأنصاري. دار المكنز، (دمشق)، ط ٢، لات) ٣٧٥/١ - ٣٧٩، وعباس

حسن: النحو الوافي. ٣٣/١ - ٤٢.

(٤) منشرح مسألة النقة في الفصل الثاني من كتابنا هذا.

(٥) «أنكر»: أصل تفصيل من فصل التلافي: «مَكَّنَ مَكَانَةً»، ومعناه: بلغ الغاية في
التمكّن.

(٦) عباس حسن: النحو الوافي. ٣٧/١.

(٧) المراد بالتمكّن في الأسماء تطابق التعريف والتكثير بالعلامة عليه، وأما ما لا تمكّن له =

فإذا لم ينوّن الاسم أصبح شيئاً بهما وإن نُوّن ابتعد من شبههما، وكان أكثر تمكناً في الاسم، لذلك تسمى الأسماء المتنوعة من الصرف أسماء متمكنة تمكناً غير أمكن في الاسم، وتسمى الأسماء المعروفة أسماء متمكنة تمكناً أمكن في الاسم.

٢ - تنوين التنكير: هو الذي يلحق الأسماء المعرفة لجعلها نكرات، نحو: «شاهدت يزيداً ويزيداً آخر»، فـ «يزيد» الأول معرفة ومعروف، أما الثاني فنكرة. وهذا التنوين يدخل الأسماء المعربة^(١) كما مثل، والأسماء المبنيّة، نحو «عمرويه»، «خالويه»، «سيبويه» في لغة من يبنى هذه الأسماء، وأسماء الأفعال، نحو: «صت»، «إيه»، وأسماء الأصوات، نحو: «غاق». فاسم فعل الأمر «صت»، مثلاً، بالتسكين يعني طلب الكفّ عن حديث معين والسكوت عنه، وبالتنوين: «صت» يعني طلب السكوت عن أيّ حديث، أي طلب السكوت في جميع الموضوعات لا في موضوع معين، واسم فعل الأمر «إيه»، بالكسر يعني طلب الاستزادة من حديث معين، فإذا قلت لصديقك مثلاً، وهو يتكلم معك على موضوع معين: «إيه» لكان قصدك طلب الزيادة من الحديث عن الموضوع الذي تتحدثان عنه، أما إذا قلت له: «إيه» بالكسر والتنوين، فإن المقصود طلب الاستزادة من أيّ حديث سواء أكان ما أننا فيه أم غيره. واسم صوت الغراب «غاق»

- فلا تتعرف نكرته، ولا تتنكر معرفته، فكلمة «معلم» و«أسد» متمكّنان لكناقب التنكير والتعريف صبيها، نحو: «معلم، المعلم»، و«أسد، الأسد». وأنا «زيد» و«أحمد» ونحوهما من الأعلام متمكّنان لأنهما قد يشكّران، إذا شيا، وأنا «فا» ونحو غير متمكّن، لأنك لا تقول «الهدان»، وأنا «كعب» ونحوها، فإنها غير متمكّنة لأنها نكرة لا تتعرف. (ابن يعيش: شرح المفضل ٢/٨٠).

(١) الأسماء المعربة هي التي تتغير حركة أواخرها حسب وظفتها في الجملة، أو بحسب العوامل المؤثرة فيها، نحو كلمة «معلم» في «جاء معلم»، و«شاهدت مطّماً»، و«مررت بمطّماً». وتقابلها الأسماء المبنيّة وهي التي لا تتغير حركة أواخرها مهما احتلت العوامل المؤثرة فيها، نحو كلمة «هذا» في قولك: «ونجى هذا الطالب»، وأخت هذا الطالب»، و«مررت بهذا الطالب».

بالكسر من دون تنوين يعني صياحاً خاصاً معيّناً فيه تنعيم، أو حرن، أو تقطيع، أما بالكسر والتنوين: «غاقٍ» فيعني مجرد الصياح.

٣ - تنوين العوض، أو تنوين التعويض، وهو الذي يكون عوضاً من.

- حرف، نحو: «جاء قاضي» (الأصل: جاء قاضي).

- كلمة، وهو ما يلحق «كلّ» و«بعض» وما في حكمهما عوضاً مما يضافان إليه، نحو: «حضر المعلمون فصافحت كلّاً منهم»، أي: كلّ معلّم منهم، فالتنوين في كلمة «كلّاً» عوض من كلمة «معلّم».

- جملة محذوفة، وهو ما يلحق «إذ» عوضاً من جملة تكون بعدها، نحو: «زرتك في المساء وكتبت حينئذٍ خارج البيت»، أي: حين إذ زرتك، فالتنوين في «حينئذٍ» عوض من جملة «زرتك».

٤ - تنوين المقابلة، وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم ليكون مقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: «مررت بنلميذات مجتهدات». والذي استند إليه النحاة للقول بهذا النوع من التنوين ملاحظتهم أن التنوين لا يكون إلا في آخر الاسم، وهو يدلّ على أنه، أي الاسم، قد تمّ صوغه واستكمل حروفه، ولكن عند جمعه جمع مذكر سالم، يختفي التنوين، وتحلّ محله نون في آخر الجمع. فقال النحاة إن نون جمع المذكر السالم تأتي بدلاً من التنوين في مفردة. ولما كانت هذه النون غير موجودة، إلا في جمع المذكر السالم وملحقه دون جمع المؤنث وملحقه، وكلاهما جمع سلامة، قالوا بزيادة التنوين في جمع المؤنث السالم مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم^(١).

(١) عاص حسن: النحو الوافي ٤١/١ - ٤٢.

ب - التنوين غير الأصيل: هو أنواع، منها:

١ - تنوين الترتيم، وهو، عند التميميين، زيادة نون في آخر القافية المطلقة، أي: المتحركة، نحو إنشادهم قول جرير^(١) (من الوافر):

أَقْلَسِي اللَّوْمَ صَادِلَ وَالْعَيَّابِينَ وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابِينَ^(٢)

وغاية هذا التنوين، عندهم، التمييز بين الشعر والنثر.

٢ - التنوين الغالي: وهو الذي يلحق أواخر القوافي المقيدة، أي: الساكنة الروي نحو قول رؤبة^(٣) (من الرجز):

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِينَ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لِمَسَاعِرِ الْحَقِيقِينَ^(٤)

وسمي هذا النوع من التنوين «غالياً» لتجاوزه حد الوزن، وفائدته التفريق بين الوقف والوصل.

(١) هو جرير بن عطية بن حديفة الليثومي (٢٨هـ / ٦٥٠م - ١١٠هـ / ٧٢٨م) أشهر أهل عصره ولد ومات في البصرة. وعاش عمره يناهز شعراً زمته وساجلهم، ظم يشبث أمامه غير العزدي والأخطل. وهو من أهل الناس شعراً. (الزركلي. الأعلام (دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤) ١١٩/٢).

(٢) ديوانه (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٥٨، وسيبويه: الكتاب ٤/٢٠٥، ٢٠٨، والمبرد: المقتضب ١/٢٤٠، وابن جني: الخصائص (نعت محمد علي الشجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت) ١/١٧١، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (دار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت) ٢/٦٥٥، وأحمد الملقني: وصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٩، ٢٥٢، وابن هشام: مغني القبيب ١٠/٣٧٨.

(٣) هو رؤبة بن عبد الله السجاء بن رؤبة الصبيعي (٠٠٠ - ١٤٥هـ / ٧٦٢م) راجع من المعصومين المشهورين أخذ عنه أهل اللغة، وكانوا يحتجبون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة. له ديوان رجاء (الزركلي: الأعلام ٣/٢٤).

(٤) ديوانه (جمع ولیم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢٢، ١٩٨٠م) ص ١٠٤، وسيبويه: الكتاب ٤٠/٢١٠، وابن جني: الخصائص ١/٢٢٨، وأحمد الملقني: وصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٢٩، ٢٥٢، والحصن المرادي: الجنى الثاني في حروف المعاني. ص ١٤٧.

٣ - تنوين الحكاية، وذلك كأن تسمي فتاة «بدراً». ثم تحكي اللفظ المسمي به، فتقول: «جاءت بدراً».

٤ - تنوين الشذوذ، نحو قول بعضهم: «هؤلاء» في «هؤلاء»^(١).

٥ - تنوين الضرورة، وهو الذي يلحق الكلمات الممنوعة من الصرف، وذلك للضرورة الشعرية، نحو تنوين «قاطمة» في قول الفرزدق^(٢) (من البسيط):

هَذَا ابْنُ قَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بِجَدِّهِ أَتَيْتَاهُ اللَّهُ قَدْ خُتِمُوا^(٣)
أو للتناسب في أواخر الكلمات المتجاورة، لأن لهذا التناسب إيقاعاً عذباً على الأذن، وأثراً في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارئ معاً، ومن أمثله تنوين «سلاسلاً» في قراءة الآية: ﴿إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(٤).

٣ - تعريف الصرف، والممنوع من الصرف:

أ - في اللغة: جاء في «لسان العرب»: «الصرف رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصارَفَ نفسه عن الشيء: صرفها عنه. وقول تعالى: ﴿ثُمَّ انصرفوا﴾»^(٥) أي: رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه... وصرفنا الآيات أي: بيناها. وتصريف الآيات: تبينها. والصرف: أن تصرف

(١) الحسن المرادي، الجنى اللبني في حروف المعاني، ص ١٤٩.

(٢) هو همام بن غالب بن صهبة التميمي (٥٠٠ - ١١٠ هـ / ٧٢٨ م) شاعر أموي من قبيلة من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. (الزركلي، الأعلام ٩٣/٨).

(٣) ديوانه (دار صادر، بيروت، لاط، لات) ١٧٨/٢.

(٤) الإنسان: ٤. قرأ المديني والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام بن شيوذ وحشام من طريق الطحاوي والشافعي عن الناجوني بالنون (ابن الجوزي، البشر في القراءات العشر (دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات) ٣٩٤/٢.

(٥) فقرة، ١٢٧.

إنساناً من وجه يريد به إلى مصرف غير ذلك... والمصرف: التقلب والحيلة. يقال: فلان يصرف ويتصرف ويصرف لعياله، أي: يكتسب لهم... وصرف الحديث: تزيينه والزيادة فيه... والصريف: صوت الأنساب والأبواب. وصرف الإنسان والبحر تابه وتنابه يصرف صريفًا: حرقه فسمعت له صوتًا... والصرف: الخالص من كل شيء^(١).

ب - في الاصطلاح الصرفي: أعطي الصرف تعريفات عدة، منها: «العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابًا ولا بناءً»^(٢)، أو هو «علم تعرف به أبنية الكلام واشتقاقه»^(٣)، أو هو «علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة»^(٤). وقد كانت مسائل هذا العلم في بداءة وضعه مختلطة بمسائل النحو.

ومن النحاة من يطلق المصطلح «النحو» مرادًا به «النحو» و«الصرف» معًا، كما فعل عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب^(٥) في مؤلفه «كتاب الكافية في النحو»، وعباس حسن^(٦) في كتابه «النحو الوافي».

ج - في الاصطلاح النحوي: لم يتفق النحاة على تحديد واحد

- (١) ابن منظور: لسان العرب (دار صادر، بيروت، لاط، لات) مادة (صرف).
- (٢) عبد الرأحمي. التطبيق الصرفي (دار النهضة العربية، بيروت، لاط، ١٩٧٢) ص ٧.
- (٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (صرف).
- (٤) محمد سمير نجيب السدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية (مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، لاط، لات) ص ١٢٥.
- (٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن موسى (٥٧٠هـ / ١١٧٤م - ٦٤٦هـ / ١٢٤٩م) لقبه مالكي من كبار العلماء بالعربية كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر)، ودرس بالقاهرة، ومكن دمشق، ومات بالإسكندرية، من كتبه «الكافية» و«الشافية» (الزركلي، الأعلام ٢١١/٤).
- (٦) نوري مصري محدث، كان عضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ورئيس قسم النحو والصرف والمعرض في جامعة القاهرة. من مؤلفاته: «النحو الوافي»، و«اللغة بين القديم والجديد».

للمصرف، وذلك لأنهم اختلفوا في تحديد دائرته على ثلاثة مذاهب.

١ - مذهب يقول إن الصرف هو تنوين «الأمكنية»، فالممنوع من الصرف، عنده، هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنية، وهو، تبعاً لذلك، يمتنع جرّه بالكسرة، فيجرّ بالفتحة نيابة عنها، بشرط ألا يكون مضافاً، ولا مقترناً بـ «أل»، فإن أضيف، أو اقترن بـ «أل»، وجب جرّه بالكسرة، ولكنه يبقى غير منصرف، نحو: «نظرت إلى الرجل الأسير وأسمركم»، وحجة هؤلاء أن الجرّ لا يعد الاسم عن شبه الفعل^(١)، لأنه نظير الجزم في الأفعال، فلا يمتنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره^(٢). وكذلك يبقى غير منصرف، إذا دخل عليه تنوين التنكير، نحو: «مررت بيزيد ويزيد آخر»، أو تنوين العوض، نحو: «سُرت بأغان شعبية»، فيبقى غير منصرف.

٢ - مذهب يقول إن منع الصرف هو منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابِعاً للآخر^(٣).

ويرأي هذا الفريق أن الاسم الممنوع من الصرف ينصرف إذا اقترن بـ «أل» أو كان مضافاً وجرّ بالكسرة في نحو: «نظرت إلى الرجل الأسير وأسمركم». وذلك بخلاف المذهب الأول. ويحلّ هؤلاء بأن الألف واللام دخلتا فزال شبه الفعل، لأنهما لا تدخلان على الفعل، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل لأن الفعل لا يضاف^(٤).

(١) لا يدخل التنوين الأفعال، فهو خاص بالأسماء، ويقول القناع إن: الأسماء تمنع من الصرف إذا كانت شبيهة بالفعل، وتنفصل الكلام على هذه المسألة في الفصل التالي.

(٢) ابن عيش: شرح المفصل ٥٨/١.

(٣) ابن عيش: شرح المفصل ٥٨/١، وراجع المبرد: المقنص ٣٠٩/٢.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف (تحقّق هدى محمود قراحة نشر لجنه إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، لا ط، ١٩٧١م) ص ٦.

٣ - مذهب يقول إنَّ الصرف هو التنوين مطلقاً، سواء أكان تنوين
«أمكنية» كما في تنوين «معلم» في قولك: «جاء معلم»، و«شاهدت
معلمًا»، و«مررت بمعلم»، أم تنوين تنكير كما في تنوين كلمة «يزيد»
الثابتة في قولك: «جاء يزيد» و«يزيد آخر»، و«شاهدت يزيدًا» و«يزيدًا آخر»،
و«مررت بيزيد» و«يزيد آخر»، أم تنوين عوض، نحو تنوين «ثوان» في
قولك: «أعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها»^(١).

والملاحظ أنَّ الاختلاف بين هذه المذاهب الثلاثة هو اختلاف
اصطلاحي شكلي بمعنى أنه لا يصحح عبارة أو يخطئ أخرى.

وسواء أكان الصرف هو التنوين بالإطلاق أو نوعًا من أنواعه الأربعة،
فلا بدَّ أنه أخذ معناه الاصطلاحي من أحد معاني الجذر «صرف» أو أحد
مشتقاته كما هي الحال دائمًا في المصطلحات النحوية، والبلاغية،
والصرفية، والأدبية، وغيرها. واختلف النحاة في المعنى الذي اشتقَّ منه،
فقال فريق^(٢): «إنَّه مشتقٌّ من «الصَّرَف» وهو الخالص من اللين، لأنَّ
المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقال آخرون^(٣): «إنَّه مشتقٌّ من
«الصَّرِف» وهو «الصوت»، لأنَّ الصرف، وهو تنوين أو نوع منه، صوت
في الآخر. وقال فريق ثالث^(٤): «إنَّه من «الانصراف»، فالمنوع من الصرف
رجع عن الاسم، وأقبل على شبه الفعل، فمُنِعَ مِنَّا يمنع منه، أي: من
التنوين، أو من التنوين والجر، أو هو مشتقٌّ من «الانصراف» الذي بمعنى
الإقبال إلى الشيء»^(٥)، فالمنصرف هو المقبل إلى جهات الحركات...

(١) هذا المذهب قال به كبار نحاة العرب كما سيبين بعد قليل.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية (القاهرة)، لا ط،
لا ت) ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤، الهامش.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤
الهامش.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤
الهامش.

(٥) يلاحظ، هنا، التمسك في ربط المعنى الاصطلاحي لكلمة «الصرف» بالمعنى اللغوي،

ومهما يكن المعنى اللغوي الذي أخذ منه الصرف معناه الاصطلاحي، فإن المصطلح «الممنوع من الصرف» غامض بالنسبة إلى متعلمي العربية ومعلميها على السواء، وبعبارة معناه عما يفهمونه من الصرف والانصراف، يدل ذلك على ذلك أنك إذا سألتهم عن سبب تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، أو عن معنى الصرف اللغوي أو الاصطلاحي، فإن الكثرة الساحقة منهم لن تعرف الجواب الصحيح، سواء أكان الطلاب في الجامعات أم في المدارس الثانوية أم في المدارس المتوسطة (التكميلية).

وتجدر الإشارة إلى أن بعضهم يستقي الصرف إجراءً، وباباً وما لا ينصرف، «باب ما لا يجري»، أي: ما لا يجري على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي حركات الإعراب، والتنوين عليه^(١). ونرى أن «الإجراء» كـ «الصرف» مصطلح غامض بالنسبة إلى الطلاب في كافة مستوياتهم، وبعبارة عما يفهمونه من «الجرى» و«الإجراء».

وعليه، نقترح استبدال المصطلح «الممنوع من التنوين» بالمصطلح «الممنوع من الصرف». معتبرين التنوين بأنواعه الأربعة^(٢) صرفاً. وهذا الاقتراح يساير المذهب القائل إن الصرف هو التنوين مطلقاً. وقد قال به كبار علماء النحو^(٣)، وخاصة ابن مالك^(٤) الذي يقول في ألفيته، (من الرجز):

= فلو كان «الصرف» مأخوذاً من «الانصراف» بمعنى «الرجوع» لكان التصرف هو الذي رجع عن الاسم وأقبل على شبه الفعل لا الممنوع من الصرف.

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٠٩، وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٠٠، هامش

(٢) هي تنوين الأسماء، وتنوين التكثير، وتنوين المقابلة، وتنوين الموص

(٣) كسيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن مالك، وابن هشام، وابن معزود (راجع على التوالي

سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨، والمبرد: المقتضب ٣/٣٠٩، والزجاج: ما ينصرف وما لا

ينصرف. ص ١١، وابن مالك: الألفية (دار الإيمان، دمشق لا ط، لا ت) ص ٥٥، وابن

هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م)

١١٥/٤، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠).

(٤) هو محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠هـ/١٢٠٣م - ٦٧٢هـ/١٢٧٤م) أحد الأئمة في =

الصرف تنوين أنى مينا معنى به يتكون الاسم أمكنا^(١)

ويذكر ابن مالك نفسه أنه لاعتباره التنوينات الخاصة بالاسم صرفاً عدل
عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف^(٢). ويدعم اقتراحنا أن تنوين
التنكير الذي قال به بعض النحاة في نحو «يزيد» في قولنا: «مررت بيزيد»
ويريد آخره عدة كبار النحاة تنوين صرف^(٣)، والاختلاف بين اعتباره
تنوين تنكير أو تنوين صرف اختلاف اصطلاحى شكلي كما سبق القول لا
يصحح عبارة أو يخطئ أخرى. وأما تنوين المقابلة الذي يلحق آخر جمع
المؤنث السالم ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، والذي قال به
بعض النحاة^(٤)، فلا سبب له إلا نطق العرب، ولو صح أن النون في جمع
المذكر السالم بدل التنوين في مفردة، لكان من الغريب وجودها في جمع
المذكر السالم الذي لا تنوين في مفردة، بسبب منعه من الصرف، مثل:
«الأحمدين»، «والعمرين»، «واليزيدين»، «والأفضلين» وأشباهها، فإن
مفرداتها، وهو: «أحمد»، «وعمر»، «ويزيد»، «وأفضل» لا يدخله
التنوين، لأنه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب أيضاً، احتياج جمع
المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين، مع أن مفردة يخلو في كثير من الأحوال

= علوم العربية ولد في جيان في الأندلس، وانتقل إلى دمشق، وتوفي فيها من مؤلفاته:
«الألمة»، «وتسهيل الفوائد»، «ولامية الأفعال» (الزركلي، الأعلام ١/٢٣٢)
(١) بن مالك، الألمة، ص ٥٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألمة ابن مالك (نحو
محيي الدين عبد الحبيب المكتبة التجارية الكبرى بمصر، القاهرة)، ط ١٤١٤، ١٩٦٤م
٣٢٠/٢

(٢) عن الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠.
(٣) راجع سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨، والمبرد: المقتضب ٣/٢١١، ٢١٩، والزجاج: ما
ينصرف وما لا ينصرف، ص ٣٠ - ٢٨.
(٤) كأحمد المالقي، والحسن المرادي، وابن هشام. راجع على التوالي: أحمد المالقي،
رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٢٤٥، والحسن المرادي: الجنى الداني في
حروف المعاني ص ١٤٥، وابن هشام: مفتي اللبيب ١/٢٧٦. وقد رفض عباس حسن
هذا النوع من التنوين (راجع كتابه: نحو الوافي ١/٤٢، الهامش).

من التنوين «كفاطمة»، و«زينب» على عكس جمع المذكر السالم، فإن مفردة يكثر فيه التنوين»^(١).

والمذهب الذي يعرف الممنوع من التنوين بأنه الاسم الذي لا يدخله التنوين، فهو يجرّ تبعاً لذلك، بالفتحة هوّماً من الكسرة إذا لم يكن مصافاً ولا معرفاً بـ «أل»، فيبقى ممنوعاً من الصرف إن جرّ بالكسرة في حال إضافته أو اتصاله بـ «أل»، نحو: «مررت بمساجد القرية والكنائس»، هذا المذهب هو الأقرب إلى الواقع اللغويّ بدليل أن الكسر يعود في حال الضرورة الشعرية مع التنوين تبعاً له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر قد حُذف مع التنوين لمنع الصرف، لما رأيناه يعود بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يُرتكب إلا قدر الحاجة^(٢). ومن شواهد جرّ الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين في الضرورة الشعرية قول امرئ القيس^(٣): (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَيْدَرَ خَيْدَرٌ عُنْبِرَةٌ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(٤)

(١) عباس حسن، النحو الوافي ٤٢/١، طرابلس.

(٢) الأسنابلادي، شرح كتاب الكافية في النحو (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م) ٣٦/١.

(٣) هو امرؤ القيس بن حمر بن الحارث الكندي (نحو ١٣٠ ق هـ / نحو ٤٩٧ م - نحو ٨٠ ق هـ / نحو ٥٤٥ م) أشهر شعراء العرب. مولده بنجد، ووفاته بأنقرة. وكان أبوه ملك أند وخطان وأنه أخت المهول الشاعر. لقب بـ «ملك الليل»، وبـ «دي الفروخ». (تذكري، الأعلام ١١/٢ - ١٢).

(٤) ديوانه (مطبوعته) وصحيف مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م) ص ١١٢، وابن هشام: مفتي الليب ٣٧٩/١، وابن خضوع: صرائر الشعر (تحقيق إبراهيم محمد، دار الأنس، بيروت، ط ١، لا، ١٢٣ ص) والعبيد شرح شواهد شروح الألفية (مطبوعته) يهناش خزانة الأدب للبندادي، بولاق، لا، ١٢٩٩هـ) ٣٧٤/٤. والخيدور: الهودج، وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات. دعاء صبي ومرجلي: تارك في أمشي مترجكة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرف وهو مصوع من الصرف للضرورة الشعرية، فنوّته وجرّته بالكسر. وراجع المزيد من الشواهد على جرّ-

٤ - حكم الممنوع من الصرف:

يُعرَّب الممنوع من الصرف بحسب موقعه في الجملة، وهو يرفع بضمّة ظاهرة من دون تنوين إذا لم يكن اسماً منقوصاً، ولا منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «نجح أحمد في الامتحان»، وبضمّة مقدّرة إذا كان اسماً منقوصاً، نحو: «سرّني ثوانٍ شاهدتك فيها»^(١)، أو اسماً منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «حضرت منتهى إلى الجامعة»^(٢). ويُنصب بفتحة ظاهرة من دون تنوين إذا لم يكن منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «عرفت دواعي الحير، فبهت أحمد إلبها»، وبفتحة مقدّرة إذا كان منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «شاهدت امرأة حبلى»^(٣). ويُجرّ بفتحة ظاهرة من دون تنوين عوضاً من الكسرة إذا لم يكن اسماً منقوصاً، ولا منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «مررت بأحمد وسعاد»، وبفتحة مقدّرة عوضاً من الكسرة إذا كان اسماً منقوصاً، نحو: «استجبت لدواعٍ كريمة»^(٤)، أو منتهياً بالألف المقصورة، نحو: «مررت بحبلى ومنتهى»^(٥). أمّا إذا كان الاسم الممنوع من الصرف معرفاً بـ «أل»^(٦)، أو مضافاً، فحكمه في حالتي الرفع والنصب كحكمه إن لم يكن معرفاً بـ «أل» ولا مضافاً، نحو: «أعجبني معالم المدينة»، و«سرّني ثواني»^(٧) اللقاء، و«أطربني الأغاني»^(٨) الشعبية.

= الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين للضرورة الشعرية في الفصل التاسع من كتابنا هذا.

- (١) «ثوانٍ»: فاعل «سرّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحدوفة.
- (٢) «منتهى»: فاعل «حضرت» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتخفّف.
- (٣) «حبلى»: نعت «امرأة» منصوب بالفتحة الظاهرة.
- (٤) «دواعٍ»: اسم مجرور باللام، وعلامة جرّه الفتحة المقدّرة على الياء المحدوفة عوضاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف.
- (٥) «حبلى»: اسم مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف للتخفّف عوضاً من الكسرة وتعرّب «منتهى» إعراب «حبلى».
- (٦) أو ما يقوم مقامها كـ «أم» في بعض اللهجات العربية.
- (٧) «ثواني»: فاعل «سرّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للتخفّف.
- (٨) «الأغاني»: فاعل «أطرب» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للتخفّف.

و«حضرت زينبُ الحبلى»^(١) إلى المستشفى، و«إنَّ هندًا فضلى»^(٢)
 الطالبات، و«شاهدت هندًا الحبلى»^(٣) في المستشفى، و«إنَّ هندًا
 فضلى»^(٤) الطالبات. وأما في حالة الجرّ، فإنه يجرّ بالكسرة الظاهرة إذا لم
 يكن اسمًا منقوصًا ولا منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «مررت بالكائنات
 ومعابد المدينة». فإن كان اسمًا منقوصًا أو منتهيًا بالألف المقصورة جرّ
 بالكسرة المقفّرة، نحو: «سُروّت بالأعاني»^(٥) والطالبة الفضلى^(٦)،
 و«سُروّت بأغاني»^(٧) الشعب وفضلى^(٨) الطالبات.

-
- (١) «الحبلى»: نعت مرفوع بالفتحة المقفّرة على الألف للتعذر.
 (٢) «فضلى»: خبر «إنَّ» مرفوع بالفتحة المقفّرة على الألف للتعذر.
 (٣) «الحبلى»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة.
 (٤) «فضلى»: خبر «كائنات» منصوب بالفتحة المقفّرة على الألف للتعذر.
 (٥) «الأعاني»: اسم مجرور بالياء وعلامة جرّه الكسرة المقفّرة على الياء المنقل.
 (٦) «الفضلى»: نعت مجرور بالكسرة المقفّرة على الألف للتعذر.
 (٧) «أغاني»: اسم مجرور بالكسرة المقفّرة على الياء للثقل.
 (٨) «فضلى»: اسم مجرور بالكسرة المقفّرة على الألف للتعذر.

الفصل الثاني

علل الممنوع من الصرف عند النحاة

١ - تمهيد:

للباحث أمام الظاهرة اللغوية منهجان:

أ - منهج الوصف المقرر الذي لا يعلل الأمور، ولا يتقصي أسبابها، بل يقف موقف الباحث في تشريح الجسم الإنساني، وهذا المنهج لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم، أو الوزن، أو الصورة، بل يشرح شرحاً وصفياً موضوعياً ما يقع تحت نظره.

ب - منهج التعليل الذي لا يكتفي بوصف الظواهر اللغوية، بل يفحص في أسبابها وعللها ليستخرج تفسيراً لغوياً أو منطقياً يكمن خلف هذه الظواهر، ويكون سبب وجودها. فأمام جملة «جاء الرجل» مثلاً يتفق المنهجان على أن «جاء» فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأن «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضم، لكنهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رُفع الفاعل؟ فينما يقول المنهج الوصفي: لا تعليل لبناء الفعل وارتفاع الفاعل سوى نطق العرب، يذهب المنهج التعليلي إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فيقول: إن الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوة ومرتبة لذلك أعريت، أما الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات فهي تأتي في مرحلة ثانية من القوة والرفعة، لذلك بُنيت. وعن حلة رفع

الفاعل يقول: إنَّ الفاعل رُفِعَ كي يخالف المفعول به، أي للتفرقة بينه وبين المفعول به، هذا منصوب لذلك يجب أن يكون الفاعل مرفوعاً. وإذا سأل سائل: لماذا لم يكن العكس، فتنصب الفاعل وترفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذا المنهج: إنَّ الفاعل في الكلام أقل من المفعول به، وإنَّ الضمة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة، أي الضمة، للفاعل، والحركة الخفيفة، أي الفتحة، للمفعول به، لأنه أكثر دورانا على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضم^(١)، وهذا أسهل ودأشهى^(٢).

وإذا كان من طبيعة العقل البشري السؤال عن طبيعة الأشياء وأسبابها، وأن يتتبع الجزئيات لجمع ما تشابه منها، ثم إطلاق حكم عام، فإنَّ التعليل اللغوي عامة، والنحوي بصورة خاصة، يمكن أن يكون لغوياً أو نحوياً صيرفاً، أي: يعيد اللمة أو السبب إلى اللغة نفسها، كالتعليل بخفة النطق، ومخارج الحروف ونحو ذلك، لا إلى أسباب خارجة عن اللغة تكون من صميم الفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي، والفقه الإسلامي. أقول ذلك لأنَّ معظم النحاة العرب كانوا فقهاء مناطق، أو على الأقل مزجوا النحو العربي بالمنطق الأرسطي والفقه الإسلامي. وهم ألفوا كتبهم في زمن كان العرب فيه مفتنين بالمنطق الأرسطي^(٣)، حتى اعتبروه سمة الثقافة، فراحوا

(١) إذا سلنا بمنطق هذا المنهج، نسأل: لماذا أعطى العرب الضمة، وهي حركة ثقيلة، للفعل الثقيل على اللسان لقلة نواتره في الكلام بالنسبة إلى المفعول به؟ أي، لماذا أعطوا الثقل للثقل فزادوا من ثقله، ولماذا أعطوا الحركة الخفيفة، وهي الفتحة، للخفيف، أي للمفعول به نظراً إلى كثرة دورانه على اللسان، بالنسبة إلى الفاعل؟ أم كان من الأسبب إعطاء الثقل للعقيد، والخفيف للثقل لإحداث التوازن..

(٢) راجع: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (مطبعة الرسالة، القاهرة)، لا ط، لا ت) ص ١٦٢، وأنيس فريضة، نظريات في اللغة (دار الكتاب اللبناني، بيروت)، ط ١، ١٩٧٣) ص ١٣٤، ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) سب إلى أرسطو، ARISTOTE (٢٨٤ - ٣٢٢ ق.م.) فيلسوف يوناني من كبار مفكري البشرية تأثرت بواحد التفكير العربي بتألفه التي نقلها إلى العربية نقلة السريان. كان -

يطبقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو^(١).

٢ - تاريخ القول بالعلمة النحوية ومواقف العلماء منها:

إن الدارس لنشأة النحو العربي يجد أن بداية الدراسة عند نحائنا القدماء كانت محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة يقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، للخروج، بعد ذلك، بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم.

ويعصد ما نذهب إليه ما يلي:

١ - أن طبيعة الدراسة النحوية تقتضي، في البدء، المنهج الوصفي، وذلك بجمع اللغة، ثم استقراء القواعد منها.

٢ - أن النحاة حددوا البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أن لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثل اللغة العربية تمثيلاً صحيحاً لتعرضها لمؤثرات أجنبية^(٢).

٣ - أن النحاة درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة» لا لغة «مكتوبة»^(٣).

٤ - أن الصفة الغالبة على المصنفات النحوية المبكرة، وخاصة كتاب سيبويه، كانت تقريرية في الغالب، وكلمة الكسائي^(٤) مشهورة حين سئل في

= مربيًا للإسكندر (الأب فودينان نوتل: المسجد في الأعلام دار المشرق، بيروت، ط ٢١، (١٩٧٣م) ص ٣٤)

(١) لتوضيح أثر المنطق الأرسطي في النحو العربي راجع علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي (دار الثقافة، بيروت، لا ط، لا ت) ص ١٠٧ - ١١٢ وهذه الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث (دار النهضة العربية، بيروت، لا ط، ١٩٧٩م) ص ٦٤ - ١٠٧.

(٢) راجع: «باب في ترك الأخذ من أهل القدر كما أخذ من أهل الورد» في كتاب ابن جني: الخصائص ٥/٢.

(٣) كان العربيون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهاً من أصحابها (راجع ابن جني: الخصائص ١/٢٤١ - ٢٤٢).

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي (٠٠٠ - ١٨٩ هـ / ٨٠٥ م) إمام في =

مجلس يونس بن حبيب^(١) عن قولهم: «لأضربن أيهم يقوم» لم يقال «لأضربن أيهم»؟ فقال: «أي هكذا خلقت»^(٢) وهكذا خلقت، هي جوهر المنهج الوصفي.

٥ - أن التعليل النحوي، وإن كان قد بدأ القول به منذ شاة الحو العربي نفسه، فإنه كان في البصنقات النحوية المبكرة، وخاصة كتاب سيويه، خفيفاً «أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى العرض والتخيّل والجدل»^(٣)، بعيداً عن روح الفلسفة، ومهتماً بقياس الشيء على شبيهه، وحمل التظير على نظيره، ومعتمداً الذوق في طلب الخفة والفرار من الثقل. يقول سيويه، مثلاً، في تعليل نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضاً من المتحة: «جعلوا ناء الجمع في الجز والنصب مكسورة لأنهم جعلوا الناء، التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء. والتتوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها»^(٤). ويعمل منع صرف العلم الأعجمي بعدم تمكنه من لغة العرب، أي: باستثقاله، كما أنه عمل صرف «نوح» و«هود» و«لوط» بخفتها. ويعمل المبرد عدم صرف «فعلان» الذي له «فعللي» بأن «الون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف

- اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة، سكن بغداد، وتوفي بالري. من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«الحروف»، و«ما يلحق فيه القوام» (الزركلي: الأعلام ٢٨٣/٤).

(١) هو يونس بن حبيب الصبي بالولاء (٤٩٤هـ/٧١٣م - ١٨٢هـ/٧٩٨م) كان إمام لغة البصرة في عصره. أخذ عنه سيويه والكماني والقراء وغيرهم من الأئمة (الزركلي الأعلام ٢٦١/٨).

(٢) البيهقي: المهر في علوم اللغة وأنواعها. (شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وعيره. دار الجيل ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت) ٣٧٣/٢.

(٣) ملازم المبارك: النحو العربي اللغة النحوية: مشأها وتطورها (دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٧٤)، ص ٥٨.

(٤) سيويه: الكتاب ١٨/١. وتوضيح كلامه أن ناء التي في آخر جمع المؤنث السالم هي الحرف الذي تكون عليه حركة الإعراب، فهي كالواو والياء في جمع المذكر السالم. والرفع بالضم عليها نظير الرفع بالواو في جمع المذكر السالم، والكسر فيها في حالتي النصب والجر مثل الياء التي في هذا الجمع للنصب والجر معاً.

اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حَمْرَاء»، وصَفْرَاء». والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة^(١).

وإن كان المنهج النحوي ابتداءً عند النحاة العرب وصفيًا تقريريًا على العموم فإنه لم يبق كذلك، إذ سرعان ما افتتن النحاة بالمنطق الأرسطي، حتى صار عندهم أمانة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة «العامل» و«العلّة». ولشدة تعلقهم بالمنهج التعليلي أفرد النحاة للعلّة كتابًا خاصة^(٢).

وفي القرن الرابع الهجري وما بعده أصبحت العلّة النحوية موضوعًا قيمًا يُكتب فيه^(٣)، ويُتخذ وسيلة للامتحان والاختبار. وكانت العلّة النحوية، في تصور النحاة وإنتاجهم معًا، تنقسم بالضرورة. «فوجود العلّة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليست بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلّة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القواعد عليها، فالعلّة، إذن، سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعًا، وهي، لذلك، الأساس الذي ينبغي أن يراعى في

(١) المبرور: المقتضب ٣/٢٣٥.

(٢) كتاب «العلل في النحو» لمحمد بن السعير المعروف بفطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ، و«كتاب علل النحو» لكرين محمد المازني المتوفى سنة ٢٣٠هـ أو ٢٤٨هـ.

(٣) من الكتب التي وضعت في القرن الرابع الهجري وتحمل لفظ «العلّة» في عنوانها كتاب «علل النحو» و«كتاب نقض علل النحو» للحسن بن عبد الله المعروف بلمدة أو لكدة الأصمعي، وكان معاصرًا لأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٢١١هـ، و«كتاب «العلل في النحو» لهارون بن الحائك، وهو، أيضًا، من معاصري الزجاج، و«كتاب «المختار في علل النحو» لمحمد بن أحمد بن كيلان المتوفى سنة ٢٢٠هـ، و«كتاب «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٢٢٧هـ. و«كتاب «النحو المجموع على العلل» لمحمد بن علي السكري المعروف بـ«برهان» أستاذ السراي والعلوي المتوفى سنة ٢٤٥هـ (راجع: ملزوم المبارك - النحو العربي للعلّة الشعرية شأنها ونظورها، ص ٩٤ - ٩٥).

التقنين تفصيلاً وتفسيراً معاً... ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إمام بالظواهر اللغوية، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوره النحاة من علة أو عطل تؤثر في هذه الظواهر، وتقصد إلى الكشف عنها... وقد أسلم اتصاف العطل بالضرورة والغائية إلى تناقض العطل والأحكام مع الواقع اللغوي من ناحية، ثم إلى تناقض بين العطل والأحكام من ناحية أخرى. ذلك أن تحديد الغايات التي تهدف إليها الظواهر اللغوية لم يكن يتم على أساس علمي محدد، وإنما كان متروكاً للاجتهاد الفردي الذي يتأثر بالمشاعر الخاصة ثم بالثقافة الذاتية، أي بالتكوين النفسي والعكري معاً^(١). وهكذا أصبح جدل النحويين يدور حول علة الظواهر اللغوية لا حول الظواهر نفسها، فتعقد الأسئلة والأجوبة، وتتنوع السفسطة، وتخلق الفروض والإشكالات، ويحتمل الجدل من دون طائل، حتى إننا لا نكاد نقف على رأي، ونحن نقرأ باباً من أبواب النحو، إلا نجد أن هناك رأياً يناقضه من غير أن نكلف أنفسنا مشقة الجري وراء هذا النقيض. وما زاد الطين بلة كون بعض النحاة مناطقة، أو فقهاء، فأضحي كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه^(٢).

ونظراً إلى تضارب آراء النحاة في التعليل، وكثرة مذاهبهم في تعليل

(١) علي أبو المكارم: تلويح المكر النحوي. ص ١٢٣ - ١٢٤

(٢) لنظر مثلاً في العطل التي اعتل بها الزجاجي، أو ذكرها لمر أثر الفلسفة في النحو قال في سؤال يوجه إلى التالين بأن المرتبة الأولى في التقدم للاسم ثم الفعل ثم الحرف يقال لهم: قد أجمعتم على أن الفاعل قبل المفعول فيه كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحدثه، وأنتم جميعاً مقررون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً، سابقة لها وهذا لازم لكم على أوصافكم ومقاييسكم، ثم قال في الجواب: هذه مناقلة. ليس يشبه هذا المحدث والحدث، ولا العلة والمعلول، وذلك أننا نقول: إن الفاعل في جسر ضللاً ما، من حركة وعيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الصاربه على حربه الذي أوقفه بالمضروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقفه به. وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الصارب. ونقول أيضاً: إن النبط سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون =

الظاهرة اللغوية الواحدة، فقد ضرب المثل بضعف حجة التحوي، قال الشاعر (من الرجز):

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءَ مَقْدُودَةٍ تُرْكِيَّةٌ تَنْصِي لُتْرِكِي
تَرْتُو بِطَرْفِ قَاتِنٍ قَاتِرٍ أضعفَ مِنْ حُبَّةِ نَحْوِي^(١)

وربما أصبح القول بالعلّة من أطرف ما يُتحدّث عنه. فمن المعروف، مثلاً، أنّ النحاة جعلوا «هل» تخصص، في أصل استعمالها، بالدخول على الأعمال، نحو: «هل نجح زيد؟» لكنها تخرج عن هذا الأصل، فتدخل على مبتدأ خبره اسم، نحو: «هل زيد شاعر؟» ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، فلا يقال، بحسب النحاة، «هل زيد نجح؟» إلا بتقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: «هل نجح زيد نجح؟» وأراد بعضهم أن يذكر علّة ذلك، فقال: «لأنّ» «هل»، إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رآته في حيزها حنت عليه لسابق الألفه، فلم ترض حينئذٍ إلا بمعانقته^(٢).

= سابقاً للشطب الذي منه نجر الباب ومثل هذا واضح بين، فكذلك جعل هذه الحروف العوامل في الأسماء والأعمال وإن لم تكن أجساماً، فنقول، إنّ الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأعمال الذي هو الرفع والنصب والحذف والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأعمال نفسها. وهذا بين واضح. (الرجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٨٢ - ٨٤). ويروى أن أحدهم سمع جدي النحاة، فلم يفهم شيئاً، فخرج من مجلسهم قائلاً: «إنهم يشكّلون على كلامنا بكلام ليس من كلامنا» (محمد القصبر: «مدخل جديد إلى تعميم القواعد العربية»، (جريدة النهار، العدد ١٣٤٢٤، بيروت، ١٩٧٨/١/٢١)، ص ١١).
(١) ابن عسّاه القرطبي: الردّ على فتحة (نحن شوقي غيبف دار المعارف ببصر، ط ٢، لا ت)، ص ١٧٢ ومازن المبارك النحو العربي اللغة النحوية، ص ١٢٥ ويروى: «كأنه حبة نحوي».

(٢) مارون المبارك: النحو العربي اللغة النحوية، ص ١٢٥، الهامش، فانظر إلى «هل» وهي «نسلى»، «تدخل»، «ومحن»، «وتمائق»، وقال أحد الشعراء الفطراء مشيراً إلى قول بعض النحاة في «هل» (من البيط):

مَنْبَعَةٌ غَشِقَتْ ظِلًّا حَوَى حُورًا قَمَدٌ رَقَتْ مَقَتْ قُورًا لِحَذْبِهِ
كَهَلٍّ إِذَا مَا رَأَتْ جَلًّا بِحَيِّزِهَا حَنْتَ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفَرْقِهِ

وفي تعليل كثرة صيغ ضمائر الإشارة للمفردة المؤنثة^(١)، بالسنة إلى المفرد المذكر^(٢)، قال بعضهم: إن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر، فناسب أن يدل على الأكثر بالألفاظ الكثيرة، وإن الدليل على ذلك الحديث السوي للقاتل: «إن لكل مؤمن في الجنة مؤمتين»، وإن أكثر أهل النار من النساء^(٣).

والحق أن بعض النحاة رفض فلسفة العلة، فلم يأخذ إلا بالعلل الأول^(٤) التي رأها ضرورية للتعليم. يقول ابن حزم الأندلسي^(٥)، إن علل النحو: «كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء أبته، وإنما الحق من ذلك أن هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا - مع أنه تحكم فاسد متناقض - فهو أيضاً كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستقل، فنقل إلى كذا، شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك^(٦)». ويقول ابن سنان الخفاجي^(٧): إن للنحاة يجب اتباعهم فيما

= (مازن المبارك المرجع نفسه، ص ١٢٦، هامش).

(١) هذه الصيغ هي: ذة، وذى، ودهي، وده، ودات، ونا، ونهي، ونه، ونه.

(٢) هذه الصيغ هي: ذا، وذاء، ودائه، ودأؤه.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية (القاهرة) لا ط. لا ت) ١٢٦/١. والسبب الحقيقي يعود إلى الإبدال الصوتي الذي جاء فيها من أجل التأنيت، وإلى أن الهاء في الصيغ المنتهية بها كانت تنبئ بحسب الوصل (من كثر مختلس أو مشع) أو الوقف.

(٤) العلة الأولى هي أن تظل رفع المعلم، في قولك: جاء المعلم، يكون معللاً.

(٥) هو علي بن أحمد بن حميد بن حرم الظاهري (٣٨٤هـ/٩٩٤م - ٤٥٦هـ/١٠٦٤م) عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. أشهر مؤلفاته: الفصن في السبل والأمور، والنحل، وهجيرة الأنساب، وجوامع السيرة (قرطبي: الأعلام ٢٥٤/٤ - ٢٥٥).

(٦) عن سعد الأصبهاني. نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي (دار الفكر بيروت، ط ١٩٦٩، ٢م) ص ٤٥ - ٤٦.

(٧) هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان (٤٢٣هـ/١٠٣٢م - ٤٦٦هـ/١٠٧٣م) شاعر.

يحكونه عن العرب ويروونه «فأما طريقة التعليل، فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون، لم يثبت معه إلا القدر الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم، إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^(١).

أما ابن جني^(٢)، فعلى الرغم من تخصيصه قسماً وافراً من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلة النحوية، فقد قسم العلل إلى قسمين: أحدهما واجب لا بدّ منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلاّ أنّه على تجشّم واستكراه^(٣) كذلك أنكر ابن جني علة العلة، أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحاً وتنميماً للعلة الأولى. وهو يرى أنّ وجود علة للعلة يقتضي وجود العلل الثالث وما بعدها^(٤). وهذا التكلف يؤدّي إلى تصاعد حللي ومجنّة في القول^(٥). كذلك قسم

= أحد الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره. له ديوان شعر ودرر الفصاحة (الزركلي: الأعلام ١٢٢/٤)

(١) ابن سنان الخطابي: درر الفصاحة (مكتبة الحانمي، القاهرة، لا ط، لا ت)، ص ٣١

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي (١٠٠٠ - ١٠٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م) من أئمة اللغة والأدب، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد من مؤلفاته: «سر صناعة الإعراب»، و«الخصائص»، و«التصنيف» (الزركلي: الأعلام ٢٠٤/٤)

(٣) ابن جني: الخصائص ٨٨/١.

(٤) العلة الأولى هي أن تعلل رفع كلمة «الطلب» مثلاً، في قولك: «نجح التلميذ» بكونها دعلاً. أمّا العلة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرفع في الفریق بين وبين المفعول به. وأمّا العلة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل لكون الضمة تدلّه في النطق، ولكون الفاعل أقلّ تواتراً من المفعول به، فأعطيت الضمة، وهي أثقل من الفتحة، إلى الفاعل، لأنه أثقل تواتراً من المفعول به.

(٥) ابن جني: الخصائص ١٧٣/١.

الرجاجي^(١) للعلل النحوية إلى تعليمية، وهي ضرورية لتعليم النحو، وقياسية، وهي ضرورية لنماء اللغة، وجدلية نظرية ليس للغة منها نفع، إذ إنها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعمال وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر^(٢). وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي^(٣) إلى إلغاء القول بالعلل الثواني والثالث^(٤).

لكن النحاة الذين رفضوا القول بالعلّة، بقوا قلة خشيعة، لأنّ علماء العرب عموماً، والنحاة منهم بشكل خاص، كانوا مفتتنين بالفلسفة والمسطق اليونانيين، فمزجوا أبحاثهم اللغوية بهما، فكثرت القول بالعلّة، وتعددت المذاهب فيها، وأفردت الكتب لها كما أسلفنا القول.

٣ - علل الممنوع من الصرف:

بعد أن قسم النحاة العرب الكلمات في اللغة العربية إلى اسم وفعل وحرف، لاحظوا أنّ الحروف كلّها مبنية، وكذلك الأفعال، إلّا الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون الإناث اتصالاً مباشراً^(٥). وأمّا الأسماء فوجدوا أنّ قسمًا منها مبني، وقسمًا آخر

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهلوي (١٠٠٠ - ١٠٣٧هـ / ١٦٤٩م) شيخ العربية في عصره. ولد في نهلند، وتوفي في طبرية. من مؤلفاته: «المجلد الكبرى»، و«اللامات»، و«الإيضاح في علل النحو». (الزركلي: الأعلام ٢/ ٢٩٩).

(٢) الرجاجي: الإيضاح في علل النحو. (تحقيق ملازم المبلوك، مكتبة دار العربية، القاهرة، لا ط، ١٩٥٩م) ص ٦٤.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي القرطبي (٥١١هـ / ١١١٨م - ٥٩٢هـ / ١١٩٦م) عالم بالعربية وله معرفة بالطب والهندسة والحداد وله شعر من مؤلفاته: «تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان»، و«المشرق في إصلاح المسطق»، و«الردّ على النحاة» (الزركلي: الأعلام ١/ ١٤٦ - ١٤٧).

(٤) ابن مضاء القرطبي. كتاب الردّ على النحاة. ص ١٥١ - ١٥٥.

(٥) أمّا الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد اتصالاً غير مباشر، فنحن نعرفه من «هل تقومان؟» و«هل تقومان؟» و«هل تقومان؟» فقد فصل بين نون التوكيد والفعل.

معرب، وسموه متمكناً، لتمكّنه في الاسميّة بايتماده، بالإعراب الذي يدخل عليه، من شبه الفعل والحرف. ثم لاحظوا أنّ الأسماء المعربة قسمان: قسم لا يدخله تنوين الصرف أو تنوين الأمكنية^(١)، فسموه متمكناً غير أمكن في الاسميّة لشبهه الفعل بعدم دخول التنوين عليه، وقسم يدخله تنوين الصرف أو تنوين الأمكنية، فسموه متمكناً أمكن في الاسميّة لايتعاده من شبه الفعل بالتنوين الذي يدخله^(٢)، أو بالتنوين والجرّ اللذين يدخلانه^(٣).

بعد هذه الملاحظات بدأوا بالتعليل، فعلّلوا بناء الحرف بكونه لا يؤدّي، وحده، معنى في نفسه، وإنّما يدلّ على معنى في غيره بعد وضعه في جملة. فهو ليس حدثاً، أي: ليس معنى، ولا يكون مسنداً أو مسنداً إليه، لذلك لا يحتاج إلى الإعراب، لأنّ هذا لا يدخل إلّا حيث المعاني التركيبية الأساسية^(٤).

ثم علّلوا بناء الفعل بكونه لا تتعاقب عليه المعاني المختلفة التي تفتقر في تمييزها إلى الإعراب، ولا يؤدّي معنى الفاعلية، ولا المفعولية، ولا غيرهما ممّا اختصّ به الاسم، وكان سبباً في إعرابه، إلّا الفعل المضارع الذي يؤدّي معنى زائداً على معناه الأصليّ بسبب دخول بعض العوامل عليه^(٥).

= المصارع الألف في «تقرمان»، والواو المحدودة في «تقومن»، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت النون الأولى، ثم حذفت الواو في «تقومون»، والياء في «تقوميس»، لالتقاء الساكنين.

- (١) فصلنا الكلام على هذا النوع من التنوين في الفصل الأول.
- (٢) وذلك على المذهب القائل إنّ المصروع من الصرف هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنية، وهو، إنّما لذلك، يمنع جره بالكسرة فيجرّ بالعتقة نيابة عنها.
- (٣) وذلك على المذهب القائل إنّ منع الصرف هو منع الاسم الجرّ والتنوين حصّة واحدة، وليس أحدهما نادماً للآخر. وقد فصلنا القول في هذين المذهبين في الفصل الأول.
- (٤) عاص حس: النحو الوافي ٧٦/١.
- (٥) فقولك: مثلاً: «لا تأكل سمكاً وتشرب لساناً» يعني النهي عن أكل السمك، وعن شرب اللسان، والواو في هذا القول تمحضت للعطف، أمّا قولك: «لا تأكل سمكاً وتشرب لساناً» فيعني النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللسان، ولا مانع أن يؤكل السمك وحده، =

وأما بناؤه مع نون التوكيد وتون النسوة فلاتهما من خصائص الأفعال،
فوجود إحداهما فيه أبعد من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب، فعاد إلى
الأصل الأول في الأفعال، وهو البناء، لأن الأصل فيها البناء، وأما الإعراب
في المضارع أحياناً فأمراً عارض وليس بأصيل^(١).

ثم عللوا الإعراب في الأسماء بأن القياس فيها وأن تكون معرفة كلها،
من قبل أنها سمات على مسميات، وتلك المسميات قد يُستند إليها فعل،
فتكون فاعلة، وقد يقع بها فعل، فتكون مفعولة، وقد يضاف إليها غيرها
على سبيل التعريف، فاستحققت الإعراب للدلالة على هذه المعاني
المختلفة^(٢). ولذلك لا يُسأل عن علة إعراب الأسماء المعربة، أما الأسماء
المبنية فعُللوا ببناءها بأحد الأمور الأربعة التالية^(٣):

١ - بالشبه الوضعي، وضابطه أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو
على حرفين، فالأول كثناء «تجعت» التي تشبه باء الجر، ولامه، وواو

- أو يُشرب اللبن وحده، كذلك لا مانع من أكل السمك في وقت وشرب اللبن في وقت
آخر والواو في هذا القول للمعة. وأما قولك: «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» فيعني
أنهي عن أكل السمك فقط، أما شرب اللبن لمسح. وهو في هذا القول للاستئناف
(١) حماس حسن: النحو الوافي ٨٦/١. ويرد حماس حسن على هذا الزعم، فيقول: «هكذا
يقولون! وليس بمقبول، فهل يقل أن سبب بناء الحرف هو دلالته في الجملة على معنى
في غيره، وعدم دلالته، وهو مستل، على ذلك المعنى التركيبي، فلا حاجة له
بالإعراب، لأن وظيفة الإعراب تميز المعاني التركيبية بعضها من بعض؟ إذا لم يفرق
فنقول إن كلمة «ابتداء» وحدها التي تفهم من الحرف «بر» هي اسم، وكلمة «بر»
نفسها هي حرف، مع أنها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء، فكلاهما يتوقف
فهمه على أمرين: شيء كان هو «ابتداء»، وشيء آخر كان المتبداً منه»
(حماس حسن، المرجع نفسه. ٨٦/١ - ٨٧)

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٠/٣.

(٣) راجع المصدر نفسه ٨٠/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٢/١ - ١٥٠.
وإن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٩/١ - ٣٢. وحامس حسن: النحو
الوافي ٩١/١ - ٩٤.

المطف، وفاء. والثاني كـ «نا» في «نَجَحْنَا»، فإنها شبيهة بنحو «قد»
وهـ «هل»^(١).

٢ - والشبه المعنوي، وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني
الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا. فالأول كـ «متى» فإنها
تستعمل شرطاً، نحو: «متى تقم أقم»، وهي، حيثئذ، شبيهة في المعنى
بـ «إن» الشرطية، وتستعمل، أيضاً، استفهاماً، نحو الآية: ﴿مَتَى
نُصْرُ اللَّهِ؟﴾^(٢) وهي، حيثئذ، شبيهة، في المعنى، بهمزة الاستفهام...
والثاني، نحو: «هنا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع
العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف، لأنه
كالخطاب والتنبيه، فـ «هنا» مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرف الذي
كان يستحق الوضع^(٣).

٣ - الشبه الاستعمالي، وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق
الحروف، كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه^(٤). وذلك
كأسماء الأفعال، نحو: «هيات» و«ص» و«بلة»^(٥).

(١) لو صح هذا الزعم، لما بُت المسائل التي تزيد على حروف، مثل: «نحن»، و«إياك»،
و«إياكم»، ولما أحرث الكلمات «أب» و«أخ»، و«يد»، و«دم» وغيرها مما هو على
حرفين.

(٢) البقرة: ٢١٤

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٣٠/١ - ٣١.

(٤) احثرو بانتفاه التآثر من المصدر النائب عن فعله، نحو: «إكراماً» في قولك: «إكراماً
بهذا»، لأنه نائب عن «أكرم»، وهو، مع هذا، مغرب في نحو: «أعجبني إكرامك
لزيد»، و«أكبرت إكرامك لزيد».

(٥) هي «هيات» القمر، «هيات» اسم فعل ماض بمعنى: «شد جداً»، و«ص»: «صامت»،
«بلة»: «بليت»، فتكون «هيات» قد حملت الرفع في الفاعل، وفي نحو: «تأله لشره» عملت
«بلة»، وهي اسم فعل بمعنى: «أترك»، الرفع في الفاعل، وهو الضمير المصور، والنصب
في المفعول به، وهو: «الشر».

٤ - شبه الافتقاري، وضابطه أن يفتقر الاسم افتقاراً أصيلاً^(١) إلى جملة^(٢) بعده، أو ما يقوم مقامها (كالصفة الصريحة في صلة «أل»)، أو إلى شبه الجملة، وذلك كالاسم الموصول الذي يحتاج إلى جملة أو ما يقوم مقامها، أو شبهها تسمى جملة الصلة لتكمل المعنى، فأشبه الحرف في هذا، لأن هذا لا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، فهو محتاج إليها دائماً.

وبعد أن علل النحاة بناء الأسماء العينية بشبهها الحرف، عللوا منع بعض الأسماء والأعلام من الصرف بشبهها الفعل، وقد تدرجوا في هذا التعليل وفق ما يلي:^(٣)

لاحظوا، أولاً، أن التنوين خاصة من خصائص الأسماء لا يدخل غيرها، ثم عللوا عدم دخوله الأفعال بسبب:

١ - إن التنوين علامة من علامات القوة، والفعل ضعيف، وعللوا ضعف الفعل بأمرين: أحدهما لفظي وهو اشتقاقه من الاسم^(٤)، والثاني معنوي وهو احتياجه إلى الاسم^(٥).

٢ - إن التنوين علامة من علامات الخفة، والفعل أثقل من الاسم، لأن هذا «أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله».

(١) احتُرز بذكر «الأصالة» من نحو: «هذا يومٌ ينمُّ الصادقين صدقهم» (المائدة: ١١٩). «هذا يوم» في هذه الآية مضاف إلى جملة، والمضاف يفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، لأننا نقول: «صمت يوماً» و«سرت يوماً».

(٢) احتُرز بذكر الجملة من نحو: «سبحان» و«عند» فإنهما مفتقران في الأصالة، ولكن إلى مفرد، تقول «سبحان الله»، و«جئت عند الحائط».

(٣) راجع ابن عيش: شرح المفضل ٥٧/١ - ٥٨ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢ - ٢١٠، وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤) أي إن الفعل يشتق من المصدر، حسب البصريين، فالاسم أصل، والفعل فرع، والفرع أصعب من الأصل.

(٥) لأن الفعل لا يقوم بنفسه بل يحتاج دائماً إلى الاسم، أما الاسم فقد يستعي عن الفعل، نحو: «الثناء قادم»، والحاجة ضعف.

ألا ترى أن المعجمي إذا تعاطى كلام العرب، ثقل على لسانه لقلة استعماله له. وكذلك العربي إذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له^(١).

والفعل لا يوتن، ولا يجز، وفيه علتان: لفظية وهي اشتقاقه من الاسم، ومعنوية وهي احتياجه إليه. والأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل^(٢) في عدم دخول التنوين والجر عليها، ولذلك لا بد أن تجتمع فيها علتان: إحداهما ترجع، إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علة تقوم مقام علتين. وهذه العلة نوعان:

١ - ألف التانيث ممدودة أو مقصورة، لأن وجودها في آخر الاسم هو علة لفظية، وملازماتها إتياء في كل حالات علة معنوية.

٢ - صيغ منتهى الجموع، لأن خروج هذه الصيغ عن أوزان الأحاد العربية علة لفظية، ودلالتها على الجمع علة معنوية.

والعلل المعنوية اثنتان، وهما:

١ - العلمية، وذلك لأن النكرة هي الأصل، فالعلمية فرع عليها.

٢ - الوصفية، وذلك لأن الموصوف قبل المصفة، فالوصف فرع على

(١) ابن يعيش: شرح المفصل. ٥٧/١.

(٢) يقول ابن يعيش: «والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كل شيء يشبه شيئاً يوجب لأحدهما حكماً في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكأنما كان الشيء أخص كان أقوى، وكأنما كان أعم كان أضعف. فالشبه الأعم يشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ناسب باجتماع السمين فيه، لأن هذا يختص نوعاً من الأسماء دون سائرهما، فهو خاص مقرب الاسم من الفعل. فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع، أو حلة واحدة مكررة.. فإنه يشبه الفعل من وجهين، ويسوي عليه ثقل الفعل، فيعتبر بمنح الصرف، فلم يدخله جر ولا تنوين» (ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١).

الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الماعل،
والموصوف متقدم على الصفة تقدم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقة كما
أن الفعل مشتق^(١).

أما العلل اللفظية فسيح، وهي:

١ - العُجْمة، والمعجمة فرع في العربية.

٢ - التأنيث، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أن الأسماء
قبل الإطلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: «شيء»
و«حيوان»، و«إنسان»، فإذا علم تأنيثها وكتب عليها العلامة، وليس كذلك
المؤنث. والثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعا^(٢).

٣ - وزن الفعل، لأن الفعل فرع على الاسم.

٤ - المعدل، أي: عدل الاسم عن جهته، فالمعدل فرع لأن المعدل عن
الأصل إزالة للأصل. والمعدل آلة لفظية لأنك تريد به «لفظاً» ثم تعدل عنه
إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً، والمراد غيره، ولا يكون المعدل في
المعنى، إنما يكون في اللفظ، فذلك كان سبباً، لأنه فرع على المعدول
عنه، فـ«عمر» معدول من «حمار» علماً أيضاً^(٣).

٥ - التركيب، لأن المركب فرع على البسيط ونال له، فالبسيط قبل
المركب.

٦ - زيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

٧ - إلحاق الألف المقصورة التي تشبه ألف التأنيث المقصورة، وهذه لم
يذكرها بعض علماء النحو ضمن حال منع الصرف^(٤).

(١) ابن يعيش: شرح المعجل ٦١/١.

(٢) المصدر نفسه ٥٩/١.

(٣) ابن يعيش: شرح المعجل ٦٢/١.

(٤) سننصل القول في هذا الموضوع في الفصل السادس من كتابنا هذا.

وقد جمع بهاء الدين بن النحاس النحوي^(١) هذه العلل بقوله (من البسيط):

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ إِنْ أُرِدَتْ بِهَا عَوْنَا يُتَبَلَّغُ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا
اجْمَعُ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدَ حُجَّةً قَالَوْصَفُ قَدْ كَمَلَا

وجمعها غيره بقوله (من البسيط):

غَذَلُ وَوَصَفُ، وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَحُجَّةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قِيلِهَا أَيْفُ وَوَزَنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ^(٢)

والعلمية تمنع من الصرف مع أي واحدة من العلل اللفظية، والوصفية تمنع مع العدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث.

هذا جملة ما يقولونه في علل الممنوع من الصرف، والناظر فيها يرى بوضوح تعسفهم وتمحلهم في تعليلاتهم الفلسفية هذه. فالعربي في صحرائه لم يفكر بواحدة منها عندما تكلم صارفاً كلمات ومانعاً أخرى من الصرف. ولو كانت مشابهة الفعل هي حلة منع الاسم من الصرف، لكان اسم الفاعل واسم المفعول أولى الأسماء بالمنع من الصرف، فهما يسيران الفعل في هيئته وفي معناه حتى هذما جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل، وحتى سقى الكوفيتون المشتق (واسم الفاعل واسم المفعول من المشتقات) فعلاً^(٣).

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧هـ/١٢٣٠م - ٦٩٨هـ/١٢٩٩م) شيخ العربية بالديار المصرية في عصره ولد في حلب، وسكن القاهرة، وتوفي بها، من مؤلفاته: «ملا» على كتاب المغرب، لابن عصفور، و«هدي أمهات المؤمنين» (الردكلي: لأعلام ٢٩٧/٥).

(٢) س هشام شرح شعور الذهب، ص ٥٨٦، والأزهري، شرح التصريح على التوسيع ٢١٠/٢.

(٣) عن ابن حنبل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢١/٢.

(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، لا ط)، (١٩٥١) ص ١٦٧.

ومن المعروف أنَّ الفعل المضارع سمي بذلك لمضارعه (أي: لمشابهته)
اسم الفاعل^(١).

ولو صحَّت عليهم أيضاً لما مُنعت من الصرف أعلام كثيرة، وليس فيها
من عليهم غير العلمية، حتى جعل الكوفيون العلمية وحدها حلة تستقل بمنع
الصرف^(٢).

ولو صحَّت عليهم، أيضاً، لم ترَ بعض الأعلام كـ «دعد» و «هند»
و «حسان» و «عقان» وبعض الصفات نحو «أخيل» و «أجدل» تُصرف حيناً
وتُمنع من الصرف حيناً آخر^(٣)، ولم ترَ بعض الأسماء قد استوفى علتي

(١) ردَّ محمد عرفة على هذا النقص فقال إنه «كان يصح لو شابه اسم الفاعل واسم المفعول
الفعل مشابهة كالتي شابهت بها الأسماء التي لا تنصرف الفعل إذ مشابهة الاسم الفعل
على ثلاثة أقسام: الأول أن تكون المشابهة قوية جداً كاسم الفعل. فإنه شابه الفعل في
معناه، فأخذ حكمه من البناء والفعل في الأسماء. الثاني أن تكون المشابهة ضعيفة،
وذلك كمثابهة ما لا يصرف الفعل في المراجعة، وهذه تنبئه فتنوين والجزم. الثالث أن
تكون المشابهة بين بيني كمثابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل، وهذه تجعله يعمل في
الأسماء كما يعمل الفعل في الأسماء... وقد قال سيبويه إن اسم الفاعل واسم المفعول قد
تشبه بهما العمل المضارع في وقوعه صفة كما يقعان صفة، وفي دخول السين وسوف
عليه لمعنى كما تدخل «أل» عليهما لمعنى، وفي دخول اللام عليه، فتقول: «إن عبد الله
يُفعل» فيوافق قولك: «أفعل»، ولهذه المشابهة من الفعل المضارع لاسم الفاعل واسم
المفعول، خرج عن حكم الفعل وهو البناء، وأخذ حكم الاسم وهو الإعراب ليست
مطلق المشابهة للفعل موجبة لمنع الصرف، بل المشابهة له حيناً تُوجب نفيه، وهي أنه
ثاني للأول، وأنه محتاج إلى الاسم، لأنَّ الفعل لا يبدل له من الاسم، والاسم قد يستغني
عن الفعل، (محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهري والبطانية. (مطبعة السعادة، القاهرة،
لا ط، ١٩٣٧م) ص ٢١٥ - ٢١٧).

وهذا الرأي في تسويج عمل الممنوع من الصرف يكاد يكون حجة على صاحبه لا له،
فهل كان العرب، عندما نطقوا بلعنتهم يفكرون بمشابهة الاسم للفعل؟ وهل قسموها إلى
ثلاثة أقسام: قوية، وضعيفة، وبين بين، عندما نطقوا صارعين كلمات وعانين أخرى من
الصرف؟ إن هذه المشابهة وهذا التقسيم لم يفكر بهما أحد إلا النحويين العباسية

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) سنحصل القول في هذا الموضوع في الفصلين الخامس والسادس من كتابنا هذا

المنع على ما شرطوا، وهو مصروف، فـ «حَمَر» وأمثاله، مما يمنع للمعلبية والعدل، ورد كثيراً مصروقاً حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه^(١).

لقد آن الأوان لرفض كلّ علل الممنوع من الصرف، فالتعليل الحق هو القول: إن العرب نطقت ببعض الأسماء منوثة، وبغيرها من دون تنوين، فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، ولم تكن فلاسفة مناطقة تفكر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كلّ البراءة.

هذا مجمل قولنا في الملل التي قال بها النحاة في باب الممنوع من الصرف، على أننا سنفصل هذه الملل وردودنا عليها في الفصول التالية.

٤ - تعليل جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً من الكسرة:

علل المبرد، جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً من الكسرة، بحمل الخفض على نظيره وهو النصب. قال: «إنّ للأشياء أصولاً، ثمّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله. ومنه ما يُحذف لأنّ ما بقي دالّ عليه وإن يكن ذلك أصله. فأما ما يبلغ به أصله، فإنّ كناية المجرور في الكلام ككتابة المنصوب، وذلك لأنّ الأصل الرفع، وهو الذي لا يتمّ الكلام إلّا به، كالابتداء والخبر، والفعل والفاعل. وإنما المنصوب والمخفض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع، فلذلك اشتركا في التشبيه والجمع، نحو: «مسلمين»، «وه مسلمين»، «وه مسلمات»، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فُتح، وحُمِل على ما هو نظير الخفض، نحو: «مررت بعثمان وأحمد يا فتى»^(٢).

وعلّل الزجاج عدم جرّ بالكسرة بشبهه بالفعل الذي لا يدخله الجرّ، ولم يستكنّ لكي يكون بين الأسماء المتصكّنة (أي: المعربة)، والأسماء غير

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ١٧١.

(٢) المبرد: المقتضب، ٢٨٣/١.

المتمكنة (أي المبنيّة) فرق. قال: «فأما الجرّ وهو الخفض فإسماً امتنع فيما لا يتصرف، من قبل أن ما لا يتصرف قرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا يتصرف الفعل، فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل. فلذلك جعل المحفوض فيه مفتوحاً، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح. كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارعت الاسم الفعل مُنِعَ ما لا يدخل الفعل. وكرهوا إذ لم يخفضوا أن يقفوا الاسم^(١)، وهو في موضع تجب له فيه حركة إعراب، فلا يكون بين الأسماء المتمكنة وبين الأسماء التي هي غير متمكنة - وهي مبنيّة على الوقف - فرق، ألا ترى أنك تقول: «مررت بمن عندك»، فـ «من» موقوفة، ولو قلت: «مررت بعمر يا هذا»، فوقفت الراء قد سويت بين «من» التي هي مبهمّة، وبين «عمر» الذي هو غير مبهم^(٢).

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف المجرور، وإنما الذي كان أن هذا الاسم لما حُرِمَ التنوين أشبه، في حال الكسر، المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدِئت الكلمة بـ «أل» أو أُتِبتْ بالإضافة، أو أُعيد تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح^(٣).

وذهب فريق من النحاة، ومنهم أبو الحسن الأخفش^(٤)، والمبرد،

(١) أي أن يسكنوه.

(٢) قرعاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ١ - ٢.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن سعد (١٠٠ - ٢١٥ هـ / ٨٢٠ م) نحوي عالم باللغة والأدب -

والزجاج، وإبراهيم مصطفى، إلى أن الممنوع من الصرف مبني على الفتح في حالة الجر^(١)، وذلك لأن مشابهته للمبني، أي الفعل، ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً أي التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التمزي من الجر^(٢).

والملاحظ أن المبرد لم يعال عدم جر الممنوع من الصرف بالكسر، على الأصل في الأسماء، وإنما علل جرّه بالفتح، عند خروجه على الأصل، بحمله على النصب الذي هو نظير الخفض، ونسب إليه أنه قال ببنائه على الفتح، في حالة الجر، ليكون كالفعل المشابه في التمزي من الجر^(٣).

وأمام هذين التعليلين نأل:

١ - لو كان الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة ختملاً على النصب الذي هو نظير الخفض، فلماذا لم يجرّ بالفتحة أيضاً لا بالكسرة عندما يكون مضافاً أو معرفاً بـ «أل»؟

٢ - إن الممنوع من الصرف يبقى مشابهاً للفعل عندما يكون مضافاً أو معرفاً بـ «أل»، فلماذا يجرّ بالكسرة، فلا يشبه الفعل في «التمزي من الجر»؟

٣ - هل فكر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب، عندما نطقوا بلفتهم جارين الممنوع من الصرف خبر المضاف وغير المعروف بـ «أل» بالفتحة لا

= من أهل بلخ سكن الصرة، وأخذ العربية عن سيويه من مؤلفاته: «تفسير معاني

القرآن»، و«الاشتقاق»، و«معاني الشعر» (الزركلي: الأعلام ١٠١/٣ - ١٠٢)

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٢ والأشتراني: شرح كتاب الكافية في

النحو ٢٨/١ وابن يعيش: شرح المفصل. ١٥٨/١ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو.

ص ١١٢

(٢) الأشتراني: شرح كتاب الكافية في النحو ٢٨/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٨/١.

بالكسرة؟ ثم لو جرّ العرب الممنوع من الصرف بالسكون مثلاً، أما كان السحاة قد حلّوا ذلك بمشابهته للفعل الذي يُجرّم فيسكّن، أو بتعليل آخر؟ ثم أليس من الأفضل أن نعلّل هذه الظاهرة بنطق العرب، فترتاح من عاء تعليلات فلسفية سمجة وواهمة، لا نحسب أنّ العرب قد فكّروا فيها ولو قليلاً عندما نطقوا بلغتهم.

وأما تعليل الزجّاج القائل إنّ الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة لأنّه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، وهو لم يسكّن لكي يفرّق بينه وبين الأسماء غير المتمكّنة، فيعترض عليه بأنّ الأسماء غير المتمكّنة (المبنية) ليست كلّها مبنية على السكون، فثمة كلمات كثيرة منها مبنية على الفتح، نحو: «كيف»، «والآن»، «وأمّا»، أو على الكسر، نحو: «هيات»، «ودقّام»، «ورقاش»، «وسيبويه»^(١).

وأما تعليل إبراهيم مصطفى القائل إنّ الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذف ياءه، فيضعفه ورود أسماء عربيّة كثيرة مبنية على الكسر، نحو: «ورقاش»، «ودقّام»، «وسيبويه»^(٢)، فلو كان العرب يفرّون من الكسر غير المنون إلى الفتح لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لبنا هذه الكلمات على الفتح بدلاً من الكسر، ويردّه أنّ الوصف الممنوع من الصرف نحو «سكران»، «وعطشان»، «وأفضل»، «وأحسن»، «وثلاث»، «ومثلك»، «وأخبر»، لا يتصل بياء المتكلّم، فلماذا جرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة، وهو لا يلتبس مع المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة جرّه بالكسرة دون تنوين؟

٥ - تعليل بقاء الممنوع من الصرف غير منصرف إذا كان مضافاً إليه،
يُجرّ الممنوع من الصرف بالكسرة إذا كان مضافاً، نحو: مررتُ

(١) في لغة من ينيه.

(٢) في لغة من ينيه.

بمساجد المدينة، وهو يبقى غير منصرف إذا كان مضافاً إليه، نحو: «مررت بغلام أحمد»، وقد علل الزجاج عدم صرفه في هذه الحالة، فقال: «إن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. فلو صرفنا ما لا ينصرف، إذا أضيف إليه، لوجب ألا تمنعه الصرف في حالة ألبتة، لأن جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء. ولا يدخل فعل على فعل. فليس يُزيل الإضافة إلى ما لا ينصرف شبه الفعل، كما أنه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل. ومع هذا إن الأفعال يضاف إليها أسماء الزمان مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾^(١) ينفع الصادقين صدقهم^(٢)، فإذا أضيفت إليه - أعني - ما لا ينصرف - لم تزل الإضافة عن شبه الفعل. فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف^(٣). والتعليل الصحيح عندنا لبقاء الممنوع من الصرف غير منصرف إذا أضيف إليه هو نطق العرب الذين لا نعتقد أنهم فكروا بهذه القياسات المنطقية عندما نطقوا بلغتهم.

(١) قرأ نافع بن الأزرق يصب يوم، وقرأ الباقون بالرفع: يوم.

(٢) المائدة: ١١٩

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦.

الفصل الثالث

الجمع المماثل لـ «مفاعيل» و«مفاعيل» والمحقق به

١ - الجمع المماثل لـ «مفاعيل» و«مفاعيل»:

يمنع العرب من الصرف «ما كان على مثال مفاعيل ومفاعيل»^(١)، أو «ما كان من الجمع على مثال مفاعيل ومفاعيل»^(٢)، أو «الجمع الموازن لمفاعيل ومفاعيل»^(٣)، أو المثنى لهما. يقول ابن مالك (من الرجز):
وَكُنْ لِيَجْمَعَ مِثْلُهُ مَفَاعِيلًا أَوْ التَّمَاثِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا^(٤)
والمقصود «بالمماثلة» أو «الموازنة» أو «المشابهة» أن تكون الكلمة خماسية أو سداسية، والحرف الأول مفتوح في الحالتين^(٥)، سواء أكان ميماً أم غير ميماً، وأن الثالث ألف زائدة غير عوض^(٦) يليها كسر^(٧) الحرف

(١) سيوري: الكتاب ٣/٢٢٧، ولزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٢) المبرد: المقنضب. ٣/٣٢٧.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١.

(٤) ابن مالك: الألفية ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٦. ولا حظ أن بعضهم يفيد ما جاء على وزن «مفاعيل» و«مفاعيل» بالجمية، ويتناول هذا الاختلاف بالتفصيل في هذا الفصل.

(٥) إذا كان الحرف الأول غير مفتوح، نحو: «عذافر» (الجمال الشديد)، فإن الاسم لا يمنع من الصرف.

(٦) إذا كانت الألف للمعوض، نحو: «يمان» و«شأم»، وأصلهما: «يماني» و«شامي»، فإن الاسم لا يمنع من الصرف.

(٧) قد يكون هذا الكسر ظاهراً، نحو: «مطاريس»، أو مقترناً نحو: «دواب»، و«عداري» =

الأول من حرفين بعدها، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن غير منوي^(١)،
وبما بعده الانفصال^(٢)، فليس المقصود بها أن تكون جارية على أسس
الميزان الصرفي الأصل الذي يُراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية
والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما
وردت بنعتها في الموزون، وإنما المراد «المماثلة»، أو «الموازنة»، أو
«المشابهة» في عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، من دون اعتبار لمقابلة
الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصاً، فالكلمة
«فراعِم» على وزن «مفاعيل» وإن كان وزنها الأصلي «فَعَالِل»، وكلمة
«أَلْعِيب» على وزن «مفاعيل» وإن كان وزنها الأصلي «أَفَاعِيل»^(٣).

ومن الناحية من يؤثر تسمية «ما كان على جمع مفاعل ومفاعيل»
بـ «صفة منتهى الجمع»، أو بـ «الجمع المتناهي»، وهو كل جمع تكسير
بعد ألف تكسيرة حرفان^(٤)، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن^(٥)، وقد سمي
بذلك لانتهاء الجمع إليه، فلا يجوز أن يُجمع مرة أخرى بخلاف كثير من

أصلهما: «دواب»، وه «داري»، والأفضل اعتبار «داري» ونحوها ممنوعة من الصرف
لأن ألف التثنية المتصورة لا تلجئها على وزن «مفاعل». أما إذا كان الحرف الأول بعد
الألف مفتوحاً، نحو: «براكا» (ثبات في الحرب)، أو مضموماً، نحو: «تدارك»
(مصدر وتدارك)، فلا يمنع من الصرف.

(١) إذا نوي بالحرف الساكن وبما بعده الانفصال، كما في «باء» نسبة في نحو: «حواري»،
فلا يمنع الاسم من الصرف (راجع الأرمزي: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١).
(٢) الأرمزي: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١، وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٠٨.
- ٢٠٩.

(٣) قد يكون أحد الحرفين مدخلاً في الآخر، نحو: «مواد»، و«خواص».
(٤) قد يكون الثاني الساكن ياء مدخلة في مثلها بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد،
نحو: «كرسي»، و«قيلري»، جمع «كرسي» و«قيلري» (نوع من الطير).
أما «رياحي» نسبة إلى «رياح» (اسم بلد) فيلزم للنسب وليست في المفرد، فلا يمنع
من الصرف. والغالب أن يكون الحرف الثاني حرف علة، ومن النادر ألا يكون حرف
علة، نحو: «أراديب» جمع «إردب» وهو مكيال ضخم لأهل مصر (ابن منظور: لسان
العرب. (ردب)).

جموع التكسير، نحو: «أنعام»، «أكلب»، اللذين يجمعان على «أناعم»،
و«أكالب»^(١).

٢ - صيغ ما جاء مماثلاً لـ «مفاعل» و«مفاعيل»:

تأتي صيغ منتهى الجموع الممنوعة من الصرف، أو الجمع المتناهي
الممنوع من الصرف، على أوزان صرفية عدة، إذا استقصاها الباحث تحصل
لديه ثلاثة وعشرون وزناً، وهي بحسب ترتيبها الألفبائي:

- أفاعل، نحو: «أكترم»، «أفأفيل»، «أصابع» جمع «أكرم»،
و«أفضل»، و«أصيح».

أفاعيل، نحو: «أساليب»، «أخاير»، «أقانيم» جمع «أسلوب»،
و«إغبارة»، و«أقنوم».

- تفاعل، نحو: «تنايل»، «تجارب» جمع «تنبل»، و«تجربة».

- تفاعيل، نحو: «تقاسيم»، «تسايع»، و«تعاليم» جمع «تقسيم»،
و«تسييح»، و«تعليم».

- فعايل، نحو: «سعائب»، و«رسائل»، و«عجائز» جمع «سحابة»،
و«رسالة»، و«عجوز».

- فعايل، نحو: «سلالم» جمع «سلم».

- فعايل، نحو: «خفافيش»، و«مساميل»، و«دكاكين» جمع
«خفاش»، و«دمل»، و«دكان».

- فعالي، نحو: «سكاري»، و«عطاشي» جمع «سكري»، و«عطشي».

(١) حاشي حسن: النحو الوافي، ٢١٣/٤. وما لا يجمع مرة أخرى، ولكنه لا يمنع من
الصرف ما جاء على وزن «مفاعلة»، نحو: «نباية»، جمع «نج» (ملك النع)،
و«أفاعلة»، نحو: «أساتذة»، أو «فأفلة»، نحو: «تلامذة»، أو «فياجلة»، نحو:
«مباردة».

- فعالي، نحو: «صحاري»، و«فتاوي»، و«هدايا» جمع «صحراء»، و«فتوى»، و«هدية».
- فعاليل، نحو: «دراهم»، و«سفارح»، و«عنايدل» جمع «درهم»، و«سفرجل»، و«فتوى»، و«عذراء».
- فعاليل، نحو: «قراطيس»، و«فراديس»، و«دناير» جمع «قرطاس»، و«فردوس»، و«دينار».
- فعالين، نحو: «بساتين»، و«سلاطين»، و«مبادين» جمع «بستان»، و«سلطان»، و«ميدان».
- فعالي، نحو: «كراسي»، و«أمامي»، و«علاقي» جمع «كرسي»، و«أمامية»، و«علاء» (غصب العنق).
- فعاليل، نحو: «طواويس» جمع «طاوروس».
- فواويل، نحو: «كواكب»، و«جواهر»، و«صوامع» جمع «كوكب»، و«جوهر»، و«صومعة».
- فواويل، نحو: «طواحين»، و«طوامير»، و«قراطيس» جمع «طاحونة»، و«طومار» (الصحيحة)، و«قرطاس».
- فبايل، نحو: «صبارف»، و«ضياغم»، و«فيالق» جمع «صيرف»، و«ضيقم»، و«فيلق».
- فبايل، نحو: «دياجير»، و«حيازيم»، و«تياهير» جمع «ديجور» (الظلمة)، و«حيزوم» (صدر الفينة)، و«تيهور» (ما اطمأن من الأرض).
- مفاعل، نحو: «مساجد»، و«مكائس»، و«مدارس» جمع «مسجد»، و«مكنة»، و«مدرسة».

- مفاعيل، نحو: «مفاتيح»، «مواثيق»، «مصاييح» جمع «مفتاح»،
«مباق»، «مصباح».

- يفاعل، نحو: «يحامد» جمع «يحمد» (علم على رجل).

- يفاعل، نحو: «يتايح» جمع «ينبوع».

وما جاء على هذه الأوزان يمنع من الصرف سواء أكان علماً أم غير
علم، وذلك لمشابهته، أو محادثته، أو لموازنته «مفاعل»، «مفاعيل»، إلا
ما جاء على الوزان «فُعَالِي» نحو «سُكْرِي» فيمنع من الصرف لاتصاله
بألف التانيث المقصورة^(١). ومن شواهد المنع الآية: «مِنْ صَحَابَةٍ
وَتَعَانِيلٍ»^(٢)، والآية: «لَهَذَمْتَ صَوَامِعَ وَبَنِيَّ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدَ»^(٣)،
والآية: «سَبَرُوا فِيهَا لِيَالِي»^(٤).

وأما ما جاء من صيغ منتهى الجموع على وزن «تفاعلة»، نحو: «تباينة»،
جمع «تبع»، وهو ملك اليمين، أو وزن «أفاعلة»، نحو: «أسانذة»، أو
«فُعَالِلَة»، نحو: «تلاميذة»، أو «فياكلة»، نحو: «صبارفة»، أو على غير
ذلك من الأوزان التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف تانيها غير ساكن، فلا
يمنع من الصرف، وكذلك كل ما جاء على وزن من أوزان جمع التكسير
غير الأوزان الخاصة بصيغ منتهى الجموع التي سبق تفصيلها، فلا يمنع من
الصرف ما جاء على وزن «فُعَال»، نحو: «كِلَاب»، أو وزن «فُعُول»،
نحو: «قُلُوب»، أو «فُعْلَان»، نحو: «جَمْلَان»، أو «فُعَال»، نحو:
«خُرَاس»، أو «أفْعَال»، نحو: «أفْرَاخ»، أو «أفْعِلَة»، نحو: «أعمدة»،

(١) وأما «فُعَالِي» فيقول النحاة إن تكسر فيها مقتر بعد الألف، والأصل، «فُعَالِي» فهي،
لذلك، ممنوعة من الصرف لأنها على وزن «فُعَالِي» والأصل عدم التقدير وأصلها
ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التانيث المقصورة.

(٢) ساء ١٣

(٣) المسج: ٤٠

(٤) ساء ١٨

أو «فيلة»، نحو: «صبيّة» أو «أفعل»، نحو: «أنجم»... فكلّ ما جاء على هذه الأوزان يصرف إلّا إذا كان علماً فيمنع من الصرف بشروط منع العلم من الصرف^(١).

وأما «حواري»^(٢) فمصرف، لأنّ الياء المشدّدة فيه للنسب. وأما «حوالي» فيصرف إذا كان نسبة لـ «حوال»^(٣)، ومنع من الصرف إذا كان جمعاً لـ «حولي». وأما «كراسي»، و«دباسي»، و«بخاتي»، و«عوادي»، و«عولدي»، فتمنع من الصرف لأنّ ياءها كانت في الواحد: «كرسي»، و«دبسي»، و«بختي»، و«عادية»، و«عارية»^(٤).

وأما «ثمان» و«رباع»، فيذهب سيويه إلى أنّهما مصروفتان لأنّ الياء فيهما ياء نسب، فهما كـ «شأم»، و«يمان»، والأصل فيهما: «ثمني»، و«ربعي»، ثم زيدت الألف فحذفت إحدى الياءين، كما أنّ الأصل في «يمان» يَمَنِي^(٥). ومن العرب من لا يصرف «ثماني»، وعلى هذه اللغة قال ابن سيّدة^(٦) (من الكامل):

يُخَدُّو ثَمَانِي مَوْلَا يَلْقَاهَا حَتَّى تَمُوتَ يَزِيْفِي الْإِرْتَاجِ^(٧)

(١) راجع سيويه: الكتاب ٢/٢٢٧ - ٢٢٢ والمبرد: المقتضب. ٢/٢٢٧ - ٢٢٠، والزجاج: ما يصرف وما لا يصرف ص ٤٦ - ٤٧، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١ - ٢١٢.

(٢) الحواري: كلّ مبالغ في نصرة آخر، وخصّ بعضهم به أنصار الأنبياء. وكلّ شيء خلص لوجه فهو حواري (ابن منظور: لسان العرب (حور)).

(٣) الحول والحولة والحوالي والحولول: المحال الشديد الاحتيال. (ابن منظور: لسان العرب (حول)).

(٤) سيويه: الكتاب ٢/٢٢٠ - ٢٢١، والمبرد: المقتضب ٢/٢٢٨، والزجاج: ما يصرف وما لا يصرف. ص ٤٧، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١.

(٥) سيويه: الكتاب ٢/٢٢٧ - ٢٢٨، والزجاج: ما يصرف وما لا يصرف ص ٤٧.

(٦) هو الرماح بن أبرد بن توبان النخعي التتائي المضري (١٠٠٠ - ١٤٩ هـ/٧٦٦ م) شاعر رقيق هجاء من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية (الزركلي: الأعلام. ٣/٣١).

(٧) سيويه: الكتاب ٢/٢٢١، والزجاج: ما يصرف وما لا يصرف. ص ٤٧، والبغدادي -

٣ - حكم الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و «مفاعيل» :

يمنع من الصرف ما ألحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و «مفاعيل»، أو الملحق بصيغة تنتهي بالجمع، وهو «كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً، أم غير أصيل، علماً أم غير علم، مرتجلاً^(١) أم منقولاً^(٢)». فمما يمنع من الصرف، وهو مفرد، ما جاء على وزن «فواعيل» نحو: «سواكن» (جزيرة قرب مكة)، و «موازج» (اسم موضع)، و «نواذر» (اسم موضع)، وعلى وزن «فَعَالِل»، نحو: «سماهج» (موضع بين عمان والبحرين)، و «جَلال» (اسم موضع)، و «فَعَالِل»، نحو: «براعيم» (اسم موضع)، و «جَماعيل»، (قرية بالقدس)، و «أفاعيل»، نحو: «أذاخر» (موضع بمكة)، و «أيافت» (موضع باليمن)، و «فواعيل»، نحو: «طواويس» (قرية ببخاري)، و «فَعَالِل»، نحو: «مرايض» (اسم لموضع)، و «فَعَالِل»، نحو: «نجاويز» (بلد باليمن)، و «فَعَالِل»، نحو: «سنانير» (قرية ببزد)، و «مفاعيل»، نحو: «مساقر» (اسم بلد)، و «منازل» (علم رجل)، و «فَعَالِل»، نحو: «قرايين» (اسم واد ببجد)^(٣).

وعليه، يمنع من الصرف كل ما جاء على مثال «مفاعيل» و «مفاعيل» سواء أكان جمعاً أم غير جمع، ولذلك كانت عبارة سيويه والزجاج: «ما كان على مثال مفاعيل ومفاعيل»^(٤) أدق من عبارة المبرد: «ما كان من

- خزنة الأدب (بولاق، لا ط، ١٢٩٩هـ) ١/١٧٦ وابن منظور: لسان العرب (ثمن).
والشاعر شبه ناقة في سرعتها بحمل وحش يحمو (يسوق) ثباتي أين مولماً بلفاحها
حتى نحمل، وهي لا تمكته فتهرب منه. والزينة: البيلة، هي به إسقاطها ما ألوتجت عليه
أرحامها، أي: أغلقتها. يقول: ساقها المير سوقاً عتيقاً حتى ضمن إسقاط الأجرة.
(١) العلم المرتجل هو ما وضع لأول أمره علماً، ولم يُستعمل من قبل العلمية في معنى آخر.
ويقاله العلم المنقول.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢١٤/٤.

(٣) راجع عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع (دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٧١م). ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(٤) سيويه: الكتاب ٣/٢٢٧ والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٤٦.

الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل^(١)، أو عبارة ابن هشام^(٢) : «الجمع
الموازن لمفاعل ومفاعيل»^(٣)، ولو قال ابن مالك (من الرجز) :

وَكُنْ لِلْفِطْرِ مَثْبُوبٌ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْتَنِعُ كَافِلًا
بدلاً من قوله، (من الرجز) :

وَكُنْ لِيَجْمَعَ مَثْبُوبٌ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْتَنِعُ كَافِلًا^(٤)

لكان أدق في التعبير، ولاستغنى عن قوله (من الرجز) :

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ يَمَّا لَحِقَ بِهِ، فالأصحرف متعة يَحِقُّ^(٥)

وأما سراويل، فأكثر النحاة على أنه غير منصرف، واختلف في كونه
مفرداً أم جمعاً، فقال بعضهم إنه اسم نكرة مؤنث للإزار الواحد، وقيل هو
جمع «سراويل» . واختلف في سماع «سراويل»، فأنشد الذين يقولون إنه
جمع البيت الفائل (من المتقارب) :

هَلَيْهِ مِنَ الْكُؤْمِ سِرْوَالَةٌ قَلْبَيْنِ يَمْرُوقٌ يُسْتَنْطَفِ^(٦)

(١) المبرور: المنقضب. ٣٢٧/٣.

(٢) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد (٨٧٠هـ/١٢٠٩م - ٩٦١هـ/١٥٥٠م) من أئمة
الحنابلة. مولده ووفاته ينصر من مؤلفاته: «مفني اللب من كتب الأعراب»، و«نظر
الغنى»، و«بل الصدى»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، (الزركلي: الأعلام
١٤٧/٤).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٦/٤، والأزهري: شرح التصريح
على التوضيح ٢١١/٢.

(٤) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٦/٢.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢.

(٦) البيت دون نسبة في المبرور: المنقضب. ٣٢٦/٢، وابن يمش: شرح المعصل. ١٦٤/١.

وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ٥٧/١، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح

٢١٢/٢، والسيوطي: معجم اللغات شرح جميع الجوامع ٢٥/١.

واذعى الذين يقولون إنه مفرد أن أليت مصتوع^(١). ويظهر أن ابن مالك كان من القائلين بأنه مفرد بدليل قوله (من الرجز):

وَلِسْرَاوِيلَ تَهَذَا الْجَمْعُ شَبَّةً اقْتَضَى عُمُومُ الْمَنَعِ^(٢)

٤ - تعليل النحاة لمنع صرف المماثل لـ «مفاعيل» و«مفاعيل» والملحق به:

يعلل سيويه منع صرف «ما كان على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» بقوله: «واعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكناً، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً. وإنما صرفت «مقاتلاً»، و«عذافراً»، لأن هذا المثال يكون للواحد»^(٣).

وبهذه المبرور مذهب سيويه، فيقول إن «ما كان من الجمع على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» إنما امتنع من الصرف فيهما، لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فلما بابه هذه المباعدة، وتباعد هذا التباعد في النكرة، امتنع من الصرف فيها، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد. ويدل ذلك على قول الله عز وجل: ﴿مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَائِيلَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿لَهْدَقَتِ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصُلُوبَ

(١) راجع المبرور: المنصب ١٣٤٦/٢ وابن يعيش: شرح المنصل، ١٦٤/١ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ١٥٧/١ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألعية ابن مالك ١١٦٢/٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألعية ابن مالك ١٣٢٨/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٢١٢/٢ وعلم حسن: النحو الوافي ٢١٥/٤.

(٢) ابن مالك: ألعية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألعية ابن مالك ٣٢٨/٢.

(٣) سيويه: الكتاب ٢٣٧/٣.

(٤) مآ: ١٣.

ومساجد^(١) كل هذا هذه علته. فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً، لأن كل ما كانت فيه فمصرف في النكرة، وممتنع من الصرف في المعرفة، لأن الهاء علم تأنيث، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب «طلحة» و«حمدة»، وذلك نحو: «صياقلة» و«بطارقة». فإن قال قائل: فما باله انصرف في النكرة، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها؟ فالجواب في ذلك: أنه قد خرج إلى مثال يكون للواحد. ألا ترى أنك تقول: «رجل عباقة»، و«حمار حزاية»، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال^(٢).

وكذلك يرى الزجاج^(٣)، وابن يعيش الذي يذهب إلى أن هذا الجمع كأنه جمع مرتين، نحو: «كَلْب» و«أَكَلْب» و«أَكَالِب»، نحو: «رَهْط» و«أَرْهَط» و«أَرَاهِط» وكررت اللمة. فقامت مقام علتين كما في الاسم المنتهي بألف التأنيث^(٤). ويأتي الأزهري لهذا الجمع بعلتين قياساً على باقي الأسماء الممنوعة من الصرف، وهما عنده: خروجه عن صيغ الأحاد العربية، وهذا الخروج يعتبره فرجة في اللفظ، ودلالته على الجمعية، وهذه الدلالة يعتبرها فرجة في المعنى^(٥).

ولذهب إبراهيم مصطفى إلى أن هذا الجمع مُنْع من الصرف إما فيه من معنى التعريف، ودأنه إذا قصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة مُنْع الثنوين إما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربية ومجرأها في التعريف والتشكير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون^(٦).

(١) الجمع: ٤٠.

(٢) المبرد: المقضب ٣/٣٢٧.

(٣) الزجاج: ما يصرف وما لا يصرف. ص ٤٦.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل. ٦٣/١.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩٢.

ويرى محمد عرقة أن «دراهم» و«دنانير» وأشباههما قد منعوا التنوين لمكان الطول الذي في الكلمة، فكروهوا أن يزيدوا طولها بالتنوين^(١).

والناظر في هذه التعليقات المختلفة يرى أن تعليل سيوبه هو الأقرب إلى التعليل اللغوي المستند إلى اللغة نفسها لا إلى أشياء بعيدة منها، وقالواحد أخف عندهم من الجمع لأن الواحد هو الأول والجمع طارئ عليه، وما هو أول كان المرء أنس به وأكثر إلحافاً له، وما هو طارئ كان أقل إنسافاً به، فلذلك منعوا التنوين ما ليس له نظير في الآحاد كدراهم ودنانير^(٢). ولكن هذا التعليل تنقضه جملة أمور، منها أنه من الأسماء المفردة ما يمنع من الصرف كالمتني بالثبوت المقصورة أو المحدودة، وبعض أنواع الوصف^(٣). ومنها أيضاً أن ثمة ألفاظاً لا وحدان من وزنها، وهي مع ذلك، مصروفة، نحو: «كراسي»، و«مسانبي»، ونحوهما مما كان يؤول في الواحد، أو كانت يؤوله للنسب، ومنها، أيضاً، أن الجمع الممنوع من الصرف قد أتى مصروقاً في شواهد كثيرة حتى أجاز بعضهم صرفه في الاختيار، ورجز به راجزهم:

والصرف في الجمع، أتى كثيراً حتى أدعى قوم به التخييراً^(٤)
وأما تعليل منع «دراهم» و«دنانير» وأمثالهما بطول الكلمة، فلا شك أنه تعليل لغوي غير منطقي وغير فلسفي، ولكن يردّه مجيء كلمات أطول منها، وغير مصروفة، نحو: «صياقلة»، و«تلامذة»، و«أباطرة» ونحوها. وعليه، نرى أن التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم الصحيح لا غيره.

(١) محمد عرقة: النحو والنحو بين الأحرار والجماعة. ص ٢٢٢.

(٢) المراجع نفسه. ص ٢٢٩.

(٣) راجع الفصل الخامس من كتابنا هذا.

(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٧١ - ١٧٢.

هـ - تعليل النحاة لمنع الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل»
من الصرف:

اختلف النحاة في تعليل منع الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعيل»
و«مفاعيل» من الصرف، فذهب سيويه إلى أَنَّ العلة في منع صرفه ما فيه
من الصيغة، ومذهب المبرد أَنَّ العلة فيه قيام العلمية مقام الجمعية، ويظهر
أثر هذا الاختلاف عند تنكير هذا الملحق، فلو طرأ تنكيره انصرف على
مذهب المبرد لقوات ما يقوم مقام الجمعية، وبقي غير مصروف على
مذهب سيويه لوجود الصيغة. وقد تقل عن الأحفش المذهبان، وأيد
الأزهري مذهب سيويه، وحجته منع العرب «سراويل» من الصرف وهو
نكرة، وليس جمعاً على الصحيح^(١).

(١) راجع الأزهري: شرح الصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

الفصل الرابع

الممنوع من الصرف المنتهي بألف التانيث

١ - زيادة الألف في الأسماء:

تزداد الألف بحسب النحاة، على ثلاثة أضرب: «أحدها أن تكون للتانيث. والثاني، أن تكون ملحقة. والثالث: أن تكون لغير تانيث ولا إلحاق بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها. والفرق بين ألف التانيث وغيرها أن ألف التانيث لا تنون نكرة، نحو: «حبلَى» و«دنيا»، ويمتنع إدخال علم التانيث عليها، فلا يقال: «حبلَاة»، ولا «دنياة» لئلا يجمع بين علامتي تانيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين ولا يمتنعان من علم التانيث، نحو: «أرطَى»^(١) و«يعزَى»^(٢)، «قد أرطَى» ملحق بـ«جعفر» و«سُلب»^(٣)، و«يعزَى» ملحق بـ«يرهم» و«يجزع»^(٤)، والذي يدل على ذلك أنك تنونه، فتقول: «أرطَى» و«معزَى»، وتدخلهما تاء التانيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو: «أرطَاة». وأمّا الثالث فهو إلحاقها لغير تانيث ولا إلحاق، نحو: «قَبْئَرَى»^(٥) و«كُئْثَرَى»^(٦) فهذه الألف ليست للتانيث لأنها منونة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق «قَبْئَرَى» به، فكان

(١) أرطَى: علم على نبت.

(٢) يعزَى: الأصق.

(٣) القَبْئَرَى: الحمل الصغيم العظيم.

(٤) الكُئْثَرَى: الإجماع.

زائداً لتكثير الكلمة^(١).

وألف التانيث التي تزداد في أواخر الأسماء نوعان: مقصورة وممدودة.

٢ - الممنوع من الصرف المنتهي بألف التانيث المقصورة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان متهيأً بألف التانيث المقصورة، سواء أكان علماً نحو: «مصطفى» أم غير علم، نحو: «حبلي». وألف التانيث المقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تانيثه، وهي سماعية محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب. وللأسماء التي اتصلت بها هذه الألف أوزان هدة، منها:

- فعالي، نحو: «خباري» (اسم لطائر)، و«سمائي» (اسم لطائر)، و«سكاري» (جمع سكران)، و«علاذي» (بمعنى: شديد).

- فعالي، نحو: «شقاري» (اسم نبت)، و«خبازي» (اسم نبت)، و«خضاري» (اسم لطائر).

- فعلي، نحو: «شمتي» (اسم موضع)، و«أرتي» (اسم للداهية).

- فعلي، نحو: «حلي»، و«رجلي» (مصدر الفعل «رجع»)، و«الآية: ﴿إِنْ إِلَىٰ رَبِّكَ الرَّجْعِي﴾^(٢).

- فعلي، نحو: «برذي» (اسم نهر بالشام)، و«حيدري» (وصف للحيوان الذي يحيد عن ظله ويحاول الفرار منه).

- فعلي، وتأتي هذه الصيغة جمعاً، نحو: «قتلي» (جمع قتل)، و«صزعي» (جمع «صريع»)، و«جرحي» (جمع «جريح»)، و«وصفاً»^(٣).

(١) ابن عيش: شرح المنفل ١٠٧/٥.

(٢) الملق: ٨.

(٣) المقصود بالوصف، هنا، المشتق من الأسماء.

نحو: «سَكْرِي» (مؤنث سكران)، و«كَسْلِي» (مؤنث «كسول»)،
و«سَيْفِي» (مؤنث «سيفان» بمعنى: طويل). واختلف في الأسماء التي
جاءت على هذا الوزن، نحو «أَرْطِي» (نوع من الشجر مفردة أرطاة)،
و«عَلْقِي» (نبت ويطلق على المفرد والجمع) فقل: الألف فيها للتأنيث
ولذلك تُسم من الصرف، وقيل: للإلحاق فلا تمنع^(١).

- فَعَلِّي، نحو: «سَمَّيْ» (اسم للباطل والكذب، واسم الهواء المرتفع).
- فَعَلِّي، وتأتي هذه الصيغة جمعاً، نحو: «حَبَلِي» (جمع حَبَل، وهو
اسم طائر)، ومصدرًا، نحو: «ذِكْرِي» (مصدر الفعل «ذكر»).

- فَعَلِّي، نحو: «سَبَطَرِي» (اسم لمشية فيها تبخر)، و«دِفْقِي» (اسم
لمشية فيها تدفق وإسراع).

- فَعَلِّي، نحو: «كَفَرِي» (اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل، واسم
للطلع نفسه)، و«بُذْرِي» (اسم بمعنى: التبذير)، و«حُذْرِي» (اسم بمعنى:
التحذير).

- فَعَلَايَا، نحو: «بُرَحَايَا» (كلمة تقال عند التعجب من شيء).

- فَعَلَوِي، نحو: «هَرَتَوِي» (اسم نبت).

- فَعْبَلِي، نحو: «جَيْشِي» (مصدر للفعل «جش»)، و«خَلِيفِي» (اسم
بمعنى: الخلافة).

- فَعِيلِي، نحو: «خَلِيطِي» (اسم للاختلاط)، و«قَبِيلِي» (اسم لنوع من
الحلوى)، و«لُغْزِي» (اسم للغز).

- فَوْعُولِي، نحو: «فَوْضُوسِي» (اسم بمعنى: المفاوضة).

- فَيْعَلِي، نحو: «خَيْسَرِي» (اسم للخسارة).

(١) راجع هاس حسن: الشعر الوافي ٦٠١/٤.

- فَعُولِي، نحو: «فَيَضُوضِي» (اسم بمعنى: المفارقة).
- قَوْعَلِي، نحو: «خَوَزَلِي» (مشية فيها تناقل).
- فَعَلِّي، نحو: «يَلْتَضِي» (اسم طائر).
- أَفْعِلَاوِي، نحو: «أَرْبَعَاوِي» (لضرب من مشي الأرنب).
- فَعْلَوْتِي، نحو: «رَهْبَوْتِي» (الرَّهْبَة).
- فَعْلَلُولِي أو فَعْلَلُولِي، نحو: «خَنَدَقُوقِي» (اسم نبت)، واحتلف اللغويون في نونه، فقال بعضهم: إنها أصلية، وقال بعضهم الآخر: إنها زائدة.
- فَعَيْلِي، نحو: «هَبَيْضِي» (مشية فيها تبخر).
- يَفْعَلِي، نحو: «يَهْتَرِي» (الباطل).
- إِفْعِلِي، نحو: «إِيْجَلِي» (اسم موضع).
- مَفْعِلِي، نحو: «مَكْوَرِي» (للعظيم الأرنبة).
- مُنْعِلِي، نحو: «مُكْوَرِي» (العظيم للرؤة من الدواب: أو العظيم الأرنبة).
- مِفْعِلِي، نحو: «مِرْقَدِي» (الكثير الرقاد).
- فَعَلْبَا، نحو: «مَرَحْبَا» (كلمة تُقال للرامي إذا أصاب).
- فَعْلَلَايَا، نحو: «بَرْدَرَايَا» (اسم موضع).
- قَوْعَالِي، نحو: «خَوْلَايَا» (اسم موضع).
- إِفْعِلِي، نحو: «إِهْجِيرِي» (الدَّاب والعادة).
- أَفْعَلِي، نحو: «أَجْفَلِي» (الدعوة العامة إلى الطعام).

- إفعلى، نحو: «إيجلى» (اسم موصغ).
- فعوللى، نحو: «جوكرى» (المعركة بعد انقضاء الحرب).
- فعल्ली، نحو: «جججى» (حي من الأنصار).
- فعلى، نحو: «هيدى» (اسم بقل).
- فعلى، نحو: «هيدى» (اسم بقلة).
- فعاللى، نحو: «جججى» (ضرب من الجنادب).
- مفعلى، نحو: «مكورى» (المظيم الروثة).
- أفعلى، نحو: «أربعى» (أربعة).
- فعلى، نحو: «قرقضا» (القرقضاء).

ويشير ابن مالك إلى هذه الأوزان بقوله (من الرجز):

وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ	وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَتَى الْفَرِّ
وَالِإِشْتِهَارُ فِي مَبَايِ الْأَوَّلَى	يُتَدِيرُ وَزْنُ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرْطَى وَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا	أَوْ مَعْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَقَى
وَكَجَبَارَى سُمِّيَ يَنْطَرَى	ذِكْرَى وَحَيْثَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خَلِطَى مَعَ الشُّقَارَى	وَأَعَزُّ لِيَغَيِّرَ هَذِهِ اسْتِدَارَا ^(١)

٣ - الممنوع من الصرف المنتهي بآلف التانيث الممدودة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان متها بآلف التانيث الممدودة سواء أكان علماً، نحو: «الأربعة»، أم غير علم، نحو: «صحراء». وآلف التانيث الممدودة، كأختها المقصورة، آلف تجميع في نهاية الاسم المعرب لتدل على

(١) ابن مالك - الألفية، ص ٦٣. وقوله: «وأعزُّ لغير هذه استدرا» يعني: اتبعت كل صيغة حالت هذه الأوزان إلى التدرية

تأنيته، وهي سماعية محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب.

ويزعم معظم النحاة أن ألف التأنيث المحدودة التي في نحو: «صحراء» و«حمراء» كانت في أصلها مقصورة، أي: «صحراء» و«حمراء»، فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى: «صحراء» و«حمراء». والجمع في النطق بين ألفين ساكنين محال، وحذف إحداهما يتأق في الغرض من ذكرها، إذ لو حُذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ، ولو حُذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها، وهو الهمزة، يفيت الغرض من المدّ، فلم يبق، إلا قلب الألف الثانية همزة تدلّ على التأنيث، كما كانت هذه الألف تدلّ عليه قبل انقلابها، فأصبحت: «صحراء» و«حمراء»^(١) وقال ابن جني: «فإن قيل: ولم زعمت أن الهمزة منقلبة، وهلا زعمت أنها زيدت للتأنيث همزة في أول أحوالها؟ فالجواب عنه من وجهين: أحدهما أنا لم نرهم في غير هذا الموضع أثروا بالهمزة، إنما يؤثرون بالتاء أو بالألف، نحو: «حمدة» و«قائمة» و«قاعدة»، و«حبلى»، و«سكرى»، فكان حمل همزة التأنيث في نحو: «صحراء» و«بابها» على أنها بدل من ألف تأنيث لما ذكرناه أخرى. والوجه الآخر أننا قد رأيناهم لما جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع، ولم يحققوها ألبتة، وذلك قولهم في جمع «صحراء» و«صلفاء»، و«خبراء»: «صحاري»، و«صلافي»، و«خباري»، ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك، فقالوا: «صحاري»، و«صلافي»، و«خباري»، ولو كانت الهمزة فيهنّ غير منقلبة لجاءت في الجمع، ألا تراهم قالوا: «كوكب دري»، و«كواكب دراري»، و«قراء»^(٢)، و«قراري»، و«وضاء»، و«وضاضي»، فجاءوا

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق حسن مختاري، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥)

٨٣/١ - ٨٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٦١ وعاصم حسن الحو

الوافي ٢٠٧/٤.

(٢) القراء: التلصك المتعبد

بالحمزة في الجمع لما كانت غير منقلبة، بل موجودة في «قرأت»
و«درأت» و«وضأت»، فهذه دلالة قاطعة»^(١).

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى في نحو: «صحراء» للتأنيث،
والثانية المقلوبة همزة هي للفرق بين مؤنث «أفعل» ومؤنث «فعلان». وقد
ضعف هذا الرأي لأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً^(٢). وذهب
بعضهم إلى أن الألفين معاً للتأنيث، وردّ هذا الرأي بسبب عدم وجود
علامة تأنيث في العربية مكوّنة من حرفين^(٣). والواقع أن ما قاله النحاة في
هذه المسألة هو من ابتداع مخيلاتهم، إذ لا يعتقد أن العربيّ عندما نطق
بـ«صحراء» وأمثالها، قد فكّر فيما قال به هؤلاء بالنسبة إلى أصلها،
وإرادته المدّة، واجتماع ألفين، وتفكيره في أيهما يصلح للحذف، أو
التحريك... الخ.

وللأسماء التي اتصلت بها ألف التأنيث الممدودة المقلوبة، إلى همزة
أوزان عدّة منها:

- أفعلاء، نحو: «أربعاء» (اسم لليوم المعروف).
- أفعلاء، نحو: «أربعاء» (اسم لليوم المعروف، واسم لعمود الخيمة).
- أفعلاء، نحو: «أربعاء» (اسم لليوم المعروف)^(٤).
- فاعلاء، نحو: «قاصعاء» (اسم لجحر اليربوع) و«ناقعاء» (اسم
لجحر اليربوع أيضاً).

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٨٤/١ - ٨٥.

(٢) الأدهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١١/٢.

(٣) المصدر نفسه ٢١١/٢.

(٤) يلاحظ أن لفظة «الأربعاء» تقال بتثنية الباء.

- فَعُولَاءٌ، نحو: «عاشوراء» (اسم لليوم العاشر من محرم).

- فِعَالَاءٌ، نحو: «قصاصاء» (اسم للقصاص).

- فَعَالَاءٌ، نحو: «يراساء» (اسم للناس)، و«براكاء» (اسم لمعظم الشيء وشدته).

- فَعَلَاءٌ، نحو: «صَحْرَاءٌ»، و«حَمْرَاءٌ».

- فَعَلَاءٌ، نحو: «جَنَفَاءٌ» (اسم لموضع)، و«قَرَمَاءٌ» (اسم لموضع أيضاً).

- فِعَلَاءٌ، نحو: «سَيَرَاءٌ» (اسم للذهب، ولنبت، ولثوب مختلط مخلوط بالحرير).

- فَعَلَاءٌ، نحو: «خَيْلَاءٌ» (اسم للكثير والاختيال).

- فَعَلَلَاءٌ، نحو: «حَقَرَبَاءٌ» (اسم لأنثى المقرب).

- فُعَلَلَاءٌ، نحو: «قُرُقُصَاءٌ» (اسم لنوع من القمود).

- فِعَلِيَاءٌ، نحو: «كَبِيرِيَاءٌ».

- فَعُولَاءٌ، نحو: «جَلُولَاءٌ» (بلدة بالمراق).

- فَعِيلَاءٌ، نحو: «كَرِيثَاءٌ» (اسم لنوع من الثمر) و«فَرِيثَاءٌ» (اسم لنوع من الثمر أيضاً).

- مَفْعُولَاءٌ، نحو: «مَشْيُوخَاءٌ» (اسم لجماعة الشيوخ، واسم للأمر المختلط).

- فِعْلَاءٌ، نحو: «دَيْكُشَاء» (القطعة العظيمة من الغنم).

- يَمَاعِلَاءٌ، نحو: «يَنَابِعَاء» (اسم مكان).

- تَعْلَاءٌ، نحو: «تَرْكُضَاء» (مشية المتبختر).

- فَعْلَاءٌ، نحو: «يَرْتَسَاء» (الناس).

- فُعْلَاءٌ، نحو: «خُنْفُشَاء».

- مَفْعِلَاءٌ، نحو: «مَرْعِزَاء» (الرَّغَب الذي تحت شعر العنز).

- فُعَيْيَاءٌ، نحو: «مُرَيْيَاء» (لقب عمرو بن عامر ملك اليمن).

- مِفْعِلَاءٌ، نحو: «مِرْهَزَاء».

- فُعْلَاءٌ، نحو: «سَلْحَفَاء» (لثة في «سلحفاة»).

- قَوْعِلَاءٌ، نحو: «قَوْصِلَاء» (الحوصلة).

- فِعْلِلَاءٌ، نحو: «هِنْدِيَاء» (اسم بقلة).

- إَلْعِيلَاءٌ، نحو: «إَهْجِيرَاء» (الدَّاب والمادة).

- فُعَالِلَاءٌ، نحو: «جُخَادِيَاء» (ضرب من الجنادب).

- فَعْلِلَاءٌ، نحو: «زَكْرِيَاء» (اسم علم).

وزعم سيبويه أن الألفين لا تزدان أبداً، إلا للتأنيث، ولا تزدان أبداً،
لتلحقا بنات الثلاثة - يزداح - ونحوها^(١)، وأن «جَلْبَاء»^(٢) و«جَرْيَاء»^(٣)

(١) سيويه: الكتاب ٢/٢١٤.

(٢) الجلباء: عصب العنق (اللسان حليب).

(٣) الجرياء: سمار الذرع، وقيل: هو رأس السمار في حلقة الذرع، والحيوان المعروف
(اللسان حارب).

مصرفتان لأنّ الهمزة التي بعد الألف فيهما إنّما هي بدل من ياء، كالياء في «جرحاية»^(١) وأشباهها^(٢). وه أنّ من العرب من يقول: «هذا قُوباء»^(٣) كما ترى، وذلك لأنّهم أرادوا أن يلحقوه ببناء «فسطاط»، والتذكير بذلك على ذلك والصرف. وأمّا «غوقاء» فمن العرب من يجعلها بمنزلة «غوراء» فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة «قَضَاقِص» فيذكر ويصرف، ويجعل القين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء، إلّا ما كان مردّدًا، والواحدة: «غوغاء»^(٤).

ويشير ابن مالك إلى الأوزان المنتهية بألف التانيث الممدودة بقوله (من الرجز):

يَمْدُقَا فَعْلَاءَ أَفْعِلَاءَ مَثَلَتِ الْعَيْنِ وَقَعْلَاءَ
تُسَمِّي فَعْلًا فَعْلًا فَعْلًا وَفَاعِلَاءَ فَعْلِيًّا عَفْعُولًا^(٥)
وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعْلًا وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ فَعْلَاءَ أَجْذَا^(٦)

والأسماء التي على هذه الأوزان، وكذلك التي على الأوزان التي سبق ذكرها في البقرة السابقة والمنتبهة بألف التانيث المقصورة، تمنع من الصرف، فلا تُنَوَّن لا في نكرة ولا في معرفة إلّا في الضرورة أو في بعض

(١) الدوحاية: الرجل الضخم القمير (اللسان (درج)).

(٢) المصدر نفسه ٢١٤/٣.

(٣) القوباء: داء يظهر في الجسد ويخرج عليه (اللسان (قوب)).

(٤) المصدر نفسه ٢١٥/٣.

(٥) لا بد أن تكون هذه الأوزان منتبهة بالهمزة، وقد حذفها ابن مالك في هذا البيت للضرورة الشعرية.

(٦) ابن مالك: الألفة. ص ٦٣. ومعنى قوله: «مطلق العين فعلا»، هو ما كان على وزن «فعلا»، (وقد حذفت الهمزة للضرورة الشعرية) مطلقه العين، أي بصح ضم العين فيها، نحو: «جولاء»، أو فتحها، نحو: «براءة»، أو كسرهما، نحو: «قرباء» وكذلك قوله: «مطلق فاء فعلا»، أي يجوز فتحها، نحو: «جماعة»، و«صنفا»، نحو: «خيلاء»، وكسرهما، نحو: «سيرة».

لغات العرب^(١)، وهي تُجَرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة ما لم تكن مقرونة بـ «أل» أو مضافة، فإن اقترنت بـ «أل» أو أضيفت، جُرّت بالكسرة، نحو: «مررت بالصحراء الموحشة بالسرعة القصوى». وتظهر الحركات على الاسم المنتهي بألف التانيث الممدودة، أما الاسم المنتهي بألف التانيث المقصورة، فتقدّر الحركات على الألف للتعذر، ويقول النحاة في إعراب نحو: «مررت بحبلى» إن «حبلى» اسم مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، علماً أنّ هذه الفتحة تقدّر للتعذر على الألف فلا تظهر، والذي دفع بهم إلى هذا القول رغبتهم في أن تطرد قواعدهم، فكلّ الأسماء الممنوعة من الصرف تُجَرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة، وتظهر هذه الفتحة في غير الأسماء المنتهية بألف التانيث المقصورة.

ويشير ابن مالك إلى منع الاسم المنتهي بألف التانيث من الصرف بقوله (من الرجز):

فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي هَوَاهُ كَيْفَمَا وَتَع^(٢)

٤ - تعليل النحاة لمنع الاسم المنتهي بألف التانيث من الصرف: يعمل سبويه منع الاسم المنتهي بألف التانيث المقصورة من الصرف بإرادة العرب في التفريق بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة بينات الأربعة^(٣)، وبين هذه الألف التي تجيء للتانيث^(٤)، ولم أجد له تعليلًا لمنع الاسم المنتهي بألف التانيث الممدودة.

أما المبرّد فيقول: وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتانيث على

(١) سننصل القول في هذا الموضوع في الفصل الخامس من كتابنا هذا.
(٢) ابن مالك الأنثى ص ٥٥؛ وابن عقيل شرح ابن عقيل على ألعيه ابن مالك ٢٢١/٢
(٣) أي ألف الإلحاق المقصورة وقد فصلنا القول فيها في الفصل السادس.
(٤) سبويه: الكتاب، ٢١-٢٢١.

غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين ليعده من الأصل.
ألا ترى أنَّ « حمراء » على غير بناء « أحمر »، وكذلك « عطشى » على غير
بناء « عطشان »^(١).

ويعلل الزجاج منع الاسم المنتهي بألف التانيث المقصورة من الصرف
بقوله: « وإنما لم ينصرف هذا الباب (أي: باب ما كانت في آخره ألف
مما جاوز ثلاثة أحرف) في معرفة ولا نكرة، لأنَّ فيه ألف التانيث، وهو
مع ذلك مبني على الألف، لم تلحقه الألف بعد تمام بناءه، نحو: « قائم »
وه « قائمة »، فلم يكن قولك: « حبل » شيء ثم لحقته الألف للتانيث. فاجتمع
شيئان: ألف التانيث، ومخالفة جهة تاء التانيث »^(٢). ويقول في باب ما لحقته
ألف التانيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة،
يقول: « ومنع هذا البناء الصرف لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف »^(٣).

ويقول ابن يمشي: « فأما ألف التانيث المقصورة والممدودة، نحو:
« حَبْلِي » و« بُشْرِي » و« سَكْرِي »، و« حمراء » و« صفراء »، فإنَّ كلَّ واحدة
منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا يُنَوَّن
شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأخرى أن لا ينصرف
في المعرفة، لأنَّ المانع باق بعد التعريف، والتعريف مما يزيده ثقلًا، وإنما
كان هذا التانيث وحده كافيًا في منع الصرف لأنَّ الألف للتانيث، وهي
تزيد على تاء التانيث قوة لأنها يُبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه،
ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير، نحو: « سكران » و« سكرى »،
وه « أحمر » و« حمراء »، فبنية كلِّ واحد من المؤنث غير بنية المذكر، وليست
التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيته دلالة على
التانيث، نحو « قائم » و« قائمة ». ويؤيد عندك ذلك وضوحًا أنَّ ألف

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٠.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٢.

التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير، نحو: «جَبَلِي» و«جَبَالِي» و«سَكْرِي»، و«سَكَارِي» كما تثبت الراء في «حَوَافِر» والميم في «دِرَاهِم»، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير، نحو: «طَلْحَة» و«جَلَّاح»، و«حَفَّة» و«جِفَان». فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه، كانت لها منزلة على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة، ومرتبها عليها علة أخرى، كأنه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب^(١): «منى اجتماع سببان أو تكرّر واحد»، ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين، والعقّة فيها ما ذكرناه^(٢).

ويعلّل الأزهرى هذه الظاهرة بقوله: «لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية»^(٣).

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهباً بعيداً في التعليل، فيقول إن التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة^(٤)، لكن هذه أنت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فرق عنايتهم بالتعريف والتكبير، وهو التأنيث، ثم يبين أن اللغة العربية أمّيل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحرص على التمييز بين النوهين بأكثر مما تحرص على التعريف والتكبير، فللتأنيث علامات متعددة، وليس للتعريف أداة سوى «أل»، ثم يخلص إلى القول: «بعد ذلك نراه منسجماً مع طبيعة العربية أن يُضْحَى بالتنوين حرصاً على علَم التأنيث، فتقول: «دنيا»، و«غيا»، و«فضلى»، فهذا واضح في الألف المقصورة، والألف الممدودة هي من المقصورة، فاستصحب حكماً»^(٥).

(١) أي الرمضاني صاحب المفصل.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل. ٥٩/١ - ٦٠.

(٣) لأزهرى، شرح التصريح على التوضيح. ٢١٠/٢.

(٤) هذا الأساس الذي ينطلق منه إبراهيم مصطفى لا دليل لغوي عليه، فلماذا يستدعي التنوين حذف ألف التأنيث المقصورة؟

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩١.

وذهب، أخيراً، محمد عرفة إلى أن الاسم المنتهي بآلف التانيث إنما منع التنوين « لمكان الزيادة فيها، فكروها أن يزيدوا عليها التنوين أيضاً »^(١).

وهكذا نرى أن النحويين ذهبوا مذاهب مختلفة في تعليل منع الاسم المنتهي بآلف التانيث المقصورة أو الممدودة من الصرف، ولو قالوا: إن العلة الحقيقية لهذا المنع هو نطق العرب ليس غير، لو قرروا على أنفسهم هذا التمثل في التعليل، وهذا الاختلاف الشديد فيه، ولكانوا أقرب إلى الواقع اللغوي، فالعربي عندما نطق مانعاً من الصرف هذا النوع من الأسماء لم يفكر من قريب أو من بعيد بهذه التعليلات الفلسفية أو بغيرها.

يقول السيرافي^(٢) في تعليل منع صرف « حَبْطَى » وما أشبهه في المعرفة، وصرف « عِلْبَاء » و« جَرْبَاء »، فيها: « حَبْطَى » لفظ الألف فيه لفظ ألف التانيث، والهمزة في « حمراء » ليست بعلامة التانيث، وإنما علامة التانيث الألف التي هي منقلبة منه، فلما كانت الهمزة في « عِلْبَاء » منقلبة من ياء، وفي « حمراء » منقلبة من ألف لم يشتركا في اللفظ^(٣). فأي عاقل يزعم أن العربي فكّر في هذه الأمور التي قال بها السيرافي، عندما نطق صارفاً « عِلْبَاء » اسم رجل، ومانعاً « حَبْطَى » مسمياً به؟

والعجيب أن ما يجعله النحويون علة لمنع الصرف، وهي ألف التانيث الممدودة، يُستدلّ عليه، أحياناً، بالصرف ومنعه، فالعلة تصبح معلولاً، والعكس بالعكس، يقول سيويه، مثلاً: إن الألفين لا تزدان أبداً، إلا للتانيث، وهو يستدلّ على هذا الحكم بعدم مجيء « قَعْلَاء » إلا مصروفة،

(١) محمد عرفة. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٢٢ ولو كان عد التعليل صحيحاً لمنعوا « قائمة » و« قسلة » و« مجروحة » وسجوها لكانت الزيادة فيها.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م - ٣٦٨ هـ / ٩٧٩ م). نحوي عالم بالأدب. أصله من سيراغ (من بلاد فارس) سكن بغداد وتوفي فيها. له « أخبار

النحويين المصريين » و« شرح كتاب سيويه » و« الإقناع ». (الزركلي: الأعلام ١٩٥/٢

- ١٩٦)

(٣) عن عبد السلام هارون. هامش كتاب سيويه ٢١٤/٢ - ٢١٥.

وعدم مجيء شيء من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروقاً^(١). وهو يستدل على أن «قوباء» ملحق بدفساطا عند بعض العرب بتذكيره وصرفه^(٢).

٥ - وزن «أشياء» وتعليل منعها من الصرف:

اتفق الصربون والكوفيتون على منع كلمة «أشياء» من الصرف، لكنهم اختلفوا في حلة منعها، لاختلافهم في وزنها^(٣). فذهب الكوفيتون إلى أن وزنها «أفعاء»، والأصل «أفعلاء»، لأن أصل «شيء» «شَيْءٌ»، فيجمع على «أشياء»، لكنهم حذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة طلباً للتخفيف، فأصبحت «أشياء»، وهي بهذا الوزن ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التانيث المحدودة.

وذهب بعض الكوفيين إلى «أن وزنه «أفعال» لأنه جمع «شيء»، و«شيء» على وزن «فعل»، و«فعل» يجمع في المعتل العين على «أفعال»، نحو: «بيت وأبيات»، و«سيف وأسباف»، وإنما يمنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: «زُتد وأزناد»، و«قُرُخ وأقراخ»، و«أنف وأناف»، وهو قليل شاذ^(٤)، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيء على «أفعال» مجيئاً مطرداً، فدلّ على أنه «أفعال» إلا أنه منع من الإجراء^(٥) تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث^(٦).

واستدلوا على أن «أشياء» جمع وليس بمفرد بقولهم «ثلاثة أشياء»، بتانيث «ثلاثة»، فلو كانت «أشياء» مفرداً كما طرأه، لقل: «ثلاث»،

(١) سيويه: الكتاب ٢/٢١٤.

(٢) المصدر نفسه. ٢/٢١٥.

(٣) راجع ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٨١٢ - ٨٢٠.

(٤) ليس بقليل ولا بشاذ، بل هو قياسي كما ستبت بعد قليل.

(٥) أي: منع من الصرف.

(٦) المصدر نفسه. ٢/٨١٤.

والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد .
 وقال البصريون إن وزنها « لفعاء » ، وإن الأصل فيها « شيئا » ، وإنها مفرد
 بدليل جمعها على « أشاوي » ، و« أشياوات » ، فهي بالتالي ممنوعة من
 الصرف لاتصالها بألف التانيث الممدودة ، وردوا على حجج الكوفيين
 بقياسات منطقية واستنتاجات مبنية على فروض لغوية^(١) ، والذي يهتد بها
 قولهم : إنه لو كان وزن « أشياء » : « أفعال » لوجب أن يكون منصرفاً
 كـ « أسماء » و« أبناء » ، ولو كانت ممنوعة من الصرف تشبيهاً لها بما في
 آخره همزة التانيث ، كما زعم الكوفيون ، لوجب « أن لا تجرى نظائره ،
 نحو : « أسماء » و« أبناء » وما كان من هذا النحو على وزن « أفعال » ، لأنه
 لا فرق بين الهمزة في آخر « أشياء » وبين الهمزة في آخر « أسماء »
 و« أبناء »^(٢) .

والذي نراه أن القول إن أصل « أشياء » : « أشياء » ، أو « شيئا » لا دليل
 لغوي عليه سوى استنتاجات النحويين القياسية ، وهم لم يأتوا بشاهد واحد
 على هذا الأصل ، ولا نظن أن العرب تكلمت به ، والذي دفعهم إلى القول
 بهذا الأصل ولجبتهم في أطراد قاعدتهم في منع الاسم المنتهي بألف التانيث
 الممدودة ، وصرفه إذا كانت همزته الأخيرة من أصل للكلمة ، فلو كان وزن
 « أشياء » : « أفعال » لكانت الهمزة الأخيرة لاماً للكلمة ، وليست ألف التانيث
 الممدودة ، فتتخوم بذلك قاعدتهم .

والمجيب الغريب أن النحويين في اختلافاتهم الجدلية النحوية واندفاعهم
 فيها فانهم الرجوع إلى القرآن الكريم وتفسيره لمعرفة ما إذا كانت كلمة
 « أشياء » يراد بها اسماً مفرداً أم جمعاً ، ولو هادوا إليه لوجدوا أنها جمع
 لـ « شيء » ، كما في الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ،

(١) راجع ابن الأثيري : الإيضاح في مسائل الخلاف . ٨١٨/٢ - ٨٢٠ .

(٢) المصدر نفسه . ٨١٩/٢ .

إِنْ تَبَدُّ لَكُمْ تَسْوِكُمْ^(١)، والآية ﴿فَاَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا
النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ^(٢)، والآية: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي
الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٣).

وعليه، نرى أَنَّ وزن «أشياء» هو «أفعال»، ووزن «فعل» يجمع على
«أفعال» قياساً مطرداً سواء أكان معتل العين أم صحيحها. أمّا قول سيويه:
إِنَّ جَمْعَ «فَعْل» عَلَى «أَفْعَال» لَيْسَ بِالْبَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ
وَرَدَ مِنْهُ بَعْضُ أَلْفَاظِ كَأَفْرَاخٍ، وَأَجْدَادٍ، وَأَفْرَادٍ^(٤)، والذي سار عليه
النحويون من بعده، دفعه أبو حيان التوحيدي^(٥) والأب أنستاس ماري
الكرمل^(٦). أمّا الأوّل فكان يحفظ ثلاثين شاهداً عليه^(٧)، وأمّا الأب

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) الأعراف: ٨٥.

(٣) هود: ٨٥ والشعراء: ١٨٣.

(٤) سيويه: الكتاب. ٥٦٨/٣.

(٥) هو علي بن محمد بن العباس التوحيدي (١٠٠٠ - نحو ١٠٠٠ هـ/نحو ١٠٦٠ م)،
فيلسوف متصوّف معتزلي. ولد في شيراز (أو نيسابور)، وأقام مدة ببغداد، من مؤلفاته
«المقابس»، و«الصداقة والمديقة»، و«البصائر والذخائر». (الزركلي، الأعلام
٣٢٩/٤).

(٦) هو الأب ماري أنستاس الكرمل (١٢٩٣ هـ/١٨٤٦ م - ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م) عالم
بالأدب ومفردات العربية وعلّمتها وتاريخها. أصله من بحمصاف (من لبنان). ولد في
بغداد وأقام فيها. من مؤلفاته: «المعجم المساعد»، و«أديان العرب»، و«أغلاط الفلّمين
الأقدمين». (الزركلي، الأعلام. ٢٥/٢).

(٧) جاء في كتاب ياقوت الحموي: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب (دار البائون القاهرة، لا
ط: ١٩٣٦ م) ج ٥، ص ٣٩٢: «قال صاحب بن عبد يومنا: «فَعْل» (بفتح فسكون،
ويريد ما كان منه صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها) و«أَفْعَال» قليل. ويرى
النحويون أنه ما جاء منه إلا «زَنَدَ زَنَاد» و«فَرَّخَ أَفْرَاخ»، و«فَرَدَ أَفْرَاد». فقلت له
(أي قال له أبو حيان التوحيدي): أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أي: كلمة) كلّها «فَعْل»
و«أَفْعَال». فقال: هات يا مدعي، فسردت الحروف، ودلت على مواضعها من الكتب،
ثم قلت لس النحوي أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع، وليس
للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً».

الكرمي فقد يرهن «أنّ ما سُمع من النصحاء من جموع» فَعَلَّ، على
«أفعال» أكثر مما سُمع من جموعه (أي: المطردة) على «أفعل»، أو
«فعل»، أو «فعلول». فعدد ما ورد على «أفعل» هو اثنان وأربعون ومئة
اسم، وعلى «فعل» واحد وعشرون ومثنا اسم، وعلى «فعلول» هو اثنان
وأربعون اسماً. فإنّ يُلَمَّوا بجمعه قياساً مطرداً على «أفعال» أحقّ وأولى،
لأنّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة. وكلّها منقول عنهم،
لورودها في الأمتات المعتمدة مثل اللسان والقاموس^(١). ولذلك أجاز
مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع «فعل» على «أفعال» قياساً مطرداً^(٢).

وأما زعم الكوفيين أنّ «أشياء» مُنعت من الصرف لشبهها بما في آخره
همزة التانيث، فمردود، كما أوضح البصريون، بأنّ لو كان الأمر كذلك
لمُنعت نظائرها نحو: «أسماء»، و«أبناء»، من الصرف، لأنّه لا فرق بين
الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء» و«أبناء». وعليه،
نرى أنّ التعليل الصحيح لمنع صرف «أشياء» من الصرف هو نطق العرب
بليس غيره. وفي هذا المنع دليل آخر على فساد قولهم بالعلّة في باب
المنوع من الصرف.

- (١) عن مجمع اللغة العربية: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص ٥١.
(٢) ونصّ قراره: «قرّر المجمع من قبل أنّ قياس جمع «فعل» الاسم الصحيح المبنى أن
يكون على «أفعل» جمع قلة، وعلى «فعل» أو «فعلول» جمع كثرة. واستندوا إلى نصّ
حالة أبي حيان في استحصان الذهاب إلى جمع «فعل» على «أفعال» مطلقاً، واستناداً،
أيضاً، إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجسّعة على هذا الوزن ترى النجدة جواز جمع
«فعل» اسماً صحيح السين، مثل «يبحث» و«أبحاث»، على «أفعال» ولو كان صحيح العاء،
أو العين، أو اللام، ويختل في ذلك ميموز العاء. ومعتلها، والمضتف، (مجلة مجمع
اللغة العربية، ج ٢٦، (ربيع الأول، ١٣٩٠ هـ/مايو ١٩٧٠ م)، ص ٢٢٣، ومجمع اللغة
العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لا ط،
١٩٦٩ م) ٦٩/٣ - ٧٠.

٦ - وزن «غَوَّغَاء» وإجازة صرفها وعدمه:

ذهب بعضهم إلى أنه يجوز في كلمة «غَوَّغَاء»^(١)، الصرف وعدم الصرف، فمن صرفه جعله «فَعْلَالًا»، ومن لم يصرفه جعله «فَعْلَاءًا»، وذلك دون ذكر أي شاهد على صرفه أو عدم صرفه^(٢). وأغلب الظن أن وزنها «فَعْلَاءًا» بدليل أن الجذر الثلاثي هو الغالب الأعم في اللغة العربية، وأن ما نستطيع إرجاعه إلى جذر ثلاثي لا نرجعه إلى جذر رباعي، وأن القواميس العربية كافة تثبت كلمة «غَوَّغَاء» في مادة (غَوَّغ) لا في مادة (غَوَّو)^(٣). والذي دفع إلى القول إنه «فَعْلَال» عند من صرفه الرغبة في أطراد القاعدة، فلو كان وزنه «فَعْلَاءًا» - وهذا هو الراجح - وهو مصروف، لانخرمت قاعدة النحاة القائلة بمنع صرف كل ما ينتهي بألف التانيث.

(١) أصل المَوَّغَاء الجراد حين يخفّ للطيران، ثم استُمرر للملحة من الناس والمترجمين إلى الشتر، ويجوز أن يكون من المَوَّغَاء الصوت والنبلة لكثرة لفظهم ومباحهم (لسان العرب (غَوَّغ)).

(٢) الهذلي، الألفاظ الكتابية (شرح وتحقيق عبد الحميد جيدة، دار الشمال طرابلس (لبنان)، ط ١، ١٩٨٦ م) ص ٧٦.

(٣) اس منظور: لسان العرب مادة (غَوَّغ)؛ والزيدي: تاج المروس (تحق عبد الستار أحمد فراح. مشر وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، لا ط، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م) مادة (غَوَّغ)؛ والجهري: الصحاح (تحق أحمد عبد الفضل عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م) مادة (غَوَّغ).

الفصل الخامس

الوصف الممنوع من الصرف

١ - تمهيد :

الاسم في اللغة العربية من حيث اشتقاقه وجموده قسمان :

١ - اسم جامد ، وهو ما لم يؤخذ من غيره ، أي إنه وضع على صورته الحالية من بداءة النطق به ، فليس له أصل يرجع إليه ، ويتنسب له ، نحو : قلم ، وه أسد ، وه فم .

٢ - اسم مشتق ، وهو ما أخذ من غيره ، فكان له أصل يُنسب له ، ويتفرع منه . والأسماء المشتقة في العربية سبعة ، وهي : اسم الفاعل ، نحو : كاتب ، واسم للمفعول ، نحو : مكتوب ، والصفة المشبهة ، نحو : كُتِبَ ، وأفعِل التفضيل ، نحو : أكتُبْ ، واسم الزمان ، نحو : مَشْرِق ، واسم المكان ، نحو : مكتَب ، واسم الآلة ، نحو : مفتاح^(١) . ويسمى النحاة ، أحياناً ، الاسم المشتق بالوصف ، أو بالصفة . والمقصود بالوصف في باب الممنوع من الصرف بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً ، فهو ، إذن ، غير ما يسميه النحاة نعتاً . والوصف يمنع من الصرف في ثلاث حالات :

١ - إذا كان على وزن « قتلان » .

(١) أما المصدر الصناعي ، نحو : اشتراكية ، ودرجة ، فيجاء موزوناً بالمشتق .

٢ - إذا كان على وزن الفعل .

٣ - إذا كان معدولاً .

وذلك بشروط وتفصيلات نبيتها في الفقرات التالية :

٢ - الوصف الذي على وزن «فعلان» الممنوع من الصرف :

يمنع الوصف الذي على وزن «فعلان» من الصرف بشرطين :

أ - أن تكون وصفية أصيلة، أي غير طارئة، فإن كانت غير أصيلة صرف، نحو كلمة «صفوان» في قولك: «بئس رجل صفوان قلبه»، أي: قاس قلبه، والصفوان: الحجر.

ب - أن لا يؤنث بالثاء إما لكونه لا مؤنث له أصلاً، نحو: «لخيان» لكبير اللحية، وإما لأن مؤنثه الشائع «فعلى»، نحو: «فطشان» و«فطشان» و«سكران»، فإن مؤنثاتها الشائعة^(١) «فطشى»، و«فطشى»، و«سكرى».

ومنع صرف «فعلان» الوصف الذي لا مؤنث له هو رأي جمهور النحاة، ولكنهم لم يأتوا بشاهد على مذهبهم، كما أنهم لم يرووا عن العرب ذلك، بل يستندون إلى القول: «إنه وإن لم يكن له «فعلى» وجوداً، فله «فعلى» تقديراً، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً، لكان «فعلى» أولى به من «فعلانة»، لأن باب «سكرى» أوسع من باب «فعلانة»، والمقدر في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكمر»^(٢) مع أنه لا مؤنث له^(٣). فالشرط عند الجمهور لمنع صرف «فعلان» أن يكون له مؤنث على «فعلى».

(١) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على «فعلانة»، ويمتثلون للمستوفي هذا الشرط بـ«فطشان» و«فطشان» و«سكران»، والمراجع الفهرية العربية تأتي لهذه الأمثلة الثلاثة، كما منحرف بعد قليل، بمؤنث مخوم بالثاء، وبمؤنث آخر ليس مخوماً بها.

(٢) الأكمر: الكبر الكمرة، وهي الحشفة، وفي هذا إشارة إلى منع الوصف الذي على وزن «فعلل» والذي لا يقبل الثاء لأن لا مؤنث له.

(٣) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

تحقيقاً أو تقديرًا. ويصرف بعضهم «فعلان» الوصف الذي لا مؤنث له لأن من العرب من يصرف «لَحْيَان» حملًا على «تَدْمَان»، وبصحّة أنه لو كان له مؤنث لكان بالثاء^(١).

فالشرط عند هؤلاء لمنعه أن يكون له مؤنث على وزن «فَعْلَى» حقيقة لا تقديرًا. والظاهر في هذه المسألة أن الجمهور يستند إلى القياس، والذين يخالفونه يستندون إلى النقل والقياس أيضًا، علمًا بأن الفريقين لم يمثلًا لهذه المسألة إلا بكلمة «لَحْيَان». والمنهج الذي ترتضيه يغلب النقل على القياس، وعليه، نرى أن صرف «فعلان» الوصف الذي لا مؤنث له هو الصحيح، وأن منعه تحكم من النحاة باللغة، وفرض للمقاييس النحوية عليها بدلًا من أن تفرض هي على هذه المقاييس.

وإذا كان «فعلان»، يؤنث على «فعلانة»، لا يُمنع من الصرف، وقد أحصى الشيخ مصطفى الفلايني^(٢) ما جاء من «فعلان» ويؤنث على «فعلانة»، فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: «تَدْمَان» للتدويم^(٣)، و«حَبْلَان» للعظيم البطن، و«دَحْنَان» لليوم المظلم، و«سَبْفَان» للطويل، و«صَوْجَان» لليابس الظهر من الدواب والناس، و«صَبْحَان» لليوم الذي لا غيم فيه، و«مَتَحْنَان» لليوم الحار، و«مَوْتَان» للضعيف الفؤاد البليد، و«عَلَان» لكثير النسيان، و«فَشْوَان» للدقيق الضعيف، و«نَهْرَان» لواحد النصارى، و«مَهْصَان» للثيم، و«أَلْيَان» لكبير الألبية^(٤).

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف الذي على وزن «فعلان» والذي لا

(١) المصدر السابق ٢/٢١٣.

(٢) هو الشيخ مصطفى بن محمد بن سليم الفلايني (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م - ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م) من الكتاب الخطباء. مولده ووفاته ببيروت. من مؤلفاته: «نظرات في السمة والأدب»، و«حظرة التلشين»، و«لباب الخيار في سيرة النبي الصخر» (الردكلي: الأعلام ٧/٢٤٤ - ٢٤٥).

(٣) يُصرف «تدمان» إذا كان من الضمّة لأن مؤنثه «تدمنة»، أما إذا كان من التمد، وسمي: التمد، فهو غير متصرف لأن مؤنثه «تدمي»، لا «تدمنة».

(٤) مصطفى الفلايني: جامع الدروس العربية ٢/٢٢٥.

يؤنث بالتاء بقوله (من الرجز):

وَزَاتِدَا قَعْلَانٍ فِي وَصْفٍ سَلَمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً ثَانِيَةً خَيْمٌ^(١)

ومتع صرف «قَعْلَان» الوصف الذي لا يؤنث بالتاء هو لغة جمهور العرب، أما بنو أسد، أو بعضهم^(٢)، فيؤنثون «قَعْلَان» بالتاء قياساً معترداً،

(١) ابن مالك: الألفية ص ٥٥، والمقصود بيزائدي «قَعْلَان» الألف والون الزائدتان في آخره. والملاحظ أن ابن مالك أغفل اشتراط الأصالة لمنع صرف «قَعْلَان» الذي لا يؤنث بالتاء. وراجع في عدم صرف هذا النوع من الوصف سيوري: الكتاب ٢/٢٠٥، ٢١٥ - ٢١٩ والمبرد: المقتضب ٢/٢٣٥ والرجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٥، وابن عيش: شرح المفصل ١/٦٧ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨ - ١١٩ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٢ - ٣٢٣ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٢ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٧ - ٢١٨.

(٢) ينسب «لسان العرب»، و«المصباح المنير»، و«المختصر»، و«إصلاح المنطق»، هذه اللغة إلى بني أسد بالإطلاق، فقد جاء في الأول (مادة خضب): «ولغة بني أسد: امرأة خضبانة وملانة وأشباهها» وفي مادة (سكر): «الجوهري: لغة بني أسد سكرانة». وجاء في المصباح المنير للفيومي (مادة: سكر): «وفي لغة بني أسد يقال في المرأة سكرانة». وجاء في المختصر لابن سيده (ج ٢، ص ١٤٥): «وقال قوم: «إنَّ باب» قَعْلَان» الذي أنثاء «فعلَى» بنو أسد يدخلون الهاء في مؤنثه، ويخرجونها من المذكر، فيقولون: ملانة وملآن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خضبانة وندمانة والمذكر، خضبان وندمان. وجاء في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (تحق أحمد شاكر وغيره، دار المعارف بمصر، لا ط. ١٩٤٩م). ص ٣٩٥: «ولغة بني أسد سكرانة وملانة وأشباهها». ولكن جاء في «المصباح» للجوهري (مادة: سكر): «السكران خلاف الصاحي، والجمع: سكرى وسكرى، والمرأة سكرى، ولغة في بني أسد سكرانة». وقد رأى أمين الخولي أن «في» في قول الجوهري: «في بني أسد» لا تفيد النضية، لأنها، في هذه العبارة، للظرفية، ومنطقها كون عام فالمعنى أنها لغة كاتبة أو موجودة في بني أسد، فهي بالتالي، لغة بني أسد (مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة ١/١٠٣) وجاء في شرح المفصل لابن عيش. ج ١، ص ٦٧: «لا تقول «سكرانة»، ولا «عشانة»، ولا «غرانة» في اللغة القصبى... وقولنا: «في اللغة القصبى» احتراز عما روي عن بعض بني أسد: «خضبانة»، و«عشانة»، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالسلامة لا بالصيغة».

واستناداً إلى هذه اللغة، وإلى أن بني أسد كانوا في نجد داخل الجزيرة العربية بعيدين من أطرافها أي من التأثير بغير العربية، وهم من القبائل التي أخذت عنهم اللغة^(١)، واستناداً إلى قول ابن جني إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه^(٢)، قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة صرف «فَعْلَان» وصَفَاً، وجمعه مع مؤنثه «فَعْلَانة» جمعي تصحيح^(٣).

٣ - تحليل منع الوصف الذي على وزن «فَعْلَان» ومؤنثه فَعْلَى من الصرف؛

يعلل سيويه منع هذا النوع من الوصف بأن العرب «جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف «حمراء»، لأنها على مثالها في هذه الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن «حمراء» لم تؤنث على بناء المذكر. ولعمرك «سكران» بناء على حدة كما كان لمذكر «حمراء» بناء على حدة. فلما ضارع «فَعْلَان» هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها^(٤).

(١) راجع السيرطي، المزمع في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢١١.

(٢) راجع ابن جني، الخصائص ٢/١٤.

(٣) ولحق قراره: «من حيث إن تأنيث «فَعْلَان» بـ«لنة» في بني أسد كما في «الصنحاح»، ولغة بني أسد كما في «الخصائص»، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في «شرح المفصل»، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه كما في قول ابن جني، ترى اللجنة أن يجوز أن يقال: «عشانة» و«غضبانة» وأشابههما، ومن ثم يصرف «فَعْلَان» وصَفَاً ويجمع «فَعْلَان» ومؤنثه «فَعْلَانة» جمعي تصحيح، (مجمع اللغة العربية، كتاب في أصول اللغة ١/٨٠). والمقصود بجمعي التصحيح جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، ومن قواعد النحاة أن «فَعْلَان» الذي يؤنث على «فَعْلَى» لا يُجمع جمع مذكر سالم.

(٤) سيويه: الكتاب ٣/٢١٥ - ٢١٦.

وعلل العبرد هذا المنع بتعليل مماثل لتعليل سيويه، فقال: « وإنما امتنع من ذلك (أي: من الصرف)، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: « حمراء » و« صفراء ». والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها. فأما بدل النون من الألف، فقولك في « صنعاء »، و« بهراء »: « صنعائي »، و« بهراني ». وأما بدل الألف منها، فقولك إذا أردت: « ضربت زيداً ». فوقفت، قلت: « ضربت زيداً »، وفي قولك: « اضرب زيداً » و« لنسفعاً »^(١) إذا وقفت قلت: « اضرباً زيداً » و« لنسفعاً ». وزعم الخليل^(٢) أن الدليل على ذلك أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير، فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعاً لتأنيث أو بدلاً في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلة. ألا ترى أنك لا تقول: « حمراء » ولا « صفراء »، فكذلك لا تقول: « غضبانة » ولا « سكرانة »، وإنما تقول « غضبي » و« سكري »^(٣).

وينقل الزجاج تعليل سيويه دون أن يعلق عليه^(٤)، وكذلك يرى ابن يعيش أن العلة في منعه كون الألف والنون فيه زائدتين، والزائد فرع على المزيد عليه، وهذا، مع ذلك مضارعان لأنفي التأنيث، والألف في حمراء و« صفراء »، نحو: حمراء، و« صفراء »، يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: « قطشان »، و« سكران »، و« قرئان »، و« غضبان »^(٥).

(١) القلق: ١٥.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن نعيم الفراهيدي الأزدي (١١٠هـ / ٧١٨م - ١٧٠هـ / ٧٨٦م) من أئمة اللغة والأدب، وأصح علم العروض، وأول معجم لعربي وصل إلينا، وهو « كتاب العين ». وهو أستاذ سيويه. (نزد كلي: الأعلام ٢/ ٣٦٤).

(٣) العبرد: المنتصب ٢/ ٢٣٥.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦.

واستقامت عند الأزهري في «فعلان»، الوصف الممنوع من الصرف،
 فعلان: لفظية كونه مزيداً والمزيد فرع على المجرد، ومعنوية كونه وصفاً،
 والوصفية فرع من الجمود. يقول: «وانما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق
 الفرعيتين به: فرعية المعنى وفرعية اللفظ. أما فرعية المعنى فلأن فيه
 الوصفية وهي فرع من الجمود، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب
 معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأما فرعية اللفظ فلأن فيه
 الزيادتين المضارعيتين لألفي التانيث في نحو: «حمرأ» في أنهما في بناء
 يخص المذكر كما أن ألفي التانيث في «حمرأ» في بناء يخص المؤنث،
 وفي أنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: «سكرانة»، كما لا يقال «حمرأة».
 والمزيد فرع عن المجرد. فلما اجتمع في «فعلان» المذكر الفرعيتان امتنع
 من الصرف»^(١).

وأما إبراهيم مصطفى فيشير إلى أن صيغة «فعلان» جائزة التنوين أبداً،
 لأن بعض العرب، وهم بنو أسد، يُجيزون أن يكون لكل «فعلان» مؤنث
 على «فعلانة» وإنما يُحذف تنوينها أحياناً، وعلى قلة، رعاية لزيادة الألف
 والنون، ولأن التنوين نون أخرى»^(٢).

ويرى محمد عرفة^(٣) رأياً شبيهاً لرأي إبراهيم مصطفى، فمتده أن
 «سكران» منع التنوين لمكان الزيادة فيه، فكرهوا أن يزيدوا عليه التنوين
 أيضاً»^(٤).

والناظر في هذه التعليقات يرى أن تحليل سيويه تحليل لغوي غير فلسفي
 يقوم على المشابهة بين «فعلاء» الممنوعة من الصرف، و«فعلان» الذي منعه

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٢.

(٢) إبراهيم مصطفى: أسماء النحور. ص ١٨٨.

(٣) لغوي عربي محدث، علم اللغة العربية في جامعة الأزهر. من مؤلفاته: «مشكلة اللمة
 العربية»، و«النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة».

(٤) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣.

سبب هذه المشابهة. ويؤيد رأيه أن الحسن اللغوي يعطي النظر حكم نظيره، والشبه حكم شبيهه، ولكن ينقضه ثلاثة أمور: أولها أن هذا التعليل يفترض أن العرب تكلموا أولاً بـ «فَعْلَاء» غير مصروفة، ثم تكلموا في وقت لاحق بـ «فَعْلَان» غير مصروف لمشايبته «فَعْلَاء» في عدة الحروف والتحريك والسكون والزيادة، وهذا الأمر لا يمكن إثباته، كما أنه بعيد من حقيقة نشوء اللغة. والأمر الثاني أن «فَعْلَان» الذي يؤنث على «فَعْلَانة»، نحو: «سَيْفَان» يشبه، أيضاً، «فَعْلَاء» في عدة الحروف والتحريك والسكون والزيادة، وهو، مع ذلك، مصروف. وثالثها أن «غَفِيَّان» مصغر «غَفِيَّان» يمنع من الصرف، وهو لا يشبه «فَعْلَاء».

ولو صحّ تعليل المبرد، وابن يعيش، والأزهري، وإبراهيم مصطفى، ومحمد عرفة، لامتنع «فَعْلَان» الوصف الذي يؤنث على «فَعْلَانة»، لمضارعتة «فَعْلَاء»، تماماً كـ «فَعْلَان» الذي يؤنث على «فَعْلَى»، ولوجود العلتين فيه: اللفظية كونه مزيداً، والمعنوية كونه وصفاً، أو لزيادة الألف والنون فيه كما ادعى إبراهيم مصطفى، أو لمكان الزيادة فيه كما ذهب محمد عرفة. ولو صحّ تعليلهم لما صُرّفت كلمة «وَحْدَان» وفيها، بحسب مذهبهم، هَلْتَان: الوصفية والزيادة.

ونسأل: ما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«ندمان» من الندم كي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف؟ وما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«سكران» لكي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف، وكلاهما وصف اشتمل على ألف ونون زائدتين؟ أجاب الشيخ عبد الرحمن تاج^(١) عن هذا السؤال، فقال: «الجواب أن الوصفية متحققة في «ندمان» كما هي في «سكران» من غير شك. وكذلك الألف والنون زائدتان في الصيغتين جميعاً، لكن زيادتهما في «سكران» وبابه لا شائبة فيها ولا شبهة، وهي زيادة خاصة بوصف العذّكر، لا توجد في وصف المؤنث، فإن وصف

(١) هو أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولم أقع على ترجمة له.

المؤنث من ذلك يكون على وزن «فَعَلَى» فتتميز المؤنث من المذكر إنما هو بالصيغة لا بالعلامة التي هي التاء، فلا يقال في المؤنث «سكرانة» ومن هنا كانت زيادة الألف والنون في «سكران» شبيهة بزيادة ألف «حمراء»، فإن هذه زيادة خاصة، غير أنها خاصة بوصف المؤنث، ثم التأنيث في ذلك بالصيغة لا بالعلامة، فإنه لا يقال في المؤنث: «حمراء»، فتمت بذلك المشابهة التي بسببها مُنِعَ «سكران» من الصرف. أما الألف والنون في «نِذْمان» من «المنادمة» فهما شيهتان بالحروف الأصول من حيث إنهما تشبان في وصف المؤنث أيضاً، ثم تلحقهما التاء في آخر الكلمة، علامة على التأنيث، فلبست زيادتهما خاصة بوصف المذكر كما في «سكران»^(١). وهذا الرد، مع ما فيه من تمحل بعيد، يفترض أن العرب عندما نطقوا بلغتهم كانوا يفكرون بالكلمة قبل النطق بها ساعات طوَالاً ينظرون في الحروف الأصلية للكلمة، والتميز بين المذكر والمؤنث بالصيغة أو بالعلامة، والمقارنة بين الكلمات... إلى غير ذلك من أمور بعيدة عن فطرة العربي، وذلك كله لمعرفة ما إذا كان الوصف الذي على وزن «فَعْلان» مصروفًا أم غير مصروف. والأغرب من هذا الرد ما جاء في «حاشية الخضري»^(٢) على ابن عقيل^(٣) تعليقاً على قول الشارح: «فإن كان المذكر على «فَعْلان»، والمؤنث على «فَعْلانة» صرف»، فقد جاء فيه: «أي لضعف زيادته، لشبهها بالأصول في لزومها للمذكر والمؤنث، وقبولها علامة

(١) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة ٨٣/١.

(٢) هو محمد بن مصطفى بن حسن المصري (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م - ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م) فقيه شافعي، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دباط بصر. من مؤلفاته: «حاشية على شرح ابن عقيل»، و«مسأله علم التفسير»، و«أصول الفقه» (الروكلي: الأعلام ١٠٠/٧ - ١٠١).

(٣) هو عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي الهاشمي (٦٩٤هـ / ١٢٩٤م - ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) من أئمة النحاة. ولد في مصر، وتولى قضاءها مدة قصيرة. من مؤلفاته: «شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك»، و«التعليق الوجيز على الكتب العبرية» (الروكلي: الأعلام ٩٦/٤).

للتأنيث، فكانتها لم توجد^(١).

والتعليل القائل بأن «فَعْلَان» الوصف الذي يؤنث على «فَعْلَى» منع من الصرف لزيادة الألف والتون، ولأن التثنية نون أخرى تعليل لغوي يؤيده أن اللمة المربية تتجنب جمع الحروف المتشابهة في السلق في الكلمة الواحدة، ولكن يدحضه مجيء «فَعْلَان» الذي يؤنث على «فَعْلَانة» مصروفًا، وكذلك صرف «فَعْلَان»، نحو: «شَجَعَان»، و«وَحْدَان»، و«فَعْلَان»، نحو: «غَرِيَان»، و«فَعْلَان»، نحو: «غَلِيَان»، ورتما نصرف الكلمة وهي مختومة بالألف والتون وفيها ثلاثة أحرف زوائد، نحو كلمة «أَصِيلَان» في قول النابغة الذبياني^(٢): (من البسيط):

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَاتًا أَسِيلَتَهَا حَبَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٣)

وعليه، نرى أن التعليل بالنطق العربي، هو التعليل السليم الذي لا يُنْقَضُ، وأغلب الظن أن العربي نطق بـ «فَعْلَان» الوصف مصروفًا حينًا وغير مصروف حينًا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكيلا يبقى دون ضبط. يدل ذلك إلى ذلك تمييزهم في الصرف بين «نَذْمَان» الذي من المنادمة، «نَذْمَان» الذي من الندم، وهذا التمييز لا نعتقد أن العربي، في بداهته، أشار إليه بالصرف وعدمه.

(١) النخعي: حاشية النخعي على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مطبعة بولاق، ط ١٣٠٢هـ) ٩٨/٢.

(٢) هو زياد بن مطوية بن ضباب الذبياني النبطاني البصري (. . - نحو ١٨ ق هـ / نحو ٦٠٤ م) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز كانت تضرب له قبة من سجد أحمر سوق عكاظ، فتصدده الشعراء، فصرح عليه أشطرهما (الزركلي الأعلام ٥٤/٢ - ٥٥).

(٣) ديوانه (شرح وتقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤) ص ٩.

٤ - الوصف الذي على وزن الفعل:

يُقصد بالوصف الذي على وزن الفعل ما جاء على وزن خاصّ بالفعل، نحو: «أشرف»، أو على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال، ولكنّ الفعل به أولى لغلبيه في الفعل، نحو: «أحيمر» (تصغير: أحمر، على وزن «أبيطر» الذي هو في الأفعال أكثر)، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم، فالهمزة في «أحيمر» في المثل السابق لا تدلّ على شيء، في حين أنّها تدلّ على المتكلّم في الفعل «أبيطر» ونحوه^(١).

والمقصود بالوصف الذي على وزن الفعل في باب الممنوع من الصرف ما كان على وزن «أفعل»، وهو يمنع من الصرف بالشرطين التاليين:

أ - ألا يؤنث بالهاء، إمّا لكونه لا مؤنث له أصلًا، نحو: «أكثر» لعظيم الكثرة (أي: الحشمة)، و«أدر» لكبير الخصبة، وإمّا لأنّه يؤنث على «فعلى» نحو: «أحسن» و«أفضل» و«أدنى»، التي تؤنث على «حسنى»، و«فعلى»، و«ذكى»، وإمّا لأنّه يؤنث على «فعلاه»، نحو: «أحمر»، و«أبيض»، و«أجمل»، التي تؤنث على «خمراء»، و«بيضاء»، و«جملاء». فإنّ كان يؤنث بالهاء، نحو: «أرمل»، أرملة، فإنّه يُصرف. وهذا الشرط اشترطه ابن مالك والنحويون الذين جاؤوا بعده^(٢) ولم يشترطه سيويه والمبرد والزمخشر.

ب - أن تكون وصفته أصيلة غير طارئة، فإنّ كانت غير أصيلة صرف، نحو: «مرت يانسان أرنب»، أي: جبان. وكلمة «أربع» في نحو «مرت نساء أربع» تُصرف لأنّها فقدت الشرطين السابقين، فهي تؤنث

(١) أمّا «مطر» و«جذل» (فعلب الخبيد) فموصاف أصيلة على وزن للفعل، ولكن هذا الوزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتخلّب فيه جانب الفعل.

(٢) ابن مالك: الألفية، ص ٥٥، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٨/٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٢/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/٢ وحباس حسن: النحو الوافي ٢١٨/٤.

بالتاء، ووصفيتها طارئة غير أصلية، إذ الأصل السابق فيها أن تُستعمل اسماً للمعدد المخصوص^(٣).

ويرى النحاة^(١) أن من الكلمات في العربية ما يُستخدم في وضعه الأصلي اسماً فيصرف، وقد يُمنع من الصرف إذا لوحظ معنى للصفة فيها، أو تحيل هذا المعنى مع الاسمية. ومن هذه الكلمات «أجدل» للصقر، و«أخيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و«أفعى» للحية، وهي مصروفة بحسب وضعها الأصلي أسماء على معانيها، ولكن قد يلحظ في «أجدل» القوة لأنه مشتق من الجدل بهذا المعنى، وفي «أخيل» التلون، لأنه من الحيلان بهذا المعنى، وفي «أفعى» معنى الإيذاء، لأنها من «قوعة» السم^(٢)، أي: اشتداده، وعلى أساس هذا الملحظ تمنع من الصرف. ومن شواهد هذا المنع قول حسان بن ثابت الأنصاري^(٣) (من الطويل):

(٣) إذا كانت «أربع» وصفاً طارئاً كما في المثال السابق، فمعناها يشمل أمراً. الدات (أي: معنى المعدد المخصوص)، والمعدد أي: الكمية المخصوصة، وذلك ككسر المشتقات، فإن اسم الماعل «حارب» مثلاً يعيد الدات (أي الشخص) والمعنى (أي الصرب) أنا إذا استعملت في مجرد العدد، نحو: «اشتريت أربع تفاحات» فمعناها الكمية العددية المخصوصة من دون الدلالة على الدات.

(١) سيبويه: الكتاب ٢/٢٠٠ - ٢٠١ والمبرد: المختضب ٢/٣٣٩ - ٣٤١ والوجاج ما يصرف وما لا يصرف، ص ٢٤ - ٢٥ وابن عمير: شرح المحصل ١/٦٦ وابن مالك: الألفية: ص ٥٥ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨ - ١٢٠ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٣ - ٣٢٥ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣ - ٢١٤ وحسان حسري: البحر الرائق ٤/٢١٨ - ٢٢١.

(٢) اشتقاق «أفعى»، فقال أبو علي الفارسي مشتقة من «بائع»، فأصلها «أبيع»، وقال ابن جني إنها من «قوعة» السم، أي حرارته، فأصلها «أفوع»، فقلت ماؤه على المذهب الأول وعنه على الثاني إلى موطن لأمه. وقال بعضهم: هي من مادة «الأصموان» لقولهم: «أرض صماء» أي: كثيرة الأنعام. وقال غيرهم إن «أفعى» لا مادة في الاشتقاق. (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤ وحسان حسري: البحر الرائق ٤/٢٢٠).

(٣) حسان بن ثابت بن الحنظل الحارثي الأنصاري (١٠٠ - ٥٥٤ هـ / ٦٧٤ م) شاعر -

ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْئَتِي فَمَا طَافِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْبَلَا^(١)
وقول القطامي^(٢) (من الطويل):

كَأَنَّ الْمُقِيلِينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينَ أَجْدَلَ بَارِيَا^(٣)

ويرى النحاة، أيضاً^(٤)، أن ثمة ألفاظاً على وزن «أفعل» وضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة الخالية من الوصفية والعلمية، وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه، ولكن يجوز صرفها بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها، ومنها «أذهب» للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه، وصف للشيء الذي فيه دهمة (أي: سواد)، ثم انتقل منه، فصار اسماً

= السبي كان من سكان المدينة. اشتهرت عدائته في الضائين، وملوك الحيرة قبل للإسلام (الزركلي: الأعلام ١٧٥/٢ - ١٧٦)

(١) ديوانه (ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٤٠٤، والقميني: شرح شواهد شروح الألفية ١٣٤٨/٤ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٠/٤، واللذان (خيل)، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٤/٢. يقول. ذريني وطبعني التي جئلت عليها، فقلت عليك بشؤم، وكانت العرب تشتم بأخيل. والشاهد فيه قوله: «بأخيل» حيث منه من الصرف وجوه بالفتحة عروفاً من الكسرة، وذلك لأنه ضمته معنى الوصفية كما يذهب النحاة.

(٢) هو حمير بن شبيب بن عمرو بن عبد (. . نحو ١٢٣٠ هـ / نحو ٧٤٧ م) شاعر غزل فحل كان من مصاري تملب في العراق وأسلم (الزركلي: الأعلام، ٨٨/٥ - ٨٩).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٩٩/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٤/٢ يصف الشاعر بني عقيل يوم لاقامهم بأنهم مهزلة صغار، وكأنهم فراح القطا لاقامهم كاسر من كواسر الطير. والشاهد فيه قوله. «أجدله» حيث منه من الصرف مع أنه اسم في الأصل، وذلك لتضمته معنى الوصفية كما يقول النحاة

(٤) سيبويه: الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١، والسير: المقصب ٣٣٩/٣ - ٤٢٤١ والوجاج: ما يصرف وما لا يصرف ص ٢٤ - ٢٥ وابن مالك: الألفية ص ١٥٥ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٨/٤ - ١٢٠ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٣/٢ - ٣٢٥ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٣/٢ - ٢١٤ وعاس حسن: النحر الوافي: ٢١٨/٤ - ٢٢١.

مجردًا للقيد، وهـ ألزمت، فإنه في أصل وضعه، وصف للشيء، المرقوم (أي: المنقط)، ثم انتقل فصار اسمًا للشعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود، وهـ أبطلح، وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق، وهـ أسود، وأصله وصف لكل شيء أسود، ثم انتقل منه، فصار اسمًا للشعبان المنقط بنقط بيض وسود، وهـ أبرق، وأصله وصف لكل شيء لامع براق، ثم صار اسمًا للأرض الحشنة التي يختلط فيها الرمل والطين والحجارة. وإلى منع صرف الوصف الأصلي الذي على وزن «أفعل» الذي لا يؤنث بالتاء، وإلى ما وضع وصفًا أصليًا على وزن «أفعل»، ثم استخدم اسمًا مجردًا، وإلى ما وضع اسمًا على وزن «أفعل» وقد تلاحظ الوصفية فيه، بشير ابن مالك بقوله (من الرجز):

ووصف أصلي ووزن أفعل	منوع ثانی بن كاشف
والفعل صار الوصفية	كأربع، وعارض الاسمية
فالأفعل القيد يكونه وضع	في الأصل وصفًا انصرافية مبع
وأجذل، وأجمل، وأفقى	مصرفة، وقد ينلن المتعاً ^(١)

هـ - تعليل النحاة لمنع الوصف الذي على وزن «أفعل» والذي لا يؤنث بالتاء من الصرف:

بمثل سبويه منع الوصف الذي على وزن «أفعل» من الصرف بمشابهته للأفعال، نحو: «أذهب»، وهـ أعلم. وهو يذكر أنه سأل أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلًا: «فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟» فأجابه: «لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستقلوا التسوية فيه كما استقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستقبال كالفعل إذا كان مثله

(١) ابن مالك: الألفية ص ٥٥.

في البناء والزيادة وضارعه، نحو: «أخضر»، «أخمر»، «أسود»،
و«أبيض»، و«أدر»^(١).

ويذهب المبرد مذهب سيويه في التحليل إلا أنه يفصل المشابهة، فيقول:
«وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنه أشبه الفعل من
وجهين: أحدهما أنه على وزنه والثاني أنه نعت، كما أن الفعل نعت، ألا
تري أنك تقول: «مررت برجل يقوم». ومع هذا إن النعت تابع للمنعوت
كتابع الفعل الاسم. فإن كان اسماً انصرف في النكرة، لأن شبهه بالفعل
من جهة واحدة، وذلك نحو: «أفكّل»، و«أحمد»، تقول: «مررت بأحمد»
وأحمد آخره^(٢). فإن قال قائل: ما بال «أحمد» مخالفاً لـ «أحمر»؟ قيل:
من قبل أن «أحمد» وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه «من
كذا». فإن ألحقته به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنه قد
صار نعتاً كـ «أحمر». وذلك قولك: «مررت برجل أحمد» من عبدالله
وأكرم من زيد»^(٣).

وعلى الزجاج وابن يعيش عدم صرفه بأنه وصف على وزن الفعل^(٤).
وكذلك ذهب الأزهري إلا أنه فصل فقال: «إن وزن «أفعل» أولى بالفعل
لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلاً في
الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى. وإنما اشترط أن لا
تدحه تاء التانيث لأن ما تلحقه من الصفات كـ «أومل»، وهو الفقير،
ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التانيث لا تلحقه»^(٥). وهو يعمل منع

(١) سيويه: الكتاب ١٩٣/٣.

(٢) لـ «أحمد» الثاني المصون بالكسر مكررة من حيث إنه لا يدل على شخص معناه، وإنما
على فرد اسمه «أحمد» من مجموعة يسمى كل منهما «أحمد».

(٣) المبرد: المقتضب ٣١١/٣.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ وابن يعيش: شرح المفصل ٦١/١.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢.

صرف الوصف الذي على وزن «أفعل» بعد تصغيره بالوصفية ووزن الفعل أيضاً.

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهباً في هذا التحليل مخالفاً لمذاهب السحابة جميعاً، فيقول إن وزن «أفعل» وأكثر ما يكون في أفعل التفضيل، و«أفعل» يستعمل مصحوتاً بـ «مِنْ» أو يكون معرّفاً، واستصحابه بـ «مِنْ» نوع من التعريف، بل إن الكلمة التالية لـ «مِنْ» هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل، فواضح أن «أفعل» يُحرّم التنوين إذا صحب «مِنْ»، لأن فيه حفظاً من التعريف، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ «مِنْ» إذ كانت تكملة له. والتنوين كما يدل على التذكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها، ولذلك روى الكوفيتون أن هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها. أما غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على «أفعل» فإنه حُمل عليه، وربما كان أصل كل «أفعل» هو التفضيل، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل ومقاء أصل الوصف، ودليل ذلك أنك لا تجد فعلاً يشتق منه «أفعل» وصفاً ثم يشتق منه أفعل التفضيل^(١).

والناظر في هذه التعليقات يرى أن تحليل سيبويه القائم على المشابهة تحليل لغوي لفظي، ويؤيده أن الحسن اللغوي يعطي النظر حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه. ولكن نتحفظ أمامه لثلاثة أمور: أولها أنه يفترض أن العرب تكلموا بالأفعال أولاً، ثم تكلموا، في وقت لاحق، بالوصف، فلم يصرفوا منه ما جاء على وزن الفعل، لأن الفصل لا يتون ولا يجر، وهذا الأمر لا دليل عليه، ومن المستحيل إثباته نظراً إلى أن اللغة تعود في أصلها إلى أزمنة سحيقة في القدم.

وثانيها أن الوصف الذي على وزن «أفعل» ويؤنث بالتاء، نحو: «أرمل»،

(١) المصدر نفسه ٢/٢١٤.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحر، ص ١٨٨، ١٨٩.

للفقير، يصرف وهو على وزن الفعل تمامًا كالوصف الذي على وزن «أفعل» ولا يؤث بالتاء. واللافت للانتباه هنا، أن سيويه وكذلك المبرد والزجاج لم يشترطوا لمنع الوصف الموازن للفعل أن لا يؤث بالتاء، وإنما كان هذا الشرط من ابن مالك والنحويين الذين جاؤوا بعده، وهؤلاء لم يمثلوا للوصف الذي على وزن «أفعل» ويؤث بالتاء إلا بـ «أرمل»^(١)، ولم يُستوا أي شاهد عليه، فهل كان هذا التمثيل، وذاك الاشتراط من صبيح السحويين أنفسهم، وذلك لكي تأتي قاعدة «أفعل» في منع الصرف كقاعدة «فعلان»؟ أم هل تكلم العرب بـ «أرمل» مصروفًا، وفات هذا الأمر سيويه وغيره ممن لم يشترطوا أن لا يؤث الوصف بالتاء لمنعه من الصرف؟ سؤالان لا نستطيع الإجابة عنهما بالشواهد المثبتة، لكننا نميل إلى الاعتقاد أن هذا الاشتراط كان من تحكّم بعض النحاة في اللغة، ثم تبعه النحويون بعده في هذا التحكّم. أما تعليل الأزهرى عدم صرف «أفعل» الذي يؤث بالتاء بضعف شبهه بالفعل المضارع الذي لا تلحقه تاء التانيث، فتعليل لا نظن أن العربي قد فكّر به عندما تكلم بلغته.

وثالثها أن من الكلمات العربية ما يمنع من الصرف حينًا ويصرف حينًا آخر، وهو على وزن «أفعل»، نحو: «أجدل»، و«أخيل»، و«أفمي»، و«أذهم»، و«أذهم» (للنمبان)، و«أبطح»، و«أبرق». وهنا نشير إلى أن زعم النحاة أن «أجدل»، و«أخيل»، و«أفمي»، أسماء بحسب وضعها الأصلي ولهذا تُصرف، وقد لا تصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها، وأن «أذهم»، و«أرقم»، و«أسود»، و«أبطح»، و«أبرق» أوصاف أصلية بحسب وضعها، ولهذا تمنع من الصرف، وقد تصرف على اعتبار أن وصفيتها الأصلية زالت وانتقلت إلى الاسم المجرّد، هذا الرعم اضطرّ النحاة إلى القول به لتطوّد قاعدتهم في منع الوصف الأصلي الذي

(١) راجع ابن عقيل: شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك ٢/٢٢٣، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٩.

على وزن «أفعل» من الصرف، ولا يظن عاقل أن العربي في بدء عهد اللغة قد فكر بأصالة الوصف والاسم أو بطروئتهما عندما صرف بعض الكلمات التي على وزن «أفعل» حيتاً، ومنعها من الصرف حيتاً آخر.

وأما تعليل إبراهيم مصطفى الذي تفرّد به، فينتفضه أن «أفعل من» لو كانت معرفة لجاءت نعتاً للمعرفة لا للكرة، ولا يجوز في العربية «جاء زيد أفضل منك»، أو «جاء الرجل أفضل منك» بل: «جاء زيد الأفضل منك»، و«جاء رجل أفضل منك». ولنا عودة إلى رأي إبراهيم مصطفى في تعليل منع الصرف في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

٦ - الوصف «المعدول» الممنوع من الصرف:

العدل، في اصطلاح النحاة، «اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له»^(١) أو هو «أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره». ولا يكون العدل في المعنى إنما في اللفظ^(٢)، أو هو «تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط ألا يكون التحويل لقلب^(٣)، أو لتخفيف^(٤)، أو لإلحاق^(٥)، أو لزيادة معنى^(٦)»، كأن تقول: «مئى» أو «ثناء» بدل قولك: «اثنين اثنين».

والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن هذا يكون لمعنى آخر أخذ من الأصل، كاشتقاق «ضارب» من «الضرب» لإفادة الذات والصفة معاً في حين أن «الضرب» المصدر لا يفيد إلا الصفة، أما اللفظ

(١) ليس يمشى: شرح المفصل. ٦١/١.

(٢) المصدر نفسه. ٦٢/١.

(٣) فليس من المعدول «أيس» مقلوب «يكن».

(٤) فليس من المعدول «فخذ» تخفيف «فخذ».

(٥) فليس من المعدول «كوثر» التي زيدت فيها الواو لإلحاق الكلمة بـ «جمع».

(٦) فليس من المعدول «كتيب» نصير «كتاب» لإفادته معنى التحقير.

(٧) عباس حسن: النحو الوافي ٢٢٢/٤، الهامش.

المعدول فلا يفيد أي معنى زائد عن اللفظ المعدول عنه.

والعدل، بحسب النحاة، قسمان:

أ - تحقيقي، وهو الذي يدلّ عليه دليل غير منع الصرف، بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل وملاحظة وجوده، وذلك نحو «سحر» و«مثنى»، فإنّ الدليل على العدل فيهما ورود كلّ منهما بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة، مع اتحاد المعنى في الصيغتين، قالللفظة الأولى وردت بـ «آل» التعريف: «السحر»، وجاءت الثانية بصيغة: اثنتين اثنتين.

ب - تقديري، وهو الذي يمنع العلم من الصرف، لأنّ العلم الممنوع من الصرف الذي قال النحاة بعدله لم يجدوا فيه علة غير العلمية، فاضطروا إلى القول به لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها، وذلك، نحو: «عثر» المعدول عن «عاير»، و«زقر» المعدول عن «زافر»^(١).

والعدل يكون في الأعلام، وله عدة حالات منفصلها في الفصل الآحق، ويكون في الصفات، وله، بحسب النحاة الحالتان التاليتان:

١ - الأعداد التي على وزن «فُعَال» و«مَفْعَل»، وقد اختلف النحاة في عددها، فقال بعضهم هي من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: «أحاد»، و«مؤخذ»، و«ثُناء»، و«مثنى»، و«ثلاث»، و«مُثلث»، و«رباع»، و«مربع». وقال بعضهم هي من الواحد إلى العشرة، فتضمن بالإضافة إلى الأعداد التي سبق ذكرها «خماس»، و«مخمس»، و«سُداس»، و«مُسَدس»، و«سُبَاع»، و«مُسَبع»، و«ثمان»، و«مُتمن»، و«تُسَاع»، و«مُتسَع»، و«عُشار»، و«مُعشر». ورأى الكوفيتون أنّ الوزنين مسموعان في الأعداد الأربعة الأولى وفي «عُشار»، وقياسيان في الأعداد الباقية، وقال الشيباني^(٢)

(١) راجع عاص حسن: النحو الوافي ٢٢٢/٤، هامش.

(٢) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني موالاة (٩٤هـ / ٧١٣م - ٢٠٦هـ / ٨٢١م) =

إِنِّهَما مَسْمُوعَانِ فِي الْأَلْفَاظِ الْعَشْرَةِ لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِشَوَاهِدٍ^(١). وَمِنْ شَوَاهِدِ
«أَحَاد» قَوْلُ الشَّاعِرِ (مِنْ الْوَافِرِ):

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَتَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ خَلَالٍ^(٢)

وَمِنْ شَوَاهِدِ «مَوْحَد» قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جَوْيَةِ الْهَذَلِيِّ^(٣) (مِنْ الطَّوِيلِ).

وَلَكِنَّمَا أَقْلِي بِسَوَادٍ أَيْسُهُ ذِتَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَتْنِي وَمَوْحَدٌ^(٤)

وَمِنْ شَوَاهِدِ «مَتْنِي» الْبَيْتُ السَّابِقُ، وَالْآيَةُ: «جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا
أُولِي أَجْنِحَةٍ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ»^(٥). وَالْآيَةُ: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ
مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ»^(٦). وَمِنْ شَوَاهِدِ «ثَلَاث» وَ«رُبَاع»
الْأَيَّتَانِ السَّابِقَتَانِ. وَمِنْ شَوَاهِدِ «ثَنَاء» قَوْلُ الشَّاعِرِ (مِنْ الْمُتْقَارِبِ):

وَحَيْلٍ كَفَافًا وَلَمْ يَكْبِهْهَا ثَنَاءُ الرَّجَالِ وَوَحْدَانُهَا^(٧)

= لغوي أدوب. سكن بعداد ونوفي فيها. جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودونها.
من مؤلفاته: كتاب اللغات، وكتاب الحيل، وكتاب الوافر، (الزركلي: الأعلام
٢٩٦/١)

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٤/٢.

(٢) البيت بلاسة في المبرد: المقنَّب ١٣٨١/٣ وابن يعيش شرح المفصل ١٦٢/١ وهو
مع نكتة إلى عمرو ذي الكلب الهذلي في ابن سيده المخصص ١١٢٤/١٧ وابن
دريد: الجوهرة ١٠٢/١ (حمم). وابن منظور لسان العرب (حمم). ومنث. فدرت
والشاهد فيه قوله: «أَحَادَ أَحَادَ» حيث منع «أَحَادَ» من الصرف

(٣) هو ساعدة بن جوية الهذلي من بني كعب بن كاهل من سعد عدل. شاعر من مخضرمي
الجاهلية والإسلام (الزركلي: الأعلام ٧٠/٣)

(٤) مبيوه الكتاب ٢٢٦/٣ والمبرد المقنَّب ١٣٨١/٣ وابن يعيش. شرح المفصل
٦٢/١، ٥٧/٨، وابن هشام: مقي اللب ٧٢٩/٢، والصي: شرح شواهد شرح
الألمع ٢٥٠/٤، والشاهد فيه قوله «مَتْنِي» و«مَوْحَدَ» حيث أتيا منوعين في الصرف

(٥) ططر. ١.

(٦) النساء: ٣.

(٧) البيت بلاسة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٢١٥/٢ والبيوطي مع =

ومن شواهد «عُشار» قول الكميت^(١) (من المتقارب):

وَلَمْ يَسْتَرِيْشُوْكَ حَتَّى عَلَوْ تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِمَالًا عُشَارًا^(٢)

ولم أقع على شواهد على الأعداد المعدولة الباقية.

ويقول النحاة إنَّ كلاً من هذه الأعداد معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد، فكلمة «أحاد» مثلاً في نحو: «حضر الضيوف أحاد» معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة: «واحدًا واحدًا»، والأصل: «حضر الضيوف واحدًا واحدًا».

ولا تُستعمل الأعداد المعدولة السابقة الذكر إلا نعوتاً، نحو الآية: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رِجَالًا أُولِي أَجْنَحَةٍ مَّتَنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا﴾^(٣)، أو أحوالاً، نحو الآية ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَّتَنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا﴾^(٤)، أو أخباراً، نحو: «صلاة الليل مَّتَنِي مَّتَنِي»^(٥). وزعم الفراء أن

- الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٧/١، والبيت من شواهد النحاة على استعمال الأعداد التي على وزن «فعل» وتُفعل كالأسماء لا كالمشتقات في التبعة.

(١) هو الكميت بن زيد بن خبى الأسدي (٦٠هـ / ٦٨٠م - ١٢٦هـ / ٧٤٤م)، شاعر الهاشميين من أهل الكوفة. اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بأدب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، معارفاً إلى بني هاشم، كثير المدح لهم. (الوزكي، لأعلام ٢٣٣/٥).

(٢) دهرية (نحى داود علوم دار النعمان، بغداد، ط ١، ١٩٦٩م) ١٩١/١ وابن جني، الخصائص ١٨١/٣ والفخراي، خزانة الأدب ١٨١/٣ والسيوطي: جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٦/١. والبيت من قصيدة يمدح بها أبلان بن الوليد، يقول إنَّ ممدوحه بلغ الرجال في سن العدة، بل علاهم عشر خصال، فلم يثره الناس، أي: لم يُسْتَظْهَر، في السيادة والصبح.

(٣) طاهر ١. وه مَّتَنِي، وه ثَلَاث، وه رُبَاع، وه تَعَوْتُ. وه أَجْنَحَةٌ.

(٤) النساء ٣. وه مَّتَنِي، وه ثَلَاث، وه رُبَاع، أحوال من النساء.

(٥) مَّتَنِي، الأولى حر لـ «صلاة» وه مَّتَنِي، الثانية تؤكد للأولى، فالمرس من التكرير هو قصد التوكيد، لا إعادة التكرير تليها (أي: ابتداء) لأنَّ إفادة التكرير التأسيسي، وهو المجرد من التأكيد ابتداء، مفهومه قبل التكرار حتماً.

هذه الأعداد المعدولة معارف بيّنة الألف واللام، وعلى هذه المذهب، تكون في الآيتين السابقتين بدلًا، كما قال الحوفي^(١)، إذ لا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا يجيء الحال معرفة إلّا بتأويل. ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء، فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

وَحَيْلٌ كَفَافًا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَنَاءُ الرِّجَالِ وَوَحْدَانُهَا^(٢)
وتشير أخيرًا إلى أنّ السخاوي^(٣) نقل أنّه يُعدل، أيضًا، إلى «فُتلان» من الواحد إلى العشرة، نحو «طاروا إليه زواجًا ووحدانًا»^(٤).

٢ - كلمة «آخر» جمع «أخرى». وه «أخرى» مؤنث «آخر» على وزن «أفعل»^(٥) ومعناه: «أكثر مغايرة ومخالفة»، فهو اسم تفضيل، وقياسه أن يكون في حال تجرّده من «أل» والإضافة مفردًا مذكّرًا، ولو كان جاريًا على مثني، نحو الآية: «يُوسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِينَا مَنَّا»^(٦)، أو على مجموع، نحو الآية: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٧) أو على مؤنث، نحو:

(١) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد (. . . - ٤٣٠هـ / ١٠٣٩م) نحوي من العلماء باللغة والتفسير من أهل الحوف (ببصر). من مؤلفاته: «البرهان في تفسير القرآن»، و«الموضح» في النحو، و«مختصر كتاب العين» (الزركلي، الأعلام ٢٥٠/٤).

(٢) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الصمد (٥٨٨هـ / ١١٦٣م - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)، عالم بالفروانيات والأصول واللغة والتفسير. أصله من سحّا (ببصر) حكى دمشق وتوفي فيها. من مؤلفاته: «المفصل»، شرح المفصل للزمخشري، و«شرح الشاطبية» (الزركلي، الأعلام ٣٣٢/٤).

(٤) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٥) أصله «آخر»، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة ألفًا، فأصبح «آخر».

(٦) يوسف: ٨.

(٧) التوبة: ٢٤.

«هذه أحبة إليّ من عمرو». فكان القياس أن يقال: «مررت بامرأة آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر»، ولكنهم قالوا في التانيث المفرد: «مررت بامرأة أخرى»^(١) وفي التانيث الجمع المكسر: «مررت بنسوة أخرى»^(٢)، وفي جمع المذكّر السالم: «مررت برجال آخرين»^(٣)، وفي المثنى: «مررت برجلين آخرين»^(٤). فكلّ من «أخرى» و«آخر»، و«آخرين»، و«آخرين» هي الأمثلة السابقة معدول عن اللفظ الأصلي «آخر»، وإنما خصّ النحويون «آخر» بالذكر في هذا الباب دون ما عداه لأنّ في «أخرى» ألف التانيث، وهي أوضح من المعدل في منع الصرف^(٥)، وأمّا «آخران» و«آخرون» فمعرّبان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب الذي يعرب بالحركات. أمّا «آخر» فمعربة بالحركات، ومعدولة عن «آخر» لذلك منعت من الصرف، نحو الآية: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٦)، والآية: ﴿وَأُخِرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾^(٧).

وذهب بعضهم إلى أنّ «آخر» ليس من باب التفضيل لأنّه لا يدلّ على المشاركة والزيادة في المغايرة، لكنّه أشبه اسم التفضيل من جهات ثلاث: إحداهما الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنّه لا يقوم معناه إلّا بثنين: مغاير ومغاير كما أنّ اسم التفضيل إنّما يقوم معناه بثنين: مفضّل ومفضّل عليه. فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا كان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع «أل» والإضافة

(١) ومنه الآية: ﴿فَنَذَرَ إِيَّاهُمَا الْآخَرَى﴾ (البقرة: ٢٨٢).

(٢) ومنه الآية: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

(٣) ومنه الآية: ﴿وَأَخْرَجُوا﴾ (الشورى: ١٠٢).

(٤) ومنه الآية: ﴿فَأَخْرَجَ يَتِيمًا﴾ (المائدة: ١٠٧).

(٥) أي: إنّ في كلمة «أخرى» ثلاث علل: الوصفية، والمعدل، وألف التانيث الممدودة، وهذه أوضح من علّة المعدل كما يزعم النحاة

(٦) البقرة: ١٨٤

(٧) آل عمران: ٧

لمعرفة، فلما خولف بها من ذلك كان عدلاً عما استحق بمقتضى
المشابهة^(١).

ويذهب سيويه إلى أن «آخر» معدولة عن «الأخر» بالالف واللام،
فهي بمنزلة «الطول»، «الوسط»، و«الكبر»، لا يكن صفة، إلا وفيهن ألف
ولام، فتوصف بهن المعرفة، فلا يقال: «نوسة صغر»، ولا «نوسة وسط»،
ولا «قوم أصاغر»، ولكن قيل: «نوسة آخر»، فعدل بـ«آخر» عن
الأصل^(٢).

ويتفق المبرد مع سيويه في أن «آخر» معدولة عن «الأخر» لكنه
يختلف معه في وجهة هذا العدل، وذلك أن «أفعل» الذي معه «من» كذا
وكذا، لا يكون، إلا موصولاً، بـ«من»، أو تلحقه الألف واللام، نحو
قولك: «هذا أفضل منك»، و«هذا الأفضل»، و«هذا الفضلى»، و«هذه
الأولى»، و«هذه الكبرى». فتأنيث الأفعل الفعلي من هذا الباب، فكان
حد «آخر» أن يكون معه «من»، نحو قولك: «جاءني زيد ورجل آخر».
وإنما كان أصله: «آخر منه» كما تقول: «أكبر منه»، و«أصغر منه». فلما
كان لفظ «آخر» يغني عن «من» لما فيه من البيان أنه رجل معه. وكذلك:
«ضربت رجلاً آخر» قد بينت أنه ليس بالأول استثناء عن «من» بمعناه.
فكان معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابه، فكان مؤنثه كذلك فقلت:
«جاءتني امرأة أخرى»، ولا يجوز: «جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى»، إلا
أن تقول: «الصغرى»، أو «الكبرى»، أو تقول: «أصغر منك أو أكبر»،
فلما جمعناها فقلنا: «آخر» كانت معدولة عن الألف واللام، فذلك الذي
منعها الصرف^(٣).

وإذا كانت «آخر» جمعاً لـ«أخرى» التي بمعنى «آخرة»، والمقابلة

(١) الأزهرى: شرح الصريح على التوضيح ٢/٢١٥.

(٢) سيويه: الكتاب ٣/٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) المبرد: المقضب ٣/٣٧٧.

للأولى، كما في الآية: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾^(١) فلا تمنع من الصرف، نحو: «مررت بليلى وطلبات أخري»، وذلك لأن «آخر»، هنا، وكذلك «آخرة» ليست من باب أقفل التفضيل بدليل الآية: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النِّشَاءَ الْآخِرَى﴾^(٢)، والآية: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٣).

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف المعدول من الصرف بقوله (من الوجد).

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَأَخْرَجَ
وَوَزَنُ مَتْنِي وَثَلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لَأَرْبَعٍ فَلْتَعَلَّمَا^(٤)

٧ - تحليل النحاة لمنع الوصف المعدول من الصرف:

يعلن سيبويه عدم صرف «آخر» بمجيئها معدودة عن وجهها^(٥). ويعلن المبرد عدم صرف الوصف المعدول بالعدل^(٦)، ويعلن الزجاج بأنه معدول وأنه صفة لا يستعمل معدولاً، إلا صفة^(٧). وإلى نحو ذلك يذهب ابن يعيش والأزهري^(٨). ويروي السيرافي أن المانع من الصرف فيه على أربعة

(١) الأعراف: ٣٩.

(٢) النجم: ٤٧.

(٣) التكميل: ٣٠.

(٤) ابن مالك، الألفية، ص ٥٥ - ٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٥/٢. ويلاحظ أن ابن مالك من الثلاثين بأن الأعداد المصنوعة من الصرف والتي على وزن «فعل» ودخولها هي من الواحد إلى الأربعة، وليس إلى عشرة كما ذهب بعضهم. وراجع الوصف المعدول المصنوع من الصرف في سيبويه: الكتاب ٢٢٥/٣، ٢٧٠ - ٢٧٤ والمبرد: المتعصب، ٣٨٠/٣ - ١٣٨٣ وابن يعيش: شرح المفصل ١٦٢/١ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢٢/١ - ١١٢٤ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٤.

(٥) سيبويه: الكتاب، ٢٢٤/٣، ٢٢٥.

(٦) المبرد: المتعصب، ٣٧٧/٣ - ٣٨٠.

(٧) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٤.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ١٦٢/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢١٤/٢.

أقول: قيل الصفة والعدل، فاجتمعت علّتان فمتعناه الصرف. وقيل: إنّ علّتي منع الصرف هما عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأنّ فيه عدلين، وهما علّتان. فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد، وأما عدل المعنى فتعريف العدد المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يُحصى. وقول ثالث: إنّه عدل وإنّ عدله وقع من غير جهة العدل لأنّه للمعارف وهذا للسكرات. وقول رابع: إنّه معدول وإنّه جمع لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدد الأولى^(١).

وذهب إبراهيم مصطفى مذهباً مخالفاً لمن سبقوه في هذا التعليل، فزعم وأنّ أفعل التفضيل إذا نكّر لزم الإفراد والتذكير كما هو بين من أحكامه، فلا يُجمع، إلّا إذا كان معرفاً أو مضافاً لمعرف، فجمع «آخر» على «آخر» دليل على أنّه أريد بها إلى معرف، ولو لم تذكر عليها «أل» فقد وجدت أنّ في «آخر» معنى من التعريف، ومن أجله حرمت التنوين، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم^(٢).

والناظر في هذه المذاهب المختلفة في التعليل يرى أنّها تعليلات التراضية بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته. فهل أراد العربي عندما نطق بـ «أحاد» و «موحّد» وأخواتهما غير مصروفة أن يشير إلى أنّها معدولة عن ألفاظ أخرى كما يذهب معظم النحاة، أو إلى أنّها تتضمن معنى من التعريف كما يذهب إبراهيم مصطفى؟ وما الدليل على أنّ العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟ لا دليل في ذلك. وإذا كان العدل هو الذي يمنع «أحاد» من الصرف، فلماذا لا يمنع «وحدان» منه، وقد اجتمع فيه ثلاث علل بحسب فلسفتهم التعليلية:

(١) من عبد السلام هارون: حاشى كتاب سيويه. ٢٢٦/٣.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحر. ص ١٨٦.

١ - الوصف.

٢ - زيادة الألف والتون.

٣ - العدل.

إذ هو بمعنى «واحدًا واحدًا» في نحو: «طاروا إليه زوجات
وُحْدَانًا»، وقد نقل السخاوي أنه يُعدل إلى «فُعْلَان» من الواحد إلى
العشرة^(١) ولماذا يصرف بعضهم «ثلاث» و«رباع» كما روى الفراء^(٢)
الذي قال: أجزى صرفها إذا ذهب بها مذهب الأسماء^(٣).

والجدير بالملاحظة أن المتبني^(٤) استخدم «أحاد» و«سُداس»
«مصرفتين» بمعنى «واحد» و«سِتة» في قوله: (من الواقف):
أَحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُنَا الْمُسَوَّمَةُ بِالتَّنَادِ^(٥)

(١) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٤.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (١٤٤هـ/٧٦١م - ٢٠٧هـ/٨٢٢م).
إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد بالكوفة، وتوفي على طريق
مكة. له: «المذكّر والمؤثّر»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«الأيام والليالي». (الزركلي:
الأعلام. ٨/١٤٥ - ١٤٦).

(٣) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحر. ص ١٧١، ١٨٧.

(٤) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد (٣٠٣هـ / ٩١٥م -
٣٥٤هـ / ٩٦٥م) الشاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربي. ولد بالكوفة. ونشأ
بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قتل قرب بغداد
(الزركلي: الأعلام ١/١١٥).

(٥) ديوانه (شرح هندو الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي. بيروت، لا ط، ١٩٨٠م)
١٧٤/٤ ومعني الليب ٤٧/١، ٧٣٠/٢. والليبة: تصغير ليلة، والمراد بالتصغير هنا
التظيم. والتنادي: يوم القيامة، سمي بذلك لأن النداء يكثر فيه. أراد الشاعر، واحدة أم
ست في واحدة، وست في واحدة: سيج، وذلك إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف،
وتم ترد الضرب الحسابي. وخص هذا العدد لأنه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها تسعة
ليالي الدهر كلها، لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر. يقول: هذه الليلة -

إن التعليل الحق لمنع «أخر» والأعداد التي على وزن «فعل»
وه «مفعل» من الصرف هو نطق العرب ليس غير، وهو الأسلم الذي لا
يستطيع أن ينتفضه منتفض.

٨ - التسمية بالوصف الممنوع من الصرف:

إذا سمي بالوصف الذي على وزن «فعلان»، فإنه يمنع من الصرف سواء
أكان «فعلان» ممنوعاً من الصرف، نحو: «غضبان» أم مصروقاً، نحو:
«سيفان»، وعلل النحاة المنع هنا بحلول العلمية محل الوصفية، فاجتمع في
الاسم علتان: الزيادة: والعلمية^(١).

وإذا سمي بالوصف الذي على وزن «أفعل» منع كذلك من الصرف
سواء أكان «أفعل» ممنوعاً من الصرف، نحو: «أحمر» أم مصروقاً، نحو:
«أرمل» (للفقير)، وعلل النحاة المنع أيضاً بحلول العلمية محل الوصفية،
فاجتمع في الاسم علتان: وزن الفعل والعلمية^(٢). ولكنهم اختلفوا في
«أفعل» المسمى به إذا نُكِّرَ كما في نحو: «مررت بأحمر وأحمر آخر». و
«رَبَّ أَحْمَرٍ مَرَرْتُ بِهِ» فمذهب الجمهور أن يبقى ممنوعاً من الصرف،
وحجتهم أن «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلما سمي به كان على تلك
الحال، فلما رُدَّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي أن

١ - واحدة أم لبالي الدهر كلها جمعت في هذه الليلة الواحدة حتى طالت واستدّت إلى يوم
القيامة؟

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١١٢٤/٤ والأزهري: شرح التصريح
على التوضيح، ١٢١٦/٢ وعباس حسن: النحو الوافي، ٢١٨/٤.

(٢) سيويه: الكتاب، ١١٩٨/٣ والمبرد: المقتضب، ١٣١٢/٣ والفرجاني: ما ينصرف وما لا
ينصرف، ص ٤٧ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢٤/٤،
والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ١٢١٦/٢ وعباس حسن: النحو الوافي،
٢٢١/٤.

ينصرف^(١). ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنه إذا سُمِّيَ بـ «أحمر» وما أشبهه، ثم نُكِّرَ أن ينصرف، لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سُمِّيَ به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفمل» الذي لا يكون نعتاً^(٢).

وردة بعضهم على مذهب الجمهور بأنه على هذا المذهب يجب ألا ينصرف «حاتم» و«ضارب» ونحوهما إذ سُمِّيَ بهما لاجتماع الوصفية والعلمية فيه، وهو منصرف باتفاق، نحو: «مررت بحاتم وضارب». وأجيب بأن مثل «أحمر» الصفة أصلية فيه، فلما جاءت العلمية، ذهبت الصفة لأنهما لا يجتمعان، ثم لما نُكِّرَ رجعت إليه الصفة، ووافقت علّة أخرى، وهي وزن الفعل، فلم ينصرف، وأمّا «حاتم» وبابه فإنه لما دخلت عليه العلمية ذهبت الصفة، فبقي على علّة واحدة في التعريف والتذكير، فلو نُكِّرَ لم تكن له إلا الصفة، فلزم ألا يحتاج به^(٣).

وكذلك خالف أبو الحسن الأخفش جمهور النحاة في العلم المسمى بـ «آخر»، إذا نُكِّرَ، فزعم أنه ينصرف، ومذهب الجمهور أنه يئس على عدم صرفه^(٤).

وإذا سُمِّيَ بالوصف المعدول، أي بـ «آخر»، أو «أحده»، أو «مؤحده» وأخواتها، فمذهب الجمهور أنه يبقى ممنوعاً من الصرف، وعمل المنع بحلول العلمية محل الوصفية، فاجتمع فيه علتان: العلمية والعدل. ومذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أنه ينصرف، لأنه إذا كان اسماً فليس في

(١) سيرته: الكتاب ١٩٨/٣ والمبرد: المقضب ١٣١٢/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧.

(٢) المبرد: المقضب ١٣١٢/٣ وزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧ والأزهري: شرح الصريح على التوضيح ٢٢٧/٢.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧ - ٨.

(٤) المبرد: المقضب ٢٧٧/٣.

معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه، إلا التعريف خاصة، وتبعهما على ذلك أبو علي الفارسي^(١). وارتضاء ابن عصفور^(٢). واحتج لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل، فإن شبه العدل قائم، وهو كاف، خصوصاً إذا لوحظ أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، وأن مذهب الأخفش والمبرد لا نظير له، إذ لا يوجد بناء يُصرف في المعرفة ولا يُصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس^(٣).

والملاحظة كثرة اختلافات النحاة في التسمية، وهذه الاختلافات تكشف تحكّم النحاة في اللغة، فهم يفترضون الفروض، ويدلون بأرائهم فيها، ولا شواهد لغوية لهم، بل يكتفون بالقياسات الجدلية، والاستنتاجات المنطقية.

-
- (١) هو الحسن بن أحمد بن عبد المنار المغربي الأصل (٢٨٨هـ/٩٠٠م - ٣٧٧هـ/٩٨٧م) ولد في فسا (من أعمال فارس) وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: «التذكرة» و«الشمرة»، و«جواهر النحو». (الزركلي: الأعلام، ١٧٩/٢ - ١٨٠).
- (٢) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧هـ/١٢٠٠م - ٦٦٩هـ/١٢٧١م) حامل لواء الحرية بالأندلس في عصره. من مؤلفاته «المقرب»، و«المصنع»، و«شرح الجمل». (الزركلي: الأعلام ٢٧/٥).
- (٣) راجع المبرد: المقتضب، ٢/٣٧٧ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٢٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦ وحسن حس النحو الوافي، ٤/٢٢٥.

الفصل السادس

العلم الممنوع من الصرف

١ - تعريف العلم:

تشارك المعاني اللفوية المختلفة للألفاظ المشتقة من مادة (ع ل م) في معنى «العلامة»^(١). ومن هذا المعنى، أخذ اللغويون اصطلاحهم «العلم»، ذلك أن اسم الشخص علامة تميزه من سائر أفراد جنسه. وللعلم في اصطلاح النحاة تعريفات عدة، منها أنه «ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد»^(٢)، «وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه»^(٣)، «وهو اللفظ الذي يدلّ على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً»^(٤)، «وهو ابن مالك بقوله (من الرجز):

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمٌ كَجَنْفَرٍ وَغَيْرِنَقَا^(٥)

وهذه التعريفات، وإن اختلفت في الشكل، فإنها تتفق في أن الاسم للعلم يعيّن المقصود منه، وأن هذا التعيين يُقهر من اللفظ نفسه بمجرد النطق به.

(١) راجع مادة (ع ل م) في «لسان العرب» لابن منظور.

(٢) الرضي الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ١٣١/٢ - ١٣٢.

(٣) ابن يمش: شرح المفصل. ٢٧/١.

(٤) هاشم حسن: النحو الوافي. ٢٨٧/١.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ١١٤ وابن حقل: شرح ابن حقل على ألفية ابن مالك ١١٨/١.

٢ - أنواع العلم:

ينقسم العلم باعتبار تشخيص معناه وعدم تشخيصه إلى قسمين:

أ - علم الشخص، ويقصد به ما يتحدد المقصود منه بذاته، وذلك باستخدام اللفظ الدال عليه ودون الحاجة إلى معرفة لفظية أو معنوية. وينقسم هذا النوع من العلم إلى علم على شخص آدمي، نحو: «زيد» و«سعاد»، وعلم على حيوان، نحو: «خشاف» علم على فرس مشهور، و«براقش» علم على كلبة مشهورة، وعلم على شيء، نحو: «بيروت» و«قرش».

ب - علم الجنس، وهو ما وُضع لتحديد الجنس كله، وليس لتحديد فرد واحد منه^(١)، نحو: «أسامة» علم يقصد به كل أسد، و«ثعاله» علم يقصد به كل ثعلب. وعلم الجنس يطلق على الحيوان كالمثلين السابقين، أو على المعنى المجرد غير المحسوس، نحو: «سبحان» علم على التنزيه والتبرئة، و«برة» علم على البرة، و«أم قشعم» علم على الموت. ويلحق بهذا النوع بعض الأمور المعنوية التي اعتبرها العرب علم جنس حيناً، ونكرة حيناً آخر، ومنها: «فينة»، و«نكرة»، و«خُدوة»، و«عشية»، و«سحر» التي إن أردت بها وقتاً من يوم معين كانت معرفة، وإلا فهي نكرة. ويلحق

(١) من أدلة النحاة أن علم الجنس علم ومعرفة ما يلي:

- أ - أنه يقع بعده الحال، نحو: «هذا أسامة مقللاً».
- ب - إن ما كان منه مضافاً لا يصرف مجزئاً، نحو: «ابن قُثَيرة» (مُثَرَّب من المعينات).
- ج - أنها تجري مجرى علم الأشخاص، فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية، نحو: «أسامة وأبو الطرث»، و«ثعلب وثعلبة وأبو الحمين».
- د - أن أسماء العدد تدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة معضنة معنى الإشارة إلى ما ارتسم به، في حين تدل الأعداد المطلقة على مجرد العدد (ابن يعيش: شرح المفصل ٢٥/١ - ٣٩)، والصبان: حاشية الصبان على الأسموني (المطبعة الخيرية بمصر، ط ١، ١٣٠٥ هـ) ١١٥/١ والأزمري: شرح التصريح على التوضيح ١٢٤/١).

بهذا النوع أيضاً أسماء العدد التي هي أعلام على مقادير معينة^(١).

وينقسم العلم باختيار أصالته وهدمها إلى ثلاثة أقسام:

أ - العلم المرتجل، وهو ما وضع أول أمره علماً، أو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، وهو قسمان: قسم لم تقع له عادة مستعملة في الكلام العربي، نحو: «قَقَص»، وقسم استعملت مادته دون أن تستعمل صيغته في غير العلمية، بل استعمل أول الأمر علماً، نحو: «خمدان» و«مكة».

ب - العلم المنقول، وهو ما استعمل قبل التسمية في غيرها، ثم نُقل إليها، وهو الغالب في الأعلام، ويكون إما منقولاً عن اسم، نحو: «أسد»، وإما عن فعل، نحو: «شمر» (اسم قبيلة)، وإما عن جملة، نحو «تأبط شرأ» (لقب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر)، وإما عن حرف، نحو: «رب» (علم على شخص)، وإما عن حرفين نحو: «ربما» (علم على شخص)، وإما عن حرف واسم، نحو: «عن زيد» (علم على شخص)، وإما عن حرف وفعل، نحو: «اليزيد»، وإما عن صوت، نحو: «ببة» (لقب عبدالله بن الحارث)^(٢).

ج - العلم بالغلبة، وهو عبارة عن أسماء ارتبطت بشخصيات معينة، فغلبت عليها، نحو: «ابن عباس»، و«ابن عمر»، و«ابن مسعود» و«ابن الزبير»، فليس كل من كان ابناً لعباس، أو لعمر، أو لمسعود، أو للزبير

(١) للتوسع بالنسبة إلى أقسام العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه يراجع ابن يمين: شرح المفصل. ٢٨/١ - ٢٩، والرضي الأسترباذي: شرح الكافية ١٣٣/٢ وابن جني: الخصائص. ١٩٧/٢ - ١٩٨ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألعية ابن مالك. ١٢٧/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٢٥/١ والصلان: حاشية الصان على الأشعوني ١١٨/١.

(٢) هو عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي (٩هـ / ٦٣٠م - ٨٤هـ / ٧٠٢م) والي من أشراف قریش من أهل المدينة. كانت أمه ترقعه وتسميه «ببة». توفي في عمان (الزوكلي: الأعلام ٧٧/٤).

عَلَبَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ^(١).

وَيَنْقَسِمُ الْعِلْمُ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ أَوْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أ - اِسْمٌ، هُوَ «عِلْمٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مَعَيَّنَةٍ مُشَخَّصَةٍ فِي الْأَغْلَبِ، دُونَ زِيَادَةِ غَرَضٍ آخَرَ مِنْ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا»^(٢)، نَحْوُ «زَيْدٌ».

ب - لَقَبٌ، هُوَ مَا دُلَّ عَلَى مَسْتَى مَعَيَّنٍ مَعَ الْإِشْعَارِ بِمَدْحِهِ، نَحْوُ: «زَيْنُ الْعَابِدِينَ»، أَوْ بِذَمِّهِ، نَحْوُ: «أَنْفُ النَّاقَةِ».

ج - كُنْيَةٌ، وَهِيَ عِلْمٌ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، وَاسْتَنْطَرِقُ إِلَيْهِ فِي النُّقْطَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ مَعَ أَقْسَامِ الْعِلْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِهِ^(٣).

٣ - عِلَّةُ الْعِلْمِيَّةِ هُنَا النِّحَاةُ:

يَتَّفَقُ النِّحَاةُ جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ عِلَّةٌ فِي مَنَعِ الْمَرْفَعِ، لَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ لَيْمًا إِذَا كَانَتْ كَافِيَةً أَمْ غَيْرَ كَافِيَةٍ لِهَذَا الْمَنَعِ، فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا وَحْدَهَا تَمْنَعُ الْمَرْفَعِ^(٤)، وَهَذَا جِدُّ الْقَادِرِ

(١) لَلتَّوَسُّعِ فِي أَقْسَامِ الْعِلْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَصَالَتِهِ وَعَدَمِهَا يُرَاجِعُ ابْنُ يَمِيشٍ: شَرْحُ الْمَقْصَدِ. ٢٩/١ - ١٣٢ والرُّوسِيُّ الْأَسْتِرَابِلَازِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. ١٣٨/٢ - ١١٣٩ والأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضُّيْحِ. ١١٤/١ - ١١١٦ وَالصَّبَّاحُ: شَرْحُ الصَّبَّاحِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ. ١١١٤/١ وَهَبَّاسُ حَسَنٍ: التَّحْقِيقُ الْوَالِي. ٣٠٢/١ - ٣٠٦.

(٢) هَبَّاسُ حَسَنٍ: التَّحْقِيقُ الْوَالِي. ٣٠٧/١.

(٣) لَلتَّوَسُّعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَقْسَامِ الْعِلْمِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ أَوْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ، يُرَاجِعُ ابْنُ يَمِيشٍ: شَرْحُ الْمَقْصَدِ. ١٢٧/١ والرُّوسِيُّ الْأَسْتِرَابِلَازِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. ١١٣٩/٢ والأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضُّيْحِ. ١٢٠/١ - ١١٢١ وَالصَّبَّاحُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّاحِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ. ١١٠/١ - ١١١١ وَالْخَضْرِيُّ: حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ عَلَى ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ. ٦٧/١ - ١٦٨ وَهَبَّاسُ حَسَنٍ: التَّحْقِيقُ الْوَالِي. ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٤) الْأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضُّيْحِ. ١٢٢٨/٢ وَابْرَاهِيمُ مَعْطَفِي: إَحْيَاءُ النُّحُو. ص ١٨٠.

البغدادي^(١) صاحب «خزانة الأدب» هذا الرأي أيضاً إلى عبد الرحمن السهيلي^(٢) أحد نحاة الأندلس^(٣). وذهب البصريون إلى أن العلمية لا تكفي لمنع الصرف، فلا بد أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، والاتصال بألف الإلحاق المقصورة^(٤). ويقف إبراهيم مصطفى من مسألة تنوين العلم موقفاً فريداً، فيرى أن «الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»^(٥).

والواقع أن العلمية من أخص صفات الاسم، وأبعدها عن الفعل، وكان من حقها أن تكون سبباً في صرف الاسم لا في منعه من الصرف، وذلك بحسب المبدأ الأساسي الذي انطلق منه النحاة في تحليل منع فئة من الأسماء من الصرف، وهو مبدأ المشابهة بالفعل.

وأما مذهب الكوفيين في اعتبار العلمية وحدها كافية لمنع الصرف، فذهب الأزهرى إلى أنه «جارى على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق، وما بقي إلا فرعية الافتقار، وينتج من هذا

(١) هو عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ/١٦٢٠م - ١٠٩٢هـ/١٦٨٢م) علامة بالأدب والتاريخ والأخبار. ولد ونشأ ببغداد، وأولع بالأسطر، فرحل إلى دمشق ومصر وأدرنة، وجمع مكتبة نفيسة، وتوفي في القاهرة. من مؤلفاته: «خزانة الأدب» و«شرح خواص الشافية». (التركي: الأعلام، ٤/٤١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (٨٠٨هـ/١١١٤م - ٨٨١هـ/١١٨٥م) حافظ عالم باللغة والتبليغ. نسبته إلى سهل (من قرى مالقة). من كتبه «فروض الألف» في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و«تفسير سورة يوسف» (التركي: الأعلام، ٢/٣١٢).

(٣) من إبراهيم مصطفى: إحياء النحوي، ص ١٨٠.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢٥/٤ - ١٢٥. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٢٩/٢ - ٢٣٨. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢١٦/٢ - ٢٢٦. وجلس حسن: النحو الوافي، ٢١٦/٤.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحوي، ص ١٧٩.

أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرجة واحدة، وهي الافتقار، فيكون السبب لكل واحد يمنع الصرف^(١). وبعض هذا المذهب مجيء الكثير من الأعلام في الشعر^(٢)، وفي القرآن الكريم^(٣) غير مصروفة وليس فيها من علمهم سوى العلمية، ولكن يلزم من هذا المذهب أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك، وإذا جاز لنا أن نعلل تنوين الأعلام في الشعر بالضرورة الشعرية، فبماذا نعلل تنوين الأعلام الواردة في القرآن الكريم، ومنها اسم الرسول «محمد»، وقد ورد مؤنثاً أربع مرات في القرآن الكريم^(٤) وكيف نعلل تنوين «نوح»^(٥) و«لوط»^(٦) و«هود»^(٧) فيه؟

وأما مذهب إبراهيم مصطفى، فينتقضه ورود أسماء الأنبياء السابقة

- (١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢٢٨.
- (٢) راجع بعض الشواهد على مجيء العلم غير مصروف في الشعر، وليس فيه من علمهم سوى حلة العلمية في ابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف، ٢/٤٩٣ - ٥١٢.
- (٣) ومنه الآية: «وَجِئْتُكَ مِنْ سَأَ بَنًا بَقِيرًا» (النمل: ٢٢)، والآية «أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ» (هود: ٦٨)، وقد حلل البصريون ترك صرف العلم في هاتين الآيتين ونحوهما بجعل العلم اسماً للقبيلة على المعنى (ابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف، ٢/٥٠٢ - ٥٠٣).
- (٤) ورد في الآيات الأربع التالية:
«وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ» (آل عمران: ١٤٤).
«مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ» (الأحزاب: ٤٠).
«وَأَمِنُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ» (محمد: ٢).
«مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بِسَبِيحٍ» (الفتح: ٢٩).
- (٥) وردت كلمة «نوح» في القرآن الكريم متونة ثلاثاً وأربعين مرة (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (دار ومطابع الشعب، القاهرة، لا ط، لا ت) ص ٧٢٢ - ٧٢٣).
- (٦) وردت كلمة «لوط» في القرآن الكريم متونة سبعا وعشرين مرة. (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٦٥٤).
- (٧) وردت لفظة «هود» في القرآن الكريم متونة ست مرات (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٧٣٩).

مصرفة وهي معارف، وليس فيها معنى من التشكير يراد الإشارة إليه...
وأما اعتبار البصريين العلمية علة لا بد أن تقترب بملة أخرى لمنع الاسم
من الصرف، فإننا ستناقش عليهم في النقاط التالية من هذا الفصل.

٤ - العلم المركب تركيباً مزجياً وأوجه إعرابه:

ينقسم العلم، باعتبار لفظه، إلى علم مفرد وعلم مركب، والعلم المفرد
هو الذي يتكون من كلمة واحدة، نحو: «زيد»، «عمرو»، «سعد»،
«دمشق»، «بغداد». والعلم المركب هو كل اسمين مجعلا اسماً واحداً
منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها^(١). وهو ثلاثة أقسام:

أ - المركب الإضافي، وهو العلم المركب من مضاف ومضاف إليه.
وهو قسمان:

١ - كنية، وهي ما صدر بـ «أب»، أو «أم»، أو «ابن»، أو «بنت»
أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عم»، أو «عمة»، أو «خال»، أو «خالة»
أو «ذو»، أو «ذات»^(٢)، نحو: «أبي بكر»، «أم كلثوم»، «ابن زيدون»،
«بنت الخس»، «أخو العرب»، «ذو النون»، «ذات الطائين».

٢ - غير كنية، نحو: «أمرئ القيس»، «عبدالله»، «عبد شمس».
والكنية هي الأكثر انتشاراً في هذا النوع من العلم المركب. وإعراب العلم
المركب الإضافي كإعراب غيره من المتضايقين، إذ يُعرب صدره، وهو

(١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأسموني على ألفية ابن مالك، ١١٤/١.

(٢) لقد قصر القدماء الكنية على الأسماء المصنوعة بـ «أب» و«أم»، ولم يعمدوا للأسماء
المصدرية بـ «ابن»، أو «بنت»، أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عم»، أو «عمة» أو
«خال»، أو «خالة»، وإنما كان ذلك من صنع النحاة المتأخرين وخاصة أصحاب
المواشي. (راجع الصبان: حاشية الصبان على شرح الأسموني على ألفية ابن مالك.
١١٠/١ والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٧/١ -
٦٨).

المضاف، حسب موقعه في الكلام، فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً... ويبقى المضاف إليه مجروراً دائماً، نحو: «امرؤ القيس شاعر جاهلي»، و«شاهدت عبداً»، و«مررت بأبي علي».

ب - المركب الإسنادي، هو «كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»^(١)، ويكون إما جملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل ظاهر، نحو «شاب قرناها» في قول الشاعر (عن الطويل):

كَذَبْتُمْ وَيَسَّ اللهُ لَا تُنْكِحُوهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ^(٢)
أو من فعل وضمير ظاهر، نحو «أطرقا» (علم على الصحراء) في قول أبي ذؤيب الهذلي^(٣) (من المتقارب):

عَلَى أَطْرَقًا بَالِيَاتِ الْحَيَا م إِلَّا لَلثَنَامِ وَالْأَلْيَمِي^(٤)
أو من فعل وضمير مستتر، نحو: «إصميت» (علم على الصحراء) في قول الراعي النميري^(٥) (من البسيط):

أَشْلَى سُلُوكِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا يَوْخَشِرُ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ^(٦)

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١١٧/١.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢٠٧/٣ والمبرد: المغتضب. ١٩/٤ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٢٢ وابن جني: الخصائص. ١٢٦٧/٢ وابن يمش: شرح المفصل. ١٢٨/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١١٧/١.

(٣) هو خويلد بن خالد بن محوث من مضر (٠٠٠ - نحو ٢٧هـ / ٦٤٨م) شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. سكن المدينة واشترك في الفرو والفتوح، وتوفي بمصر (الزركلي: الأعلام. ٣٣٥/٢).

(٤) ابن يمش: شرح المفصل. ٢٩/١.

(٥) هو حيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري (٠٠٠ - ٩٠هـ / ٧٠٩م) شاعر من محروم المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل (الزركلي: الأعلام. ١٨٨/٤ - ١٨٩).

(٦) ديوانه (محق نوري حمودي القيسي وعلال تاجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد لا ط، ١٩٨٠م). ص ١١٦٧ وابن يمش: شرح المفصل. ٢٩/١، ١٣٠ وابن =

ونحو «يزيد» في قول الشاعر (من الرجز):

نُبْتُ أَخَوَالِي نَيْيَ يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَرِيدُ^(١)

وإما جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل ومفعول به، نحو: «تأبط شراً». لقّب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر. وإما جملة اسمية، نحو: «الخير نازل»، و«البدر طالع»، وذكر بعض النحاة أنه لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولكنه بمقتضى القياس جائز. ومن ملحقات المركب الإسنادي العلم المنقول من حرفين، نحو: «إتماء» (علم على شخص)، أو من حرف واسم، نحو: «إن زيدا» (علم على شخص)، أو من حرف وفعل، نحو: «لن يسافر» (علم على شخص)^(٢)...

أما بالنسبة إلى إعراب هذا النوع من الأعلام، فإنه يبنى على صورته اللفظية قبل التسمية، فلا يدخله تغيير مطلقاً، ولا في تركيب حروفه ولا في ضبطها، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، ولكن إعرابه يكون مقدراً على آخره بسبب وجود علامة الحكاية، ويظل آخره على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلمية مهما تغيرت الجمل، نحو: «تأبط شراً شاعر جاهلي»، و«إن تأبط شراً شاعر جاهلي»، و«قرأت شعر تأبط شراً»، و«جاءت شاب قرناها»، و«شاهدت شاب قرناها»، و«مرت بشاب قرناها»...

- منظور: لسان العرب (ص٢٨٨)، والزبيدي: تاج المروس (ص٢٨٨)، والبندادي: خزنة الأدب. ٢٨٨/٣. ولشلي عليه: أخرى الكلاب به. والسلوقية: عرب من الكلاب. والأود: الأوجاج.

(١) البيت بلا نسبة في ابن عمير، شرح الفصل. ٢٨٨/١ والأزهري: شرح التصريح على التصريح ١١٧/١. والشاهد فيه قوله «يزيد»، حيث يندرج الرفع فيه على أن النقل من جملة فعلية، فعلها «يزيد» وفاعلها مستتر، ولو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: «يزيد»، فيكون مجروراً بالفتح لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) فكل علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركباً إسنادياً، لأنه ليس جملة، ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي، ولم أعتد إلى ظم مسنوع من العرب من هذه الأعلام، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

وأما العلم المركب من موصوف وصفة، نحو: «البذر المبر»،
وه محمد الفاضل^(١)، فالحققة النحاة، بالنسبة إلى إعرابه، بالمفرد، فيجري
على الموصوف الإعراب حسب موقعه في الجملة، وتتبعه الصفة في علامة
الإعراب^(٢)، نحو: «جاء محمد الفاضل»، «وشاهدت محمدًا الفاضل»،
وه مررت بمحمد الفاضل». ولعل الأنسب إلحاقه في الإعراب بالمركب
الإسنادي، فيحكي دون أن يدخله تفسير مطلقًا، وذلك منعًا من اللبس،
ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة.

ج - المركب تركيبًا مزجيًا، هو العلم المركب من كلمتين امتزجتا
حتى صارتا كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة
الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة، أو هو «كل اسمين جعلتا اسمًا
واحدًا منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها»^(٣)، نحو:
«خضرتوت»^(٤)، «وعلبك»، «ورام خرمنز»، «ومار عرجس»،
«وسبيو»، «وعمروتي». ونلاحظ أن أمثلة هذا النوع من العلم مركبة من
كلمتين اثنتين فقط، وأن لكل من هاتين الكلمتين معنى معين يختلف عن
معنى الكلمة الأخرى، ولكن بعد التركيب المزجي ينشأ معنى معين لا صلة
له بالمعنى السابق لهما أو لأحدهما.

والعلم المركب تركيبًا مزجيًا والمنتهي به وبه، يُبنى على الكسر^(٥)،

(١) لم أجد، أيضًا، إلى علم مسجوع من العرب من هذه الأعلام المركبة من موصوف وصفة، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

(٢) تراجع عباس حسن: النحو الوافي ٣١٠/١، ٣١١، الهامش.

(٣) الصبان: حاشية الصبان على الأشموني. ١١٤/١، وانظر الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح. ١١٨/١.

(٤) روى بعضهم: «خضرتوت» بضم الخيم (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة)، لا ط، لا ت). ٢١٦/٢.

(٥) سيويه: الكتاب. ١٢٠٢/٣ والمبرد: المقضب. ٤٣١/٤ وابن هشام: أوضح المسالك إلى...

فتقول. « جاء سيويه »، « شاهدت سيويه »، « مررت بسيويه » وقد عُلِّل البناء فيه بكون « ويه » اسم صوت، وعُلِّل الكسر بأنه على أصل التقاء الساكنين^(١). واختار الجرمي^(٢) أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين^(٣). قال أبو حيان: هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا^(٤).

أما العلم المركب تركيبًا مزجيًا غير المنتهي بـ « ويه »، ففيه ثلاث لغات:

١ - بناؤه على فتح الجزئين، وذلك كالعدد المركب «أحد عشر» واخوته، فتقول، على هذه اللغة، «بَعْلَبَكْ مدينة لبنانية»، «وشاهدتْ بَعْلَبَكْ»، «ومررتْ بَعْلَبَكْ»، «ببناء جزئي «بَعْلَبَكْ»، وهما «بَعْل» و«بَك» على الفتح في جميع الحالات الإعرابية من رفع، ونصب، وجز. وهذا إذا لم يكن الحرف الأخير من الجزء الأول من العلم حرف علة، فإن كان معتلًا، نحو: «مَعْدِيكَرْب» و«قَالِي قَلَا»، وجب سكونه، نحو: «جاء مَعْدِيكَرْب»، «وشاهدت مَعْدِيكَرْب»، «ومررتْ بِمَعْدِيكَرْب»، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

سَبُحْ قَوْمي أَقْتَمَ الرِّيشَ كَاسِرٌ بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءَ ذَيْبِلٍ^(٥)

١ - ألفية ابن مالك ١/١٢٦ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٨.

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٨.

(٢) هو صالح بن إسحاق (١٠٠ - ٢٢٥ هـ / ٨٤٠ م) فقيه، عالم باللغة والنحو، من أهل البصرة. له كتاب في السير، و«كتاب الأبيات» (الزركلي: الأعلام ٣/١٨٩).

(٣) المصدر نفسه. ١/١١٨.

(٤) المصدر نفسه. ١/١١٩.

(٥) البيت ملائمة في سيويه: الكتاب. ٢/١٣٠-٥ والميرد: المختضب. ٤/٢٤٤ ولزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤ و«القول العموي: معجم البلدان» (ذيل) ١ وابن منظور: لسان العرب (قتم). وروى في قصة هذا البيت أن قائله كان عليه دين لرجل من أصحاب فلان فصاره قر وتترك رقعة مكتوبة فيها (من الطويل): -

وقول أبي نخيلة السعدي^(١) (من الرجز):

وَقَدْ عَلَّقْتَنِي كَبْرَةً بِأَيْدِي بَدْيٍ وَرَثِيَّةً تَنْهَضُ فِي تَشْدِيدِي^(٢)

٢ - إضافة الصدر إلى العجز، ومعاملة معاملة العلم المركب تركيباً إضافياً، وفي هذه اللغة تعرب صدر العلم المركب بما يستحقه من الإعراب، وننظر في الجزء الثاني (العجز)، فَإِنْ كَانَ مَا يَنْصَرَفُ صَرْفًا، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَنْصَرَفُ لَمْ يَنْصَرَفْ، فنقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا خَضِرْمُوتٌ وِبَعْلِيكُ»، و«شاهدتُ خَضِرْمُوتَ وِبَعْلِيكُ»، و«مرتُ بِخَضِرْمُوتٍ وِبَعْلِيكُ». ونقول فيما يضاف إلى غير المنصرف: «هذا رَامٌ هَرَمَزٌ وَمَارَسَرَجِسٌ»، و«شاهدتُ رَامَ هَرَمَزٍ وَمَارَسَرَجِسٍ»، و«مرتُ بِرَامِ هَرَمَزٍ وَمَارَسَرَجِسٍ». وسنثبت شواهد هذه اللغة بعد قليل. وإذا كان الحرف الأخير من الجزء الأول من العلم حرف حلة، نحو: «مَعْدِيكَرِبٌ» وجب سكونه، سواء في حالة الرفع، نحو: «هذا مَعْدِيكَرِبٌ»، أم في حالة الجز، نحو: «مرتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة النصب^(٣)، نحو: «شاهدتُ مَعْدِيكَرِبَ»، ومن المعروف أن الاسم المنقوص المضاف تُفتح ياءه في حالة

- إذا خان ذِمَّتُ الْبَخْسِيِّ فَقُلْ لَهُ نَزْوَةٌ بِزَادٍ وَأَسْتَيْسِنُ بِدَلِيلٍ
شَيْخُحٌ قَوِيٌّ أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَيْتَمًا بِقَالِي لَّا أَوْ بِنَ وَآءٍ ذَيْلٍ
فَالْأَصْمَى أَخْبَرَنِي مِنْ رَأَى بِقَالِي لَّا مَطْلُوبًا عَلَيْهِ نَرِ أَقْتَمُ الرِّيشِ. وَقَالِي لَّا، مَدِينَةٌ
مِنْ مَدَنِ خُرَاسَانَ، أَوْ مِنْ دِهَلِزِ بَكْرٍ. وَدَيْلٌ: مَدِينَةٌ مِنْ مَدَائِنِ السَّنَدِ. (ياقوت الحموي،
معجم البلدان (ديبل)).

(١) هو أبو نخيلة (وهو اسمه، وكنيته أبو الجعيد) بن حوزة بن زائدة بن لبيط (١٠٠ - نحو ١٤٥ هـ / نحو ٧٦٢) شاعر راجز، مدح بعض خلفاء بني أمية، وكنا قاست دولة بني العباس انقطع إليهم، ولقب نفسه بشاعر بني هاشم ومدحهم، ومجا بني أمية (الزركلي: الأعلام، ١٥/٨).

(٢) سيويه: الكتاب، ٣٠٥/٣، والمبرد: المقنَّب، ١٢٧/٤، وابن جني: الخصائص، ١٣٦٤/٢ وابن منظور: لسان العرب (بدا) و(خرا) و(رنا) و(نهض)، والرجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٠٤. والرثية: انحلال التركيب والمقابل.

(٣) وأجاز الزجاج ظهور الفتحة في هذه الحالة قياساً على الاسم المنقوص (الرجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٠٣ - ١٠٤).

النصب^(١)، نحو: «شاهدت قاضي المدينة»، وعَلَّ تسكين ياء «معديكرب» في حالة النصب بأنها في حشو الاسم كالياء في «درديس»^(٢)، ولي «غِيضَموز»^(٣) ولأنها قد جرت في الرفع والجر على الإسكان فأتبعوه النصب^(٤). وقال سيويه: «... وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لم تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: «رأيت معديكرب»، واحتملوا أيادي سبأ؟ فقال: شبهوا هذه الياءات بألف «عشي» حيث عروها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضاً... وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا لأنهم يجعلون الشين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها ياء زائدة ساكنة، نحو ياء «درديس» و«مفاتيح»، ولم يحركوها كتحرريك الراء في «شقر» لاحتلاها، كما لم تحرك قبل الإضافة، وحركت نفاثرها من غير الياءات، لأنَّ للياء والواو حالاً سترها إن شاء الله، فالزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر»^(٥).

وعدم فتح ياء «معديكرب» ونحوها في حالة النصب في لغة الإضافة يُلغز به، وقد نظمها الشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصي^(٦) بقوله (من الهزج):

(١) وتسكن في حالتي الجر والإضافة، نحو: «جاء قاضي المدينة»، و«مردت بقاضي المدينة».

(٢) الدرديس: الفصح، والمجوز الفانية.

(٣) الميضموز: المجوز الكبيرة، ومنه الناقة الميضموز.

(٤) المبرد: المقتضب. ٢١/١ والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ١٠٣ وابن جني: شرح المنفصل. ٦٦/١.

(٥) سيويه: الكتاب. ٣٠٥/٣ - ٣٠٧.

(٦) هو الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي (١٠٠٠ - ١٠٦١ هـ/ ١٦٥١ م) ولد بعمص، ونشأ واشتهر وتوفي بالقاهرة. له حواشي كثيرة، منها «حاشية على ألفية ابن مالك»، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح» (الزركلي: الأعلام. ١٣٠/٨).

أَفِيضَتْنِي سِي أَيُّ مَشْهُورٍ وَفِيهِ التَّنْصِبُ لَمْ يَظْهَرْ^(١)

وفي هذه اللغة يجوز صرف «كرب» في «مديكرب» باعتباره اسماً مذكراً، وهذه اللغة الأشهر، وعدم صرفه باعتباره اسماً مؤنثاً^(٢)، فتقول: «هذا مديكرب»، أو: «هذا مديكرب».

٣ - إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهذه هي اللغة الأنصح^(٣)، يقول ابن مالك (من الرجز):

وَالْعَلَمُ لَمَتَّعَ سَرَقَةً مُرَكَّبًا تَرْكِيبًا مَزْجَ نَحْوِ مَدْيَكْرِيَا^(٤)

فتقول، على هذه اللغة: «هذه بعلبك»، و«شاهدت بعلبك»، و«مرت بعلبك»، ومن شواهد ما قول امرئ القيس (من الطويل):

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبِكَ وَأَهْلَهَا وَلَا بَيْنَ جُرَيْجٍ فِي قُرَى جِمْنِ أَنْكَرًا^(٥)

ويرد: «بعلبك وأهلها» على لغة الإضافة. وقول جرير (من الوافر):

لَقَيْتُمْ بِالْجَزِيرَةِ حَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَا لَسَرْجِسَ لَا قِتَالًا^(٦)

(١) ابن مالك: من على شرح التصريح على التوضيح. ٢١٦/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب. ١٢٩٦/٣ وابن جني: شرح المنهل. ٦٥/١.

(٣) المبرد: المقنضب. ٢٢/٤.

(٤) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦، وابن حنبل: شرح ابن حنبل على ألفية ابن مالك. ٣٢٩/٢.

(٥) ديوانه. ص ٦٥، والمبرد: المقنضب. ٢٢/٤.

(٦) ديوانه (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٣٣٠، وسيبويه: الكتاب. ١٢٩٦/٣.

والمبرد: المقنضب. ٢٢/٤، وابن جني: شرح المنهل. ٦٥/١، وابن منظور: لسان

العرب (سرجس). و«لَسَرْجِس» اسم نبطي سمي به جرير فطلب معاً لها من العرب، وهو

متلدى حذف من حرف التثنية، وخير ولا، فتالية للجنس محذوف أي: لا قتال ما

ويجوز أن يكون «قتالاً» محذوفاً به لفعل محذوف تكديره: لا تريد قتالاً وقد مجا

جرير الأخطل في قصيدة لامية أخرى: وأجاد هذا المعنى في قوله (ديوانه ٣٦٢) (من

الكامل):

قَالَ الْأَخْطَلُ إِذْ رَأَى رَجُلَيْهِمْ يَا مَلَسَرْجِسَ لَا تُرِيدُ قِتَالًا

وينشده بعضهم: «مارسوجس» بنصب «مار» على لغة الإضافة. ومنها قول الشاعر (من الرجز):

أَحْضَرْتُ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتًا^(١).

ومهم من ينشده: «حضر موت» على لغة الإضافة.

٥ - تحليل النحاة لمنع العلم المركب تركيباً مزجياً من الصرف:

أمام ظاهرة عدم صرف العلم المركب تركيباً مزجياً في لغة من لا يصرفه كان لا بد للنحاة من التساؤل عن علة منع صرفه، وذلك على أسلوبهم في تحليل الظواهر اللغوية. واللافت للانتباه أن سببهم لم يعلل هذه الظاهرة مكتفياً بتقريرها، وكل ما نلاحظه عنده أنه سأل عن سبب عدم صرف «مغديكرب» على لغة من يجعله اسماً واحداً^(٢)، فقال ليونس بن حبيب: «هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي»^(٣). فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً شئياً به واحد إلا لم يصرف. وإنما استنقلوا صرف هذا لأنه أصل بناء الأسماء. بذلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي^(٤).

(١) الرجز في المنقضب للمبرد ٢٣/٤ منسوخاً إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه ولا في خواتم الديوان.

(٢) أي ليس مركباً إضافياً، ولا مبنياً على فتح الجزئين.

(٣) «مغدي» مأخوذ من «عداء»، أي تجاوزه، والكرب: الفساد. وكأنه قيل: عداء الفساد. وفيه شذوذ وهو مجيء على «مغبل» مع أنه محلّ اللام، والممثل للام يأتي على «مغبل»، نحو «مغبل». وقال الأندلسي: يجوز أن يكون أصله «مغدي» على القياس، فسب إليه، وحذف الألف، فقيل: مغدي، ثم حُفَّت الياء، فأصبح «مغدي» وبياء واحدة ساكنة (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ١٧/٢).

(٤) سبويه: الكتاب، ٢٩٧/٣.

وعَلَّلَ المبردَ عدمَ صرفه بأنَّ الاسمين اللذين تركَّبَ منهما العلم المركَّب
 وجملاً بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التانيث، لأنَّ الهاء خُصِّمَتْ إلى اسم كان
 مذكَّراً قبل لحاقها، فتركَّ آخره مفتوحاً، نحو: «حمدة»، و«طلحة». ألا
 ترى أنَّك إذا صغرت واحداً من هذين النوعين قلت: «حميدة يا فتى»،
 «خضيرموت يا فتى». والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في
 النكرة وهي أصول الأسماء، وعلى هذا يجري الترخيم. تقول، إذا ناديت:
 «يا حضر أقبل»، كما تقول: «يا حمدة أقبل»^(١).

والتعليل السائد عند النحويين هو أنَّ هذا النوع من العلم مُنْعُ الصرف
 لوجود علتين فيه: واحدة لفظية تعود إلى كونه مركباً، والمركَّب فرع على
 البسيط، والثانية معنوية تعود إلى كونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة،
 وبهاتين علتين أشبه الفعل الذي فيه علَّتان كما سبق بيانه، فمنع مثله من
 التنوين والجر^(٢).

وعَلَّلَ إبراهيم مصطفى عدمَ صرف هذا النوع من العلم، فقال لأنه «اسم
 نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان
 منوطاً قبل العلمية فيمكن أن يتوَّن بعده»^(٣).

والناظر في هذه التعليلات يرى أنَّ تعليل سيويه لا يخرج عن دائرة
 التعليل اللغويِّ الصَّرف الذي يعيد أسباب الظواهر اللغوية إلى اللغة نفسها، لا
 إلى أشياء خارجة عنها كالمنطق والفلسفة وما إليهما. إذ علَّلَ عدمَ الصرف،
 هنا، أي عدمَ زيادة التنوين بنقل العلم المركَّب، فكروها زيادة ثقل إلى
 الثقل.

أما تعليل المبرد، فهو أيضاً، في ساطقة التعليل اللغويِّ القائم على أساس

(١) المبرد: المقتضب ٢٠/٤ - ٢١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٥/١ وابن حقل: شرح ابن حقل على ألمية ابن مالك
 ١٣٢٩/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٦/٢.

(٣) إبراهيم مصطفى: أحياء النحو. ص ١٨١.

المشابهة بين العلم المركب تركيباً مزجياً والعلم المنتهي ببناء التانيث، لكنه
يبتعد، برأينا، عن الواقع اللغوي، فلا نعتقد أن العربي الجاهلي قاسه بالعلم
المنتهي ببناء التانيث، ولولا ذلك لقل: لماذا لم يقه بالكرة المنتهية ببناء
التانيث، وهي الأكثر والأشيع.

وأما تحليل النحاة فبعيد كل البعد عن التحليلات اللغوية الصرفة، فهو
تحليل فلسفي منطقي قائم على الغوص في الأشياء واستنباط حيل فلسفية لها،
واضفاء صفة والمنطقية، على اللغة. وأما علة العلمية فقد سبق رفضها في
بداية هذا الفصل، وأمام علة التركيب، نسأل: هل كان العرب في جاهليتهم
مناطق يعرفون البسيط، والمركب، والمعلل، والمعلول، وأن المركب فرع
على البسيط، وأن هذه الفرعية علة لفظية؟ وهل فكر هؤلاء بهاتين العلتين
عندما نطقوا بهذا العلم منوناً وبذاك العلم غير منون؟ ثم أليس التركيب
يُبعد الكلمة عن شبه الفعل خاصة أننا لا نراه في العربية إلا في الأسماء
دون الأفعال؟

وأما تحليل إبراهيم مصطفى فينقضه عدم صرف «فاطمة» و«مصطفى»
(علم على رجل) وأشباههما، رغم أن أصلهما: «فاطمة» (اسم فاعل
للمؤنث من «فطم»)، و«مصطفى» (صفة بمعنى طويل ومؤنثه «مصانة»)
بنونان.

والتحليل عندنا لنحصر صرف العلم المركب تركيباً مزجياً في لغة من لا
يصرفه، هو يُثقل هذا العلم، وهذا الثقل ناتج من ناحيتين: أولاً عدد
أحرفه الذي يزيد عن خمسة. وثانيهما طبيعة تركيبه المزجية، هذا التركيب
البعيد عن سنن العربية في اشتقاق كلماتها، والذي هو من طبيعة بعض
اللغات الأجنبية التي تزلف بعض كلماتها من كوامع Prefixes ولواحق
Suffixes تلحق بالكلمة فتحصل كلمة جديدة. وتبدو الكلمة المركبة تركيباً
مزجياً، وخاصة إذا كانت علماً، وكأنها غريبة في العربية، فتشبه العلم
الأجنبي، فتأخذ حكمه في عدم الصرف. وهذا التحليل قريب جداً من تحليل

سيويه الذي عرضناه منذ قليل. وبعضه رأينا أن الأسماء المركبة تركيباً مزجياً مبنية في العربية، فلا تصرف، نحو: «خَمْسَةُ عَشَرَ» وأخواتها، و«ثَلَاثَةُ عَشَرَ» وأخواتها، و«خَيْصَنٌ يَيْصَنُ»، و«صَبَاخٌ مَسَاءً»، و«يَيْتٌ يَيْتٌ»، و«يَيْنٌ يَيْنٌ»^(١)، ومن ذلك الآية: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا»^(٢)، وقول أمية بن أبي حازم^(٣) (من الكامل):

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَكُوجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي خَيْصَنٌ يَيْصَنٌ لَحَاصٍ^(٤)

٦ - العلم والمعدول

سبق تعريف المعدل وتبيان قسميه في الفصل الخامس. ويتحقق المعدل، عند النحاة، وفي باب العلم، في عدة صور أهمها الخمس التالية:

أ - ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن «فَعْلٌ»، ويشمل الألفاظ الأربعة التالية: «جَمَعَ»، و«كَتَعَ»^(٥)، و«بَصَعَ»^(٦)، و«بَنَعَ»^(٧)، نحو: «احتفيتُ بالفائزات كَتَعَ». والنحاة، بالنسبة إلى علمية هذه الألفاظ،

(١) سيويه: الكتاب ٢/٢٩٨، ٣٠٢. وبعضهم يصيف الجزء الأول إلى الثاني ولا يجمعه اسماً واحداً.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) هو أمية بن أبي حازم المصري (٥٠٠ - نحو ٧٥ هـ/نحو ٦٩٥ م) شاعر أموي الجاهلية، وعاش في الإسلام. كان من مداح الأمويين، وله قصائد في عبد الملك بن مروان (الزركلي: الأعلام ٢/٢٢).

(٤) سيويه: الكتاب ٢/٢٩٨ وابن عمير: شرح المفصل ٤/١١٥ وابن منظور: لسان العرب (حبس) و(لحصن) والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ١١٦ الطراج: الفلاح: الحسن التصرف في الأمور المتخلف منها، وكذا التصرف: تلصصني: تشطني ويصص بيص: الشدة والمصيبة. ولحاص: النهاية أيضاً، والشاهد قوله: «حبس بيص»، حيث نيت على الفتح.

(٥) من كتع الجلد، بمعنى: تجضمه. (ابن منظور: لسان العرب (كتع)).

(٦) من بصع العرق، بمعنى: يجتمعه. (ابن منظور: لسان العرب (بصع)).

(٧) من بنع، وهو طول العنق مع قوة تملك أجزائه. (ابن منظور: لسان العرب (بنع)).

فريقان: فريق يقول إنها أعلام جنس لدالاتها على الإحاطة والشمول، ولجمعها بالواو والتون مع أنها ليست بصفات، وفريق يقول إنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت، بذلك، العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية^(١). وهذه الألفاظ معدولة عند النحاة جميعاً، وزعموا أن العرب أشارت إلى هذا العدل بمنعها من الصرف، لكنهم اختلفوا في تعليل العدل فيها على أربعة أقوال:

- إنها معدولة عن «فَعْلَاوات»، لأن مفرداتها: «جَمْعاء»، و«كُتْعاء»، و«بُتْعاء»، و«بُتْعاء»، وقياس «فَعْلَاء»، إذا كان اسماً أن يجمع على «فَعْلَاوات»، نحو: «صحراء»، «صحراوات».

- إنها معدولة عن «فَعْلَاوات»، لأن «جَمْعاء» مؤنث «أجمع»، فكما جُمع المذكر بالواو والتون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء، فلما جازوا به على «فَعْل»، علم أنه معدول كما هو القياس فيه، وهو «جمعاءوات».

- إنها معدولة عن «فَعْل»، لأن مفردهما «فَعْلَاء» و«أَفْعَل»، كـ «حمراء» و«أحمر» يجمعان على «خُمَر».

- إنها معدولة عن «فَعَالِي» لأن مفردهما اسم على «فَعْلَاء»، نحو: «صحراء صَحَارِي»^(٢).

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢ ومبلس حسن. النحو الواسع. ٥١٩/٣.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢. والصحيح عند الأزهري قوله الأول، لأن جمع المذكر بالواو والتون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه أما العلمية فلأن ابن مالك وإنه منعها، وأما الوصفية فلأنها معارضة للتوكيد اتفاقاً، ولأن «فَعْلَاء» لا يجمع على «فَعْل» إلا إذا كان اسماً محضاً لا مدحجراً له كـ «صحراء»، و«جَمْع» وإخوته ليسوا كذلك (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢ - ٢٢٣).

ب - ما كان على وزن **فُعِلَ** «علماً لمفرد مذكّر ممنوعاً من الصرف
 ساعاً، والمحمفوظ من ذلك: **«عُمِرَ»، «مُفِرَ»، «زُقِرَ»، «دُقِمَ»،**
«زَحِلَ»، «جُثِمَ»، «جُمِعَ»، «قُزِحَ»، «عُمِمَ»، «جُنِحَا»^(١)،
«دُلِفَ»، «هُدِلَ»، «بُلِغَ»، «دُثِلَ»، وقد قتره النحاة معدولاً من
«عامرَ»، «ماضِرَ»، «زافرَ»، «قائمَ»... وإذا جاء من الأعلام المذكرة
 ما هو على وزن **«فُعِلَ»** ومصرفاً، نحو: **«أَدَدَ»** وهو جدّ قبيلة هريّة^(٢)،
 حكم النحاة أنّه غير معدول. وأمّا **«طَوَى»**، وهو اسم واد بالشام، فيجوز
 منعه من الصرف للعلمية والتأنيث، بإرادة أنّه علّم على بقعة معينة، ويجوز
 صرفه على إرادة أنّه علّم على مكان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه،
 ويجب الصرف إذا كان **«فُعِلَ»** جمعاً في غير ألفاظ التوكيد المعنويّة
 السالفة، نحو: **«خُرِفَ»، «قُرِبَ»،** أو اسم جنس، نحو: **«صُرِدَ»^(٣)،**
«نُقِرَ»^(٤)، أو صفة، نحو: **«حُطِمَ»^(٥)، «لُبِدَ»^(٦)،** أو مصدرًا، نحو:
«هُدِيَ» و«تُقَى»^(٧).

ويرى سيويه أنّ تصغير العلم المعدول يردّه إلى الصرف^(٨)، فنقول:

- (١) قيل: **«جُحَا»** معدول عن **«جاح»**، وماخوذ من **«حجا بالمكان»** إذا أقام فيه، فهو
 مطلوب، ووزنه **«فُعِلَ»** وقيل: هو ماخوذ من **«الحجاء»** الذي هو المقل فيكون مطلوباً
 أيضاً (يسر حاشية يسر على شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٩/٢).
- (٢) ابن منظور: لسان العرب (أدد).
- (٣) نوع من الغربان (ابن منظور: لسان العرب (صرد)).
- (٤) نوع من اللابل (المصدر نفسه (نقر)).
- (٥) من معانيه، الراعي الذي يظلم العاشية فيهم بعضها ببعض (المصدر نفسه (حطم)).
- (٦) من معانيه، الذي يلازم منزله (المصدر نفسه (لبد)).
- (٧) سيويه: الكتاب. ٢٢٣/٣، ٢٧٠ وابن يعيش: شرح المفصل. ١٦٢/١ وابن هشام،
 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألعية
 ابن مالك. ١٣٥/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٤/٢ وحاس حس
 النحو الوافي ٢٥٨ - ٢٥٧/٤.
- (٨) سيويه: الكتاب. ٢٢٥/٣.

وَمَرَزَتْ بِعُمَيْرٍ، وَأَنَّ الْعَدْلَ فِيهِ يَكُونُ عَنْ عِلْمٍ آخَرَ لَا عَنْ صِفَةٍ،
فَدَعُمَرَ، مَحْدُولٌ عَنْ دَعَامِرٍ، عَلَمًا لَا صِفَةً، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقُلْتُ: «هَذَا
الْعُمَرُ»، تَرِيدُ: الْعَامِرُ^(١).

وَالْيَ الْفَافُ التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ السَّابِقُ، وَالْعَلَمُ الْمَفْرَدُ الْمَذْكُورُ الَّذِي عَلَى
وِزْنٍ «فَعْلٌ» أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: (مَنْ الرِّجْزُ):

وَالْعَلَمُ امْتِنَعَ مَسْرُوقُهُ إِنْ عُدِلَا كَقَفْلٍ التَّوَكِيدِ أَوْ كَتَمَلَا^(٢)

ج - لَفْظُ «سَحَرٌ» بِمَعْنَى الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ، وَهُوَ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ
عِنْدَ مَعْظَمِ النُّحَاةِ^(٣) بِالشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ التَّالِيَةِ:

١ - أَنْ يُسْتَعْمَلَ ظَرْفُ زَمَانٍ، فَإِذَا كَانَ اسْمًا مُحَضًّا مَعْنَاهُ الْوَقْتُ الْمَعْيُنُ
دُونَ دَلَالَةٍ عَلَى ظَرْفِيَّةِ شَيْءٍ وَقَعَ فِيهِ، وَجِبَ تَعْرِيفُهُ بِ«أَلٍ» أَوْ بِالْإِضَافَةِ إِذَا
أُرِيدَ مِنْهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّعْيِينِ، وَصَرَفُهُ، نَحْوُ: «أَحَبُّ الدَّرَسِ فِي السَّحَرِ».

٢ - أَنْ يُرَادَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ مَعْيُنٍ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا مُبْهَمًا لَا يَدُلُّ عَلَى
سَحَرٍ مَعْيُنٍ وَجِبَ صَرَفُهُ، نَحْوُ الْآيَةِ: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ»^(٤).

٣ - أَنْ يُجْرَدَ مِنْ «أَلٍ» وَدِ الْإِضَافَةِ، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِ«أَلٍ»، أَوْ أَضِيفَ
صَرَفٌ، نَحْوُ: «سَأَدَرَسُ يَوْمَ الْبَيْتِ مِنَ السَّحَرِ إِلَى الْمَصْرِ»، وَدَسَأَذْهَبَ إِلَى
الصَّيْدِ يَوْمَ الْأَحَدِ فِي سَحَرٍ»^(٥).

٤ - أَلَا يُصَغَّرُ، فَإِذَا صَغُرَ صُرِفَ إِلَّا فِي الرِّفْعِ، فَتَقُولُ: «سِيرَ عَلَيْهِ

(١) المصدر السابق. ٢٧٨/٣.

(٢) ابن مالك. الألفية. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٢٤/٢.

(٣) المبرد. المقتضب. ٢٧٨/٣ - ٢٧٩، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٩٩
ومن ههنا: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٢٩/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك. ٢٢٥/٢ - ٢٢٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح
٢٢٢/٢ - ٢٢٤.

(٤) القمر: ٣٤.

(٥) المبرد: المقتضب. ٢٧٨/٣.

سُحِّرَ يا فتى، إذا عنت المعرفة. ومن الأمثلة المستوفية الشروط لمنع
«سحر» من الصرف: «ذهبت إلى الصيد يوم الخميس سَحَرًا».

واتَّفَق النحاة على أَنَّ «سَحَرًا» المستوفية للشروط السابقة معرفة، لكنَّهم
اختلفوا في عِلْمِيَّتِهَا، فقال بعضهم إنَّهَا عِلْمٌ على الوقت المحدَّد الذي تدلُّ
عليه، وقال بعضهم الآخر إنَّ تعريفها يشبه العلمية لأنَّه تعريف بعير أداة
طاهرة كالْعِلْمِ^(١). وأمَّا العدل فيها، فقد ذهبت جمهرة النحاة إلى أنَّ صيغتها
معدولة عن «السَّحَر» المقرون بـ«أل»، لأنَّه لما أريد به معين كان الأصل
فيه أن يُذكر معرفًا بـ«أل»، فعدل عن اللفظ بـ«أل» وقصد به للتعريف،
فمنع من الصرف. وقال السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله) والشلوبين^(٢) إنَّها
مصرفية، واختلفا في منع تنوينها، فقال السهيلي: هي على نية الإضافة.
وقال الشلوبين: هي على نية «أل». وقال صدر الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي
المكارم المطرزي^(٣) تلميذ الزمخشري: هي مبنية على الفتح لتضمينها معنى اللام^(٤).

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٢/٢.

(٢) هو حسين محمد بن عمر الشلوبين أو الشلوبيني (٥٦٢ هـ / ١١٦٦ م -
٦٤٥ هـ / ١٢٤٧ م) من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيلية. له شرح
اللقمة الجزولية، وه جواهر على كتاب الفصول للزمخشري (الزركلي: الأعلام ٦٢/٥).

(٣) هو ناصر بن عبد السيد (٥٣٨ هـ / ١١٤٤ م - ٦١٠ هـ / ١٢١٣ م). أديب، عالم باللغة،
من علماء الحنفية. له: الإيضاح، ود المصباح، ود المغرب (الزركلي: الأعلام ٢٤٨/٧).

(٤) المرجع نفسه. ٢٢٢/٢ - ٢٢٤. ورؤ القول بأنَّها مبنية بأمر، منها أنه لو كانت مبنية
لكان غير الفتح أولى بها، لأنَّها في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة فيها لتلا توهم
الإعراب كما اجتنبت في «قَبْلُ»، ودَبَّحُ. ومنها أنه لو كانت مبنية لكانت جائزة
الإعراب جواز دحين في قوله: وعلى حين طابت لتساويهما في ضعف السب
المتنضي للناء لكونه عارضاً. ومنها أنَّ دعوى منع الصرف أسهل من دعوى الناء، لأنَّ
البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء. ودعوى الأسهل أرجح من دعوى
غير الأسهل. وإذا ثبت أنَّ «سحرًا» غير مبني ثبت أنَّه غير مضمَّن معنى حرف التعريف،
وإنَّما هو معدول عما فيه حرف التعريف. والفرق بين التضمين والعدل أنَّ التضمين
استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر. والعدل تغيير صفة اللفظ مع
بقاء معناه (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٤/٢).

والى شروط منع «سحر» من الصرف أشار ابن مالك بقوله (من
الرجز):

والعدل والتعريف ما نحا سحرًا إذا به التغيين قصداً يُعتبر^(١)
وقياساً على «سحر»، يمنع بعض النحاة صرف «رجب» و«صفر»،
وهما من أسماء الشهور العربية، من الصرف إذا أريد بهما معين، وإذا لم
يُرَدَّ منهما معين صرفاً. ووجه ذلك، عندهم، أن المعين معدول عن
«الرجب» و«الصفر» كما جاء «سحر» معدولاً عن «السحر» إذا أريد به
سحراً معيناً، ففيهما العلمية والعدل. ويمنعهما بعضهم من الصرف للعلمية
والتأنيث^(٢).

د - ما كان علماً لمؤنث على وزن «فعل»، نحو: «رقاش»،
و«حزام»، و«قطار» أعلام نساء، وللمرب في هذا النوع من العلم لغتان:

١ - لغة تمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختوماً بالراء، وهي لغة
تميم. وقد اختلف في حلة منعه من الصرف على هذه اللغة، فقليل إن سبب
المنع هو العلمية والعدل، لأن الأصل: «راقشة»، و«حاذمة»، و«قاطمة»،
فعدل عن هذا الأصل إلى وزن «فعل»، ومنع من الصرف ليكون المنع
دليلاً على العدل. وقيل إن سبب المنع هو العلمية والتأنيث الممنوي كالشأن
في «زينب»، و«سعاد»^(٣). أما إذا كانت صيغة «فعل» مختومة بالراء،

(١) ابن مالك: الألفية. ص ١٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢٢٥/٢.

(٢) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. ١١٢٥/٢ وعباس حسن: النحو
الوافي. ٣٥٩/٤.

(٣) ورجع هذا القول به طوى، التي لم يدع العدل فيها، ودُجِّح القول الأول بأن كماله
على الأعلام أن تكون منقولة. (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٥/٢).
و«طوى»: الشيء المتني أو المطوي. وفي القرآن الكريم: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾، إنك
بالوادي المقدس طوى (طه: ١٢) ومعناه في هذه الآية الكريمة: الذي قدس
مرتبه، أو هو جبل بالشام، أو واد في أسفل الطور. (لسان العرب (طوى)).

مثل « وبار » علم قبيلة عربية^(١)، و« ظفار » علم بلد يمني^(٢)، و« سفار » علم على ماء^(٣)، فأكثر التجميعين يبنيه على الكسر، قال الفرزدق (من الطويل):

مَتَى مَا تَرَدَّ يَوْمًا سَفَارٌ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَزْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُقَوَّرَا^(٤)

وقد اجتمعت اللغتان، أي الإعراب مع عدم الصرف، والبناء في قول الأعشى^(٥) (من مجزوء البسيط):

وَمَسَّرَ دَهْسَرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ عُنُورَةٌ وَبَارٌ^(٦)

٢ - لغة تبنيه على الكسر سواء أكان « فَعَالٌ » علمًا مؤنثًا مختومًا بالراء أم غير مختوم، وذلك تشبيهًا له به نَزَالٌ، في التعريف والعدل والوزن والتأنيث. وهذه اللغة هي لغة الحجازيين، ومن شواهدنا قول لجيم بن

(١) ابن منظور: لسان العرب (وير).

(٢) المصدر نفسه (ظفر).

(٣) المصدر السابق (سفر).

(٤) ديوانه ٢٨٨/١ والمبرد: المقتضب. ٥٠/٣ وابن هشام: مغني اللبيب. ١٠١/١ وشرح شعور الذهب ص ١٢٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٥/٢ والأديهم: تصغير أدهم وهو الأسود، وأراد به ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرًا خيفًا، المستجير الذي يطلب الماء. المَعْوَر الذي لا يسقي.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل (٠٠٠ - ٧٠ هـ/٦٢٩ م) ويعرف بأعشى قيس، وأعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على ملوك من العرب والفرس لخير الشعر (الزركلي: الأعلام. ٣٤٤/٧).

(٦) ديوانه (شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرحالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م) ص ١٣١ والمبرد: المقتضب. ٥٠/٣، ٣٧٦ وابن يمين: شرح المصطلح. ١٦٤/٤ وابن هشام: شرح شعور الذهب. ص ١٢٥ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢. والتأنيث فيه بناء « وبار » الأولى على الكسر، وإعراب « وبار » التأنيث رفعًا على الفاعلية « هَلَكْتَ ». ويُحتمل أن تكون الولا في « وبار » حرف عطف، والمصنوع من « وباروا » وأصل الضمير في « هَلَكْتَ » على القبيلة، والضمير في « وباروا » على أهلها، وعلى هذه الرواية لا شاهد على إعراب « وبار ».

صعب^(١) في امرأته (من الوافر):

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُونَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ^(٢)

وإذا سُمي باب «حذام» مذكّر زال موجب البناء، عند الحاجة، وهو التشبيه به نزال «لأنه ليس الآن مؤنثاً معدولاً، فيعرب غير منصرف، ومن العرب من يصرفه^(٣) يقول ابن مالك في إعراب صيغة «فعال» علماً على مؤنث (من الرجز):

وَأَبْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَمَالٍ خَلَصَا مَوْتَنَا، وَهُوَ تَغْيِيرُ جُثْمَانَا
عِنْدَ تَمْيِيرِ^(٤)

هـ - كلمة «أمس»، وهي تُمنع من الصرف عند بعض التبيين بالشروط الخمسة التالية:

١ - أن تكون علماً مرادفاً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة، فإذا أريد بها يوماً مبهماً، أي يوماً ماضياً غير معين، أحربت وصرفت، نحو: «قضينا أمساً من الأمور في رحلة بحرية».

٢ - أن تكون خالية من «أل»، وغير مضافة، فإذا دخلت عليها «أل»، أو أضيفت أحربت وصرفت، نحو: «سُرت بانقضاء الأمس»، و«سُرت بأميناً»، ومن شواهد الصرف هنا الآية: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَمِيدًا كَأَنَّ لَمْ تَفُحْ بِالْأَمْسِ﴾^(٥).

(١) هو لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، جده جاملي من عدنان (الزركلي: الأعلام، ٢٤١/٥).

(٢) ابن جني، الخصائص ١١٧٨/٢ وابن عيش: شرح المفصل ١٦٤/٤ وابن هشام: شرح صدور الذهب ص ١٢٣ ومنه الليب، ١٢٤٣/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢٢٢/٢.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢٢٥/٢.

(٤) ابن مالك: الألفية، ص ٥٦ - ٥٧، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣٣٦/٢.

(٥) يونس: ٢٤.

٣ - أن تكون غير مصغرة، فإذا صغرت أعربت وصرفت^(١)، نحو:
«سرت بأميس».

٤ - أن تكون غير مجموعة جمع تكبير، فإذا جمعت أعربت وصرفت، ومن شواهد الصرف قول الشاعر (من الريح):

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْقُرُوسِ^(٢)

٥ - أن تكون غير ظرف، فإذا كانت ظرفاً بُنيت على الكسر، نحو:
«سرتني زيادتك أمس»، ودوي قول نصيب بن رباح^(٣) (من الطويل).

فَأَنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ يَتَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ^(٤)
بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعرب لدخول «أل» عليه، وبكسرها إمّا
على البناء وتقدير «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدْر دخول «لي»
على «اليوم» ثم عطف عليه عطف تَوْحَم^(٥).

ومن أمثلة «أمس» التي تتوافر فيها الشروط الخمسة السابقة قولك:
«انقضى أمس على خير حال»، ودلم أشاهدك منذ أمس»، ومن شواهدنا
قول المعجاج^(٦) (من الرجز):

(١) هذا مذهب معظم النحاة، ومنهم المبرد، والمازني، وابن مالك، والحريري، ولقد اعتمد
هؤلاء على القياس، ونص سيبويه على أنه لا يصغر ووقفاً منه على السماع (سيبويه:
الكتاب، ٤٤٨٠/٣ وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٣٠).

(٢) ابن منظور: لسان العرب (أمس)؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٢٩،
والسيوطي: معجم الواع في شرح جميع الجوامع، ٢٠٩/١.

(٣) هو نصيب بن رباح (٠٠٠ - ١٠٨ هـ/٧٢٦ م) مولى عبد العزيز بن مروان. شاعر فحل
مقدم في السيب والمناجح. (الزركلي: الأعلام، ٣١/٨ - ٣٢).

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦) هو عبد الله بن ربيعة بن يزيد بن صخر السدي التميمي (٠٠٠ - نحو ٩٠ هـ/ نحو
٧٠٨ م) راجز مجيد من الشعراء. ولد في الباطنية وقال الشعر فيها، ثم أسلم، وهو أول
من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. (الزركلي: الأعلام، ٨٦/١ - ٨٧).

لَقَدْ رَأَيْتَ حَبِيبًا مَدَّ أَمْسًا حَبَابًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا^(١)

وقد علل النحاة عدم صرف «أمس» بالشروط السابقة عند بعض التميميين بالعلمية والمدل، لأنها علم على الوقت المعين من غير أن تكون فيها علامة تدل على التعيين، فهي، لهذا، معدولة عن «الأمس» للمعرفة بـ «أل». وقد أراد العرب أن يثيروا إلى هذا المدل فمتعوها من الصرف.

وأكثر التميميين يمنعون «أمس» التي توافرت فيها الشروط السابقة من التثوين في حالة رفعها، ويبنيها على الكسر في حالتي النصب والجر، وعلى لغتهم تقول: «انقضى أمس»، وه قضيت أمس بالمطالعة، وه استرحمت مَدَّ أمس، ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر (من الخفيف):

اَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنَّ عَنِّي بَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسٌ^(٢)

أما الحجازيون فيبنون «أمس» السابقة على الكسر مطلقاً في الرفع والنصب والجر، ومن شواهد لغتهم قول الشاعر (من الكامل):

الْيَوْمَ أَقْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَتَقْضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٌ^(٣)

٧ - تعليل النحاة لمنع صرف العلم المعدول:

إن الذي دفع النحاة إلى القول بأن العلم في المواضع الخمسة السابقة معدول من أصله اصطدامهم بأعلام ممنوعة من الصرف وليس فيها علة من

(١) سيويه: الكتاب ١٢٨٥/٢ وابن عميش: شرح المفصل. ١٠٦/٤، ١٠٧، وابن هشام: شرح صدور الذهب. ص ١٢٨ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٦/٢، ٣١٦. والسلافة: أنشئ القول، أو ساهرة الجبن ويروي: مثل الأقامي. ودعم بعضهم أن «أمس» هنا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه عائد إلى المصدر المفهوم منه، أي: مد أمس هو أي المساء. وزعم الزجاجي أن فتحة «أمس» في هذا البيت فتحة بناء.

(٢) البيت ملاسة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٦/٢ والسيوطي: جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٢٠٩/١.

(٣) البيت فتح بن الأقرن أو لأستف بجران، وهو في ابن هشام: شرح صدور الذهب =

العلل التي قالوا إنها إذا كانت إحداها في العلم منعه من الصرف، فعلة المعدل علة مفترضة يلجأ إليها النحاة كلما أعياهم تعليل منع العلم من الصرف. وبديهي القول إن العربي عندما تكلم مانعاً من الصرف «عُمر» وأمثاله لم يفكر مطلقاً بما سماه النحاة عدلاً، ولم يقصد الإشارة بذاك المنع إلى هذا المعدل كما زعموا. والعلّة الحقيقية بنظرنا لمنع هذه الأسماء من الصرف هي السماع ليس إلا.

واللآفت هنا، أن التعليل النحوي في العلم «المعدول» استند إلى منع الكلمة من الصرف، فأصبح منع الصرف علة للقول بالمعدول، وليس العكس، وهكذا انقلب التعليل النحوي رأساً على عقب، فما كان معلولاً صار علة، والعكس بالعكس. والجدير بالملاحظة، أخيراً، أن إبراهيم مصطفى ذكر أن «عمر» وأمثاله مما يُمنع للعلمية والمعدل، ورد كثيراً مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وأنّ للشنقيطي^(١) في هذا رسالة سماها، «هذب المعدل في صرف تُعل»^(٢).

٨ - العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين الممنوع من الصرف:

العلم باعتبار حروفه، قسمان: مجرّد، نحو: «سعد»، و«زيد»، و«عمر»، و«كعب»، ومزيد، نحو: «زياد»، و«سميد»، و«رضوان». ويمنع العلم من الصرف إذا كان مختوماً بألف ونون زائدتين^(٣). قال ابن مالك (من الرجز):

١ - ص ١٢٧ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٦/٢، والسيوطي: جمع الجوامع في شرح جمع الجوامع. ٢٠٩/١.

(١) هو أحمد بن الأمين (١٢٨٩ هـ / ١٢٨٢ م - ١٣٣١ هـ / ١٩١٢ م) عالم باللمة والأدب، من أهل شقطة له «الدرر اللوامع»، و«طهارة القلب» (التركي: الأعلام ١٠١/١).

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٣) سيويه: الكتاب. ٢١٦/٣ - ٢١٨؛ والمبرد: المقضب. ٢٣٦/٢؛ والرجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١ - ٢٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألعية ابن مالك. =

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي قَعَلَتَا كَعَطَفَانِ وَكَأَصْبَهَانَا^(١)

وحاوي زائدي «قَعَلَان» قد يأتي على وزن «قَعَلَان»، نحو: «مَرَوَان»، أو «فَعَلَان»، نحو: «عِمْرَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عُثْمَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عَطَفَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عِزِّيَان» (علم على رجل). وهو يُمنع من الصرف سواء أكان علما على إنسان، نحو: «تَدْرَان»، أو شهر، نحو: «شُعْبَان»، أو غير ذلك، نحو: «رَعْدَان» (اسم قصر بالأردن).

وشرط منع العلم المختوم بالالف والنون الزائدين، أن يكون هذان الحرفان زائدين معاً، أما إذا كانا أصليين، كما في نحو: «بَان» و«لَحَان»، أو إذا كانت النون فيه أصلية كما في «أَمَان» و«لِسَان» و«ضَمَان»^(٢)، فلا يُمنع العلم من الصرف، فتقول: «مررت بِيَانٍ وَأَمَانٍ وَضَمَانٍ»^(٣).

ويستدل عامة على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدمهما ثلاثة أحرف أصلية أو أكثر^(٤)، أما إذا تقدمهما حرف أصلي واحد، نحو:

- ١٢٥/٤ وابن عليل: شرح ابن عليل على ألفية ابن مالك. ٣٣٠/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢ وجبلي حسن: النحو الوافي. ٢٢٢/٤.
(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦ وابن عليل: شرح ابن عليل على ألفية ابن مالك. ٢٣٠/٢. ومعناه: كذلك يُمنع العلم من الصرف إذا حوى الحرفين الزائدين في «فَعْلَان»، وهما الألف والنون، وليس من اللازم أن يكون على وزن «فَعْلَان»، وإنما اللازم احتواءه على الحرفين الزائدين، فقد يأتي على غير هذا الوزن كما سيأتي. وعَطَفَان، علم على فرع من فروع قبيلة قيس العريية. والنطف: انتاع النعمة. وأَصْبَهَان: علم بلد، وفيها لغات، منها كسر الهمزة، وببدال الهمزة فاء. ولا تكون الألف والنون زائدين فيها إلا على اعتبار أن أصلها عربي. أما على الرأي القائل إنها أعجمية، وهو الأرجح، فلا تنبع للعلمية مع الريادة، بل للعلمية مع العجمة.

(٢) لم أفع على علم فيه ألف أصلية ويصلحها نون زائدة.

(٣) هذا على اعتبار أن هذه الأعلام للذكور، أما إذا كانت لإناث صحتها معضل في العلم المؤنث.

(٤) إلا إذا قام الدليل، من اشتقاق أو غيره، أن النون أصلية كما في «ديوان» و«فيضان».

«بان» أو حرفان أصليان، نحو: «ضمان»، فالحكم أن النون غير مزبدة، ولذلك لا يمنع العلم من الصرف. أما إذا تقدمهما حرفان ثانيهما مشدد كما في «غسان»، «ودكان»، «وحيان»، فيجوز أمران: إما اعتبار الحرف الذي حصل فيه التضعيف أصيلاً، فيؤدى إلى الحكم بزيادة الألف والنون لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، فيمنع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فعلان»، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون، فلا يُمنع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فَعَّال». فـ«غَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «القَسَن» بمعنى المضغ. و«ودَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الوَدَّ» بمعنى الحب، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الودن» بمعنى نقع الشيء في الماء ونحوه. و«حيان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الحياة». كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الحَيْن» بمعنى الهلاك. وكذلك يجوز صرف «تَّان»، و«حسان»، و«سمان» على اعتبارها «فَعَّالاً» من «التَّين»، و«الحسن» و«السمن»، ويجوز منعها من الصرف على اعتبارها «فَعْلان» من الثبَّ بمعنى «الخسران»، و«الحسن»، و«السم»^(١).

وتعرف زيادة النون بالفعل، نحو: «حمدان»، «حمَّدة»، والمصدر، نحو: «زيدان»، «زَيْد»، والجمع، نحو: «حمدان»، «أحامد»، والمؤنث، نحو: «ضيمان»، مذكَّر الضبع^(٢).

وأما «مران»، و«فينان»، و«ديوان»، أعلام على ذكور فتصرف لأصالة النون فيها. قال سيويه: «وسألت الخليل عن رجل يُسمَّى مرَّاناً، فقال: أصرفه، لأنَّ المران إنما سمي للينه، فهو «فَعَّال»، كما يسمَّى الحمَّاض

(١) سيويه: الكتاب، ٢/٢١٧ والمبرد: المصنوع، ٢/٢٣١ والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف، ص ٣٦ والأزمري: شرح التصريح على التوضيح، ٢/١٦٧ وعباس حسن النحر الوافي، ٤/٢٢٢.

(٢) سيويه: الكتاب، ٢/٢١٦ والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف، ص ٣٦.

لحموضته. وإنما المراجعة اللين. وسألته عن رجل يسمى «فيناناً»، فقال: مصروف، لأنه «فيعال»، وإنما يريد أن يقول: لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن «ديوان»، فقال: بحترة «قيراط»، لأنه من «دوت». ومن قال: «ديوان»، فهو بحترة «بيطار». وسألته عن «رمان»، فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف^(١).

وإذا كان العلم ذو الألف والنون المزيدين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي الصرف أو المنع منه، فالأولى اتباع المسموع، كما في «حسان» شاعر الرسول، فالمسموع عنهم منه من الصرف، ولذلك يحتم أكثر النحاة منه^(٢).

واختلف النحاة في «أبان» (علم على ذكر)، فصرفه جمهور النحاة معتبراً الهمزة والياء والنون فيه حروفاً أصولاً، وأن وزنه «فقال»، ومنعه بعضهم من الصرف معتبراً أن وزنه «أفقل»، وأنه منقول من «أبان الشيء يبين»^(٣).

وإذا صغر العلم المختوم بالألف والنون المزيدين صرف على رأي سيويه دون أن يذكر شاهداً على هذا الصرف^(٤).

ولو أبدلت النون الزائدة في العلم المختوم بالألف والنون المزيدين لاماً، كما في بعض اللهجات العربية القديمة، منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفياً شروط المنع، كقولهم: «أصيلال» في «أصيلان»، التي هي تصغير شاذ لكلمة «أصيل»، فإذا سمي به «أصيلال» منع العلم من الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام إعطاء للحرف البدل حكم الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأخير من الكلمة الميوق بالألف المزيدة نوناً، كما في

(١) سيويه: الكتاب. ٢١٨/٢.

(٢) حسان حسن: النحو الوافي. ٢٢٤/٤. ويجوز صرفه على القياس.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢.

(٤) سيويه: الكتاب. ٢١٧/٢.

بعض اللهجات العربية، لم يمنع من الصرف، كقول بعض العرب «حِثَان»، وهي «الحِثَاء»، فأبدلوا الهمزة الشائعة نوناً، فلو سُحِّي رجل «حِثَاناً»، لم يمنع من الصرف^(١).

٩ - تعليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين:

يعلّل سيويه منع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين، بأنّ آخره كآخر ما لا يتصرف في معرفة ولا نكرة، أي كآخر «عَطْشَان»، و«سَكْرَان» و«عَجَلَان». يقول: «وإنّما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره كآخر ما لا يتصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة، كما جعلوا «أَفْكَلاً» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك «أفعل» صفة، لأنّه بمنزلة الفعل، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلَان» الذي له «فَعْلَى» كما كان بناء «أفعل» في الأصل للأفعال، فلما صار هذا الذي يتصرف في النكرة في موضع يستقل فيه التنوين، جعلوه بمنزلة هذه الزيادة له في الأصل^(٢). وهو يعلّل عدم صرف «فَعْلَان» ونحوه في النكرة بمشابهته «حمرَاء» في حدة الحروف والتحرك والسكون، وأنّ «لفعلان» مؤنثاً على حدة كما أنّ «لـحمرَاء» مذكراً على حدة، فأشبه «لفعلاء» هذا الشبه^(٣).

ويذهب المبرد مذهب سيويه في التعليل^(٤)، أمّا الزجاج، فينقل تعليل سيويه دون أن يعلق عليه ممّا يدلّ على أنّه موافق عليه^(٥). وأمّا جمهور النحاة فيعلّل عدم صرف العلم المزيد فيه ألف ونون بأنّ فيه حلتين، حنة معنوية لكونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وحنة لفظية للزيادة التي

(١) حاس حسن: النحو الوافي. ٢٢٥/٤.

(٢) سيويه: الكتاب. ٢١٧/٣.

(٣) سيويه: الكتاب. ٢١٥/٣ - ٢١٦.

(٤) المبرد: المقتضب. ٣٢٥/٣.

(٥) الزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٣٦.

فيه، والمزيد فرع على البسيط، فأشبه الفعل، فمنع، مثله، من التنوين والجر^(١).

والناظر في تحليل سيويه يرى أنه قائم على المشابهة بين صيغة «فَعْلَان» و«فَعْلَاء»، وقد سبق أن ناقشناه في الفصل السابق عند البحث في الوصف المنتهي بالألف والنون الزائدتين والذي يؤثت بغير التاء. وأما تحليل النحاة فيفترض أن العرب كانوا، في بدء عهدهم باللغة، مناطق يعرفون العلة، والمعلول، والمزيد، والبسيط، والأصل، والفرع، واللفظي، والمعنوي، وغير ذلك مما يحتمه القول بتعليبهم. وهذه الأمور لا نحسب أن العربي فكر فيها يوماً عندما نطق بلغته مانعاً من الصرف العلم المزيد فيه ألف ونون. زد على ذلك أن تعليبهم تنقضه أعلام كثيرة مزيدة جاءت مصروفة، سواء أكانت مزيدة بحرف واحد، نحو: «جابر»، و«زياد»، و«عامر»، أم بحرفين، نحو: «عمار»، و«حجاج»، و«زيدون»، و«حمدون»، فلو كانت الزيادة علة تمنع العلم من الصرف، لكانت هذه الأعلام ممنوعة من الصرف. والعلة الحقيقية عندنا في منع هذا العلم من الصرف هو السماع، أي نطق العرب ليس غير.

١٠ - العلم المؤنث:

أ - الحكم العام للعلم المؤنث بالنسبة إلى الصرف وعدمه:

يمنع العلم المؤنث من الصرف في المواضع الآتية:

١ - إذا كان منتهياً بالتاء الزائدة الدالة على التأنيث، سواء أكان مؤنثاً لفظياً نحو: «عترة»، و«طلحة»، و«معاوية»، أم مؤنثاً لفظياً ومعنوياً، نحو: «فاطمة»، و«خديجة»، و«سميرة»، وسواء أكان فوق الثلاثي، كما

(١) ابن يعيش: شرح المعمل. ١٦٦/١ وابن هشام: شرح شذور الذهب، ٥٨٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٠٩/٢ - ١٢١٠ وإبراهيم مصطفى: إحياء المعجم، ص ١٦٦.

في الأمثلة المتقدمة، أم ثلاثيًا، نحو: «هبة» و«دقة»^(١). وإن سمي المدكر بـ «بت» أو «أخت» يصرف^(٢)، أما إذا سمي المؤنث بهما فتحكمه حكم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الآتي، وإذا صغر العلم المختوم بـ «التأنيث» نحو: «حميرة»، يبقى ممنوعًا من الصرف^(٣).

- إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: «زينب» و«سعاد»^(٤).

- إذا كان ثلاثيًا محرك الوسط لفظًا، نحو: «سقر»، و«كتف»، و«لظى» (أعلام على نساء). وقال ابن الأنباري^(٥) بجواز الوجهين: الصرف وعدمه. وأما محرك الوسط تقديرًا، نحو: «دار» (علم على امرأة)، و«نار» (علم على امرأة)، فيجوز فيه الصرف وعدمه^(٦).

- إذا كان ثلاثيًا أعجميًا، نحو: «ماه» (علم على بلد)، و«جور»

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٨، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٦/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢٢١/٢.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٨.

(٤) المبرد: المقتضب. ٣٥٠/٣، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٢٧/٤.

(٥) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (٥١٣ هـ/١١١٩ م - ٥٧٧ هـ/١١٨١ م) من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. سكن بغداد وتوفي بها له: «نزهة الأبناء في طبقات الأدباء»، و«أسرار العربية»، و«الإتصاف في مسائل الخلاف». (الزركلي: الأعلام. ٢٢٧/٣).

(٦) المبرد: المقتضب. ٣٥٠/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٤٩، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢ - ٢١٨، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٧/٤.

(علم على بلد)، وقيل: يجوز فيه الصرف وعدمه^(١).

- إذا كان ثلاثيًا منقولًا من المذكّر إلى المؤنث، نحو: «زيد» (علم على امرأة)، وقال عيسى بن عمر النخعي^(٢) وأبو عمر الجرمي^(٣) وأبو العباس المبرد وأبو زيد^(٤): يجوز فيه الصرف وعدمه^(٥).

أما إذا كان العلم المؤنث ثلاثيًا عربيًا ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكّر نحو: «هند» و«دعد» و«جمل»، فيجوز فيه الوجهان، والمنع أفضل. وأوجب الزجاج هذا المنع. وكذلك يجوز الوجهان في العلم المؤنث الثنائي اللطع، نحو: «يد»^(٦). ومن شواهد إجازة الصرف والمنع في العلم الثلاثي الساكن قول جرير (من المنسرح).

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ يَشْرِيقَا دَعْدٌ وَلَمْ تُفْذَ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ^(٧)

(١) راجع المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٢) هو عيسى بن عمر النخعي بالولاء (١٠٠ - ١٤٩هـ / ٧٦٦م) من أئمة اللغة، وشيخ الطليل بن أحمد وسيبويه، وأول من هذب النحر ورتبه. وهو من أهل البصرة. له نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها، منها «الجامع»، و«الإكمال» في النحو. (الزركلي: الأعلام ١٠٦/٥).

(٣) هو صالح بن اسحاق (١٠٠ - ٢٢٥هـ / ٨٤٠م) عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة. سكن بغداد. له «كتاب الأبنية»، و«غريب سيبويه»، و«كتاب في العروض» (الزركلي: الأعلام ١٨٩/٣).

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩هـ / ٧٣٧م - ٢١٥هـ / ٨٣٠م) أحد أئمة اللغة والأدب من أهل البصرة ووفاته بها. له «النواحر»، و«الهمزة»، و«نعت القرآن» (الزركلي: الأعلام ٩٢/٣).

(٥) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٦) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٧) ديوانه ص ٦٧، وسيبويه: الكتاب ٢/٢٤١ وابن جني - الخصائص ٦١/٣، ١٣١٦ وابن يمشي شرح المفصل ١/١٧٠، وابن منظور: لسان العرب (دعد) و«لفح»، والزجاج ما يصرف وما لا يصرف ص ٥٠. والتلفع: الالتفات بالثوب. والعصل: الزيادة والمتر الإزار، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والطلب جمع حلبة وهي إناء من -

وفي حكم العلم المؤث بالنسبة إلى الصرف وعدمه يقول ابن مالك (من
الرجز):

كَذَا مُؤَثَّ بِهَا مُطْلَقًا^(١) وَشَرَطَ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ: أَسْمَ أَمْرَأَةٍ لَا أَسْمَ ذَكَرٍ
وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وَعَجَمَةٌ كَوْنُهُ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ^(٢)

ب - تسمية المذكر باسم مؤث:

إذا سُمِّيَ مذكرٌ باسم مؤثٍ بالتاء وجب منه من الصرف، أما إذا كان
حاليًا من التاء، فإنه يصرف إذا كان ثلاثيًا، ويمنع من الصرف بالشروط
الأربعة التالية:

- أن يكون رباعيًا فأكثر، حقيقةً، نحو: «زينب»، أو تقديرًا، نحو:
«جَيْلٌ» مخفف «جَيْلٌ» (اسم للضبي).

- ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علمًا مؤثًا،
نحو: «دلال» علم على امرأة، فإنه علم منقول من التذكير وحده، إذ أصله
مصدر، ولم يستعمل مؤثًا قبل التسمية المؤثّة، فإن سُمِّيَ به، بعد ذلك
مذكرًا، وجب صرفه.

- ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكورة ومؤثّة قبل استعمالها علمًا
للمذكر، نحو: «ذراع»، فإنها تذكّر وتؤثّ، فإذا سُمِّيَ بها مذكرًا وجب
صرفها.

ج - جلد يشرب به الأهراب يقول: هي حضرة رقيقة لبس لا تلبس لبس الأهراب ولا
تغندي خدامهم. والشاهد فيه صرف «دهد» وترك صرفها لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط.
(١) «كذا»: أي كذلك يمسح من الصرف وسُمِّيَ ابن مالك تاء التأنيث «هاء» جرّيًا على
تسمية بعض الآخرين والنحاة لها، ولأنّه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول
«كذا مؤث بناء مطلقًا».

(٢) ابن مالك، الألفية من ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل جلى ألفية ابن مالك ٣٣٠/٢ -
٣٣١ والأزهري: شرح الصريح على التوضيح ٢١٧/٢ - ٢١٨

- ألا يكون ثانيه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم، كتأنيث جموع التكسير، فإنها تؤول بالجماعة، ولكن هذا التأويل غير لازم، إذ يصح تأويلها بالجمع، والجمع مذكر. فإذا سُمِّيَ مذكر بكلمة «رجال» مثلاً، أو «أنهر»، أو «تلاميذ»، أو «أفراخ» أو غير ذلك من جموع التكسير وجب صرفه^(١). وأكثر النحاة لا يصرفون «أسماء» علماً على رجل، لأن «أسماء» قد اقتصت به النساء، حتى كأن لم يكن جمعاً قط وقال المبرد: الأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعاً للاسم^(٢).

وإذا سُمِّيَ مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم، نحو: «فاطمات» و«ثمرات» و«زينات»، جاز فيه الصرف مراعاة لحالة الجمع السابقة التي نُقِلَ منها، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علماً، وجاز منع الصرف بشرط أن يكون هذا الجمع علماً على مؤنث، فتراعى حالة ثانيه القائمة، أو أن يكون مفردة دالاً على مؤنث، فيراعى حالة التأنيث في مفردة^(٣).

ج - أسماء القبائل:

وما سبق من حُكْم العلم المؤنث هو الأصل العام الذي يراعى تطبيقه في الاستعمال، أمّا أسماء القبائل، نحو: «ثمود»، و«جأ»، و«تميم»، و«أسد»، فإنها إذا جُمِلت أسماء لجماعة «ثمود» أو «جأ»، أو «تميم»، أو «أسد»، أو إذا أردت «بني ثمود»، و«بني جأ»، و«بني تميم»، و«بني أسد»، أو إذا أردت بها أسماء الأحياء، فإنها تعامل معاملة العلم

(١) سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٥ - ٢٤٠ والمبرد: المقتضب ٣/١٣٢٠ والأزهري: شرح

التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٠

(٢) المبرد: المقتضب ٣/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٠.

المذكّر، أي إنها تصرف ما لم يكن هناك مانع، غير التأنيث، من الصرف، فإن وُجد المانع كما في «تغلب»^(١) تمتع الصرف وأما إذا أردت بكلّ منها اسماً للقبيلة فتمنع من الصرف^(٢). ومن شواهد المنع قوله الشاعر (من الطويل):

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلٍ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدٍ عَادٍ وَتَعَا^(٣)
وقول الراجز:

لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانٍ عَادٍ لَا يَبْتَزُّهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ^(٤)
وقول الشاعر (من المنسرح):

مِنْ سَبَا الْحَاضِرِينَ مَارِبٌ إِذْ يَبْتَثُونَ مِنْ دُونِ سَبِيلِهِ الْغَرِمَا^(٥)

-
- (١) المانع في «تغلب» من الصرف، بالإضافة إلى الطبقة هو وزن الفعل.
- (٢) سيويه: الكتاب ٢/٢٤٦ - ٢٥٩، والمبرد: المصنوع ٢/١٢٦٠ والرجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧.
- (٣) البيت دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (ع ٥)، وابن الأثير: الإيضاح في مسائل الخلاف ٢/٥٠٤. وهو مع نسبة إلى زهير بن أبي سلمى في سيويه: الكتاب ٢/٢٥١، ولبس في ديوان زهير. والشاهد فيه قوله: «عاد وثبأ» حيث عنهما من الصرف، وهما اسمان لقبيلتين عريشيتين على إرادة اسمي القبيلتين.
- (٤) البيتان دون نسبة في سيويه: الكتاب ٢/٢٥١، وابن الأثير: الإيضاح في مسائل الخلاف ٢/٥٠٤. والمعنى: لو شهد هذا المنسرح عاداً في الحرب على ما عرفت به من القوة وبطشها لظفر عليها ومكّنها. مبارك الحرب: وسطها ومظلمها. والشاهد فيه ترك صرف «عاد» الأولى حملاً على القبيلة.
- (٥) البيت دون نسبة في سيويه: الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الأثير: الإيضاح في مسائل الخلاف ٢/٥٠٢، وابن منظور: لسان العرب (سبأ) وهو مع نسبة إلى الجعدي دون تعيين في ابن منظور: لسان العرب (ع ٢)، وهو في ديوان الثابتة الجعدي ص ١٢٤. وسبأ هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. الحاضرون: المقيمون على الماء، والمحاصر: ماء الحرب التي يقيمون عليها، ولرب: أرض باليمن والعزم: جمع عزمة، وهي الد. والشاهد فيه ترك صرف «سبأ» على معنى القبيلة.

ومن شواهده أيضاً الآية: ﴿وَأَقْبَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾^(١)، وقراءة أبي عمرو بن العلاء^(٢): ﴿وَجِثَّتْكَ مِنْ سَبَأَ بَنِي يَقِينِ﴾^(٣)، و﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأَ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾^(٤). وأما الصرف فمن شواهد الآية: ﴿وَعَادَا وَثَمُودَا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾^(٥). والآية: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(٦) والآية: ﴿وَجِثَّتْكَ مِنْ سَبَأَ بَنِي يَقِينِ﴾^(٧)، والآية: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾^(٨)، وقول النابغة الجعدي^(٩) (من البسيط):

أَضَحْتُ بِقُرْهَا لَوُلْدَانُ مِنْ سَبَأٍ كَانَهُمْ تَحْتَ دَقَّتْهَا دَحَارِيجُ^(١٠)
وأما (يهود)، أو (مجوس)، فإذا أريد به اسماً للجيل، نحو: (سند)،
و(هند)، و(روم)، فإنَّ العرب تعامل اسم الجيل كاسم القيلة، ولذلك
يجوز صرفه ومنعه من الصرف، أما إذا لم يرد به اسم الجيل، أي اسم
جمع، فيصرف^(١١)، ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الزافر):

- (١) الإسراء: ٥٩.
- (٢) عن سيويه: الكتاب ٢/٢٥٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩.
- (٣) النمل: ٢٢ والشاهد فيها عدم صرف «سبأ» على أنها اسم للقيلة.
- (٤) سبأ: ١٥، والشاهد فيها هو الشاهد في الآية السابقة نفسها.
- (٥) العنكبوت: ٣٨، والشاهد فيها صرف «عاد» و«ثمود» على تأويلهما باسمي الحيين أو باسمين مذكورين آخرين.
- (٦) هود: ٦٠، والشاهد فيها صرف «عاد» على تأويلها باسم الحي أو باسم مذكور آخر.
- (٧) النمل: ٢٢، والشاهد فيها صرف «سبأ» على تأويلها باسم الحي أو باسم مذكور آخر.
- (٨) سبأ: ١٥، والشاهد فيها هو الشاهد في الآية السابقة نفسها.
- (٩) هو قيس بن عمرو بن مالك (.... - نحو ٥٠ هـ / نحو ٦٢٠ م)، شاعر صحابي من المعمرين، لُقِّبَ بالنابغة، لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم سبغ فيه فقال له (الزركلي: الأعلام ٥/٢٠٧).
- (١٠) دبرته. (نحو عبد العزيز رباح، دمشق، ط ١، ١٣٨٤ هـ) ص ١١٢ وسيويه: الكتاب ٢/٢٥٣. والشاعر يصف فيه ناقته وقد مرت بحي «سبأ»، ففرض لها الصبيان، وأحدوا سقرونها، فتبهم بالدخول وهي ما يخرج من الحصن ونحوها. والدخان. الصبيان. والشاهد فيه قوله: «سبأ» حيث صرفه على معنى الحي أو ثمود.
- (١١) سيويه: الكتاب ٢/٢٥٤، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠.

أَخَارِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهَّشَا كَثَرِ مَجُوسٍ يَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا^(١)
وقول الشاعر (من الطويل):

أُولَئِكَ أَوَّلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قَلَّتْهَا لَمْ تُؤَسِّبِ^(٢)
د - أسماء الأحياء:

يُمَيِّزُ سِيَوِيهِ وَغَيْرَهُ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ، نَحْوُ: «ثَقِيف»، وَ«قَرِيش»،
وَ«مَعَد»، وَ«بَاهِلَةَ»، وَأَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ، نَحْوُ: «عَاد»، وَ«ثَمُود»، وَ«أَسَد»
فِي أَنَّ الْأَوَّلَى لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ آبَاءَ، أَوْ أُمَّهَاتَ، فَلَا تَقُولُ الْعَرَبُ: «فُلَانٌ
مِنْ بَنِي ثَقِيف»، أَوْ «فُلَانٌ مِنْ بَنِي قَرِيش»، أَوْ «فُلَانٌ مِنْ بَنِي مَعَد»، أَوْ
«فُلَانٌ مِنْ بَنِي بَاهِلَةَ»، بَلْ تَقُولُ: «فُلَانٌ مِنْ ثَقِيف»، وَ«فُلَانٌ مِنْ قَرِيش»،
وَ«فُلَانٌ مِنْ مَعَد»، وَ«فُلَانٌ مِنْ بَاهِلَةَ»^(٣). وَحُكْمُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَحُكْمِ
أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ فِي إِجَازَةِ الرَّجْهَيْنِ فِيهَا: الصَّرْفُ وَغَدَمُهُ^(٤). وَمِنْ شَوَاهِدِ الْمَنْعِ
قَوْلُ الشَّاعِرِ (مِنَ الطَّوِيلِ):

وَلَسْنَا إِذَا هَذَا الْخَمْسَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدُّ الْيَوْمِ مُوَدِّ ذَلِيلُهَا^(٥)

(١) البيت مسلط بين الحادث بن التوأم فيشكري وأمريه القيس. وهو في ديوان أمريه
القيس. ص ٧٧، وسيويه: الكتاب ٢٥٤/٣. وقوم: نحو نصف الليل، أو بعد ساعة
منه. وبنو المجرس مثل في الكثرة والمعلم، شه البرق المستطير بها. والشاهد فيه منع
صرف «مجرس» على معنى القبيلة، وهو الغالب الأكثر، والصرف جائز.

(٢) البيت دون نسبة في سيويه: الكتاب ٢٥٤/٣ وابن منظور. لسان العرب (هو). والشاعر
يتوجه بهذا البيت إلى المباس بن مرفاس الذي مدح بني قريظة، وهم من اليهود، وهو
يقول له إن المسلمين من اليهود والأنصار أولى بالمدح من اليهود. والشاهد فيه ترك
صرف «يهود» على معنى القبيلة.

(٣) سيويه: الكتاب ٢٥٠/٣، والمبرد: المقتضب ١٣١١/٢ والزجاج: ما ينصرف وما لا
ينصرف ص ٥٨.

(٤) راجع المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء، والصفحات. وأما «بَاهِلَةَ» فممنوع من الصرف
على الرجعين لاتصالها بباء التثنية.

(٥) البيت دون نسبة في سيويه: الكتاب ٢٥١/٣ والمبرد: المقتضب ١٣١٢/٢ واس =

وقول الشاعر (من الكامل):

عَلِمَ الْقِتَائِلُ مِنْ مَقْدُ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَطَّارٍ^(١)

وقول الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكَ فِيهِمْ وَأَنْتَ سِوَاهُمْ فِي مَعَدِّ مُخَيَّرٍ^(٢)

وقول الشاعر (من الكامل):

غَلَبَ الصَّامِغَ الْوَلِيدُ مَمَّاخَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَمَا ذَا^(٣)

هـ - أسماء البلدان:

يجوز في أسماء البلدان الصرف على إرادة البلد في كل منها ما لم يمنع من الصرف مانع آخر، ويجوز فيها منعها من الصرف على إرادة البلدة في كل منها. قال المبرد: «فأما البلاد فإنما تأتيها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: وهذا بلد، وهي بلدة»، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما حُيت به من هذا بلدك، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه. وكل ما حُيت به من هذه بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أن منها ما

الأباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٥/٢. والمسمى: إذا ووزن بين القائل كنا أكثرهم عدداً، ولنا كمن قلَّ عنده مهلك ودل. والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(١) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥٠/٣. وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٦/٢. والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(٢) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥١/٣. والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(٣) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥١/٣. والمبرد: المقتضب ٣٦٢/٣ وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٦/٢. وهو في ابن منظور: لسان العرب (سمع) مع سبته إلى جرير، وليس في ديوانه. والشاهد فيه ترك صرف «قريش» على إرادة القبيلة.

يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز^(١). ومن أسعائها ما لا تقول فيه إلا «هذه»، ولا يستعمل إلا مؤنثاً، نحو «عمان»، فلم يقل العرب فيه إلا «هذه عمان»^(٢)، ومنها ما لا يكون إلا على التذكير، نحو: «فلج»^(٣)، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فُلُجٌ مَاءٌ رَوَّاهُ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ^(٤)

ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التذكير، ومنه «مُني»^(٥) و«هَجْر»^(٦) و«دابق»^(٧)، و«واسط»^(٨)، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

مِنْهُمْ أَيْتَامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيْتَامُ قَارِسٍ وَالْأَيْتَامُ مِنْ هَجْرٍ^(٩)

ونحو قول العرب: «كجالب (أو: كمُنْبَضِع) التَّنْمِرُ إِلَى هَجْرٍ»^(١٠)

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧.

(٢) سيويه: الكتاب ٤٤/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢ وأجار فيها المبرد التذكير (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٨).

(٣) فلج: مدينة بأرض البصرة. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (فلج) «دار الحياة التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٩٧٩» ١/٢٧١).

(٤) الرجز دون سبعة في المبرد: المقتضب ٣/٣٥٩، وابن منظور: لسان العرب (روى). والشاهد فيه قوله: «هذا فلج». وقال المبرد أن التذكير هنا على إرادة البلد، ويجوز فيه التأنيث (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧، ٣٥٩).

(٥) مني. مكان قريب مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (مني) ١٩٨/٥).

(٦) هجر. مدينة في البحرين (ياقوت الحموي: معجم البلدان (هجر) ٣٩٣/٥).

(٧) دابق. قرية قرب حلب. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دابق) ٤١٦/٢).

(٨) واسط: بلدة بين البصرة والكوفة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (واسط) ٣٤٧/٥).

(٩) ديوانه ٢٢٥/١ وسيويه: الكتاب ٢٤٣/٢. والشاهد فيه قوله. «من هجرا» حيث مع صرف «هجر» على إرادة البلدة.

(١٠) ورد المثل في سيويه: الكتاب ٢٤٤/٢، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢.

وابن جديده: العقد الفريد (شرح وتوضيح أحمد أسير وغيره. دار الكتاب

العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م) ٣/١١٧ وأبو حيد البكري: فصل المقال في شرح

وقول الشاعر (من الرجز):

وَدَائِقٌ وَأَيِّنْ مِنِّي دَائِقٌ^(١)

ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التأنيث، نحو:
«دمشق»^(٢) ومنها ما يستوي فيه التذكير والتأنيث، نحو: «قُبَاء»^(٣)
و«جِراء»^(٤) ومنه قول الشاعر (من الوافر):

سَتَعْلَمُ أَيَّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمُنَا يَطْلُنُ جِرَاءَ نَارًا^(٥)

وقول رؤبة (من الرجز):

وَرَبٌّ وَجِبٌّ مِنْ جِرَاءٍ مُنَحْنٍ^(٦)

— كتاب الأمثال (تحقيق إحسان عيسى وعبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٢) ص ٤١٣، والميداني، مجمع الأمثال (دار القلم، بيروت، لا ط، لات) ١٥٢/٢، ولزمنخشي: المستقصى في أمثال العرب، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤) ٢٣٢/٢، وابن منظور، لسان العرب (مصر)، والشاهد فيه عدم صرف «جِراء» على إرادة البلدة.

(١) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢/٢٤٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٥٤ وهو في ابن منظور: لسان العرب (دبقي) مع نسبه إلى خيلان بن حريث، وفي الجوهري: الصحاح (دبقي) مع نسبه إلى الهذلي، والشاهد فيه قوله «دائِق» حيث صرفه على إرادة المكان أو البلد.

(٢) المبرد، المقنصب ٣/٣٥٨.

(٣) قباء: قرية على ميلين من المدينة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (قباء) ١/٣٠٢).

(٤) جِراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (جِراء) ٢/٢٣٢).

(٥) البيت مع نسبه إلى جرير في سيبويه: الكتاب ٣/٢٤٥، وياقوت الحموي: معجم البلدان (جِراء) ٢/٢٣٢، وليس في ديوانه. وهو دون نسبة في المبرد: المقنصب ٣/٣٥٩. والشاهد فيه قوله: «جِراء» حيث صرفه على إرادة البلدة أو البلدة، ويرى:

أَلَسْنَا أَكْثَرُ النَّفْلَيْنِ طَرًّا وَأَعْظَمُهُمْ يَطْلُسُ حِمْرًا نَسَارًا
(٦) ديوانه ص ١٦٣ وهو دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (حري): والزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٥٤ وهو مع نسبه إلى الزجاج في سيبويه: الكتاب ٣/٢٤٥. والشاهد فيه قوله: «جِراء» حيث صرفه على إرادة البلد أو المكان.

وأما «المدينة» و«البصرة»، و«الكوفة»، و«مكة» فممنوعة من الصرف لاتصالها بـ«تاء التانيث»^(١). وأما «مصر» في الآية: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا مَا سَأَلْتُمْ﴾^(٢) فقليل المراد مصر من الأمصار، وقليل المقصود مصر بعينها، ومصرف لأنه جعل اسماً للبلد لا للبلدة^(٣)، ومنعت الصرف في الآية: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾^(٤) لأنه أريد بها البلدة.

و - أسماء سور القرآن الكريم:

يمنع «نوح» و«هود» من الصرف إذا جعلتهما اسمين للسورتين، ويصرفان إذا أريد: هذه سورة نوح، أو هذه سورة هود^(٥)، فحذف المضاف، كما حذف في الآية: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٦). وأما «يونس» و«إبراهيم» فغير مصروفين سواء جعلتهما اسمين للسورتين أو للرجلين، وذلك لأنهما أعجميان زائدان على ثلاثة أحرف^(٧). وأما «حم» أو «حاميم»، فاسم أعجمي لا ينصرف، سواء جعل اسماً للسورة أو للمحرف، والدليل على أنه أعجمي أَنَّ العرب لا تدري ما معناه^(٨)، وليس في العربية اسم على وزن «فاحيل»^(٩). ومن شواهد منعه من الصرف قول الشاعر (من الطويل):

(١) المبرد: المقتضب. ٣٥٨.

(٢) البقرة. ٦١.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٢.

(٤) الزخرف: ٥١.

(٥) سيويه: الكتاب. ٢٥٦/٣ - ٢٥٧، والمبرد: المقتضب. ٣٥٥/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦١. والحقبة الذين يجهزون صرف العلم المؤنث الثلاثي المنقول عن مذكر يجهزون صرف «هود» إذا جعلته اسماً للسورة. أما «نوح» فاسم أعجمي، ومذهب الجمهور، كما تقدم، أَنَّ العلم الثلاثي الأعجمي يمنع من الصرف، ومنهم من أبطل صرفه.

(٦) يوسف: ٨٢. والتقدير: وأسأل أهل القرية.

(٧) المبرد: المقتضب. ٣٥٥/٣.

(٨) عن سيويه: الكتاب. ٢٥٩/٣.

(٩) المبرد: المقتضب. ٣٥٦/٣.

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأْوِلَهَا مِنَّا تَقِيًّا وَمَعْرِبٌ^(١)
وقول الشاعر (من الرجز):

أَوْ كُتِبَا بَيْنَ مِنِّ حَامِيمَا قَدْ عَلِمْتَ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيمَا^(٢)
وقول الشاعر (من الطويل):

يُذَكِّرُنِي حَامِيمٌ وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمٌ قَبْلَ التَّقْدُمِ^(٣)
وحكم وطس، (أو: طاسين) وديس، (أو: ياسين) كحكم حم
(حاميم) والأجود عدم الصرف^(٤). وأما صاد، ونحوه كقاف، ونون، فلك

(١) البيت مع نسبه إلى الكميت في سيوه: الكتاب ٢/٢٥٧، والمبرد: المقتضب ١/٣٧٣
٣/٢٥٦، وابن منظور: لسان العرب (عرب). وليس في ديوان الكميت. وهدون نسبة
في ابن منظور: لسان العرب (حمم) و(طسن) و(حوا). والبيت بقوله الشاعر في بني
هاشم، وكان متشككاً فيهم، وأراد بك حميم السور فني أولها «حم»، فجعل حاميم اسماً
للكلمة، ثم أضاف إليها إضافة النسب إلى القرابة، كما يقال: آل فلان. والآية فني أشار
إليها مي: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» (الشورى: ٢٣).
يقول: من تأول هذه الآية لم يسمه إلا قطع في آل النبي من بني هاشم على تقية أو على
غير تقية. والشاهد فيه قوله: «حاميم» حيث ترك صرفه لشبهه بما لا ينصرف للعلمية
والمعجمة.

(٢) البيت مع نسبه إلى الحملي الراجر في سيوه: الكتاب ٢/٢٥٧، ودون نسبة في المبرد:
المقتضب. ١/٣٧٣. يقول الراجز أن ما اشتمل عليه القرآن الكريم بشأن رسالة الرسول
محمد معلوم عند أهل الكتاب، أبناء إبراهيم، وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من
القصص والنبيين. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية
والمعجمة.

(٣) البيت دون نسبة في المبرد: المقتضب. ١/٣٧٣، ٢/٢٥٦؛ وهو في ابن منظور: لسان
العرب (حمم) مع نسبه إلى شريح بن أوفى العبسي، أو للأشتر النخعي. ودون نسبة أيضاً
في مادة (موم). وشاجر. طاعن. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا
ينصرف للعلمية والمعجمة.

(٤) سيوه. الكتاب ٢/٢٥٨، والمبرد: المقتضب ٢/٢٥٦، والزمجاج: ما ينصرف وما لا
ينصرف ص ٦٢.

أن تصرفه مريداً: وهذه سورة صاد، أو أن تجعله اسماً للسورة فلا تصرفه، أو أن تسكته، فتحكي الحرف على ما كان يلفظ به في السورة، ولك، أخيراً، أن تصرفه مريداً اسم السورة، لأن «تون» مؤنثة، فتصرفها فيمن صرف «هنداء»، كما يجوز بناؤها على الفتح^(١). وأما «طه» فيجوز فيها الحكاية، أو عدم الصرف إذا جعلته اسماً للسورة. والحكاية والإعراب فيه سواء، لأن آخره ألف، فالتقدير فيه إذا كان معرباً أنه في موضع رفع^(٢).

وأما فواتح السور، نحو: «كهيعص»، و«آلم» فليس فيها إلا الحكاية^(٣).

ز - أسماء حروف المعجم:

من النحاة من يذكر حروف المعجم، ومنهم من يؤنثها^(٤)، وهي على الحالين تصرف، إذا سمي بها، تقول: «هذا ياء وتاء وتاء وجيم...»^(٥).

وأما «إن» وأخواتها «وه أو» فإن اعتبرت أسماء للحروف صرفت، وإن اعتبرت أسماء للكلمات جاز فيها الصرف وعدمه بلغة من يؤنث الحروف، ووجب منعها الصرف بلغة من يذكر الحروف، كما يجب عدم صرف امرأة اسمها زيد. وعند التسمية تلحق واو أخرى بـ «لو» و«أو»، نحو قول أبي طالب (من الخفيف)^(٦):

(١) سيوه: الكتاب ٢/٢٥٨ - ٢٥٩، والمبرد: المقتضب ٢/٢٥٧، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٦٢.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٣.

(٣) سيوه: الكتاب ٢/٢٥٨، والمبرد: والمقتضب ٢/٢٥٦، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٦٣.

(٤) سيوه: الكتاب ٢/٢٥٩ - ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه ٢/٢٦٦ - ٢٦٧.

(٦) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (٨٥ ق هـ / ٣ ق هـ - ٥١٠ هـ / ٦٢٠ م) من قريش، والد علي، وعنه النبي (صلى الله عليه وسلم) وكافله ومربيته ومتحصره. كان من أبطال بني هاشم وروساتهم، ومن الخطباء المقلد الأمانة (الزركلي: الأعلام ٤/١٦٦).

لَيْتَ شِعْرِي مُتَافِرَ بَيْنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَعْرُوفُ^(١)
وقول أبي زيد^(٢) (من الخفيف):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيُّنَ مِنِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتَا وَإِنَّ لَوْ عَنَاءُ^(٣)
وقول الشاعر (من الطويل):

الْأَمُّ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ حَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوَائِلُهُ^(٤)
ح - أسماء الأحيان:

ذكر سيوريه أن غدوة، وبكرة، جُملا معرفتين اسمًا لقطعة من اليوم
الذي جُملا له، كما أن أسامة، للأسد اسم معروف، تقول: وأنتك غدوة
يا هذا وبكرة يا هذا، تريد: غدوة يومنا، وبكرة يومنا، فلما جُملا
اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة، لأن فيهما تاء التانيث. وبعض
العرب يجعلهما نكرتين، فيقول: وأنتك غدوة وبكرة، يريد: غدوة من
الغدوات وبكرة من البكرات، وفي الآية: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً

(١) سيوريه. الكتاب. ٢٦٠/٣، والنفادي: خزنة الأدب ٣٨٦/٤. وذكر عبد السلام هارون
أن البيت في الصفحة السابقة من ديوانه المخطوط في دار الكتب (سيوريه: الكتاب.
٢٦٠/٣، الهامش) والشاهد فيه قوله «ليت» حيث أعربها لأنه جعلها اسمًا للحرف،
أو اسمًا للكلمة في لغة من يؤث الحروف، ويجوز الصرف وعدمه.

(٢) هو المصدر بن حرملة الطائي القحطاني (... - نحو ٦٢ هـ / نحو ٦٨٢ م) شاعر مصري
من بني بني طيء (الزركلي: الأعلام. ٢٩٣/٧).

(٣) ديوانه (تحقيق نوري حمودي القيسي. دار المطبوعات، بغداد، ط ١، ١٩٦٧ م) ص ٢٤
وسوريه. الكتاب. ٢٦١/٣ والمبرد، المقتضب ٤/٣٢٢ وابن يعيش: شرح المعجل.
٣٠/٦، ٥٧/١٠ والزجاج. ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٥، والنفادي: خزنة
الأدب ٢٨٢/٢، ٤٥/٣، ٨٩. وفيه شاهدان أولهما إعرابه «ليت» وهـ لوه كما سبق
شرحه في الشاهد السابق وثانيهما زيادة ولو على «لوه» لما سقي بها

(٤) سيوريه: الكتاب ٢٦٢/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٦ وابن يعيش.
شرح المعجل. ٣١/٦، والشاهد فيه قوله «لوه» بشديد الواو الثلاثة لأنها اسم للحرف

وعشياً^(١)، جاءت «بكرة» تجمع أيامهم، فكأنه قال: «لهم في بكرة كل يوم وعشيتة رزقه»، فهما ليستا بمتزلة ما يراد به اليوم الواحد. وأما «صحرة» و«غداة» و«عشية» فنكرات بدليل القول: «في الصحرة والغداة والعشية»، ولا يقال: «في الغداة والبكرة»، ولذلك تصرف، وبعضهم لا يصرفها فيجعلها بمتزلة «بكرة»^(٢).

وأما «سحر» فقد سبق الكلام عليها وتبين متى تصرف ومتى لا تصرف في النقطة الخامسة من هذا الفصل.

ط - تعليل النحاة لمنع صرف العلم المؤنث من الصرف:

يعمل سبويه عدم صرف العلم المؤنث بقوله: «إن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تعرف. فالتذكير قبل، وهو أشد تمكناً عندهم. فالأول هو أشد تمكناً عندهم. فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علماً، والشيء يختص بالتأنيث، فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة»^(٣).

والى مثل هذا التعليل يذهب الزجاج بقوله: «وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب، لأن التأنيث فرع من التذكير، والتذكير هو الأصل»^(٤).

ويصل التعليل الفلسفي المنطقي إلى أوجه عند الأزهري، فيعمل منع العلم

(١) مريم: ٦٢.

(٢) راجع سبويه: الكتاب. ٢٩٢/٢ - ٢٩٤ والمبرد: المقصب. ٢٧٩/٢ - ٢٨٠، والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٩٨.

(٣) سبويه: الكتاب. ٢٤١/٣ - ٢٤٢.

(٤) الزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٤٩.

المؤنث المحتوم بالتاء بوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثم لم تؤثر في الصفة، نحو: «قائمة» لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقترون بها^(١). ويعمل منع صرف العلم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف بتزليل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث^(٢)، كذلك يعمل عدم صرف المؤنث الثلاثي المحرك الوسط لفظاً^(٣)، نحو «سقر»، بإقامة حركة وسطه مقام الحرف الرابع^(٤). وأما المؤنث الثلاثي الأعجمي فقد عمل منه من الصرف بأن «المعجمة لما انصهت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع»، وإن كانت المعجمة لا تمنع صرف الثلاثي، لأنهما، وهنا، لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتها^(٥).

ويرى إبراهيم مصطفى أن النحاة أخطأوا في عد التأنيث من موانع الصرف، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل، وهي تود منونة وغير منونة^(٦). وهو يرى «أن مناط التنوين وعدمه القصد إلى معين، فقد يقول الشاعر: «قرش»، وهو يعني هذا الجمع المحدد المشار إليه، فلا ينون، وقد يريد من «قرش» هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأولها وآخرها فنون، فملاك التنوين إرادة التعيين»^(٧).

والناظر في هذه التعليقات يرى أنها تعود، إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغوية صرفة، وأنها بعيدة كل البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم. ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في الكثير من الأعلام

(١) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢.

(٢) المصدر نفسه. ٢١٧/٢.

(٣) أما المؤنث الثلاثي الساكن الوسط فقد سبق القول إنه يجوز فيه الصرف وتركه

(٤) المصدر نفسه. ٢١٧/٢.

(٥) المصدر نفسه. ٢١٨/٢.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٣.

(٧) المرجع نفسه. ص ١٨٤.

المؤنثة. كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظاً، نحو: «هند»، والثلاثي المحرك الوسط تقديراً، نحو: «نار» (علم على امرأة)، والثلاثي الأعجمي، نحو: «جور»، والعلم الثنائي اللفظ، نحو: «يد» وأسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، وأسماء سور القرآن الكريم... هذا بالإضافة إلى اضطرابهم الشديد في هذا الباب، فالكوفيتون، كما سبق القول يجعلون العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف^(١)، وابن الأنباري يجيز في المؤنث الثلاثي المحرك الوسط الصرف وتركه^(٢)، وكذلك يجيز بعضهم في العلم الثلاثي المنقول من المذكور إلى المؤنث^(٣).

ولم يفت النحاة الأعلام المؤنثة التي يجوز فيها الصرف وتركه، ولكنهم بدل أن يراجعوا قواعدهم، ويعودوا عن تعليلاتهم، تمادوا في هذه التعليلات، فعندما اصطدموا بشواهد عربية كثيرة ورد فيها العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المذكر الأصل مصروفًا، أجازوا فيه الصرف وتركه، وعلموا الصرف بخفة لفظه التي قاومت إحدى علمتي منعه، وهما: التانيث والعلمية، وعلموا ترك الصرف فيه ببقاء هاتين العلمتين^(٤).

كذلك عندما وجدوا أن أسماء القبائل، والأحياء، والبلدان تُصرف حيناً وتمنع من الصرف حيناً آخر، اضطروا إلى الزعم أن اسم القبيلة أو الحي إذا أريد منه القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أريد منه الجمع والقوم حُرِفَ،

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ١٧٠ - ١٧١.

(٢) المبرد: المقتضب. ٣/٣٨٠، والزجاج: ما يصرف وما لا يصرف. ص ١٤٩ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١/١٢٥ وابن حقل: شرح ابن حقل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٩ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٧، ٢١٨، وعلمى حسن: النحو الوافي. ٤/٢٣٧.

(٣) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٤) الزجاج: ما يصرف وما لا يصرف. ص ١٥٠ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٨.

وَأَنَّ أَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ إِذَا قُصِدَ فِيهَا إِلَى أَسْمَاءِ الْبَقَعِ مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِذَا قُصِدَ إِلَى الْمَكَانِ صُرِفَتْ. وَهَذَا تَعَيَّنَ ظَاهِرٌ مِنْ قِيلِ التَّحَاةِ لَا يَنْظُرُ عَاقِلٌ أَنَّ الْعَرَبَ فَكَّرُوا بِهِ عِنْدَمَا نَظَّفُوا بِلَغَتِهِمْ صَارِفِينَ أَسْمَاءَ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ وَالْبُلْدَانِ حِينَئِذٍ، وَمَاتَعَيْنَ إِيَّاهَا مِنَ الصَّرْفِ حِينَئِذٍ آخَرٌ. وَمِمَّا يَنْقُصُ كَلَامَهُمْ قَوْلُ الشَّاهِرِ (مِنْ الْكَامِلِ):

وَهُمْ قُرَيْشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا انْتَمَوْا طَائِفًا أَصُولًا فِي الْعَلَى وَقُرُوعًا^(١)

فَلَوْ أَنَّ مَنْعَ صَرْفِ «قُرَيْشٍ» كَانَ بَنِيَّةً ثَابِتَةً، وَأَنَّهَا الْقَبِيلَةُ، أَوْ الْجَمَاعَةُ، أَوْ الْبَطْنُ، لَمْ يَسْتَقِمْ وَصْفُهَا بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ «الْأَكْرَمُونَ».

وَأَمَّا تَعْلِيلُ إِبْرَاهِيمَ مُصْطَفَى الْقَاتِلِ إِنَّ مَنَاطَ التَّنْوِينِ وَحَدَمَهُ الْقَصْدُ إِلَى مَعَيَّنٍ، فَيَنْقُصُهُ مَجِيءُ الْكَثِيرِ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يُحْتَاجُ بِهِ وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَصْرُوفَةً، وَيَقْصِدُ بِهَا، مَعَ ذَلِكَ، الْإِشَارَةَ إِلَى مَعَيَّنٍ، وَإِذَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى يَسْتَطِيعُ التَّحَفُّظَ عَلَى الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ مَصْرُوفَةً بِحُجَّةِ أَنَّ الشَّاهِرَ، إِذَا اضْطُرَّ، يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَهُوَ لَمْ يَسْتَطِعْ تَعْلِيلَ صَرْفِ «سَبَأٍ»^(٢) وَ«عَادٍ»^(٣) وَ«ثَمُودَ»^(٤) فِي

(١) وَرَدَ الْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي إِبْرَاهِيمَ مُصْطَفَى: إِنْشَاءُ النُّحُورِ ص ١٨٤، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ فِي مَجْمَعِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا حَتَّى جَمِيلُ حَدَادٍ فِي مَجْمَعِ شَوَاهِدِ النُّحُورِ الشَّعْرِيَّةِ (دَارُ الْعِلْمِ، الرَّيَاضِ، (ط ١)، ١٩٨٤م).

(٢) وَرَدَتْ مَصْرُوفَةً فِي الْآيَتَيْنِ:
أ - «وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنْتِ يَاقِينَ» (النمل: ٢٢).
ب - «لَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ فِي مَسَاكِنِهِمْ» (سبأ: ١٥).
(٣) وَرَدَتْ مَصْرُوفَةً أَوْفَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً، وَمِنْهَا الْآيَةُ: «أَلَا بَدَأَ لُعَادَ» (هود: ٦٠)، وَالْآيَةُ: «كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ» (الشعراء: ١٢٣)، وَالْآيَةُ: «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى» (النجم: ٥٠). (رَاجِعْ: مُحَمَّدٌ قُرَّادٌ عَبْدُ الْبَاقِي: الْمَجْمَعُ الْمُنَهَّرُ لِللُّغَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. ص ٤٩٣).
(٤) وَرَدَتْ «ثَمُودُ» مَصْرُوفَةً فِي الْآيَتَيْنِ:

القرآن الكريم^(١). ولنا عودة إلى مناقشة رأي إبراهيم مصطفى في باب
الممنوع من الصرف، وذلك في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

١٢ - العلم الأعجمي الممنوع من الصرف:

العلم، باعتبار أصالته في اللغة العربية، نوعان:

١ - عربي، وهو ما كان أصيلاً في العربية له جذر عربي، نحو:
«محمد»، «أحمد»، «سعيد»، «عفان»، «صالح».

٢ - أعجمي، أو أجنبي وهو ما لم يكن أصيلاً في العربية، بل دخل
إليها من إحدى اللغات الأجنبية، كالفارسية، واليونانية، والعبرية، وغيرها،
نحو: «إبراهيم»، «إسماعيل»، «إسحاق»، «يعقوب»، «هارون»،
«فرعون»، «هرمز»، «فيروز»، «لوط»، «نوح»...

وتعرف عجمة الكلمة من علامات^(٢) منها^(٣):

١ - أن يكون وزنها خارجاً عن الأوزان العربية، مثل: «إبراهيم»،
«إبريسم»، على وزن «إفعاليل»، «إفمائل»، وهذان الوزنان غير موجودين
في أوزان الأسماء العربية.

أ - «وعاداً وثموداً وأصحاب الرمن وقروناً بين ذلك كثيراً» (الفرقان،
٢٨).

ب - «وثمود وقروم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأخواب» (ص: ١٣).

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحر، ص ١٨٥.

(٢) هذه العلامات غالبية وليست مطردة (عباس حسن: النحر الوافي، ٢٤٥/٤) (الهامش).

(٣) ابن عيش: شرح المفصل، ١/٢٦٦ والأزهري: شرح التصريح على التوسيع
٢/٢١٩ وظاهر الجزائري: التقريب لأصول التصريح (المكتبة العلمية بمصر، لا ط

لات)، ص ٧٢ - ٧٤ وعباس حسن: النحر الوافي، ٢٤٥/٤ - ٢٤٦.

٢ - أن تكون رباعية، أو خماسية، مع خلوها من حروف الذلاقة^(١)، وهي الستة التالية: ب، ر، ف، ل، م، ن. وقد جمعها بعضهم في «مر بنفل».

٣ - أن يجتمع في الكلمة من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصحيحة، كاجتماع الجيم والقاف بفاصل، أو بغير فاصل بينهما، نحو «جرموق»^(٢)، و«جقة»^(٣)، و«اجتماع الصاد والجيم في مثل «صولجان»^(٤)، والكاف والجيم في مثل: «سكرجة»^(٥) والراء بعد النون في أول الكلمة، نحو: «نرجس»، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة في مثل «مهدز»، واجتماع اللام والجيم في مثل «الطاجن»^(٦).

٤ - أن ينص أثمة اللغة النقات على أن اللفظ غير عربي.

واللفظ الأعجمي الذي يدخل العربية يسمى «معرباً» سواء طرأ عليه تعديل عند دخوله العربية^(٧)، نحو: «شهنشاه» وأصلها: «شاهان شاه»، أي

(١) يستثنى كلمة «عسجد»، أي الذهب، إذ نص العلماء على عربيتها (راجع ابن منظور: لسان العرب (عسجد)).

(٢) الجر موق، خف صليو، وقيل خف صليو يلي فوق الخف. (ابن منظور: لسان العرب (جرموق)).

(٣) الجقة: الناقة الهرمة. (ابن منظور: لسان العرب (جقق)).

(٤) الصولجان: عصا يُعطف طرفها، بضرب بها الكرة، والعود المموج، فارسي معرب (ابن منظور: لسان العرب (صلج)).

(٥) السكرجة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم، وهي فارسية (ابن منظور: لسان العرب (سكرج)).

(٦) هو الطابق يتلى عليه، فارسي معرب (ابن منظور: لسان العرب (طجن)).

(٧) إن التمييز الذي يطرأ على الكلمة المعربة أربعة أنواع:

أ - إبدال حرف بحرف، نحو: «جرم» معرب «كرم» الفارسية (معنى الحر)، و«مزد» معرب «مزد» الفارسية (بمعنى البر).

ب - إبدال حركة بحركة، نحو: «سرداب» معرب «سردآب» (بمعنى بناء تحت الأرض). وقد اجتمع التوحان: الأول والثاني في نحو: «مكر» معرب «شكر».

ملك الملوك في الفارسية^(١)، أو لم يطرأ عليه أي تعديل، نحو: «إبراهيم»
وه لوط».

ويميز بعضهم بين اللفظ الأعجمي الذي دخل العربية بعد أن أجري فيه
العرب بعض التعديل، ويسميه «معرّباً»، وبين اللفظ الأعجمي الذي دخل
العربية دون أي تعديل ويسميه «أعجمياً»^(٢).

وقد دخلت الألفاظ المعربة اللغة العربية منذ أقدم العصور، إذ نجد
الكثير منها في القصائد الجاهلية التي وصلتنا، ومنها:

- الفارسية: دولاب، ودسكرة، وكحك، وسعيد، وجلنار.

- الهندية: قفل، وجاموس، وشطرنج، وصندل.

- جـ - زيادة شيء، نحو: «أرندج» (جلد أسود) «مرب» من «رند» الفارسية ويلاحظ
في هذه الكلمة قلب الهاء جيمًا.

د - نقص شيء، نحو: «نهرج» «مرب» «بهره» (أي: باطل) (ظاهر الجزائري:
التعريب لأصول التعريب، ص ٣ - ٤).

(١) عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، ص ٦٦. (مطبعة الهلال ببصر، لا ط، ١٩٠٨)
ص ٦٦.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي، ٢٤٢/٤ (هامش)، والواقع أن الألفاظ المعربة التي لم يطرأ
عليها أي تغيير عند دخولها اللغة العربية قليلة جدًا إذا قيست بمجموع الألفاظ المعربة
التي لحقها التغيير، فالعرب قلما يغيرون كلمة دون أن يرقعوها إلى كلمة توازيها في
لغتهم. وهذا الملحظ دفع بصوم إلى جعل التغيير والإلحاق بأحد الأوزان العربية شرطًا
للتعريب. وهذا ما حناه جمال الدين الأفغاني بقوله: «إذا أردنا استعمال كلمة أعجمية
في اللغة العربية، فما علينا إلا أن نلبسها ثيابًا وعقلاً، فنصبح عربية» (عن عبد القادر
المغربي، الاشتقاق والتعريب، ص ٦٤). فالمشلع والمقال عنده هما التغيير والإلحاق
بأحد الأوزان العربية.

— اليونانية، قطار، وترياق، وقبان^(١).

وكذلك نجد في القرآن الكريم الكثير من الألفاظ المعربة، ففيه من
الفارسية «أباريق»^(٢)، و«سجّل»^(٣)، و«استبرق»^(٤)، و«دينار»^(٥)،
و«ياقوت»^(٦)، و«مسك»^(٧). وفيه من اليونانية: «الرقيم»^(٨)، و«الصراط»^(٩)
و«القسطاس»^(١٠). وفيه من الحبشية «جهنم»^(١١)، و«أخود»^(١٢)، ومن

(١) راجع للشيخ صبحي الصالح: دراسات في لغة القرآن ص ٢١٦.

(٢) وردت في الآية: «يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّحَلَّقُونَ بِأَنْوَاعٍ وَأُباريقٍ» (الواقعة: ١٧ - ١٨).

(٣) وردت ثلاث مرات في القرآن الكريم (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٢٤٥) ومنها الآية: «وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ مِجْبَلٍ مُنْقُودٍ» (هود: ٨٢).

(٤) وردت في أربع آيات قرآنية (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ١١٨) ومنها الآية: «وَيَلْبَسُونَ لِبَاسًا خُضْرًا مِنْ سُندُسٍ وَاسْتَبْرَقٍ» (الكهف: ٣١).

(٥) وردت في الآية: «وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ بِدِينَارٍ لَا يَزِدَّكَ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ فَلَاقِيًا» (آل عمران: ٧٥).

(٦) وردت في الآية: «كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ» (الرحمن: ٥٨).

(٧) وردت في الآية: «جَنَافَتَا يَدَيْكَ وَهِيَ ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ» (المطففين: ٢٩).

(٨) وردت في الآية: «أَمْ خَشِيتُ أَنْ أُصِيبَ الْكُفْرَ وَالرَّقِيمَ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا فَجِدًّا» (الكهف: ٩).

(٩) وردت ثلاثاً وأربعين مرة (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٤٠٧) ومنها الآية: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا هَارُونَ إِصْرًا مُتَقِيمًا» (الشعراء: ٦٨).

(١٠) وردت مرتين (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٥١٥)، ومنها الآية: «وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ إِذَا كَلَّمْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ» (الإسراء: ٣٥).

(١١) وردت ستاً وسبعين مرة في القرآن الكريم (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ١٨٤ - ١٨٥) ومنها الآية: «وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا» (الكهف: ١٠٠).

(١٢) وردت في الآية: «قَتِلْ أَصْحَابُ الْأَخْثُودِ» (البروج: ٤).

التركية القديمة «غشاق»^(١)، ومن الهندية «مشكاة»^(٢)، ومن القبطية «هيت لك»^(٣) وغير ذلك من الألفاظ الأعجمية^(٤).

والألفاظ الأعجمية في اللغة العربية منها ما كان يستخدم في لغته أسماء أجناس: نحو: «ياسمين»، «جاموس»، «سوسن»، «ديباج»، «آجر»، ومنها ما كان في لغته أعلاماً على أشخاص أو غيرها، نحو: «إسماعيل»، «إسحاق»، «يعقوب»^(٥).

ويمنع العناية العلم الأعجمي من الصرف بالشروط التالية:

١ - أن يكون رباعياً فأكثر، فإن كان ثلاثياً صرف سواء أكان ساكن الوسط، نحو: «لوط»، «نوح»، أو محرك الوسط، نحو: «شتر»^(٦). ومنهم من أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف ومنعه^(٧). ولم يرد العلم الأجنبي الثلاثي الساكن الوسط إلا مصروقاً في القرآن الكريم، ومنه الآية: «وإن لوطاً لين المرسلين»^(٨)، والآية: «لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه»^(٩).

(١) وردت في الآية: «هذا فلنذوقوه خبم غشاق» (ص ٥٧)، والآية: «ولا تذوقون فيها برداً ولا شراباً إلا خبيماً غشاقاً» (الباء: ٢٤ - ٢٥).
(٢) وردت في الآية: «مثل نوره كمشكاة فيها مصباح والمصباح في زجاجة» (النور: ٣٥).

(٣) وردت في الآية: «وخلقت الأنثروب وثالث: هيت لك» (يوسف: ٢٢).
(٤) راجع عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب. ص ٤٧ - ٥١. وقارن بنور الدين حمود: العرب والندخيل ضروريان لازدهار اللغة. ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٥) الزواج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥.
(٦) شتر: اسم لكلمة من أعمال أركن، وأران: إقليم بولاية أفريجيون.
(٧) من هؤلاء عيسى بن عمر القتيبي، وابن كتيبة، والجرجاني، والزمخشري (ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٢٥) وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص ٥٩٣ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٩).

(٨) الصافات: ١٢٣. وراجع مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «لوط» في المعجم المنهري لألفاظ القرآن الكريم لسعيد فؤاد عبد الباقي. ص ٦٥٤.
(٩) الأعراف: ٥٩، وهود: ٢٥، والمؤمنون: ٢٣. وراجع مسرد الآيات التي وردت فيها =

ولم أقع عند من يجيز الصرف ومنعه في العلم الأعجمي الثلاثي الساكن
الوسط على شاهد واحد يدعم إجازته.

٢ - أن يكون العلم الأعجمي علماً في لغته الأعجمية. وأمام هذا الشرط
انقسم النحاة ثلاث فئات:

أ - فريق يشترط هذا الشرط، ويضم معظم النحاة، ومنهم سيويه،
والمبرد، والزجاج، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، وابن هشام،
وغيرهم^(١). وقد جمع ابن مالك الشرطين السابقين بقوله (من الرجز):

والعجمي الوضوح والتعريف مع زيد على الثلاث صرفة أمتنع^(٢)

وعند هذا الفريق أنه إذا سمي باسم من أسماء الجنس الأعجمية، نحو:
«دياج»، و«جاموس»، و«ياسمين»، و«لجام»، و«فيروز»، و«فرند»،
و«إبرسم»، و«آجر»، فإن العلم يصرف إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع
العربي، وهذا هو الرأي الشائع في كتب النحاة^(٣).

ب - فريق منه الشرطين وابن عصفور وغيرهما^(٤) يفصل في هذه المسألة

- كلمة «نوح» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص ٧٢٢
- ٧٢٣.

(١) راجع على التوالي: سيويه: الكتاب ٢٣٤/٢ - ١٢٣٥ والمبرد: المختص. ١٢٢٥/٢
والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٤٥ وابن يعيش: شرح المفصل ١/١٦٦ وابن
مالك: الألفية ص ١٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٣٢ وابن
هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٢٥ والأزهري: شرح التصريح على
التوضيح ٢/٢١٨ - ٢١٩.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ١٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٢٣٢.

(٣) بخلاف ما يذهب إليه عباس حسن في كتابه الشعر الوافى ٤/٢٤٢ إذ يرى أن رأي
الفريق الثاني هو الأشيع.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ - ٢١٩ ويس: حاشية يس على شرح
التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ وعباس حسن: الشعر الوافى. ٤/٢٤٢.

فيرى أن أسماء الأجناس الأعجمية إذا كانت قد نُقلت إلى اللغة العربية
 مكرات لا أعلامًا، نحو: «دياج»، و«لجام»، و«فيروز»، و«ياسمين»،
 و«فوند»، و«إبريسم»، و«آجر»، ثم سُمِّي بها، فلا تُمنع من الصرف^(١)،
 وأما إذا نُقلت إلى العربية، واستُعملت أول استعمالها في العربية أعلامًا،
 فإنها تُمنع من الصرف، نحو: «بتدار»، وهو اسم جنس في الفارسية لتاجر
 المعادن، وللتاجر الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء، ونحو: «قالون»،
 وهو في الرومية اسم جنس للشيء الجيد، والكلمتان أعجميتان واسما جنس،
 وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما العربي، فيمنع
 صرفهما^(٢).

جـ- فريق يذهب إلى أنه لا داعي لاشتراط العلمية في لسان الأهاجم
 قبل نقله علمًا إلى لغتنا^(٣)، فيمنع من الصرف كل علم أعجمي سواء أكان
 علمًا في لغته الأعجمية أم غير علم، وسواء استُخدم في أول استعماله في
 العربية علمًا أو غير علم. وقد رأى هذا الفريق، عن حق، أن اشتراط
 العلمية يتطلب بالضرورة معرفة كل اللغات الأجنبية التي استعارت منها لغتنا
 بعض الأسماء، كما يتطلب معرفة العلم وغير العلم فيها، وهذا من الأمان
 مستحيلان على طالب العربية، وخاصة أن اللغات الأجنبية تتجاوز المئات.
 زد على ذلك أنه على رأي الفريق الثاني يجب بالإضافة إلى معرفة كون
 الكلمة الأعجمية علمًا في لغتها أم غير علم، أن يعلم طالب العربية ما إذا
 كانت الكلمة الأعجمية العربية قد استُعملت أول استعمالها في العربية علمًا
 أم غير علم، مما يزيد الأمر تعقيدًا، إذ يستلزم القيام بدراسات لغوية

(١) إلا بما يمنع العلم العربي من الصرف. ويلاحظ أنه في هذا النوع من الأسماء لا اختلاف

بين رأي الفريق الأول ورأي الفريق الثاني.

(٢) وهنا الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني

(٣) عباس حسن: الشعر الوافى، ٢٤٣/٤.

وتاريخية، كل ذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك مصروفة أم غير مصروفة.

ولعل رأي هذا الفريق هو الأولي بالاتباع، لأن فيه من التيسير الشيء الكثير دون أن يسيء إلى لغتنا العربية البتة. وما يعضده أن الذين اشترطوا العلمية في لغة العلم الأعجمي لم يأتوا يشاهد واحد يثبت هذا الاشتراط، كما أن الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني حول صرف كلمة «بندار» و«قالون» (علمين على مذكّرين)، فيصرفان حسب الفريق الأول لأنهما ليسا علمين في لغتهما الأعجميتين، ويمنعان من الصرف حسب الفريق الثاني لأنهما استخدما علمين في أول استخدامهما في لغة العرب، هذا الاختلاف لا يمكن الفصل فيه استناداً إلى لغة العرب، ذلك أن أيّاً من الفريقين لم يأت بشواهد تدعم رأيه^(١).

ومن الأعلام الأعجمية المستوفية لشرطي المنع «إبراهيم»، و«إسحاق»^(٢)، و«يعقوب»^(٣) و«هارون»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، نحو الآيات: ﴿وَبَلَّغْنَا آيَاتِنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ. وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ

(١) قال الشيخ يسي . . وقد يقال إن صرفت العرب «لجام» و«قالون» حسبي بهما فالوجه ما قاله سيويه، وإن لم تصرفه فللوجه ما قاله ابن حصور، ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئاً في ذلك فوقع الخلاف، أو تكون العرب اختلعت في ذلك (يسي: حاشية يسي على شرح التصريح على التوضيح. ٢١٨/٢ - ٢١٩).

(٢) يقول المبرد. لو سميت بـ«إسحاق» ثريد المصدر من قولك: وأسحق الله إسحاقاً، لا تصرفه. (المبرد: المقتضب ٣/٢٢٦).

(٣) يقول المبرد. لو سميت بـ«يعقوب» نعي ذكر القبح (الحجل) لا تصرف. لأن عربي على مثال «يبروع» (المبرد: المقتضب. ٣/٢٢٥).

وَلَوْطًا وَكَلًّا فَفَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ^(١).

وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة^(٢) إلا
«مالكًا» و«منكرًا» و«نكيرًا» فهذه الثلاثة مصروفة لأنها عربية، وأما
«رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة أيضًا من الصرف^(٣) إلا «محمدًا»، و«صالحًا»،
و«شميعًا»^(٤) و«هودًا»، و«لوطًا»، و«نوحًا»، و«شيثًا»^(٥) بسبب المنع
العلمية والعجمة.

وأما «موسى» اسم النبي فممنوع من الصرف لأنه أعجمي^(٦). وأما لفظ
«موسى» اسم الأداة المعروفة، فيصح صرفه ومنعه، أما الصرف فعلى
اعتباره من «أَوْسَيْتُ رأسه» إذا حلقت، فالرأس موسى، كـ «معطى»، وأما

(١) الأنعام: ٨٣ - ٨٦.

(٢) من هذه الأسماء «جبريل»، و«ميكائيل»، و«إسرافيل»، و«هاروت»، و«ماروت»،
و«عزرائيل». وقد وردت لفظة «جبريل» ثلاث مرات في القرآن الكريم (راجع محمد
فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ١٦٣)، ومنها الآية: ﴿قُلْ مَنْ
كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ...﴾ (البقرة: ٩٧). وأما «ميكائيل» أو «ميكائيل» أو «ميكال»
على اختلاف في القراءة فقد ورد في الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ
وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨). وأما «إسرافيل» فلم ألق
عليها في القرآن الكريم. وأما «هاروت» و«ماروت» فقد وردا في الآية: ﴿وَمَا
أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُطِكِينَ بَنِي إِسْرَافِيلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ...﴾ (البقرة: ١٠٢).

(٣) من هذه الأسماء ما ورد قبل قليل: إبراهيم، وإسحاق، ويوسف، وداود،
وسليمان، ويونس، ويوسف، وهرون...

(٤) نصرف «محمد» و«صالح» و«شميع» لأنها أعلام عربية (سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٥
والسر: المقتضب ٣/٢٢١).

(٥) نصرف «هود»، و«لوط»، و«نوح»، و«شيث» لأنها أعجمية ثلاثية (سيبويه: الكتاب
٢/٢٣٥).

(٦) سيبويه: الكتاب ٢/٢١٢ ولزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١. وذهب عاص
حسن إلى أنه ممنوع من الصرف لأنه ورد في السماع الأغل كذا (عاص حسن
النحو الوافي ٤/٢٤٥).

مع الصرف، فعلى اختياره من «أُسُوْتُ» بمعنى: «أصلحت»، أو من «عاس»
بمعنى: فوزنه، فعلى^(١)، ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة^(٢). وأما
«عيسى» فأعجمي أيضاً، ويجوز أن يكون «فُعَلِي»، والألف فيه ألف
إلحاق، واشتقاقه من شيئين: أحدهما «العيس» وهو ماء الفحل، وتانيهما
«عاس يعوس إذا قام بالشيء»، وهو، على الوجهين ممنوع من الصرف^(٣).

وأما «إبليس» فمنهم من اعتبره أعجمي الأصل، فمنعه من الصرف،
ومنهم من اعتبره عربي الأصل مشتقاً من «الإبلاس»، أي: الإبعاد، فمنعه
من الصرف، أيضاً، ولكن للعملية وشبه العجمة^(٤)، لأن العرب لم تسم به
أصلاً، وكان من غير لغتها، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة في
العربية، مثل: «إكليل»، و«إقليم». ومن شواهد منه الآية: ﴿وَإِذْ قُلْنَا
لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ
الْكَافِرِينَ﴾^(٥).

١٣ - تعليل النحاة لمنع صرف العلم الأعجمي:

بلغت نظر الباحث في تعليل النحاة لمنع العلم الأعجمي من الصرف أن
سببويه يعلل هذا المنع بعدم تمكنه من لغة العرب، أي باستثقاله، كما أنه
يعلل صرف «نوح»، و«هود»، و«لوط» بخفتها، فالتعليل، عنده، لفظي

(١) إذا كان من «أُسُوْتُ»، فأصله: «مُؤَسِي» إلا أن الهمزة إذا سكنت وقبلها ضمة وحُفِظَتْ
أبدلت وائوا فألزمَت هذه اللفظة تخفيف الهمز. وإذا كان من «عاس» بفتح، فأصله:
«عيس» فقلبت الياء وائوا لوقوعها بعد ضمة.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢١ وجلس حسن: النحو الوافي ٢١٥/٤.

(٣) سببويه: الكتاب ٢/٢١٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١.

(٤) ابن منظور: لسان العرب (لسن)، والزبيدي: تاج المروس (لسن)، وجلس حسن: النحو
الوافي ٢٤٥/٤.

(٥) السورة: ٣٤، وقد وردت لفظة إبليس إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم. (محمد فؤاد
عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٣٤).

يحت، يقول: «أعلم أن كل اسم أعجمي أهرّب وتمكّن في الكلام، فدخلت الألف واللام وصار تكرة، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته، إلا أن يمنع من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: «اللجام»، و«الديباج»، و«البرندج»، و«التيروز»، و«الفرند»، و«الزنجيل»، و«الأرندج»، و«الباسمين» فيمن قال: «باسمين»^(١) كما ترى و«السهريز»، و«الآجر». وأما «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«هرمز»، و«فيروز»، و«قلرون»، و«فرعون» وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام المعجم، ولم تمكّن في كلامهم كما تمكّن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كعشل وشعش، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة. فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استكروها في كلامهم.. وأما «نوح»، و«هود»، و«لوط»، فتصرف على كل حال لخفتها»^(٢).

ويعلّل المبرد عدم صرف العلم الأعجمي «لامتاعه، بالتعريف الذي فيه، من إدخال الحروف العربية عليه... لأنك لا تقول: الفرعون»^(٣).

وأما النحاة المتأخرون فعلّلوا عدم صرفه، لاجتماع حلتين فيه: واحدة تعود إلى المعنى، وهي حلة العلمية، وأخرى تعود إلى اللفظ وهي حلة العجمة^(٤)، فأشبه الفعل الذي تجتمع فيه حلتان: معنوية لأنه يحتاج إلى الاسم، ولفظية لأنه مشتق من الاسم، ولما أشبه الفعل حُرّم، كالفعل، من

(١) نمة لغة ثنية تعرب «باسمين» إعراب جمع المذكر السالم، فترفعه بالواو وتنصبه ونجره بالياء.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٥.

(٤) لأن العجمة، كما يقول ابن يعيش، دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولاً في كلام المعجم ثم تعرب، فهي ثنية له وفرع عليه (ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٦).

والناظر في هذا التعليل يرى أنه بعيد عن طبيعة العربي الجاهلي الذي لا نظر له فكر في هاتين العلتين عندما منع إبراهيم، ونحوه من الصرف، وهو مردود من ناحيتين: أولاهما، أن الكلمة القريبة قد تنقل إلى اللغة وتُستعمل اسماً أو علماً، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتخضع لتصرفاتها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها، وتنسى عجمتها، وتسلك مسلكاً يؤهلها في اللغة الجديدة، فأولى بالمعنى أن تكون عنوان الاسم لا الفعلية^(٢).

وثانيتهما أن الأعلام الأعجمية الثلاثية الساكنة الوسط، نحو «نوح» أو المفتوحة الوسط، نحو: «شتر»، تُصرف رغم وجود العلتين فيها، فكيف تبقى العلة وينتفي المملول؟

والذي نراه أن الأعلام الأعجمية إنما منعت من الصرف لثقلها في اللفظ، فهي غريبة على لسان العربي، وكل ما كان غريباً على اللسان يكون النطق به أصعب من النطق بما اعتاده اللسان، ونظراً إلى ثقلها لم ينوتها العرب، أي لم يزدوا ثقل التنوين عليها، ولم يدخلوا الكسر فيها، بل جرّوها بالفتحة حرفاً من الكسرة، لأن الفتحة أخف من الكسرة، بل هي أخف الحركات جميعاً. ويعضد رأينا أن الأعلام الأعجمية الثلاثية، وهي خفيفة في النطق نظراً إلى قلة عدد أحرفها، تصرف، وأن أسماء الأجناس الأعجمية إذا استخدمت نكرات في اللغة العربية وشاع استخدامها خفّت في اللفظ، ولذلك تُصرف إن سُمّي بها على رأي الفريق الثاني من النحاة الذي أشرنا إليه. وتُمنع من الصرف إن لم تُستخدم نكرات في العربية في أول استعمالها، فلم يشع استعمالها، ولم تخف في النطق. وهذا الرأي لا أدعي

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥، وابن جني: شرح المعمل. ١٦٦/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٣١٨/٢.
(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٧ - ١٦٨.

لنفسه فيه فضلاً، فهو رأي سيويه السابق الذكر مع بعض التوضيح والتفصيل.

١٤ - العلم الموازن للفعل:

يُمنع العلم من الصرف إذا كان موازناً للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر. والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع^(١).

أ - العلم الذي على وزن يخصص الفعل، أي الذي على وزن لا يوجد في غير الفعل، ويكون خاصاً:

- بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه^(٢)، كالماضي الذي على وزن «فعل»، نحو «هذب»، وكالماضي المبني للمجهول، نحو: «كُتب»، و«قُتل»، والماضي المبدوء بهزة وحل، أو بناء زائدة للمطاوعة أو لغير المطاوعة، نحو: «أمتثل»، و«تقاتل»، و«تكلم».

- بالفعل المضارع وحده دون مرفوعه إذا كان الوزن من غير الثلاثي^(٣)، نحو: «يُخرج»، «يستعلم».

- بفعل الأمر وحده دون فاعله إذا كان الوزن من غير الثلاثي^(٤)، نحو: «أخرج»، و«استعلم»، إلا الأمر الدال على المفاعلة، فإنه ليس خاصاً بالفعل ولا غالباً فيه، نحو: «قاتل»، و«قاول»، فإن الأسماء التي على وزنه كثيرة، نحو: «راكب» و«صاحب»^(٥).

وكل هذه الأفعال وأمثالها، إذا صارت دون مرفوعها أحلاماً منقولة،

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٢٥ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢٢٠ وجلس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٤٧ - ٢٤٩.

(٢) إذا نُقل الفعل مع مرفوعه (الفاعل أو نائبه) إلى العلمية، فإن العلم يصبح جملة محكمة، فلا يمنع من الصرف.

(٣) لأنه من غير الثلاثي يكون على وزن يكاد يختص بالفعل دون غيره إلا نادراً.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٤٧ - ٢٤٨.

تمنع من الصرف، وتصير همزة الوصل، إن وجدت في أولها، همزة قطع^(١).

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعمالوها قليلاً في غيره، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن «فَعَلَ» علماً، نحو «خَضَمَ» في قول الراجز:

لَوْلَا إِلَٰهٌ مَا سَكَنَّا خَضَمًا^(٢)

أو كاستعمالهم نادراً صيغة المبني للمجهول علماً، نحو: «ذُبِّلَ» (علم على قبيلة)، أو صيغة المضارع، نحو: «تَعَزَّ» (اسم مدينة في اليمن). وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم، نحو: «بَقَمَ» (علم صيغ)، و«طُسِجَ» (علم على نبات)^(٣).

ب - العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، ولكنه أكثر في الفعل، نحو صيغة: «إفْعِلَ»، نحو: «إثْبِدَ» (حجر الكحل)، وصيغة «افْعَلْ»، نحو: «إصْبِحَ» (علم على رجل)، وصيغة «افْعَلْ»، نحو: «أهْلَمْ»، (نوع من البقل)^(٤).

(١) إذا كان العلم منقولاً من اسم أوله همزة وصل، نحو: «القدار»، فإنها لا تتحرك إلى همزة قطع.

(٢) الرجز بلا نسبة في ابن جني: الخصائص. ٢٢٩/٣ وابن جني: شرح المفصل. ٣٠/١، ١٦٠ وياقوت الحموي: معجم البلدان. ٢٣٧/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٩/٢. ودخضم، في الشاهد موضع في بلاد تميم، وسني به رجل تميمي. وقال ياقوت: لم يجر على بناء «فَعَلَ» من الأعلام سوى «خَضَمَ» السابق الذكر، و«خَثَر» (اسم ماء)، و«بَقَمَ» (اسم فرس)، و«شَمَ» (اسم فرس)، و«شَلَمَ» (موضع بالشام) و«بَشَر» (اسم ماء)، و«خَوَدَ» اسم موضع، و«خَثَر» اسم موضع من قراضي المدينة.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٦/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٩/٢ - ٢٢٠ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢٣٣/٢ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٧/٤ - ٢٤٨.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٦/٤ والأزهري: شرح التصريح -

وعلى هذين النوعين اقتصر ابن مالك، فقال (من الرجز):

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى

جـ- العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل وشائع فيهما معاً، ولكنّه أنسب وأليق بالفعل، لاشتغاله على زيادة تدلّ على معنى في الفعل، ولا تدلّ على معنى في الاسم، نحو: «أَفْكَلَ» (الرعدة والرعدة) و«أَكْلَبَ» (جمع «كَلَبَ»)، و«تَنَقَّلَ» (علم على الثعلب) فإنّها على وزن «أَلْعَبَ»، و«أَدْرَسَ»، و«تَكَتَّبَ» لكنّ الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدلّ على معنى في حين أنّ الهمزة في «أَلْعَبَ» و«أَدْرَسَ» تدلّ على المتكلم، والتاء في «تَكَتَّبَ» تدلّ على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة^(١). ولا بدّ من كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل، فخرج بالقيّد الأوّل، وهو لزوم، نحو: «أمرى»، فإنّه، في الرفع، نظير «اكتب»، وفي النصب نظير «أذهب»، وفي الجزّ نظير «اضرب»، فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة، ولم يبقَ على حالة واحدة، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه، والفعل لا إتباع فيه. وخرج بالقيّد الثاني، وهو البقاء على حالته الأصلية، نحو: «رُدّ»، و«قيل»، و«بيع»، مبنية^(٢) للمفعول، فإنّها لم تبقى على حالتها الأصلية، فإنّ أصلها «فعل»، بصمّ الفاء وكسر الميم، ثمّ دخلها الإدغام والإحلال، فالإدغام في «رُدّ»، والإحلال بالنقل والقلب في «قيل» وبالنقل فقط في «بيع»، وصارت صيغة «رُدّ» بمنزلة صيغة «قيل» بضمّ القاف وسكون الفاء، وصيغة «قيل» و«بيع» بمنزلة صيغة «ديك»... فوجب

* على التوضيح. ٢٢٠/٢ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك. ٢٣٢/٢ وجاس حسن: النحو الوافي ٢٤٨/٤.

(١) ابن هشام أوصح المسالك إلى ألفة ابن مالك ١٢٦/٤ والأزهري شرح التصريح على التوضيح ٢٢٠/٢ وجاس حسن: النحو الوافي ٢٤٨/٤ - ٢٤٩.
(٢) في الأصل: مبنكان.

صرفها لذلك. ولو سميت بـ «ضرب» بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففاً من «ضرب» بضم الضاد وكسر الراء، انصرف اتفاقاً، لأن التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا؟ وذلك كما لو سميت بـ «ضرب» بضم أوله وكسر ما قبل آخره، ثم خففته بتسكين ما قبل آخره، فإذا فعلت ذلك انصرف أيضاً عند سيويه، لأنه، عنده، كالسكون الأصلي، واختاره ابن مالك، وخالفه المبرد والملازني^(١)، ومن وافقهما، فمنعه من الصرف لأنه تغيير عارض بعد التسمية. وخرج بالقيد الثالث، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل، نحو: «ألب» بالضم في الباء الموحدة فيما رواه العلماء جمع «لب»، بضم اللام وتشديد الباء الموحدة، وهو العقل، وجمع «لب» على «ألب» قليل، والأكثر أن يجمع على «ألباب». ويقال: «بنات ألب»: هروق في القلب تكون منها الرقة. و«ألب» حال كونه علماً ينصرف لأنه قد باين الفعل بالفك، قاله أبو الحسن الأخفش، وخولف، فعن سيويه منع الصرف لوجود الموازنة لـ «أكتب»، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح «استحوذ»، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوماً كـ «أشدّ به» في التمجيب، وجوازا كـ «أردّ»، و«لم يردّ»، و«شدّوا» كـ «ضيّب البلد» و«أل السقاء» إذا تغيّرت رائحته^(٢).

ولا يُمنع العلم من الصرف، إذا كان على وزن هو أولى بالاسم، نحو: «هامر» فإنه، وإن وُجد في الفعل كـ «ضارب» (الأمر من «ضارب») إلا

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب (٤٠٠ - ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م) أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة، ووفاته فيها. من مؤلفاته: «ما تلحن فيه العامة»، و«التصريف» و«المروص»، (الزركلي: الأعلام، ٦٩/٢).

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢٢٠ - ٢٢١ وراجع: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألعية ابن مالك، ٤/١٢٦، وعباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٥٠ - ٢٥١.

أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر^(١). وكذلك لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية للفعل، نحو: «شَجَرَ» (علم على ذكر) الذي يوازن «ضَرَبَ»، ونحو: «جَعَنَ» الذي يوازن «دَحَجَ»^(٢). ومذهب عيسى بن همر الثقفي عدم صرف العلم الذي على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال وأن كل فعل ماضٍ سُمِّيَ به، فإنه لا يتصرف إلا إذا كان فارغاً من فاعله، واحتج على مذهبه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي^(٣) (من الوافر):

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّحُ النَّسَايَا مَتَى أَضَحَّ الْعَمَامَةُ تَغْرِفُونِي^(٤)

ورد عليه بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ به «جلا» من قولك: «زيد جلا»، أي: هو، ففيه ضمير مستتر يعود على «زيد»، وهو من باب المحركات، فهو وفاعله جملة محكية كقول الشاعر (من الرجز):

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي نَيْسِي يَزِيدُ ظَلَمًا فَلَيْتَا لَهُمْ قَدِيدُ^(٥)

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٢٧/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٢٧/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢ وهباني حسن: النحو الوافي. ٢٤٩/٤.

(٣) هو سحيم بن وثيل بن عمرو اليربوعي السبعي (... - نحو ٦٠ هـ / نحو ٦٨٠ م)، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام، وشاعر عبدة الله، كان شريفاً في قومه نابه الذكر. (التركي: الأعلام. ١٧٩/٣).

(٤) الشاهد مع نسبه في سيره: الكتاب ٢/٢٠٧ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢١/٢ وشرح شواهد شروح الألفية ١٣٥٦/٤ والبندادي: خزانة الأدب ١٢٣/١. ١٣١٢/٢ وبلا نسبة في الزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف ص ٢٠ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٧/٤. وابن جلا: واضح مكشوف لا يحصى مكنه، والتاليا: جمع تبة، وهي الطريق في الجبل. والشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث لم يصرف «جلا»، وهو، عند عيسى بن عمرو، متقول عن فعل خال من فاعل.

(٥) البيان لرواية في ملحق ديوانه ص ١٧٢ والصيني: شرح شواهد شروح الألفية. ٣٨٨/١. ١٣٧٠/٤ بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل. ٢٨/١ وابن هشام: أوضح المسالك -

ويحتمل أن يكون ليس بظلم، بل هو وقاعله جملة في موضع خفض
صفة لمحذوف، أي، أنا ابن رجل جلا الأمور، أي: كشفها^(١).

١٥ - التسمية بتثنية الأفعال:

قال سيويه والخليل ويونس إنك إذا سميت رجلاً بـ «ضرباً» من قولك:
«الزيدان ضرباً»، قلت: «هذا ضربان قد جاء»، و«رأيت ضربين»، وإنما
سميته بلفظ مثني فلا بد في لفظ تثنية الأسماء من النون. وجعلت إعرابه،
وإن كان واحداً، إعراب الاثنين، لأن لفظك لفظ الاثنين حكاية للتثنية.
ويجوز أن تقول: «هذا ضربان قد جاء»، فتجعل الألف والنون فيها
بمترلتها في «النقران» و«الجولان»، فلا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في
النكرة كما تفعل بـ «عثمان»^(٢).

١٦ - التسمية بجمع الأفعال:

قال سيويه والخليل ويونس إنك إذا سميت رجلاً «ضربوا» قلت:
«هذا ضربون قد جاء»، و«رأيت ضربين»، و«مرت بضربين» تلحق
النون كما ألحقها مع الألف، لأن لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلا
بالنون كما لم تكن التثنية إلا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما
في الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا
عِلِّيُّونَ﴾^(٣)، فإن جعلته معرب الآخر بمترلة قولك: «هذا سنين» قلت:

- إلى ألفية ابن مالك ١٢٨/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢
والبهمدادي: خزانة الأدب ١٣٠/١ وابن منظور: لسان العرب (زيد) و(فرد). والشاهد
في قوله: «ابني يزيد» و«يزيد» مستثنى به من قولك: «المال يزيد»، فبه ضمير مستتر،
والدليل على ذلك رفقه على الحكاية، وألا لو كان مجزئاً عن الضمير لجره بالفتحة
لكونه لا يتصرف للمعية ويرى الفعل المضارع.

(١) ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤ والأزهري: شرح التصريح
على التوضيح. ٢٢١/٢.

(٢) سيويه: الكتاب. ٢١٠/٢ والزجاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٢٢.

(٣) المطمئن ١٨٠ - ١٩.

« هذا ضريبنٌ قد جاء »، و« رأيت ضريبتاً قد جاء »، و« مررت بضريبن »^(١). وقال الزجاج: إن سيويه والخليل ويونس « قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى إتياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا: إنه على ضريبن: من قال « سنين »، قال: « ضريبن »، ومن اعتدّ بزيادة الواو والنون، قال: « هذا ضريبونٌ قد جاء » مثل « زيتون »، و« مررت بضريبون »^(٢).

١٧ - تعليل منع العلم الموازن للفعل من الصرف:

يعلّل سيويه منع صرف الأسماء الموازنة للفعل بقوله: « ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن « تفعل »، و« يفعل » في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه »^(٣). ولم أجد هذا التعليل ولا أيّ تعليل آخر في المصادر النحوية التي اعتمدتها، كالمقتضب للمبرد، و« ما ينصرف وما لا ينصرف » للزجاج، وشرح المفصل لابن يعيش، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، ولعلّ عزوف هذه المصادر عن التعليل هنا رغم منهجها التعليلي في تفسير الطواهر النحوية إنما يعود إلى أن علة موازنة الفعل لا تحتاج، عندهم، إلى تفسير وشرح كثيرها من العلل التي افترضوها والتي تقرب الاسم من الفعل، أو لعل اعتبارهم خروج الاسم عن أوزانه الأصلية علة تضاف إلى علة العلمية، فيصبحان كافيين لمنع العلم من الصرف. ومهما يكن من أمر، فإنّ تعليل سيويه يؤيده أن الحسن اللغويّ يميل إلى إعطاء الشيء حكم شيء، فاللسان العربي نطق بالأفعال غير منوثة، وعندما نطق بالأعلام الموازنة للأفعال لم ينوتها، ويؤيده أيضاً أن الأعلام التي على

(١) سيويه: الكتاب ٢٠٩/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٣.

(٣) سيويه: الكتاب ١٩٧/٣.

أوزان غالبية في الأسماء تصروف، وأنّ الأعلام التي على أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال يجوز التصرف فيها وتركها. ويردّه كون الأسماء التي ليست أعلامًا والتي على أوزان الأفعال، نحو: «أنهَر» (جمع نهر) لا تمنع من الصرف، وهو يفترض أنّ اللسان العربي قد نطق بالأفعال ردحًا من الزمن قل الطق بالأعلام الموازنة للأفعال، وهذا أمر يحتاج إلى ما يشبه.

١٨ - العلم المنتهي بالالف الإلحاق المقصورة:

الألف المقصورة في آخر الاسم قد تكون من أصل الكلمة، نحو: «فتى» و«رى» و«ندى»، و«هى»، وقد تكون زائدة، وهذه تأتي على ثلاثة أضرب^(١):

أ - زائدة للتانيث، نحو: «حُبلى»، و«سكرى» و«غضبى»، و«جُمادى»، وقد سبق القول فيها في الفصل الرابع من كتابنا هذا.

ب - زائدة لإلحاق الاسم الذي تتصل به بوزن اسم آخر، مثل ألف «مِعْزى» الملحقة وزن الكلمة بوزن «دِرْهم». والإلحاق، عند النحاة، هو زيادة حرف على أصول الكلمة لا لمعرض معنوي بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريحها على ما تجري عليه الكلمة الملحقة بها^(٢). قال السيوطي: «الإلحاق أن تبني مثلًا عن ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتبنى (أي: تنتهي) أصول الثلاثي، فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمى ذلك الحرف الذي زاد حرف الإلحاق»^(٣).

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٦٩١/١ - ٦٩٥.

(٢) محمد سمير البدي. معجم المصطلحات النحوية والصرفية (مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، لا ط، لا ت) ص ٢٠١.

(٣) السيوطي: معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع. (مطبعة السلطنة، القاهرة، لا ط، لا ت) ٣٢/١.

ومعنى الإلحاق تكثير الكلمة وتطويلها، فكلّ إلحاق تكثير، وليس كلّ تكثير إلحاقاً^(١).

ج - تزايدتها لغير إلحاق ولا تأنيث، كما في «قُبْعَثْرَى»^(٢).

ويُفرّق النحاة بين الألف المزيّدة للتأنيث، والألف المزيّدة للإلحاق أو لغيره بواسطة أحد أمرين^(٣):

أ - هاء التأنيث، أي التاء المربوطة، فإن لم يجز تأنيث الكلمة بالهاء كما في «حَبْلَى» و«جُمَادَى» كلّمت للتأنيث، وإن جاز، نحو: «حَبْلَى»، حَبْطَةً^(٤)، كانت لغير التأنيث، ولأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث^(٥) حسب زعم النحاة.

ب - التنوين، فما نُون كانت ألفه لغير التأنيث، وما لم يَنُون كانت ألفه للتأنيث^(٦). وقد استدلّوا على أنّ ألف «مِعْزَى» للإلحاق بتنوينها وتذكيرها في قول الشاعر (من الهزج):

وَمِعْزَى هَدِيًّا يَخْلُوسُ قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانًا^(٧)

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٤٧/٩.

(٢) القُبْعَثْرَى: الجمل الضخم العظيم (ابن منظور: لسان العرب (قُبْعَثْرَى)).

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١٦٩٢/٢ وسيبويه: الكتاب، ٢١٠/٢ - ٢١١، والمبرد: المتعصب، ٣٣٨/٢.

(٤) الحَبْطَى: القصير النليظ، (ابن منظور: لسان العرب (حط)).

(٥) المبرد: المتعصب، ٣٣٨/٢.

(٦) إلّا إذا كان علمًا، فالعلم المنتهي بألف الإلحاق المتصورة ممنوع من الصرف كما منصرف.

(٧) سيبويه: الكتاب، ٢١٩/٢ ولزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، وابن جني سر صناعة الإعراب، ١٦٩٢/٢ وابن يعيش: شرح المفصل، ٦٣/٥ و١١٤٧/٩ وابن منظور: لسان العرب (قرن). والتهذيب: الكثير الهدب، ويعني به الشعر، والقران جمع قرن وهو المشرف من الأرضين والجبال. والشاهد فيه قوله: «مِعْزَى» بالتنوين لأنّه مدكّر، والألف فيه للإلحاق به جُزْع، ونحوه، ولذلك وصفه بقوله «هَدِيًّا» وإنما أنى بالسودان جمعًا، لأنّ المعزى يؤدّي معنى الجمع وإن كان مفرد اللفظ.

كذلك فرقوا بين ألف الإلحاق والألف التي لغير الإلحاق بوجود أصل تلحق به أو عدم وجوده، لذلك قالوا إنَّ ألف «قَبَعَثَرِي» ليست للتأنيث لأنها منوثة، «ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق «قَبَعَثَرِي» به. ومثله ما حكيناه عنهم من قول بعضهم «بَاقِلَاة»^(١) و«شُكَاة»^(٢) و«سُمَانَاة»^(٣)، و«نَقَاوَاة»^(٤) لأنَّ لحاق الهاء لها يدلُّ على أنها ليست عندهم للتأنيث، ولا هي للإلحاق، لأنه ليس لنا أصل على هذا النحو فتلحق هذه الأسماء به»^(٥).

والإلحاق يجعل الثلاثي رباعياً، أو الرباعي خماسياً، وليس هناك إلحاق يجعل الحماسي سداسياً، لأنه ليس في العربية أصل سداسي^(٦). وما ألحق بالرباعي من الثلاثي بواسطة ألف الإلحاق المقصورة، كلمات معدودة حاولت استقصاءها في الكتب النحوية، فتحصل عندي منها الخمسة التالية:

- أرطى: وهو ضرب من الشجر^(٧)، ويذهب معظم النحاة أنَّ الألف فيها لإلحاقها بوزن «جَعْفَر»، ودليلهم على زيادتها للإلحاق تنوينها ولحاق الهاء في قولهم: «أرطاة واحدة»، وكذلك قولهم: «أديم مأروط»^(٨)، أي:

- (١) الباقلة: واحد الباقلاء، وهو الفول (ابن منظور: لسان العرب (بقل)).
- (٢) الشكاهة: واحدة الشكاهي، وهو ضرب من الثبت يُندأى به. قال ابن حجر الناصبي يذكر تداويه بها (من الطويل):
شربت الشكاهي والتذذت البيدة وأقبلت أقراءه صروقي المكابرة
(ابن منظور: لسان العرب (شكع)).
- (٣) السماناة: واحدة السمانى، وهو ضرب من الطيور (ابن منظور: لسان العرب (سمن)).
- (٤) النقاوة: واحدة النقاوى، وهي ضرب من الحصى (الثبت) (ابن منظور: لسان العرب (نقا)).
- (٥) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٦٩٤/٢ - ٦٩٥.
- (٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٦٩٤/٣.
- (٧) ابن منظور: لسان العرب (أرط).
- (٨) تكون الهمزة في «أرطى» أصل قائم، والألف الأخيرة زائدة.

مدبوغ بالأرطى^(١). ونقل أبو علي الفارسي عن أبي الحسن الأخفش أنه يقال: «أديم مرطى»، فـ «أرطى» على هذا «أفعل»، والألف في آخره منقلبة عن ياء، وليست زائدة لقولهم: «مرطى» كـ «ترقى» من «رمت»^(٢).

- «علقى»، وهو ضرب من الشجر^(٣)، وفي ألفه اختلاف، فأكثر النحاة قال إنها للإلحاق بدليل دخول هاء التانيث عليها والتانيث لا بدخل على تانيث، وأكثر العرب يقول: «علقة» وتَوَنُّ^(٤). وذكر سيويه أن بعض العرب يجعل الألف فيها للتانيث، فيقول: «هذه علقى» غير متوبة. قال المصباح (من السريع):

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وَفِي مَكُورٍ^(٥)

فلم ينوّه^(٦).

- «ذفرى»، وهو العظم الشاخص خلف الأذن^(٧)، وفي ألفه اختلاف أيضاً، فمنهم من يعتبرها للتانيث بدليل جمعها على «ذفارى»، وقول العرب: «هذه ذفرى أسبلّة» بلا تنوين، ومنهم من يعتبرها للإلحاق لا

(١) سيويه: الكتاب. ٢١١/٣ والمبرد: المتضبط. ١٢٢٨/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٣٠ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ١٦٩١/٢ وابن يعيش شرح المنفصل. ١١٤٧/٩ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٢٨/٤ والأزهري شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٢/٢.

(٢) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ١٦٩١/٢ وهذا هو الوجه عند ابن جني.

(٣) ابن منظور: لسان العرب (علق).

(٤) سيويه: الكتاب. ٢١١/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٨، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٢٨/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٢/٢.

(٥) ديوانه ١٢٩ وسيويه: الكتاب. ٢١٢/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٨ وابن منظور: لسان العرب (علق) و(مكور). والشاعر يصف ثوراً يونمى ويسن برمي والعلى والمكور: ضربان من التبت.

(٦) سيويه: الكتاب. ٢١٢/٣ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٨.

(٧) ابن منظور: لسان العرب (ذفر).

للتأنيث، فيقول: «هذه ذفرى أسيلة» بالتثوين^(١).

- «مغرى»، وهو ملحق باتفاق بـ «يرهم» بدليل قولهم: «مغز»، وتذكيرها وتنوينها في قول الشاعر (من الهزج):

وَمَغْزَى هَدْيًا يَغْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانًا^(٢)

ونقل بعضهم أنَّ من العرب من لا ينوتها^(٣).

- «تثرى»، من الموازنة وهي التثان، وفي ألفها اختلاف، فبعضهم يجعلها للتأنيث بدليل عدم تنوينها عند بعض العرب، وبعضهم يجعلها للإلحاق بدليل تنوينها عند بعضهم الآخر^(٤)، وقد قرئت الآية: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾^(٥) بتثوين «تثرى» وعدم تنوينها^(٦).

أما ما ألحق بالخماسي من الرباعي بواسطة ألف الإلحاق المقصورة، فأحصيت منها الثمانية التالية: «حَبَطَى»^(٧)، و«سَرَّندَى»^(٨)،

(١) سيويه: الكتاب ٢/٢١١، والبيرة: المختضب ٢/٢٣١، ٣/٣٢٨، والزهج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٩، وابن منظور: لسان العرب (ذفر).

(٢) سيويه: الكتاب ٣/٢١٩، والزهج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠، وابن جني: صناعة الإعراب ٢/٦٩٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٤٧.

(٣) أحمد الملقني: وصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٦.

(٤) سيويه: الكتاب ٣/٢١١، والبيرة: المختضب ٣/٣٢٨، والزهج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، وأحمد الملقني: وصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٦.

(٥) المؤمنون: ٤٤.

(٦) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر مثوثاً، والباقون بغير تنوين، ووقف قبل وابن كثير وحيدة بغير ألف والباقون بالألف (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/٣٢٨). وفي ألف «تثرى» قول ثالث، وهو أن تكون حروماً من التصدير، والقياس لا يأباه. وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما التأنيث، وإما زيادة الألف للإلحاق، لأنها مكتوبة بالألف (أي: مقصورة).

(٧) الحططي: القصير الملبط (ابن منظور: لسان العرب (حبط)).

(٨) السرندي الحري. (ابن منظور: لسان العرب (سرد)).

وه دَلْظِي^(١)، وه عَقْرَتِي^(٢)، وه جَلْمَتِي^(٣)، وه صَلَحْدِي^(٤)، وه سَبْتِي^(٥)،
وه سَبْتَدِي^(٦). كلّ ذاك ملحق بـ سَقْرَجَل، لإلحاق الهاء فيها وتنوينها.
قال الأعشى (من البسيط):

بَدَاتِ لَوْثٍ عَقْرَنَاءَ إِذَا عَشَرَتْ فَالْتَمَسْتُ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَهَا^(٧)

وقول الكميّ بن معروف الفقعسي (من الطويل):

يَكُلُّ سَبْتَاءَ، إِذَا الْخَيْسُ ضَمَّهَا يَمْقَطُّ أَصْخَانَ النَّوَاجِي هِبَائِهَا^(٨)

وقالوا: صَلَحْدَاءَ، وه جَلْمَاءَ، وه سَرْدَاءَ، وه دَلْظَاءَ^(٩).

وما لحقته ألف الإلحاق المقصورة يُمنع من الصرف إذا سمي به، فإن
لم يسم به صرف، وهذا مذهب النحاة جميعاً^(١٠). يقول ابن مالك (من
الرجز):

- (١) الدلظي: الشديد الدفع. (الزبيدي: تاج العروس (دلظ)).
- (٢) العقرني: الخبيث السكر الداهي. (الزبيدي: تاج العروس (عقر)).
- (٣) الجلمتي: الرجل الباطني الكثير الشر. (ابن منظور: لسان العرب (جلمب)).
- (٤) الصلحدي: الجمل السنّ الشديد الطويل. (ابن منظور: لسان العرب (صلحد)).
- (٥) السبتى: الجريء المخدم من كلّ شيء. (ابن منظور: لسان العرب (سبت)).
- (٦) السبتدي: الطويل، أو الجريء. (ابن منظور: لسان العرب (سبد)).
- (٧) ديوانه. ص ١٥٣ وابن جني: سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢. واللوث: القوة. وذات
اللوث: ناقته. ولما له: دعاء للمعتر بأن يتعشى.
- (٨) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ والخمس: أن ترد الإبل في اليوم الخامس بعد
أن تمسك من الماء ثلاثاً. والنواجي: الإبل البريمة، تقطع أضغانها: تموتها في الجري،
فتقطع أملها عن اللحاق بها. الهباب: النشاط والإسراع.
- (٩) سيويه: الكتاب. ٢/٣١٢ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ وابن جني:
سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ - ٦٩٣.
- (١٠) سيويه: الكتاب. ٢/٢١٠ والمبرد: المقضب. ٢/٣٣٨ والزجاج: ما ينصرف وما لا
ينصرف. ص ١٣٠ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٨/٤،
والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢ وابن حقل: شرح ابن حقل على
ألفية ابن مالك ٢/٣٣٤.

وما يصيرُ غَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِلإِلْحَاقِ قَلِيلٌ يَنْتَصِرُ^(١)

١٩ - تعليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي بألف التانيث المقصورة:

لم يعمل سيويه منع صرف العلم المنتهي بألف التانيث المقصورة، أما المبرد، فيعمل صرفه في النكرة وعدم صرفه في المعرفة بقوله: «وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة لأنه ملحق بالأصول، وممّوع من الصرف في المعرفة، لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتانيث، فموصمه من «حلي» وأخواتها كموضع «أفكل» من «أخمر»، وكموضع «عثمان» من «عطشان»^(٢). ويعمل الزجاج ذلك فيقول: «وإنما انصرف هذا الضرب في النكرة لأنّ ألفه لغير التانيث... وإنما لم ينصرف في المعرفة لأنّ فيه ألفًا تشبه ألف التانيث في الزيادة، وآتة معرفة»^(٣)، ويعمل كثير من النحاة عدم صرف هذا النوع من العلم بالعلمية وألف الإلحاق المقصورة، لأنّ هذه الألف زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة جعلت الكلمة على وزن «فعلى»، المختومة بألف التانيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها، فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها، ونزومها ألف التانيث المقصورة، وجعلت وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه، امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التانيث^(٤).

هذا ما يقوله النحاة في الاسم المنتهي بسا سواء ألف الإلحاق

(١) ابن مالك، الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣٣٤/٢. والملاحظ أنّ ابن مالك يمنع العلم من الصرف إذا اتصلت به ألف الإلحاق بالإطلاق، أي سواء أكانت مقصورة أم ممدودة، والنحاة لا يمنعون من الصرف العلم المنتهي بألف التانيث الممدودة.

(٢) المبرد: المختضب، ٣٣٨/٣.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٠.

(٤) عيسى حسن: النحو الوافي، ٢٥٢/٤. والجدير بالملاحظة أنّ ألف التانيث أصيلة في المنع، فيكفي وجودها وحدها للمنع دون أن ينضم إليها سبب آخر. أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها الطمية.

المقصورة، والذي أراه، أنَّ الذي دفعهم إلى القول بهذه الألف سمعهم بعض الأسماء المنتهية بألف مقصورة زائدة غير منوثة، وعندهم أنَّ ألف التانيث تمنع الاسم من الصرف في المعرفة والنكرة، فقالوا إنها للإلحاق لكي تطرد قواعدهم. أمّا قولهم: «إنه لا يدخل تانيث على تانيث» فتحكم منهم في اللغة. وقد رأينا أنَّ الأمثلة التي يسوقونها شواهد على هذه الألف، ينوتها بعض العرب، ويستخدمها بعضهم الآخر دون تنوين. والعرب إنما كانت تنون أو لا تنون انطلاقاً من سجيته وفطرتها في الكلام، ولا يظن أنَّ العربي كان ينظر في الألف التي في نحو «خلقى» و«أرطى» فيصرفها إن رأى أنها لغير التانيث، ويمنعها من الصرف إذا رأى أنها للتانيث. يقول أحمد المالحى إنَّ الاسم مع الألف التي هي بدل من ياء الإلحاق يأتي منوثة وغير منون، فمن نون جعلها كالأصلية، إذ هي في نحو «خلقى» و«يعزى» مناظرة لراء «جفقر» وعين «هجرع»، ومن لم ينوتها أجراها مجرى المؤنث، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في «حبلى»^(١).

ومما يدعو إلى العجب حقاً أنَّ يأخذ النحاة التنوين معياراً للتفريق بين ألف التانيث والألف التي ليست للتانيث، ثم يعودون فيعللون صرف «خلقى» ونحوها بأنَّ ألفه لغير التانيث^(٢)، فما كان علة يصبح معلولاً، وما كان معلولاً يصبح علة.

وأما تفريقهم في «خلقى» ونحوها بين المعرفة والنكرة، فيصرفونها إذا كانت نكرة، ويمنعونها من الصرف إذا سمي بها أي إذا كانت علماء، فأغلب الظنَّ أنه تفريق مصطنع دفعهم إلى القول به اجتماع العلمية وما سموه بألف الإلحاق المقصورة، وهما، عندهم، علتان موجبتان لمنع الصرف. ويلاحظ الباحث أنهم لم يأتوا بشاهد واحد على هذا التفريق، وإنَّ كان ما زعموه واقعاً لغوياً صحيحاً في لغة العرب، فإنَّ هذا الواقع اللغوي مصدر

(١) أحمد المالحى: وصف المبني في شرح حروف المباني ص ٣٦.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٠.

عهم بالسليقة اللغوية، ودون أي نظر في علة العلمية وغيرها.

واللافت للنظر أن ابن يعيش لم يذكر، في كتابه «شرح المفصل» العلم الذي اتصلت به ألف الإلحاق المقصورة^(١)، رغم كون كتابه أوضح كتاب نحوي، ومن أكثر الكتب النحوية تفصيلاً. وعلى نهج ابن يعيش سار بعض السحوتين^(٢). زد على ذلك أن الذي نظم علل الممنوع من الصرف، فقال (من البسيط):

عَدَلٌ وَوَصَفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعَجَّةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالشُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنٌ فَعِلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ^(٣)
أو الذي قال (من البسيط):

مَوَانِعُ الصَّرْفِ يَنْعَ أَنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنَا لِنَبْلُغَ فِي إِخْرَابِكَ الْأَمَلَا
إِجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَرَدَّ عَجَّةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا^(٤)

لم يذكر إلحاق الألف المقصورة بالاسم العلم ضمن موانع الصرف. والذي أراه أن يُلنى القول بالأسماء التي اتصلت بها ألف الإلحاق المقصورة، وأن تعتبر هذه الأسماء جزءاً مما لحقته ألف التأنيث المقصورة.

٢٠ - صرف العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِرَ:

إذا نُكِرَ العلم الممنوع من الصرف صُرِفَ^(٥). وعَلَّلَ النحاة صرفه بذهاب

(١) راجع ابن يعيش: شرح المفصل. ٦٩/١ - ٧١.

(٢) راجع ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦ - ٥٩٦.

(٣) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٢١/٢.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٥٨٦ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٠/٢ والبيان لبهاء الدين بن النحاس النحوي.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٧ وابن هشام: توضيح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٣٥/٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٧/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٦٥/٤.

أحد خرجي منع الصرف، وهو العلمية، وبقاء علة واحدة هي التأنيث، أو الزيادة، أو المعدل، أو الوزن، أو الصيغة، أو التركيب، أو ألف الإلحاق المقصورة. وهذه العلة غير كافية لمنع الصرف، نحو «مررتُ بفاطمة وفاطمة أخرى»، و«مررت بمروان ومروان آخر»، و«ربّ فاطمة ومروان وعمر وأحمد وإبراهيم ومُعديكرب وأرطى لقيتهم»، بالجر والتنوين، والجر لا يظهر على العلم الذي اتصلت به ألف الإلحاق.

واختلف النحاة في «أفعل» المسمّى به إذا نُكّر كما في نحو: «مررتُ بأحمر وأحمر آخر»، فمذهب الجمهور أنّه يبقى ممنوعاً من الصرف، وحيث أنّه أن «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلما سُمّي به كان على تلك الحال، فلما رُدّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي له أن ينصرف^(١). ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنّه إذا سُمّي به أحمر وما أشبهه، ثم نُكّر، أن ينصرف، لأنّه امتنع من الصرف في النكرة لأنّه نعت، فإذا سُمّي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتاً^(٢).

وكذلك ذهب الجمهور إلى أن «آخر» إذا سُمّي به رجلاً، ثم نُكّر، بقي على منعه من الصرف، وخالفهم أبو الحسن الأخفش في ذلك^(٣) والملاحظ أن اختلاف النحويين في صرف الوصف الممنوع من الصرف، إذا سُمّي به ثم نُكّر، يعود إلى عدم وجود شواهد لغوية على هذا النوع من الوصف، فالنحاة غالباً ما ينتخبون ما ليس موجوداً في اللغة، فيعطونه الأحكام، ثم يختلفون بشأنها، ولا يُبَيّن الرأي في مسائل الخلاف، لعدم توافر الأدلة، أي

(١) سيويه. الكتاب ١١٩٨/٢ والمبرد. المقتضب. ١٣١٢/٣ والزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧.

(٢) المبرد. المقتضب. ١٣١٢/٣ وزجاج الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٧ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢.

(٣) المبرد. المقتضب. ٢٢٧/٣.

الشواهد اللغوية، عليه.

وفي صرف العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّرَ، يقول ابن مالك (من
الرجز):

... واضْرِقْنَ ما نُكِّرا مِنْ كُلِّ ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرُ^(١)

(١) ابن مالك الألفية ص ٤٥٧ وابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٢٢٧

الفصل السابع

حكم المتنوع من الصرف إذا صغر أو خفف

١ - تعريف التصغير:

التصغير أو التحقير هو تحويل الاسم المعروف إلى صيغة «فُعِيل» أو «فُعَيْل» أو «فُعَيْلِيل» بهدف تصغير حجمه، نحو «كُتِبَ»، أو تقليل كميته، نحو: «فُرِّيَها»، أو تحقيره، نحو «شَوَّيِر»، أو تقريب المسافة، نحو «فُوتِق الطاولة»، أو تقريب الزمان، نحو: «بُعَيْد الظهر»، أو الشجب، نحو: «بُتِّي».

٢ - الحكم العام للمتنوع من الصرف إذا صُغِر:

يذهب النحاة إلى أن الاسم المتنوع من الصرف إذا صُغِر، وخرجت، بتصغيره، علة من علاتي منه من الصرف، صُغِر، فإن لم تخرج بقي ممنوعاً من الصرف^(١).

يقول المبرد: «فجملة هذا أن كل ما صُغِر، فخرج تصغيره من المانع، فهو مصروف، وما كانت العلة فيه فترك الصرف له لازم»^(٢).

(١) المبرد: المقتضب. ١١٨/١ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٣٥/١ والأزهري: شرح الصريح على التوضيح. ١٢٢٧/٢ وجلس حسن، النحو الوافي. ٣٦٩/١.

(٢) المبرد: المقتضب. ١٨/١.

هذا هو حكم النحاة العام لتصغير الممنوع من الصرف، وتورد تفصيلاته كما يلي:

٣ - حكم الاسم المماثل له مفاعل، و مفاعيل، إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم المذكور^(١) المماثل له مفاعل، و مفاعيل، نحو «جُنَيْد»^(٢) صرف، لأنه بالتصغير تزول صيغة منتهى الجموع عنه^(٣).

٤ - حكم الاسم المنتهي بآلف التانيث المقصورة أو الممدودة إذا صُغِر:

إذا صُغِر الاسم المنتهي بآلف التانيث المقصورة أو الممدودة، نحو «حُمَيْرَاء» و «رُضَيَّوِي» (تصغير «رَضَوِي» وهو علم على جبل بالحجاز)، فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف، وذلك لأن التصغير لا يزيل ألفه، فتبقى في المصغر تمنعه من الصرف^(٤).

٥ - حكم الوصف الذي على وزن «فعلان» الممنوع من الصرف إذا صُغِر:

إذا صُغِر الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن «فعلان»، نحو: «خُضَيَّان»، فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف، لبقاء علتي المنع فيه: زيادة الألف والنون، والوصفية^(٥).

(١) أما العلم المؤنث المثنى مصغر صيغة من صيغ منتهى الجموع فهو مصروف

(٢) تصغير «جنادل» تصغير توحيد.

(٣) سيويه، الكتاب، ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ والميرد: المقضب، ١٨/٤.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي، ٢٧٥/٤.

(٥) سيويه: الكتاب، ٢٢٧/٣ وعباس حسن: النحو الوافي، ٢٧٥/٤.

٦ - حكم الوصف المعدول الممنوع من الصرف إذا صُفّر:

إذا صُفّر الوصف المعدول الممنوع من الصرف، نحو «أخير» صُفّر، لأنّ التصغير يذهب العدل^(١)، أو كما يقول سيويه: «لأنّ هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل»^(٢).

٧ - حكم الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن «أفعل» إذا صُفّر:

إذا صُفّر الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن «أفعل» نحو: «أخير»، فإنّه يبقى ممنوعاً من الصرف، وذلك لأنّه يبقى بعد تصغيره مشابهاً للفعل وعلى وزنه^(٣). ومن شواهد هذا المنع قول الشاعر (من البسيط):

يَا مَا أَتَيْلَحَ خِرْلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَوْلِيَابِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ^(٤)

(١) اعترض بعضهم على صرف مصتر الملم المعدول والوصف المعدول بحجة أنّهما معدولا الصيغة، والتصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت له إذا لم يكن معانداً له، وردّ عليه بأنّ قوله صحيح في العدل الحقيقي، أمّا العدل التقديري فلا، لأنهم إنّا ارتكبوه حفظاً للمعادتهم لنا وأوه غير منصرف، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره (من الأزهري. شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢).

(٢) سيويه: الكتاب. ٢٢٤/٣ - ٢٢٦؛ ولزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٤٣ ولأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٧/٢ وجلس حسن، النحو هواني. ٢٧٥/٤.

(٣) سيويه: الكتاب. ١١٩٣/٣ وابن عيش: شرح المنصل. ٦١/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٤/٢.

(٤) ينسب هذا البيت، إلى العرجي، وهو في ديوانه ص ١٨٢، وإلى مجنون ليلى وهو في ديوانه ص ١٦٨ كما ينسب إلى ذي الرمة، وكامل القفي، والحسين بن عباد. وهو في ابن عيش: شرح المنصل. ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٢٥/٥، ١٤٣/٧ وابن الأثير الإصناف في مسائل الخلاف. ١٢٧/١ وابن هشام. مفتي القليب. ١٧٦٠/٢ والميبي شرح شواهد شروح الألفية. ٤١٦/١، ٤٦٣/٢ والبيضاوي: خزانة الأدب. ٤٥/١.

٨ - حكم العلم المؤنث الممنوع من الصرف إذا صُفّر:

إذا صُفّر العلم المؤنث الممنوع من الصرف، نحو: «حُمَيْرَة»، فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف، وذلك لأنّ علّتي التأنث والعلمية تبقيان فيه بعد التصغير^(١).

٩ - حكم العلم المركّب تركيباً مزجياً إذا صُفّر:

إذا صُفّر العلم المركّب تركيباً مزجياً، نحو: «مُعْتَدِيكُرب»، فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف، لأنّ علّتي التركيب والعلمية تبقيان فيه بعد التصغير^(٢).

١٠ - حكم العلم «المعدول» إذا صُفّر:

إذا صُفّر العلم «المعدول»، نحو: «عُمَيْر»، فإنه يُصرف، وذلك لأنّ التصغير يُزيل علّة المدل^(٣).

١١ - حكم العلم الأعجمي إذا صُفّر:

إذا صُفّر العلم الأعجمي الممنوع من الصرف، نحو «أُسْتَحْيِق» (تصغير «إسحاق») فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف لبقاء علّتي العلمية والمعجمة فيه^(٤).

- ١٥/٤ واللسان (ملح). وشدن. توخرى. وهؤلاء: تصغير «هؤلاء» على غير قياس. والسر. شجر الطلح. والشاهد فيه قوله. «أبيلح» حيث منه من الصرف لأنّه وصف أصلي على وزن «أفعل» ثم صُفّر. والبيت من شواهد الكوفيين على اسمية «أفعل» في التعجب (راجع ابن الأثير: الإيضاح في مسائل الخلاف. ١/١٢٦ - ١٢٨).

(١) الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٢٨ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٧٥/٤

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٣) سيويه: الكتاب. ٢٢٤/٣ - ٢٢٦ والزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤٣ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٧٥/٤.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

١٢ - حكم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم المنتهي بألف ونون زائدتين، نحو: «سُرَّيْحِين»، فإنه يُصَرَف، لأنه بعد تصغيره نزول منه الألف الزائدة^(١).

١٣ - حكم العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة، نحو: «أَرَطِي» (تصغير «أَرَطَى»^(٢))، صُرف، وذلك لأنَّ التصغير يزيل منه ألف الإلحاق المقصورة^(٣).

١٤ - حكم العلم الممنوع من الصرف الذي على وزن الفعل إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم الممنوع من الصرف الذي على وزن الفعل، وبقي بعد تصغيره على وزن الفعل، نحو: «يُزَيْد» تصغير «يزيد»، فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف، أمّا إذا أصبح بعد تصغيره على صيغة لا توازن الفعل، نحو: «حُمَيْد» (تصغير «أحمد»)، فإنه يصرف لزوال علة موازنة الفعل منه^(٤).

١٥ - حكم العلم المؤنث الذي يجوز فيه الصرف والمنع، إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المنقول عن مذكر، نحو: «دُود»، وكذلك العلم المؤنث الثنائي الحروف، نحو: «يَد»، وهما يجوز فيهما الصرف وعدمه، فإنهما، بعد التصغير، يمتنان من الصرف^(٥).

(١) سيويه: الكتاب، ٢/٢١٧، وعباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٧٥.

(٢) أرطى: أصله نوع من الشجر.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٧٥.

(٤) سيويه: الكتاب، ٢/٢١٧، وعباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٧٥.

(٥) سيويه: الكتاب، ٣/٢٠٠، وعباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٧٦.

وخلاصة القول، إنَّ الاسم الممنوع من الصرف يصرف، عند تصغيره، في الحالات التالية:

- أ - إذا كان مذكَّرًا من صيغ منتهى الجمع.
 - ب - إذا كان معدولًا.
 - ج - إذا كان علمًا منتهيًا بآلف ونون مزيدتين.
 - د - إذا كان علمًا منتهيًا بآلف الإلحاق المقصورة.
 - هـ - إذا كان علمًا على وزن الفعل، وأزال تصغيره وزن الفعل هـ.
- وبقي الاسم الممنوع من الصرف غير منصرف بعد تصغيره في الحالات التالية:

- أ - إذا كان منتهيًا بآلف التانيث المقصورة أو الممدودة.
 - ب - إذا كان وصفًا منتهيًا بآلف ونون زائدتين.
 - ج - إذا كان وصفًا أصلًا على وزن «أفعل».
 - د - إذا كان علمًا مؤنثًا.
 - هـ - إذا كان مركبًا تركيبًا مزجيًا.
 - و - إذا كان أعجميًا.
 - ز - إذا كان على وزن الفعل وبقي بعد تصغيره على وزن الفعل.
- هذا جملة ما يقوله النحاة في حكم الاسم الممنوع من الصرف إذا صُغِّر. والناظر في أقوالهم يرى أنهم لم يستندوا في أحكامهم إلى شواهد من كلام العرب، وإنَّما تخيلوا هذه الشواهد، وأعطوا هذه الأحكام فيها، فجاءت، كما أرادوها، جارية على علمهم، مطَّردة مع قياساتهم وقواعدهم التي فرضوها على اللغة.

١٦ - حكم الاسم المصروف إذا صُفِّرَ:

إذا صُفِّرَ العلم المصروف، وأصبح، بعد تصغيره، على وزن الفعل، نحو «تَوَسَّطَ» (تصغير «توسط» علم على رجل) ونحو: «تَضَرَّبَ» (تصغير «تضارب» علم على رجل)، فإنه يمنع من الصرف، أما إذا لم يصبح على وزن الفعل، نحو: «تَوَسَّطَ» (تصغير «توسط» علم على رجل)، فإنه يبقى مصروفاً^(١).

١٧ - التخفيف وحكم العلم الممنوع من الصرف إذا خَفَّفَ:

التخفيف، ظاهرة لغوية في العربية يلجأ إليها أحياناً للتخلص من ثقل ظاهر في كلمة ما أو في تركيب معين. ويكون التخفيف بأمور عدة، منها:

أ - إزالة الحركة، نحو: «عَلِمَ» في «عِلْمَ».

ب - إزالة الحركة، وإبدال حرف علة بحرف علة آخر، نحو: «قال» وأصلها: «قُول».

ج - نقل الحركة، وإبدال حرف علة بحرف علة آخر، نحو «قيل» وأصلها: «قُول».

د - حذف حرف، نحو: «يَعِد» وأصلها: «يُؤْعِد».

هـ - حذف حرفين، نحو: «وقى» (فعل الأمر من «وقى»)، وأصلها: «أوقى».

و - حذف كلمة، نحو الآية «تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ»^(٢) أي: تالله لا تفتأ تذكر يوسف...

والذي يهتما من التخفيف هنا أن الممنوع من الصرف إذا كان علماً على

(١) صوريه: الكتاب، ٢٠٠/٣ وهباس حسن: النحو الوافي، ٢٧٥/٤ - ٢٧٦.

(٢) يوسف: ٨٥.

وزن الفعل وخفف، نحو: «قال» و«قيل»، و«علم» (أعلام على
ذكور)^(١)، فإنه يصرف، ذكر ذلك سيويه^(٢)، ولم أجد هذا الحكم عند
غيره.

(١) أما إذا كان علماً على أنثى، فتحكمه كحكم «هند»، أي يجوز فيه الصرف وحده.

(٢) سيويه: الكتاب، ٢٢٦/٣ - ٢٢٧.

الفصل الثامن

حكم الممنوع من الصرف إذا كان منقوصاً

١ - تعريف الاسم المنقوص:

هو اسم معرب آخره ياء أصلية غير مشددة مكسورة ما قبلها^(١)، نحو: «الثواني»، «القاضي»، «المحامي».

٢ - أنواع الممنوع من الصرف المنقوص:

قد يأتي الممنوع من الصرف المنقوص:

أ - صيغة من صيغ منتهى الجموع، أو مماثلاً لـ «مفاعيل» و «مفاعيل»، نحو: «الثواني»، «الجواري».

ب - ملحقة بالمماثل لـ «مفاعيل»، و «مفاعيل»، وهو «كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً أم غير أصيل، علماً أن غير علم، مرتجلاً أم منقولاً^(٢)، نحو: «ثوان» (علم على امرأة).

(١) ليس من الأسماء المنقوصة مثل «علي» لأن ما قبل الياء ليس مكسوراً، ولا مثل «كناني» لأن الياء غير أصلية، ولا مثل «ليثني» لأن الياء مشددة.

(٢) عامر حسن: النحو الوافي، ٢١٤/١.

ج - وصفاً مضمرًا، نحو: «أعير»^(١) تصغير «أعير»، و«أعير» تصغير «أعير».

د - علمًا مؤنثًا، نحو: «قاضي» (علم على فتاة)، و«تفدي»^(٢) (علم على أنثى، منقول من الفعل المضارع «تفدي»).

هـ - علمًا مذكّرًا، نحو: «يرمي»^(٣) (علم على ذكر).

٣ - حكم ما كان منقوصًا على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» أو ملحقة بهما:

إذا كان ما جاء على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» أو الملحقة بهما اسمًا منقوصًا، فإنه يعامل معاملة الاسم المنقوص.

يقول ابن مالك (من الرجز):

وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِيهِ كَسَارِي^(٤)
أَيِ إِنَّهُ:

- إذا كان مقترنًا بـ «أل» أو مضافًا، فإن ياءه تثبت، ويرفع بضمة مقدرة على يائه الساكنة، نحو: «سركني الثواني التي رأيتك فيها»، و«كانت أغاني الشعب جميلة»، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء، نحو: «إن الأغاني الجميلة تريح النفس»، و«إن أغاني الشعب اللبناني جميلة»، ويجز بكسرة مقدرة على يائه الساكنة، نحو: «من الثواني تكون الساعات والآيام»، و«من أغاني الشعب نعرف أهدافه وطموحاته».

(١) يمنع «أعير» من الصرف لأنه وصف على وزن الفعل «أسطر» وكذلك «أعير».

(٢) تجتمع في «تفدي» (علم على فتاة) ثلاث علل من علل المنوع من الصرف، وهي: العلمية، والتأنيث، ووزن الفعل.

(٣) يمنع «يرمي» (علم على ذكر) من الصرف لأنه علم على وزن الفعل.

(٤) ابن مالك: الألفية ص ١٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية ص ٣٢٧/٢

- إذا كان غير مقترن بـ أل، وغير مضاف، فإنه في حالة الرفع تحذف ياءه ويرفع بضمة مقترنة على الياء المحذوفة، نحو: «سرتني ثوان رأيتك فيها»، أما في حالة الجر فتحذف ياءه، أيضاً، ويجزى بفتحة عوضاً من الكسرة، وتكون هذه الفتحة مقترنة على الياء المحذوفة، نحو: «مررت بسواقٍ جارية»، ونحو الآية ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾^(١)، وأما في حالة النصب، فإن ياءه تثبت، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو الآية: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾^(٢)، وعَلَّ بعضُهم هذا الحكم بأن «في آخر نحو: وجواره مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعميض، فخفف بحذف الياء، وحوض عنها التنوين لثلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، وقدر إعرابه رفعاً وجرّاً استثقلاً للضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها، ولم تخفف في النصب لعدم الثقل، ولا مع الألف واللام لعدم التمكن من التعميض، لأن التنوين لا يجامع مع الألف واللام والإضافة»^(٣). والتعليل الصحيح في هذا الحكم هو نطق العرب ليس إلا.

واختلف النحاة في تنوين الممنوع من الصرف إذا كان اسماً منقوصاً على مثال «مفاعل، ومفاعيل»، في حالتي الجر إذا لم يكن مضافاً ولا مقترناً بـ أل، في نحو: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾^(٤)، ونحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ مُّوَسَّاتٍ﴾^(٥)، فذهب الأخفش إلى أن الياء لما حذفت تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ كـ «سلام»، و«كلام»، وذات صيغة متبني الجموع، فدخله تنوين الصرف، وردّ بأن المحذوف في قوة الوجود، وإلا لكان آخر ما بقي

(١) العجر: ١ - ٣.

(٢) سبأ: ١٨.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٢.

(٤) الفجر: ١ - ٣.

(٥) الأعراف: ٤٦.

حرف إعراب، واللازم باطل فالملزوم مثله. وذهب الزجاج إلى أن التنوين عوض عن ذهاب الحركة عن الياء، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين. وهو ضعيف، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو: «موسى» أولى لأنها لا تظهر بحال، واللازم منتف، فالملزوم كذلك. وذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر، فحكموا له في «جوار» ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين. ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر. وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله^(١). ولا شك أن هذا الاختلاف في تنوين «جوار» ونحوه في بعض الحالات فيه الكثير من التخيل، ولا نعتقد أن العربي فكر فيه أو ببعضه عندما نطق منوناً «جوار» ونحوه المجرد من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجر.

وإذا كان النحاة يتفقون على أن حذف الياء في الاسم المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجر إنما جاء للتخلص من التقاء الساكنين، فإنهم يختلفون في سبب هذا الحذف إذا كان الاسم المنقوص جمعاً على مثال «مفايل» و«مفاعيل» مجرداً من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجر. فقال فريق إنما حُذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن حذف الياء سابق على منع الصرف، وإن ضمة الياء في نحو: «دواحي» (دواحين) استقبلت فحذفت: «دواحين» فالتقى ساكنان، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة: دواح (دواحين)، ثم حُذف التنوين، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف، وحل محله تنوين آخر ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة، وليمتع رجوعها عند النطق، فصارت «دواح». وقال فريق آخر، إنما حُذفت الياء طلباً للحقة، وذلك أن الحذف متأخر عن منع الصرف،

(١) الأزهري: شرح الصريح على التوضيح. ٢١٢/٢.

فالأصل: دواهي (دواهيُن) حُذِفَ التنوين لمنع الصرف، فصارت الكلمة: «دواهي»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء طلباً للخفة، وجاء تنوين آخر للمعرض عنها، ولمنع رجوعها^(١).

ولا يخفى ما في هذين المذهبين من تكلف بغير داع، والسبب الحقيقي للحذف هو استعمال العرب ليس غير، ومما ينقض ما يذهبون إليه أن العرب تقول: «شاهدت سواقي» بالنصب بالفتحة الظاهرة على الياء، «فلم توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء؟ ولم توصف في حالة الجر حين تكون نائمة عن الكسرة بالثقل، وتحذف - في الرأي المشهور - ثم تحذف الياء؟ فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان، والفم، وجهاز النطق، والكلام؟^(٢).

وحكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً في ثبوت يائها رفعاً ونصباً وجرّاً إذا كانت مضافة أو مقترنة بدال، وحذف يائها في حالتي الرفع والجر مع بقائها في حالة النصب، هذا الحكم هو على اللغة الأشهر والأفصح، ومن العرب من يقلب الكسرة قبل الياء فتحة، فتقلب الياء ألفاً، وأكثر ما يكون ذلك فيما كان مفردة اسماً محضاً على وزن «فَعْلَاء» الدالة على مؤنث ليس له، في الغالب، مذكر، نحو: «صَحْرَاء» و«صَحَارِي»، و«قَذْرَاء»، و«قَذَارِي» فيقول فيها: «صَحَارِي»، و«قَذَارِي» بغير تنوين رفعاً وجرّاً ونصباً^(٣).

٤ - حكم الممنوع من الصرف المنقوص إذا كان وصفاً أو علماً، إذا كان الممنوع من الصرف وصفاً منقوصاً، نحو: «أعجم» (تصغير

(١) هاس حسن، الشعر الوافى، ٣٩/١، الهامش، ٢١١/٤، الهامش.

(٢) المرجع نفسه، ٣٩/١، الهامش.

(٣) المرجع نفسه، ٣٦٨/٤.

«أعصى» أو علماً مؤنثاً، نحو: «راعى» (علم على أنثى) و«يرمى» (علم على ذكر)، فإنه، أيضاً، يعامل كالاسم المنقوص، أي إنه:

أ - إذا كان غير مضاف وغير معرف بـ «أل»، فإن ياءه تحذف رفعاً وجراً، وينون، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، نحو: «جاء أعصى وراعى»^(١)، و«مررت بأعصى وراعى»، و«شاهدت أعصياً وراعياً».

ب - إذا كان الوصف مضافاً، أو معرفاً بـ «أل»^(٢)، فإن ياءه تثبت، ويرفع بالضمة المقدرة على يائه الساكنة، نحو: «جاء أعصى القرية»، و«حضر الأعصى»، وينصب بفتحة ظاهرة على يائه، نحو: «شاهدتُ أعصياً القرية»، و«سأدتُ الأعصى»، ويجز بكسرة مقدرة على يائه الساكنة، نحو: «مررتُ بأعصى القرية»، و«التقيتُ بالأعصى»^(٣).

يقول ابن مالك في حكم المنوع من الصرف إذا كان اسماً منقوصاً (من الرجز):

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَيُفِي إِخْرَاجِهِ نَهْجٌ جَوَارٍ يَنْتَفِيسُ^(٤)
والحكم السابق للمعلم المنقوص المنوع من الصرف هو مذهب جمهور النحاة. وذهب يونس بن حبيب وعيسى بن عمر والكسائي إلى وجوب إثبات يائه ساكنة في حالة الرفع، ومفتوحة في حالتي النصب والجر، وشاهدهم قول الشاعر (من الرجز):

- (١) «راعى» علم على أنثى.
(٢) لا يضاف العلم، ولا يعرف بـ «أل» إلا نادراً.
(٣) راجع حكم المنوع من الصرف إذا كان اسماً منقوصاً في سيرته: الكتاب ٣١٢/٢ - ١٣١٦ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١١٣ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٩/٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣٨/٢ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢ وجلس حسن - النحو الرازي. ٢٦٦/٤ - ٢٦٨ - .
(٤) ابن مالك: الألفية. ص ١٥٧ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢.

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقَلَّوِيَا^(١)

ومنهم من يذهب مذهب يونس بن حبيب وعيسى بن عمر والكسائي في كلّ الأسماء المقرّعة الممتوعة من الصرف، فلا يقتصر على العلم المنقوص الممنوع من الصرف، فيُجري المعتل - وهو الاسم المنقوص هنا - مجرى الصحيح، وشاهده قول الفرزدق (من الطويل):

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى عَمَوَالِيَا^(٢)

وقول أمية بن أبي الصلت^(٣) (من الطويل):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَمَائِيَا^(٤)

(١) البيهقي: دون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٤٣١٥/٢ والمبرد: المقتضب. ١٢٨٠/١ وابن جني: الخصائص. ٦/١، ٤٤/٢ وابن منظور: لسان العرب (علا) و(قلا)، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٣٩/٤ وهما في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢ مع نسبتها إلى الفرزدق، وليسا في ديوانه، وهبطي: تفسير دهمي: (علم على ذكر)، والخلق. أراد به رث الهبة، والمقلولي: المنجالي المنكمش، والشاهد ليهما قوله: «يعلي» وهو اسم علم منقوص ممنوع من الصرف، وجرّ بالفتحة الظاهرة. والألف في «يعلياء» للإطلاق. وهو، عند جمهور النحاة، ضرورة شعرية.

(٢) البيت مع نسبته في سيبويه: الكتاب. ٤٣١٣/٣ والمبرد: المقتضب. ١٢٨١/١ وابن جني: شرح المفصل. ١٦٤/١ والبغدادى: خزانة الأدب. ١١١٤/١ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٩/٢. وهو دون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٤٣١٥/٢ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٤٠/٤. ولم أجده في ديوان الفرزدق. والبيت يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحق الفرزدق، فهجاء بذلك. وكان عبد الله مولى لآل الخضرى، وهؤلاء كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء. يقول: لو كان عبد الله دليلاً لهجونه، ولكنه أذل من الدليل. والشاهد في البيت جرّ «مولى» بالفتحة الظاهرة على الياء، والأصل: موال، وهو، عند جمهور النحاة، ضرورة شعرية.

(٣) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة (٥٠٠ - ٦٢٦ م) شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام، وكان مقلداً على الكتب القديمة يلبس المسموح تعنتاً. وهو ممن حرّموا على أنفسهم الخمر، ونبدوا عبادة الأوثان في الجاهلية. (الزركلي: الأعلام. ٧٣/٢).

(٤) ديوانه (جمع شعر يموت، لات، ط، ١، بيروت ١٩٣٤ م). ص ٧٠، وهو مع نسبته في =

ويرى جمهور النحاة أنّ جرّ الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في
هذه الشواهد الثلاثة السابقة إنّما هو ضرورة شعرية.

هـ ابن منظور. لسان العرب (سما) ودون سبة في سبويه: الكتاب. ٣١٥/٢، والمبرد؛
المقتضب. ٢٨٢/١ وابن جني: الخصائص. ٢١١/١، ٣٣٣، ٣٤٨/٢، وأراد الشعر
بـ«سما» الله العرش. والشاهد فيه جرّ «سما» بالفتحة الظاهرة، وهو عند الجمهور
ضرورة. وفيه ضرورتان أخريان: أولاً جمع «سما» على «سما» جوزي «فماثل»
كشمال وشمائل، والمستعمل فيها «سماوات»، والثانية أنّه لم يميّزها إلى الفتح والقلب،
فقول: «سمايا»، كما يقال: «خطايا».

الفصل التاسع

صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف من الصرف

١ - صرف الممنوع من الصرف في الشعر:

كثيراً ما ورد الممنوع من الصرف مصروقاً في الشعر العربي، ومنه قول النابغة الذبياني (من الكامل):

فَلْتَأْيَيْتِكَ قَصَائِدَ وَتَتَذَقَّرْنَ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(١)

وقول أبي كبير الهذلي^(٢) (من الكامل):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ هَوَائِدَ حَبْكُ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ^(٣)

(١) ديوانه. ص ١٨٩، وسيبويه: الكتاب. ١٥١١/٣، والبريد: المختضب. ١٤٣/١، ١٥٤١/٢ وابن جني: الخصائص. ٢٤٧/٢، وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٨٩/٢ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢. والبيت يقول الشاعر لوردة بن عمرو الكلابي، وكان قد أشار على النابغة أن يشير على قومه بقتال بني أسد، وأمره بنقص حلفهم وقتالهم، فأبى النابغة هذا الفخر فوقعه زحمة بالهبط، فقاتل في هذا قصيدة منها هذا البيت. والأكوار. جمع كور وهو الرجل بأداته. والقادمة للرجل كالقربوس للمرج. والشاهد فيه قوله: «قصائد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٢) هو عامر بن الحليس الهذلي من بني مهمل بن هذيل شاعر فحل من شعراء الحماسة قبل أدرك الإسلام وأسلم، وله خبر مع النبي (صلى الله عليه وسلم) (الزركلي: الأعلام. ٢٥٠/٣)

(٣) سيبويه: الكتاب. ١٠٩/١، والبخاري: خزنة الأدب. ٤١٦/٣، والبيهقي: شرح شواهد شروح الألفية. ٥٥٨/٣، وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢٨٧/١، وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. والنطاق: ما تشده المرأة في حقها. والمهبل: المدفوع.

وقول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِنْدَ خِنْدَرٌ عُنَيْزَةٌ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(١)

وقوله (من المديد):

رُبَّ رَامٍ مِنْ يَتِي ثَقَلٍ مَثَلُجٌ كَتَبَهُ فِي قُتْرَةٍ^(٢)

وقول الفرزدق (من البسيط):

هَذَا آيْنٌ فَاطِمَةٌ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَةً بِجَدِّهِ أَتَيْتَاهُ اللَّهُ قَدْ خُتِمُوا^(٣)

وقد يضطر الشاعر إلى جرّ الاسم بالكسرة دون تنوينه، نحو قول النابغة الذبياني (من الطويل):

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ قَوْقُهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(٤)

-
- = عليه بالعليل وهو التكل، وقيل: هو القمنوه الذي لا يماسك، والشاعر يمدح رجلاً حملت به أمه وهي غير مستعدة للفراش، وكانت العرب ترمي أن الولد إذا حملت أمه به كرهًا خرج نجيبًا. والشاهد فيه قوله: «عرا لده» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.
- (١) ديوانه. ص ١١١٢ وابن هشام: مفي اللبيب. ١٣٧٩/١ والمعني: خرج شواهد شروح الألفية. ١٣٧٤/٤ وابن عصفور: خرائر الشعر. ص ٢٣، والمصدر: اليهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومرجلي: تاركي أمشي متوجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.
- (٢) ديوانه. ص ٢٧٥ وابن عبد ربه: العقد الفريد. ٤٤٠٠/٢ وابن عصفور: خرائر الشعر. ص ٢٣. وبنو ثعل: قبيلة من طيبره كانت مشهورة بجودة الرماية. مثليج: مدخل. قتر: جمع قتر، وهي بيت الصائد الذي يكمن فيه للوحش لتلا تراه فتضرم منه. والشاهد فيه قوله: «ثعل» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.
- (٣) ديوانه. ١٧٨/٢ والبيت من قصيدة يمدح فيها زين العابدين والشاهد فيه قوله: «فاطمة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.
- (٤) ديوانه. ص ٤٣٠ وابن يعيش: شرح المفصل. ٩٨/١ وابن عصفور: خرائر الشعر. ص ٢٢. والعصائب: الجماعة من الطير. والمعنى أن ممدوح الشاعر إذا غرّوا بالجيش حلقت الجوارح من الطيور فوق القتل من أعدائهم لتأكل منهم. والشاهد فيه قوله: «عصائب» حيث اضطر الشاعر إلى جرّ بالكسرة دون تنوينه وهو ممنوع من الصرف.

وإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف جرّه بالكسرة كما في بيتي امرئ
القيس وبيت الفرزدق السابق الذكر.

ويجوز النحاة جميعاً صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر^(١)،
لكنهم اختلفوا في إجازة صرف أفعال التفصيل في هذه الضرورة، فذهب
الكوفيون إلى أن «أفعل منك» لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب
البصريون إلى أنه يجوز صرفه فيها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن «من» لما اتصلت
به منعت من صرفه لقوة اتصالها به، ولهذا كان في المذكر والمؤنث
والثنية والجمع على لفظ واحد، نحو: «زيد أفضل من عمرو»، و«هذه
أفضل من دحية»، و«الزيدان أفضل من العمرين»، و«الزيدون أفضل من
العمرين»، وما أشبه ذلك، فدل على قوة اتصالها به، فلهذا قلنا: لا يجوز
صرفه. ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن «من» تقوم مقام
الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع
بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة، وإنما لم يجر الجمع بين التنوين والإضافة
لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل
في الأسماء كلها الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة
تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطرت الشاعر ودعا إلى الأصل، ولم يعتبر
تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها. قال أبو كبير الهذلي (من
الكامل):

مِنْ خَمَلَنْ بِهٍ وَهَنْ حَوَاقِدَ حَبْكِ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(٢)

- (١) يراجع ابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٤٩٣/٢ والميرد: المقنن
١٣٥٤/٣ وابن مالك: الألفية. ص ١٥٧ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ١٣٢٨/٢ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٦/٤ - ١٣٧.
(٢) سبق تخريج هذا البيت في هذا الفصل.

فصرف «عواقد» وهي لا تنصرف، لأنه ردها إلى الأصل. وقال النافذة
(من الكامل):

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ، وَلْيَدْفَعَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(١)

فصرف «قصائد»، وهي لا تنصرف، لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير
ذلك مما لا يُحصى كثرة في أشعارهم. والذي يدل على هذا أن ما لا أصل
له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوته للضرورة، لأنه لا
أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول:
«أفعل منك» اسم، والأصل فيه الصرف، وإنما امتنع من الصرف لوزن
الفعل والوصف، فصار بمنزلة «أحمر»، وكما وقع الإجماع على أن
«أحمر» يجوز صرفه في ضرورة الشعر رداً إلى الأصل، فكذلك «أفعل
منك» ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف،
وهو جدول من الأصل إلى غير أصل، فكيف لا يجوز صرف ما أصله
الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى أصل؟ وهل منع ذلك إلا رخص
القياس، وبناء على غير أساس؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن «مين» لما اتصلت
به منعت من صرفه»، قلنا: هذا باطل، لأن اتصال «مين» ليس له تأثير في
منع الصرف، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف. والذي يدل
على ذلك أنهم قد قالوا: «زيد خير منك وشر منك»، فيصرفون مع اتصال
«مين» به، ولم يمنعوها الصرف مع دخول «من» عليهما واتصالها بهما، ولو
كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال «من» بهما، فلما انصرفا مع
اتصال «مين» بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف،
وأما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف^(٢). ثم ردوا على قول
البصريين إن أفعل التفضيل لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث لاتصال «مين» به،

(١) سبق نخب هذا البيت في هذا الفصل.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ١٨٨ - ١٩١.

ردوا بالقول إنه لم يشن ولم يجمع، ولم يؤثث لثلاثة أوجه: أولها تضمنته معنى المصدر، وثانيها مضارعة للفظ والبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد، وثالثها لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، وأفعال اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجر تثنيته ولا جمعه، كما لم يجر تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان^(١). كذلك ردوا على قول الكوفيين: «إنما لم يجر الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء»، بأنه لم يجر هذا الجمع لوجهين: أولهما أن الإضافة تدل على التعريف، والتنوين يدل على التكثير، فهما ضدان، والضدان لا يجتمعان. وثانيهما أن الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل، فهما ضدان، والضدان لا يجتمعان... الخ^(٢).

والمأمل لمسألة الخلاف هذه من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يرى أن الفريقين أشبهوا كعادتهما بالأدلة العقلية، والقياسات المنطقية، والبراهين الجدلية. ولينهم استندوا إلى شواهد ثبتت صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر. وما دام البصريون عجزوا عن الإتيان بشاهد واحد لإجازتهم صرف «أفعل التفضيل» في الشعر، وما دامت كتب ضرائر الشعر لم تثبت أي شاهد على ذلك^(٣)، فإنه لا يسعنا إلا القول: إن العرب لم تصرف «أفعل التفضيل» في ضرورة الشعر.

وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا المنتهي بألف، وذلك لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن^(٤)،

(١) المصدر نفسه. ٤٩١/٢.

(٢) ابن الأسدي. الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩١/٢.

(٣) تراجع اس صفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢ - ٢٤، وخبيل بنان الحسن: في الضرورات الشعرية (المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٧٣) ص ٧١ - ٧٢.

(٤) عن اس صفور: ضرائر الشعر. ص ٢٤.

لكن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف. قال المظن بن رباح المري^(١)
(من الكامل):

إِنِّي مَقَسَّمٌ مَا مَلَكَتُ فَجَاحِلٌ أَجْرًا لَأَخِيرَةٍ وَذَنْبًا تَنْقَعُ^(٢)

والممنوع من الصرف الذي صرف للضرورة الشعرية يعرب حسب موقعه
في الجملة، ويزاد في إعرابه حين يكون منوناً أن تنوينه للضرورة^(٣).

٢ - صرف الممنوع من الصرف في الشعر:

يرى بعض النحاة أن الممنوع من الصرف لا يصرف إلا للضرورة، وأن
هذه لا تكون إلا في الشعر، ويرى بعضهم الآخر أن هذه الضرورة ليست
مقصودة على الشعر وحده، وإنما تشمل الشَّعْر^(٤) والفواصل^(٥) أيضاً، لأن
لكلٍّ منهما وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة، والنقصان،
والإبدال، وغير ذلك^(٦). والواقع اللغوي يشهد أن الممنوع من الصرف جاء
مصرفاً في بعض القراءات القرآنية، وذلك ولمراعاة التناسب في آخر
الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل،
لتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلا هذا، ولأن

(١) هو شاعر جاهلي، ولم تذكر كتب التراجم من حياته شيئاً (الزركلي: الأعلام،
٢٧٥/٥).

(٢) ابن هشود: خرائر الشعر، ص ٢٥، وشرح شواهد شروح الألفية ٣٧٦/٤. والشاهد
فيه صرف «ذنباً»، وهذا الصرف وعدمه سواء بالنسبة إلى الوزن الشعري.

(٣) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ٢٢٧/٢، وجباس حسن: النحو الوافي،
٢٧٧/٤.

(٤) هو وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر، ومنه قول ابن الأثير: «الكريم
من أوجب لسانه حقاً، وجعل كواذب آماله صدقاً، وكان غرق المطايا منه خلقاً».

(٥) الفاصلة هي وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها
من غير أن تشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه
في الوزن كاملاً، وإنما يكفي أن يكون متقارباً، وسيأتي مثل عليها.

(٦) راجع جباس حسن: النحو الوافي، ٢٧٦/٤، هامش.

للتناسب إيقاعاً هندياً على الأذن « وأثراً في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارىء »^(١). ومن هذه الأمثلة قراءة الآية: ﴿إِنَّا آَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا﴾^(٢) بتسوين «سلاسل»^(٣) مراعاةً لتسوين «أغلاق» و«سعير» اللتين بعدها. كما قرئت الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآَنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾^(٤) بتسوين «قوارير»^(٥)، وذلك مراعاةً للتسوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها^(٦)، وآخر الآية التالية لها^(٧). كما قرئت الآية: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾^(٨) بتسوين «قوارير»^(٩)، مراعاةً لتسوين «قوارير» التي في الآية السابقة^(١٠). وكذلك قرئت الآية: ﴿وَقَالُوا: لَا تَذَرُنْ آلِهَتَكُمْ، وَلَا تَذَرُنْ وَدًّا، وَلَا سُوَاعًا، وَلَا يَغُوثًا، وَيَعُوقًا، وَنَسْرًا﴾^(١١) بتسوين «يغوثًا» و«يعوقًا»^(١٢)، وذلك

(١) المرجع السابق، ٢٧٠/٤.

(٢) الإنسان: ٤.

(٣) قرأ المدنيان والكناسي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ وهشام من طريق الحلواني والثعلابي عن الداجوني بالتسوين ولم يذكر السعيد في تبصرته عن رويس خلافاً، ووقفوا عليه بالألف بدلاً من. وقرأ الباقون وزيد عن الداجوني بغير تسوين (ابن الجوزي: النشر في القراءات العشر ٣/٣٩٤).

(٤) الإنسان: ١٥.

(٥) قرأ المدنيان وابن كثير والكناسي وحلف وأبو بكر بالتسوين ووقفوا بالألف، وانفرد أبو الفرج الشنبوذ بذلك عن النفاثي عن الأزرق عن ابن شنبوذ عن الأزرق الجصالي عن الحلواني عن هشام. وقرأ الباقون بغير تسوين وكلمهم وقف عليه بألف إلا حمزة ورويساً (ابن الجوزي: النشر في القراءات العشر، ٣/٣٩٥).

(٦) هي الآية: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَطْرُفُهَا عَذْلِيلًا﴾ (الإنسان: ١٤).

(٧) هي الآية: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (الإنسان: ١٦).

(٨) الإنسان: ١٦.

(٩) قرأ المدنيان والكناسي وأبو بكر بالتسوين ووقفوا عليه بألف (ابن الجوزي: النشر في القراءات العشر ٣/٣٩٥).

(١٠) هي الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآَنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ قَوَارِيرًا﴾ (الإنسان: ١٥).

(١١) نوح: ٢٣.

(١٢) قرأ الأعمش وغيره بتسوينهما (تراجع المكبري: التبيان في إعراب القرآن) (تحق علي -

مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منوثة. وأشار ابن مالك إلى صرف
 الممنوع من الصرف للاضطراب أو للتناسب بقوله (من الرجز):
 ولا اضطراب أو تناسب صرف ذو المنع والمنصرف قد لا ينصرف^(١)
 ويعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب «التناسب» كما يعرب
 إذا صرف للضرورة الشعرية.

٣ - صرف الممنوع من الصرف في بعض لغات العرب:

نقل بعض اللغويين أن من العرب من يصرف في الكلام كل ما لا
 ينصرف. قال أبو الحسن الأحنس: فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد
 اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك^(٢). وذكر بعضهم
 أن «عمر» وأمثاله مما يمنعه النحاة من الصرف للعلمية والعدل، ورد كثيراً
 مصروفاً حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وقد كتب الشنقيطي
 رسالة في هذا سماها: «عذب المعل في صرف ثعل»^(٣) وروى إمام الكوفة،
 الفراء، عن العرب صرف «ثلاث» و«رباع» مما رأوا منعه للوصفية
 والعدل^(٤). كذلك أجاز قوم صرف الجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل»
 اختياريًا، أي دون ضرورة شعرية أو نثرية، ورجز بذلك راجزهم فقال (من
 الرجز):

« محمد الجاوي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لا ط، لا ت (١٢٤٢/٢)، وأبو جعفر
 النحاس: إعراب القرآن (تحق خلوي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت،
 ط ٢، ١٩٨٥ م) ٤١/٥ - ٤٢. وود، وسواع، ويعقوب، وسر أسماء أبنام عدها
 العرب في العصر الجاهلي.

(١) ابن مالك: الألفية ص ١٥٧ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
 ٣٣٨/٢.

(٢) ابن عسكور. ضرائر الشعر ص ١٢٥ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
 ١١٣٧/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٧/٢ - ٢٢٨.

(٣) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٤) عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والمصرف في الجمع أتى كثيراً حتى أدق قوّم به التخييراً^(١)

٤ - منع صرف المصرف في الشعر:

اختلف النحاة في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فقد أجازوه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه أكثر البصريين^(٢). ويظهر أن ابن مالك من المجيزين بدليل قوله (من الرجز):

ولأضطرارٍ أو تناسبٍ صرفٌ ذو المنع والمصرف قد لا يتصرف^(٣)

واحتج الكوفيون بالسماع، فقد جاء ذلك كثيراً في أشعار العرب، ومنه قول الأخطل^(٤) (من الكامل):

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب حائلة الثوب فدور^(٥)

(١) عن المرجع السابق. ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٣/٢. ومن البصريين الذين وافقوا الكوفيين: أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان.

(٣) ابن مالك: الألفية. ص ١٥٧ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢.

(٤) هو حياث بن حوث بن الصلت (١٩٩هـ / ٨١٤م - ٢٩٠هـ / ٧٠٨م) شاعر مصقول الألفاظ. اشتهر في عهد بني أمية بالشام. وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المنع على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. (الزركلي الأعلام. ١٢٢/٥)

(٥) ديوانه (شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م) ص ١١١٨ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢ وابن هشام: أرواح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٧/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٩٨/٢، ٢٢٨. والبيت من قصيدة يمدح بها سيفان بن الأبيد. والأزرق: جمع أزرق، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق رأس الخوارج، وكان عليه أن يقول: والأزارقة، لأن العرب نزلت الماء في الجمع عوضاً من ماء النسبة، ولكنه حذفها حين اضطر لإقامة الوزن. وشيب هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، وكان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: «بشيب» حيث منع من الصرف للضرورة الشعرية.

وقول حسان بن ثابت (من الكامل):

نَهَرُوا نَيْتَهُمْ وَشَدُّوا أَزْرَهُ يَحْنِنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ^(١)

وقول الفرزدق (من الطويل):

إِذَا قَالَ غَالِي مِنْ تَشْوَحٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْرًا^(٢)

وقول بشر بن أبي خازم^(٣) (من الكامل):

فَالْيَ أَبْنِ أُمَّ أَنَّاسٍ لِرَحْلٍ نَاقِيَةٍ خَمْرٍ قَتِيلُغٍ حَاجَتِي أَوْ تُرْجِفُ^(٤)

(١) ديوانه. ص ١٣٩٠ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٩٤/٢ وابن منظور: لسان العرب (حنن). وحنين: اسم واد بين مكة والطائف. وأسماء المواضع، عند النحاة، إذا قصد بها المواضع ذكّرت وصرفت، نحو الآية: «ويوم حنين» (التوبة ٢٥)، وإذا قصد بها المبلغ أنثت ولم تصرف. ولذلك يقول البصريون: إن منع حسان صرف «حنين» في هذا البيت يكون جارياً على القياس، ولا ضرورة فيه.

(٢) ديوانه. ١٣٩٦/١ وابن الأنباري ١٤٩٥/٢ وهو في ابن جني: الخصائص. ١٩٨/٢، ٣٢/٣ دون نسبة، وفي ابن عيسى: شرح المفصل. ٣٨، ٣٧/١ مع نسبة للطرماح، وفي ابن منظور: لسان العرب (زير) مع نسبة إلى ابن أحرر. ومعنى قوله: «عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْرًا»: نسبت إليّ بكاملها، من قولهم: أخذ الشيء بزور، إذا أخذه كله. وقيل: بزوراً، أي كذباً وزوراً. والشاهد فيه قوله: «بزوراً» حيث ترك صرفه للضرورة الشعرية، فجرة بالفتحة دون تنوين. وقال ابن جني: «سالت أبا علي من ترك صرف «زور»، فقال: حلفه علماً على التصديقه، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في «سبحان»، «تعريف» والألف والنون» (ابن جني: الخصائص ١٩٨/٢).

(٣) هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي (... - نحو ٢٢ قهـ / نحو ٥٩٨ م) شاعر جاهليّ فعل من الشعراء من أهل نجد (الزركلي: الأعلام. ٥٤/٢).

(٤) ديوانه (نحو مرة حسن. منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط ٢، ١٩٧٢ م) ص ١١٥٥ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٦/٢. وهو في ابن منظور: لسان العرب (رجب) بالرواية التالية (من الكامل):

هَالِكُ أَبْنِ أُمَّ إِيَّاسٍ، لِرَحْلٍ نَاقِيَةٍ خَمْرٍ قَتِيلُغٍ حَاجَتِي، أَوْ تُرْجِفُ
والشاهد فيه قوله: «أُمَّ أَنَّاسٍ، لَوْ «أُمَّ إِيَّاسٍ»، كما في الديوان، وهي بنت ذهل من بني شيبان، وقد منعه من الصرف للضرورة الشعرية. ود عمرو: يريد به عمرو بن حجر الكندي

وقول الشاعر (من الوافر):

أَوْثَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِسَاقِبُونَ أَوْ جَبَّارِ
أَوْ الثَّالِي دَبَّارَ، فَإِنْ أَتَتْ فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةً أَوْ شِيَارَ^(١)

وقول الآخر (من الطويل):

فَأَوْفَصَنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حَشَاةَ يَذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عَرِيَانُ أَحْمَرِ^(٢)

وقول الآخر (من الكامل):

قَالَتْ أَمِيمَةٌ مَا إِثَابَتْ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَالْمَنْصَلِ^(٣)

وقول العباس بن مرداس السلمي^(٤) (من المتقارب):

فَمَا كَانَ جِئْنًا وَلَا حَاسِيسَ يَتَفَوَّقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ^(٥)

(١) البيان دون نسبة في ابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٧/٢ وابن منظور: لسان العرب (جبر) و(دبر) و(شير) و(أس) و(هون). وأول: يوم الأحد. وأهون: يوم الاثنين. وجبار: يوم الثلاثاء. ودبار: يوم الأربعاء. ومؤنس: يوم الخميس. وعروبة: يوم الجمعة. وشيار: يوم السبت. والشاهد فيهما قوله: «دبار» و«مؤنس» حيث منعهما من الصرف، وهما مصروفان لأنه لا يوجد فيهما إلا حلة واحدة وهي الملية. أما «أول» و«أهون» فهما ممنوعان من الصرف للملية ووزن الفعل، وأما «عروبة» ممنوعة من الصرف للملية والثانيث. وفي لسان العرب: «دبار» و«مؤنس» بالكسر.

(٢) البيت دون نسبة في ابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٧/٢. ولولفطن: أسره. ترغو: تصوت وتضج والشاهد فيه قوله: «عريان» حيث منع من الصرف مع أنه وصف فيه ألف ونون والفتان، لكنه يؤث بالفتان: «عريانة».

(٣) البيت دون نسبة في ابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢. وأمية: اسم امرأة. وعاري الأشاجع: عريال ضيف. والمنصل: السيف. والشاهد فيه قوله: «ما ثاب» حيث ترك صرف «ثابت» وهو مصروف.

(٤) هو العباس بن مرداس بن أبي طاهر السلمي (... - نحو ١٨٨ هـ / نحو ١٦٢٩ م) شاعر فارس من سادات قومه. أنه الخشاء الشاعرة. أعرك البطالة والإسلام، وأسلم قيل فتح مكة. وكان من المؤلفة قلوبهم (الزركلي: الأعلام ٢/٢٦٧).

(٥) ديوانه (جمع وتحقيق يحيى الجبوري. بغداد ط ١، ١٩٦٨ م) ص ١٨٤ وابن الأثير =

وقول دوسر بن دهيل القريبي^(١) (من الطويل):

وَقَائِلَةٌ: مَا بَالُ دَوْسَرَ يَتَدَنَّا صَحَا قَلْبَهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هَيْدٍ^(٢)

وقول ابن قيس الرقيات^(٣) (من الوافر المجزوء):

وَمُصَنَّبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا^(٤)

وقول ذي الإصبع العدواني^(٥) (من الهزج):

• الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٩٩/٢ وابن صفور: صرائر الشعر ص ١٠٢، والبيدادي: خزانة الأدب ١/٧٢، ١٢٢، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١١٩/٢. البيت قاله العباس بن مرداس الثاني (مطلع) بعد أن ورع عنائم حين فاعلى عينة بن حصن الفراءى والأفروع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس، فنضب العباس، فقال أبياتاً منها هذا البيت. والشاهد فيه قوله: «مرداس، حيث منه من الصرف وهو مصروف». والرواية عند البصريين: «يلفون شبيخي في مجمع»، وشيخه أبو «مرداس».

(١) لم ألق على ترجمة له

(٢) البيت مع نسبه في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٠/٢. والشاهد فيه قوله «دوسر» حيث منه من الصرف وهو مصروف. ورواه البصريون: «دوسر» للقريبي بعدنا، وفي هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك (... - نحو ٨٨٥هـ / نحو ٧٠٤م) شاعر قرشي في العصر الأموي. كان مقبلاً في المدينة. أكثر شعره الغزل والسيب، وله مدح ونثر. لقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يحزّل ثلاث سوة اسم كلّ واحدة منهن رقبة (الزركلي: الأعلام ١٩٦/٤).

(٤) ديوانه (نحو محمد مجمل. دار بيروت، بيروت، لا ط، ١٣٧٨هـ) ص ١٢٤. ابن صفور: صرائر الشعر. ص ١٠٢. وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢ وابن يمش: شرح المفصل ٦٨/١. والشاهد فيه قوله: «ومصنّب»، حيث منه من الصرف وهو مصروف. ورواية البصريين لهذا البيت: «وأنتم حين جدّ الأمر» ولا شاهد فيها.

(٥) هو حوتان بن الحارث بن مسرت بن نطحة (... - نحو ق.هـ / نحو ٦٠٠م) شاعر حكيم شجاع جاملي. لقب بذي الإصبع لأن حبة نهشت إصبع رجله فقطعها. وقيل لأنه كانت له إصبع زائدة. (الزركلي: الأعلام ١٧٣/٢).

وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرَ رُذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرُضِ^(١)

وقول أبي دهيل الجمحي^(٢) (من الرجز):

أَبَا أَبَا ذَهَبٍ وَهَبٍ لَوْهَبٍ مِنْ جَمْعٍ، وَالْعِزُّ فِيهِمْ وَالْحَسْبُ^(٣)

وقال آخر (من الرجز):

أَخْشَى عَلَى ذَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ الثَّرَى أَبَى قَضَاءَ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى^(٤)

كذلك احتج الكوفيون بالقياس، فقالوا: «إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْتَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لَيْتَنِي جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٥)

فَلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من «هُوَ» متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف

(١) ديوانه ص ١٤٧ وابن يحيى: شرح البصير ١/١٦٨ وابن عصفور: ضرائر الشعر ص ١٠٢، وهو دون نسخة في ابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف. ١/٥٠١، وابن حليل: شرح ابن حنبل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٤٠. و«ذو الطول» وهو العرض، «كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح به العرب. والشاهد فيه قوله: «عامر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. وذهب البصريون إلى أن الشاعر لم يصره لأنه جعله قبيلة. ورد الكوفيون بأن الشاعر لو جعله قبيلة لقال: وذات الطول وذات العرض».

(٢) هو وهب بن زمة بن أسد، من أشرف بني جمح بن لؤي بن غالب من قريش (٢٠٠ - ٦٣ هـ / ٦٨٢ م) أحد الشعراء المشاهير من أهل مكة. (الزركلي: الأعلام ٨/١٣٥)

(٣) الرجز مع سبته في ابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف. ٢/٥١١ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «دهيل» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٤) البيت دون نسخة في ابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف. ٢/٥١٢ وابن منظور: لسان العرب (دسم). والشاهد فيه قوله: «ديسم» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٥) من حبي. الحماص ١/١٦٩ وابن الأنباري: الإصناف في مسائل الخلاف ٢/٥١٢ وشاهد الكوفي في قوله: «فبيته» حيث حذف الواو المتحركة للضرورة، والأصل: هب هو

الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك، الذي هو الواو، للضرورة، فَلَا بُدَّ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى،^(١).

واحتج البصريون على مذهبهم بعدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر بأن «الأصل في الأسماء الصرف، فلو أننا جَوَّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدَّى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من «هو» في نحو قوله (من الطويل):

فَتَيْتَاهُ بِشَرِي رَحْلَهُ قَالَا قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْبِلَاطِ نَجِيبٌ
فإنه لا يؤدي إلى الالتباس، بخلاف التوين، فبان الفرق بينهما،^(٢).

وقالوا: إن الرواية لبيت العباس بن مرداس السلمي هي (من المتقارب):
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَتَّقُونَ شَيْخِي فَيَجْتَمِعُ
والرواية لابن قيس الرقيات هي (من الوافر المجزوء):
وَأَنْتُمْ حِينَ جَدُّ الْأُمِّ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَاهَا
والرواية لبيت دوسر بن دهل القريني هي (من الطويل):

وَقَائِلَةٌ مَا يَلْقُرِي بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَهَنْ هَنْدٍ^(٣)
وذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيين «لكثرة النقل الذي خرج من حكم الشذوذ لا لقوته في القياس»^(٤).

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٥١٢/٢ - ٥١٣.

(٢) المصدر نفسه. ٥١٤/٢.

(٣) راجع المصدر نفسه. ٥٠٠/٢ - ٥٠١ وابن عصفور: ضرائر الشعر. من ١٠٢.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٥١٤/٢.

والواقع اللعوي يشهد للمذهب الكوفي، ذلك أن الرواية البصرية للأبيات السابق ذكرها لا تقدر في رواية الكوفيين، بل الروايتان محمولتان على الصحة. زد على ذلك أن بعض الشواهد التي أتى بها الكوفيون على صحة مذهبهم لم يذكر البصريون لها رواية أخرى. وثمة شواهد كثيرة على جواز ترك صرف الممنوع من الصرف، غير التي استشهد بها الكوفيون، ومنها قول الربير بن عبد المطلب، عم النبي (صلعم) في أخيه العباس (من الوجز):

إِنَّ أَخِي عَبَّاسَ هَفَّ ذُو كَرَمٍ فِيهِ عَنِ الْعَوْرَاءِ، إِنَّ قِيلَتْ، صَمَمٌ^(١)
وقول الآخر (من الكامل):

لَوْلَا اتِّقَطَاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ قَلْنَا مُحَمَّدٌ مِنْ أَبِيهِ بَدِيلٌ^(٢)
وقول عمرو بن عدي^(٣) ابن أخت جذيمة الأبرش^(٤) (من الوافر):
فَبِإِنْ تَسْتَنْكِيرِي غُثْرًا قَبَانِي أَنَا أَبْنُ هَدْيٍ حَقًّا فَأَغْرِيْنَا^(٥)
وقول الكميت (من الوافر):

-
- (١) البيت مع نسبه في ابن خضوذ: ضرائر الشعر ص ١٠٣ والشاهد فيه قوله: عباس، حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٢) البيت دون سة في ابن خضوذ: ضرائر الشعر ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: ومحمد، حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٣) هو عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي. أول من ملك العراق من بني لخم في الجاهلية. كانت إقامته بالحيرة، وهو أول من اتخذها منزلاً من ملوك العرب، ومات فيها (الزركلي: الأعلام ٨٢/٥).
- (٤) هو جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التوحي قضاعي (... - نحو ٢٦٦ ق هـ / نحو ٢٦٨ م) ثالث ملوك الدولة التوحي في العراق وكان آخر من سبقه من ملوك هذه الدولة (الزركلي: الأعلام ١١٤/٢).
- (٥) البيت مع نسبه في ابن خضوذ: ضرائر الشعر ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: عدي، حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

يَرَى الرَّأُؤُونَ بِالشَّعْرَاتِ مِنْهَا كَنَارِ أَبِي حَبَابٍ وَالْقَيْسِ^(١)

وقول حسان بن ثابت (من السريع):

مَا لِيْهِ يَتَنَ أَسِيَّافِكُمْ شَلَّتْ يَدَا وَخْشِيٍّ مِنْ قَتَائِلِ^(٢)

وقول عمرو بن معدمكرب^(٣) (من الوافر):

جَرَى زَمْنَا عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَصْحَى يُقَلُّ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٤)

وقول أنس بن زعيم الكتاني^(٥) (من الوافر):

فَلَا يَغْرُوكَ مُلْكُكَ كُلُّ مُلْكٍ يُخَوِّلُ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٦)

وقد ارتضى^(٧) أبو نواس^(٨) هذه الضرورة حيث يقول (من الكامل):

(١) البيت مع لبي في ابن فارس: الصحابي في لغة اللغة. ص ٢٥٠ وابن منظور: حرائر الشعر ص ١٠٤ وابن منظور: لسان العرب (حب) و(ظا). والشاهد فيه قوله: «حباب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية. وقال ابن منظور: إنما ترك الكمية صرفة لأنه جعله اسمًا لمؤنث. (اللسان (حب)).

(٢) ديوانه. ص ١٣٨٧ وابن منظور: حرائر الشعر. ص ١٠٥. والشاهد فيه قوله: «وخشي» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٣) هو عمرو بن معدمكرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي (. . - ٢١هـ / ٦٤٢م) فارس اليمن وصاحب العارات المشهورة. شاعر اليرموك والقاسية وكان عصي النفس شجاعاً. (الزركلي: الأعلام ٨٦/٥).

(٤) عن خليل بنان الحنون: في الضرورات الشعرية. ص ٧٣. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٥) هو أنس بن زعيم بن عمرو بن عبدالله الكتاني (. . - نحو ٦٠هـ / نحو ٦٨٠م) من الضعابة. نشأ في الجاهلية، ولما ظهر الإسلام هاجم النبي فأهدر دمه، فأسلم يوم الفتح ومدح الرسول بقصيدة ضفا عنه. (الزركلي: الأعلام ٢٤/٢).

(٦) عن المرجع نفسه. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٧) استخدم الفعل «ارتضى» هنا لأنّ أبا نواس مشن لا يحتاج شعره، لأنه عاش بعد عصر الاحتجاج الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

(٨) هو الحسن بن هاتئ بن عبد الأول (١٤٦هـ / ٧٦٣م - ١٩٨هـ / ٨١٤م) شاعر العراقي في عصره. ولد في الأهواز، ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد واتصل بالحففاء العباسيين.

عَبَّاسٌ حَبَّاسٌ إِذَا أَحْتَدَمَ الْوَعْيُ وَالْفَضْلُ فَضْلٌ وَالرَّيْبُ رَيْبٌ^(١)

ثم ارتضاها أبو العلي المتني بعده، فقال (من الطويل):

فَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثٌ وَحَارِثٌ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانٌ رَأْسُ^(٢)

هذه الشواهد الكثيرة على ترك صرف ما ينصرف في الشعر تسوغ القول، حسب المنهج الذي نرتضيه في تقنين اللغة: إنه يجوز ترك صرف ما ينصرف للضرورة الشعرية، ويدعم هذا القول ثلاثة أمور: أولها حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وثانيها حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين، وثالثها حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم^(٣). وأما حذف التنوين فمن شواهد قول حسان بن ثابت (من البسيط):

لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ لَوْ عَبْدٌ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابِ الْوَيْهِ الصَّيْدِ
أَوْ فِي السَّرَّارَةِ مِنْ قَبْرِ رَضِيَّتِ يَوْمَ أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخَضِرِ الْجَلَّالِ^(٤)

وقول أبي الأسود الدؤلي^(٥) (من المتقارب):

فَسَأَلْتُهُ فَيْرَ مُتَعَتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٦)

= ونظم في جميع أنواع الشعر، وأجود شعره خمريته (الزركلي: الأعلام، ٢/٢٢٥).

(١) ديوانه (نحى أحمد عبد الحميد النزلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٤) ص ٤٦٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٢) ديوانه ١٤٠٠/١ وابن حنفور: فرائد الشعر ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «حمدان» وه حارث» حيث منهما من الصرف للضرورة الشعرية.

(٣) واجع ابن حنفور: فرائد الشعر ص ١٠٥ - ١١٠.

(٤) ديوانه ص ١٨٩ - ١٩٠ وابن حنفور: فرائد الشعر ص ١٠٥. والشاهد فيه قوله: «خلف» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية بسبب التقاء الساكنين.

(٥) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندب الدؤلي الكنتي (١ قهـ / ٦٠٥ م - ٦٩ هـ / ٦٨٨ م). كان محدثاً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاصري الجواب من التامين (الزركلي: الأعلام، ٢/٢٢٦).

(٦) ديوانه (صحة أبي سعيد الحسن السكري، نحى محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب =

وقول ابن قيس الرقيات (من الخفيف):

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ يَتِيهِ وَتُبْدِي عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْقَذْرَةَ^(١)

وقول الآخر من (المقاروب):

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَمْلَعِ^(٢)

ومن شواهد حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين قول ثابت شرًّا^(٣) (من الطويل):

فَمَا خُطْنَا إِمَّا بِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ^(٤)

وقول الشاعر (من الرجز):

-
- = الجديد. بيروت، ط ١، ١٩٧٤م) ص ١٣٨ وسيبويه: الكتاب. ١١٦٩/١ والمبرد: المقتضب. ١٩/١، ٢٣١٣/٢ وابن جني: الخصائص. ١١٢/١ وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٥٩/٢ وابن عسقلان: شرح المفصل. ٩/٢، ١٣٤/٩ والبغدادى: خزنة الأدب. ٥٥٤/٤ وابن هشام: مغي القليب. ٦١٢/٢، ١٧١٦ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥، والشاهد فيه قوله: «فاكر» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.
- (١) ديوانه. ص ٩٦، وابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١٦٦١/٢ وابن منظور: لسان العرب (خدم)، وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥، والشاهد فيه قوله «خدام» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.
- (٢) البيت دون نسبة في ابن الأثير: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١٦٦٤/٢ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٦، وابن منظور: لسان العرب (أمج)، وياقوت الحموي: معجم البلدان (أمج). والأمج: العطش. والشاهد فيه قوله: «حميد» حيث حذف تنوينه للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.
- (٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان النهدي من مشر (... - نحو ٨٠ ق.هـ / نحو ٥٤٠م) شاعر حذاء من فلك العرب في الجاهلية. كان من أهل تهامة. (الزركلي: الأعلام ٩٧/٢).
- (٤) ابن جني: الخصائص. ١٤٠٥/٢ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٧ والبغدادى: خزنة الأدب. ٢٥٦/٣ وابن هشام: مغي القليب. ٧١٥/٢، ٧٨١، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٥٨/٢، والشاهد فيه قوله: «خطاء» حيث حذف نون العشى للضرورة الشعرية.

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا^(١)
وقول أبي نخيلة (من الرجز):

كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَقَرَّقَا قَادَمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّقَا^(٢)

ومن شواهد حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير
ناصب ولا جازم قول أيمن بن حريم^(٣) (من المتقارب):

وَرَادُ يَمْصُبُوا لِلنَّاسِ أَمْوَالَهُمْ إِذَا مَلَكُوهُمْ وَلَمْ يَنْصَبُوا^(٤)
وقول الآخر (من الرجز):

أَيُّتُ أَسْرِي وَتَيْبِي تَذَلُّكِي وَجَهْلِي بِالْعَثِيرِ وَالْمَيْتِ الذُّكِيِّ^(٥)

(١) سيبويه: الكتاب. ١٢٨٧/١ وابن جني: الخصائص. ١٤٣٠/٢ وابن هشام: مغني اللبيب. ١٢٨١/٢ وابن منظور: لسان العرب (شجعم) و(عززم) ١ وابن عصفور: خرائر الشعر. ص ١٠٧. وهو ينسب إلى المتكاج، وأبي حبان النفسي، ومسلور العبي، وغيرهم. والراجح يصف رجلاً بخشونة اللبس وحفاظ جلدهما، فالحيات لا تزتر فيها. والأفعوان، المذكور من الأفاعي، والشجاع: ضرب من. والشجعم: الطويل. والشاهد قوله: «القدماء» حيث حذف نون التثنية للضرورة الشعرية. ويروى البيت برفع «الحيات» فاعلاً، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) ابن جني: الخصائص. ١٤٣٠/٢ والبندادي: خزائن الأدب. ١٩٢/٤ وابن عصفور: خرائر الشعر. ص ١١٠٨ وابن هشام: مغني اللبيب. ٢١١/١ والشاهد فيه قوله: «قادمات» و«قلماء» و«محرقا» حيث حذف النون منها جميعاً للضرورة الشعرية.

(٣) هو أيمن بن حريم بن فاذك من بني أسد (... - نحو ٨٠هـ / نحو ٧٠٠م) شاعر كان من ذوي السكينة عند عبد العزيز بن مروان بصرى، ثم تحول عنه إلى أخيه بشر بن مروان بالعراق. (المزركلي: الأعلام. ٢٥/٢)

(٤) البيت (مع نسبة في ابن عصفور: خرائر الشعر. ص ١١٠. والشاهد فيه قوله: «ينصبوا» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) ابن جني: الخصائص. ١٢٨٨/١ وابن منظور: لسان العرب (ردم)، والبندادي: خزائن الأدب. ٥٢٥/٣. والشاهد فيه قوله: «تيتي» و«تذلكي» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.

٥ - حكم الاسم المصروف إذا منع من الصرف للضرورة الشعرية وإعرابه:

وإذا منع الاسم المصروف من الصرف بسبب الضرورة الشعرية، فما حكمه في حالة الجر؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة ولكن بغير تنوين، أم يجر بالفتحة بغير تنوين كالمتنوع من الصرف؟ يجيب عباس حسن عن هذا السؤال بقوله: «الأمران جائزان، والأحسن جرّه بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه»^(١)، ثم يعلّل هذا الرأي بقوله. وليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بدّ منه وحده، وترك ما لا شأن له بها،^(٢). والمنقول عن العرب يخالف هذا الرأي، فكلّ ما نقل عنهم ممنوعاً من الصرف، للضرورة الشعرية ومجروراً وروي مجروراً بالفتحة لا بالكسرة، ومنه قول الأخطل (من الكامل):

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ خَائِلَةٍ تُثْفُورُ خَدُورًا^(٣)

وقول دوسر بن دهل القريبي (من الطويل):

وَقَائِلِي مَا بِأَنَّ دَوَسَرَ بَمَدَّنَا حَمَا قَلْبُهُ عَنْ أَلِ لَيْلَى وَقَدْ هِنْدِ^(٤)

وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة (من الواحر):

فَإِنْ تَشْتَكِرِي خَرًّا فَبِئْسَى أَنَا ابْنُ عَدِيٍّ حَقًّا فَأَعْرِفِينَا^(٥)

وقول أبي دهل (من الرجز):

أَنَا أَبُو ذَهَبَلٍ وَهَبَ يَوْهَبَ مِنْ جُمُحٍ وَالْمِزُّ فَيَوْمَ وَالْحَسَبُ^(٦)

(١) عباس حسن: النحو الوافي، ٢٧٢/٤.

(٢) المرجع نفسه، ٢٧٢/٤، الهامش.

(٣) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٤) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٥) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٦) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

وقول للكميت (من الواقف):

يَرَى الرَّائُونَ بِالشَّفَرَاتِ مَهَا كَلَرِ أَبِي حَبَابٍ وَالْعُيَيْنَا^(١)

وقول حسان بن ثابت (من العريع):

مَا لِشَهِيدٍ يَشْنُ أَسْيَافِكُمْ شَلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قَابِلٍ^(٢)

ويرى ابن عصفور ذاته لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف في بيت مرداس^(٣)، ولا في بيت ابن قيس الرقيات^(٤)، لأن حذف التنوين لا يكون دليلاً على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم، مع ذلك، في موضع الجزء مفتوحاً^(٥)، وعليه، لا دليل له على منع المصروف من الصرف في الشعر سوى أبيات الأخطل، ودوسر، وعمرو بن عدي، وأبي دهل، والكميت، وحسان السابق ذكرها^(٦). وهو يرى أن وجه منع «شبيب»، و«دوسر»، و«عدي»، و«دهبل»، و«جباب» و«وحشي» من الصرف في الأبيات السابقة الذكر، اعتدادهم فيها بعلّة واحدة من العلل المانعة للصرف، وهي العلمية، تشبيهاً لها بالعلّة التي تمنع الصرف وحدها^(٧). والواقع أن هذا الرأي يُخرج الأبيات السابق ذكرها عن كونها شواهد لمنع المصروف في الضرورة الشعرية إلى كونها شواهد على منع العلم من الصرف للعلمية وحدها على مذهب الكوفيين^(٨)، كما أنه يناقض

(١) سبق تخرج البيت في هذا الفصل.

(٢) سبق تخرج البيت في هذا الفصل.

(٣) أي قوله (من المتقارب):

فَتَا كَانَ جَمْرٌ وَلَا حَسَابِي يَتَوَقَّانِ مِرْدَاسٍ فِي تَجْنَعِ

(٤) أي قوله (من الواقف المجزوء):

وَمُتَّعِبٌ حَيْسَمٌ جَسَدُ الْأَشَدِّ مَرُّ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

(٥) ابن عصفور، ضرر الشعر، ص ١٠٣.

(٦) راجع المصدر نفسه، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٨) راجع الفصل السادس من كتابنا هذا.

قوله: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون بدليل قول دوسر... وقول عمرو بن عدي... وقول الأخطل... وقول أبي دهميل... وقول الكميت... وقول حسان بن ثابت...»^(١). ومهما يكن سبب منع الأعلام المصروفة من الصرف في الشواهد السابقة، فتحة شواهد أخرى منعت فيها كلمات مصروفة من الصرف وهي ليست أعلاماً، ومنها قول عمرو بن معديكرب (من اللواقر):

جَرَى زَمَنًا عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَصْحَى يُثْقَلُ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٢)
وقول أنس بن زعيم الكناشي (من اللواقر):

فَلَا يَفْرُوكَ مَلِكُكَ كُلُّ مَلِكٍ يُحَوَّلُ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٣)

أما في إعراب الاسم الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، فنعر به بحسب موقعه في الجملة، ونقول إذا كان مرفوعاً أو منصوباً: إنه ممنوع من الصرف، أو من التنوين للضرورة الشعرية، أما في حالة الجر فنقول: إنه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للضرورة الشعرية.

٦ - منع صرف المصروف في النثر:

يحذف التنوين من العلم في النثر والشعر إذا وصف بكلمة «ابن» أو «ابنة» أو «بنت»^(٤) مفردة مضافة إلى علم، ولم تقع كلمة «ابن» أو «ابنة» في أول السطر. وفي هذه الحالة تحذف همزة «ابن» أو «ابنة»^(٥).

(١) ابن هشرون: فرائد الشعر، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٣) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٤) منهم من لا يجوز حذف التنوين إذا كان العلم موصوفاً بـ «ابنة» أو «بنت» (ابن قتيبة أدب الكاتب، ص ٢١٧).

(٥) تراجع ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٥ - ٥٢٦ وابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢١٦ - ٢١٧ وابن هشرون: فرائد الشعر، ص ١٠٦ والهورني: المطالع النصرية =

والمقصود بـ « العلم » هنا :

- الاسم الذي وضع علمًا، نحو: « هذا زيدُ بنُ عليٍّ »، و« هذه هند بنتُ زيادٍ »^(١).

- الكنية المصدرة بـ « أب » أو بـ « أم »^(٢)، نحو: « هذا عمرو بن أبي زياد »، و« هذا أبو بكر بن أم زياد ».

- اللقب، نحو: « هذا محمد بن السقاج ».

- الوصف بالصناعة بشرط الشهرة، نحو: « هذا محمد بن الجزري »، و« هذا محمد بن القاضي ».

- الكناية عن شخص لا يعرف اسمه، نحو: « هذا فلانُ بنُ فلانٍ »، و« هذا فلانُ بنُ فلانٍ »، و« هذا فلانُ بنُ فلانٍ ».

وفي شروط حذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » مضافة إلى علم اختلف النحاة اختلافًا كبيرًا^(٣)، فقد اشترط الزركشي^(٤) أن تكون البنوة حقيقية ليخرج ابن النبت، و« هذا الشرط معظم النحاة »^(٥). ومنهم من لا ينون العلم فلا يحذف همزة « ابن » أو « ابنة » بعده إذا كان

-
- للمطالع المصرية. ص ١١٧ - ١٢٣، وحسين والي: كتاب الإملاء ص ١١٥ - ١١٧.
(١) حذف التنوين من « عند » هنا على مذهب من يصرّفها، أمّا على مذهب من يمتنعها من الصرف، فالمحذف على هذا الصنع لا على الوصف بـ « ابنة ».
(٢) أمّا الكنى المصدرة بـ « أب » أو « أم » فلا يحذف التنوين معها كما سيأتي.
(٣) راجع هذه الاختلافات في ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٧/٢ - ١٥٢٢، واليهوديني: المطالع المصرية للمطالع المصرية. ص ١١٧ - ١٢٣، وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٥ - ١١٧.
(٤) هو محمد بن يونس بن جندب الزركشي (٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م - ٧٩٤ هـ / ١٣٩٢ م) عالم بفتح الشافعية والأصول. له « نكتة العجالة » و« إتمام الساجد في أحكام المساجد ». (الزركلي: الأعلام ٦٠/٦ - ٦١).
(٥) اليهودي: المطالع المصرية في المطالع الأممية ص ٢٢٨.

كنية^(١)، ولكن المروي عن العرب يخالف مذهبه، ومنه قول الفرزدق في أبي عمرو بن الملاء^(٢) (من البسيط):

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابَهَا وَأَغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَيَا هَمْرٍ بِنِ عَمَّارٍ^(٧)
 وَقَوْلُ يَزِيدُ بْنُ مَنَّانٍ^(٨) (مَنْ الْوَاقِعُ):

فَلَمْ أَجِبْ، وَلَمْ أَتَكَلَّ، وَلَكِنْ يَمُمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرَ بْنِ عَمْرٍو^(١)

وشرط بعضهم في الكتبة اشتهار العلم بها^(١). وشرط ابن عسكور وابن قتيبة أن يكون «ابن» مذكّراً يعني بخلاف «ابنة»^(٢)، كذلك اشترط

(١) جزم الراعي (محمد بن محمد بن إسماعيل الفرناطي) بوجود توري المصاف إليه وكتابة ألف «ابن» إذا كان الموصوف بـ «ابن» مضافاً، نحو: «قام أبو محمد ابن زيد»، واختار الصفدي (خليل بن أليك) هذا المذهب، كما اختاره إذا كان المصاف إليه ابن مضافاً، نحو: «هذا أحمد بن أبي زيد». (ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٥٢٧/٢ - ٥٢٨؛ والهريري: المطالع المصرية في المطابع المصرية، ص ١١٧؛ وحسين والي: كتاب الإملاء، ص ١١٥).

(٢) هو زيان بن عمار الصبيحي المالزي المصري (١٨٧٠هـ / ١٨٩٠م - ١٣٥٤هـ / ١٩٧١م) من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء البجة. ولد بمكة ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة (الزركلي: الأعلام ١١/٢).

(٣) لم أجد في ديوانه، وهو مع نسبه إليه في سيويه: الكتاب. ٦٣/٤، ٦٥، وابن جني.
سر صناعة الإعراب. ٥٢٨/٢، وابن يعيش: شرح المفصل. ١٢٧/١، والبيهقي: شرح
شواهد الشامة. ص ٤٣.

(٤) هو يزيد بن ستان بن أبي حنيفة المدي، فارس من السادات في الجاهلية. كان رئيس بني مرة بن عوف في حريمهم مع بني نعيم بن عبد مناة وحلفائهم (الزركلي الأعلام ١٨٣/٨).

(٥) مسوده: الكتاب. ١٥٠٦/٢ وابن جني: سر مساحة الاحراب ٥٢٨/٢ والسيوطي مع
الفرامع في شرح جمع الجوامع. ١٢٣٦/٢ والخطيب لتبريري. شرح احبارات المصن
٢٥١/١.

(٦) الهورني: المطالع النصرية للمطالع الأميرة. ص ١١٩.

(٧) واضح ابن عسكرو: فرائد الشعر. ص ١١٠٦ وابن قتيبة: أدب الكاتب. ص ١٣١٧ والهورني المطالع النصرية للمطالع المصرية. ص ١١٨.

بعضهم في العلمين التذكير^(١). واشترط الحريري^(٢) أن يكون العلم الثاني الوالد الحقيقي للعلم الأول لا جدّه أو أباه الأعلى^(٣). وأمّا إذا كان العلم الثاني أمّا للعلم الأول، فالنحاة على ثلاثة مذاهب:

١ - إثبات تنوين العلم الأول وإثبات همزة « ابن ».

٢ - إجماع حذف تنوين العلم الأول وحذف همزة « ابن ».

٣ - إجماع حذف تنوين العلم الأول وحذف همزة « ابن » إذا اشتهر الأول بأتمّه أو لم ينسب إلى غيرها، نحو: « محمد بن حبيب »، و« عمرو بن الإطناية »، و« عروج بن عناق »، و« محمد بن الحنفية »، و« معاذ بن عفراء »^(٤). ويتمقّ النحاة على أن تنوين العلم الموصوف بـ « ابن »^(٥) لا يحذف ولا تحذف همزة « ابن » بعده إذا^(٦):

- كان معطوفاً، وكانت كلمة « ابن » بعده مثناة، نحو: « جاء زيدٌ ومحمدٌ ابنا علي ».

- كان معطوفاً، وكانت كلمة « ابن » بعده مجموعة، نحو: « جاء زيدٌ وزيادةٌ ومحمدٌ أبناء علي ».

-
- (١) الهوري، المطالع النصرية للمطالع المصرية. ص ١١٨.
- (٢) هو القاسم بن علي بن محمد (٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م - ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م) أديب كبير، وصاحب « المقامات الحزبية »، له « درة الخواص في قوام الخواص »، و« ملحة الإعراب » (الزركلي: الأعلام. ١٧٧/٥).
- (٣) الحريري: درة الخواص في أوقام الخواص. ص ٢٧٢ فلا حذف عنده في نحو: « محمد بن شهاب الزهري » لأنّ أباه مسلم.
- (٤) الهوري، المطالع النصرية للمطالع المصرية. ص ١١٩.
- (٥) أمّا الموصوف « ابنة » فمعظم النحاة يعامله معاملة العلم الموصوف بـ « ابن ».
- (٦) س. حسي. سر صناعة الإعراب ٥٣١/٢ - ٥٣٣ والحريري: درة الخواص في أوقام الخواص ص ١٢٧٣ والهوري: المطالع النصرية للمطالع الأميرية. ص ١٢٠ - ١٢٣ وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٦ - ١١٧.

- كانت كلمة «ابن» مضافة إلى غير علم، سواء أكان المضاف إليه ضميراً، نحو: «جاء زياد وزيد ابنه»، أو لفظ «أبيه»، نحو: «زياد ابن أبيه قائد شجاع»، أو اسم جنس، نحو: «جاء زيد ابن التاجر».

- قُطعت همزة الوصل^(١) في الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر (من البسيط):

كجاءنا خالد ابن الوليد، وفي جمع على اثنين في بعض الحناكير^(٢)
- جاءت كلمة «ابن» نعتاً مقطوعاً^(٣)، نحو: «جاء زيد ابن (١) زياد»، و«مررت بزيد ابن (٥) زياد».

- جاءت كلمة «ابن» غير نعت للعلم الذي قبلها، كأن تكون خبراً للمبتدأ، نحو الآية ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ هُزِرَ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٤) أو خبراً للناسخ، نحو: «إن خالد ابن الوليد»، أو مفعولاً به ثانياً، نحو: «ظننت زياد ابن زياد»، أو بدلاً، نحو: «جاء زيد ابن زياد»، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: «أعني»، نحو: «أكرمني زيد ابن عمرو»، أو منادى، نحو: «قابلي زيد ابن زياد».

- جاءت كلمة «ابن» بين علمين، وكان بينهما ضبط، نحو: «جاء

٩

- (١) أي إذا تحولت من همزة وصل إلى همزة قطع.
- (٢) هذا البيت من منظومة لبعضهم جمع فيها الأحوال التي تثبت فيها ألف «ابن» و«ابنة» خطأ، وقد أثبتها الهمداني في كتابه: المطلع النصرية للمطالع الأسيوطي. ص ١٢٣. وفي هذا البيت مثل على قطع همزة «ابن» للضرورة الشعرية، وإشارة إلى أن ألف «ابن» تثبت إذا جمعت على «اثنين» في بعض لغات العرب النكرة.
- (٣) المقصود بقطع النعت، في اصطلاح النحاة، صرفه عن تبعيته في الإحواب لسموته. وهذا يقتضي صرفه عن أن يكون نعتاً إلى كونه غيراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لمصل محذوف. وهذا القطع يلجأ إليه، أحياناً، عند المدح، أو الذم، أو الترخيم.
- (٤) «ابن»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أعني».
- (٥) «ابن»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».
- (٦) النرية: ٣٠.

ردان، بالكسر، ابنُ زيد، أو وزن، نحو: «هذا جُماع، كفتح، ابنُ
زيد»، أو نعت، نحو: «هذا أحمدُ التاجرُ ابنُ زيد»، أو ضمير فصل،
نحو: «زيد هو ابنُ زيد».

ـ جاءت كلمة «ابن» بعد «إما»، نحو: «جاء زيدُ إما ابنُ زيد وإما
ابنُ محمد».

ـ جاءت كلمة «ابن» مضافة إلى كنية مصدرة بـ «ابن» أو «ابنة» أو
«بنت» أو «أخ» أو «أخت» أو «عم» أو «خال» أو «خاله» أو «ذو» أو
«ذات»، نحو: «هذا زيد ابن ابن زيد»، و«عمرو ابن أخت جديمة
الأبرش فارس شجاع».

ـ وقعت كلمة «ابن» في أول السطر كتابة، نحو: «التقيت، أمس، زيداً
ابن محمد».

وقرئت الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِيرُ ابْنِ اللَّهِ﴾^(١) بتنوين «عزير» ومن
دون تنوين^(٢). أما التنوين فعلى اعتبار «ابن» خبراً عن «عزير»، وأما قراءة
«عزير» من دون تنوين، فمُخْرِجَت على ثلاثة أوجه: «أولها أنه جعل «ابن»
صفة لـ «عزير»، والخبر محذوف، والتقدير: عزير بن الله إلهنا. وثانيها أنه
جعل «عزيراً» خبراً لمبتدأ محذوف، و«ابن» وصف له، فكأنه قال: هو
عزير بن الله، واستبعد ابن جني هذا الوجه، «لأنه لم يجر لعزير ذكر فيما
قبل فيجوز إضماره»^(٣). والوجه الثالث أن يكون جعل «ابناً» خبراً عن

(١) سورة التوبة: ٣٠.

(٢) قرأ حاصم والكسائي ومغلوب بالتنوين وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمه في مذهب
الكسائي لأن الضمة في «ابن» ضمة إعراب. وقرأ الباقون بغير تنوين (ابن الجري،
النشر في القراءات العشر، ٢٧٩/١).

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٥٧٢/٢. ويضيف ابن جني: فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ مِنْ أَجْرِي
أَمَّا صَعَةً عَلَى «عزير» قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ أَيْضاً بِأَنَّهُ ابْنُ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ مِنْ نَوْنٍ عَرَبِيٍّ، عَزَى
اللَّهُ وَعَلَى عِلْمٍ كَبِيرٍ. فَإِنَّ هَذَا خِلَالٌ مِنَ الْإِزَامِ الْعَازِمِ، وَقَدْ أَتَى إِذَا قُلْتَ: وَيَدُ =

« عزير » وحذف التنوين ضرورة.

ويجوز في الضرورة الشعرية تنوين العلم الذي توافرت فيه شروط حذف تنوينه، نحو قول الأغب المجلي^(١) (من الرجز):

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ كَانَتْهَا جَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذَمَّنَةٌ^(٢)
وقول الحملي^(٣) (من الطويل):

إِلَّا يَكُنْ مَالٌ يَثَابُ فَبَائِسَةٌ سَيِّئِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنُ مُهْلُوسٍ^(٤)

طريف، حصلت « طريقاً » خبراً عن زيد، فقد استأنمت الآن تعريف هذه الحال وأعادتها للسامع، وإذا قلت: هو زيد الطريف، فإنما أخبرت عن ذلك المضمّر بأنه زيد، وأعدت هذا من حاله، ثم حلّيته بالطريف، أي. هو زيد المعروف قديماً بالطريف. وليس غرضك أن تفيد الآن أنه حينئذ استحق عندك الوصف بالطرف بهذا أحد الفروق بين الخبر والوصف. وكذلك أيضاً لو كان تقديره. هو عزير، فأخبرت عن المضمّر بأنه عزير، ثم وصف به « ابن » لكان التقدير هو عزير الذي عرف من حاله قديماً بأنه ابن الله تعالى جل ثناؤه عن ذلك علواً كبيراً، وليس المعنى كذلك، إنما حكى الله سبحانه عنهم أنهم أخبروا بهذا الخبر، واعتقدوا هذا الاعتقاد، فصار نحواً من قوله: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (الأعماص: ١٠٠) في أنه حكاية عنهم ما أخبروا به حينئذ من اعتقادهم وأظهروه من آرائهم، هذا مع ما قدمناه من حذف إسم « عزير » إذ لم يجر له ذكر « (ابن جني: سر صناعة الإعراب ٥٣٣/٢) »

(١) هو الأغب بن عمرو بن عبدة بن حارثة من ربيعة (.. - ٢١١هـ / ٦٤٢م) شاعر رجز مشر. هو أوّل من أطلق الرجز. استشهد في موقعة بلموند. (الزركلي: الأعلام. ٣٣٥/١).

(٢) ورد البيت الأوّل مع نسبه في ميرويه. ١٥٠٦/٣ ودون نسخة في المرد: المقنضب. ٣١٣/٢ وابن جني: الخصائص ١٤٩١/٢ وابن هشام. مني قليب ٧١٦/٢. وورد البنان مع نسبهما في البضادي: الخزانة ٣٣٢/١ ودون نسخة في ابن يعيث: شرح المنخل ١٦/٢ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣٠/٢ وقس بن ثعلبة حي من مكرين وائل. والشاهد فيه قوله: « قيس » حيث نوّه للضرورة الشعرية.

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي (.... - نحو ٤٥هـ / نحو ٦٦٥م) شاعر محصم كان هجاء عنيفاً لم يكفد مسلم من لسانه أحد. (الزركلي: الأعلام. ١١٨/٢).

(٤) ديوانه (شرح أبي سعيد السكري، دلو صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١) ص ١١٧٢ واس =

وقول الشاهر (من الواقف):

هي ابنتكم وأختكم زعمتم لثعلبة بن نوقل ابن جسر^(١)
وإذا نون العلم للضرورة^(٢) ثبتت الألف في «ابن» بعده خطأ.

واختلف النحاة في تحليل حذف التنوين من العلم بالشروط السابق ذكرها على ثلاثة مذاهب: الأول يذهب إلى أن هذا الحذف إنما كان بسبب كثرة الاستعمال، وللتخفيف مما يكثر استعماله^(٣). ويقول المذهب الثاني إن التنوين إنما حذف لانتقاء الساكنين. يقول سيويه: «وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: «اضرب ابن زيد» وأنت تريد الخفيفة^(٤). وقولهم: «لذ الصلاة» في

جني: الخصائص. ٤٩١/٢، سر صناعة الإعراب ٥٣١/٢ وابن معشر: شرح المنفصل ٦/٢. والشاهر في هذا البيت يمدح زيد الخيل الطائي وكان أسر الشاهر فمن عليه. والشاهد فيه قوله: «قيداً» حيث نونه للضرورة الشعرية.

(١) البيت دون نسبة في سيويه: الكتاب. ٥٠٥/٢، ولم أجد له مرجعاً آخر. ولثعلبة بن نوقل: حي من اليمن. يقول: هي وأنتم من حي واحد، فهي ابنة لبعضكم وأخت لبعض والشاهد فيه تنوين «نوقل» للضرورة الشعرية.

(٢) مذهب النحاة في هذه الشواهد الثلاثة أن العلم نون للضرورة الشعرية، ورأى ابن جني أن «ابن» فيها ليس وصفاً لما قبله، ولو أراد الشعراء ذلك لقالوا: «من قيس بن ثعلبة»، و«زيد بن مهلهل»، ولكن الشعراء أرادوا أن يجرؤا «ابن» على ما قبله بدلاً منه، وإذا كان بدلاً منه لم يجعل معه كالشيء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد وجب أن يكون انفصال «ابن» مما قبله، وإذا قتر ذلك فيه فقد قام بنفسه، ووجب أن يبدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك نقول. «كلمت زيدا ابن بكر»، «كلمت ثعلب»، «كلمت ابن بكر»، «كلمت ابن بكر»، «كلمت زيدا» «كلمت ابن بكر»، لأن ذلك شرط البعد، إذ البعد في التقدير من جملة ثمانية غير الجملة التي البعد منه منها (ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣١/٢)

(٣) راجع سيويه: الكتاب. ٥٠٤/٢، وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٦/٢. والهورسي: المطالع المصرية للمطابع المصرية. ص ١٢٦.

(٤) أي نون التوكيد الخفيفة، والأصل «اصرين ابن زيد».

«لَدُنَّ» حيث كثر في كلامهم^(١). وأما المذهب الثالث فيرى أَنَّ التثنية إنما حذف مع همزة «ابن» لكثرة الاستعمال وليؤدَّن بتثنية «ابن» مع العلم قبلها بمنزلة الاسم الواحد لشدة اتصال الصفة بالموصوف، وحلولة محل الجزء منه، وذلك كما يحذف من الأسماء المركبة في نحو: «رامهرمز» و«بعلبك»^(٢) وقد أيد أصحاب هذا المذهب رأيهم بدليلين: أولهما قول رؤبة (من الرجز):

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُثَنِّ بْنِ الْجَارُودِ سَرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٣)
فقد فتح الراجز ميم «حكم» مع أَنَّ حكمه البناء على الضم لأنه عنادى مفرد معرفة، وذلك لأنه قد جمعه مع كلمة «ابن» التي بعده كالشيء الواحد، فلما فتح نون «ابن»، فتح، أيضاً، ميم «حكم»، لأنه إذا أضاف «ابنًا» فكأنه قد أضاف «حكماً». وهذا مما يدل على شدة امتزاج الصفة بالموصوف^(٤). وكذلك القول في بيت المجاج (من الرجز):

يَا حُزَيْنَ قَعْمَرٍ لَا مَتَنَظَرُ^(٥)

والدليل الثاني ما حكاه سيويه^(٦) من قولهم: «هذه هند بنت عبد الله» في

- (١) سيويه: الكتاب. ١٥٠٤/٣ وراجع: ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٧/٢.
- (٢) راجع ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٦/٢ - ٥٢٧ و«المعري»: حرة الفواص في ألوهام الفواص. ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
- (٣) ملحقات ديوان رؤبة. ص ١٧٢. والبيت الأول في سيويه. الكتاب. ٢٠٢/٢ منسوباً إلى راجز من بني الحرملز وهو في ابن يمش: شرح المعصل. ٥/٢ دون نسبة؛ والبيان في الجوهري: الصحاح (سردق) وابن منظور: لسان العرب (سردق) منسوبان إلى رؤبة؛ وفي ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٦/٢ دون نسبة؛ وهما في العيني: شرح شواهد شرح الألفية. ٢١٠/٤ منسوبان إلى رجل من بني الحرملز؛ وهما في ملحقات ديوان رؤبة. ص ١٧٢. والبيت الثاني في المبرد: المقتضب. ٢٢٢/٤ دون نسبة.
- (٤) راجع: سيويه: الكتاب. ٢٠٢/٢ - ٢٠٤، والمبرد: المقتضب. ٢٢١/٢ - ٢٢٢ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٦/٢ - ٥٢٧ وابن يمش: شرح المعصل. ٥/٢.
- (٥) البيت في ديوانه. ص ١٥، وسيويه: الكتاب. ٢٠٤/٢.
- (٦) راجع سيويه: الكتاب. ١٥٠٦/٣ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٧/٢.

قول من صرف «هنداء»، فتركهم التنوين في «هنداء»، وهي مصروفة ولا ساكنين هنالك، يدلّ على أنّهم إنّما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء. ومن ذهب من العرب إلى أنّ حذف التنوين في نحو: «رأيت زيدا بن عمرو» إنّما هو لالتقاء الساكنين قال: «هذه هند بنت فلان» فنون «هنداء» إذا كان ممن يصرقها»^(١).

ولعلّ التعليل الصحيح لحذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة «ابن» أو «ابنة» أو «بنت» المضافة إلى علم نطق العرب ليس غير، والرغبة في تخفيف هذا النطق، أمّا الشروط التي وضعها النحاة لصحة هذا الحذف، فلا نظنّ أنّ العربي فكّر بها عندما نطق منوناً العلم المستوفي شروطهم لحذف تنوينه حينئذٍ، وحاذقاً التنوين منه حينئذٍ آخر، يدلّك على ذلك اختلافاتهم الكثيرة في هذه الشروط، وتخرجهم مثل: «جاء زيد ابن زياد» ونحوه ممّا نون مع استيفائه شروط حذف تنوينه بأنّ «ابن» هنا بدل من «زيد» أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو غير ذلك من التخريجات التي لا نظنّ أنّ العربي عندما نطق باللغة قد فكّر فيها من قريب أو بعيد.

والمتمائل لشروط النحاة لحذف همزة «ابن» الواقعة بين علمين، ولترك تنوين العلم الأوّل يرى أنّ الكاتب العربي يجب عليه، عند كتابته كلمة «ابن» أن يميّز بين العلم بجميع أقسامه وغيره، وبين الكنية المصدرة بـ «أب» و «أم» وبين غيرها من الكنى المصدرة بـ «ابن» أو «ابنة»، أو «خال» أو «خالة» أو غير ذلك، وأن يعرف الأوزان الشعرية^(٢)، وما إذا كان العلم الثاني هو أبو العلم الأوّل الحقيقي، أم أبوه بالتبني^(٣) أم جدّه، أم

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٥٢٧/٢.

(٢) وذلك لأنّ العلم الأوّل قد يتّون للضرورة الشعرية، فتبت همزة «ابن» بعده، ولأنّ همزة «ابن» قد تقطع للضرورة الشعرية أيضاً.

(٣) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني والدّاً للأوّل بالتبني.

جذته الأعلى^(١)، أم أمه^(٢)، وإذا كان أمه عليه أن يعرف ما إذا كان اشتهر بها، أو لم ينسب إلى غيرها، وكذلك عليه أن يعرف المبتدأ والخير، والنواسخ، والنعت المقطوع... وكل ذلك ليعرف ما إذا كان عليه أن يثبت همزة «ابن» أو أن يحذفها.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى ما يلاقيه المؤلفون من جهد ومشقة في «ملاحقة» كلمة «ابن» عند تصحيحهم التجارب الطباعية لمؤلفاتهم، إذ عليهم أن يشبوا همزة «ابن» إذا وقعت في أول السطر، ولو كانت مستوية الشروط لحذف همزتها، وكم مرة يتبدل فيها موضع «ابن» فتقع في أول السطر في تجربة طباعية، وفي غير أوله في تجربة طباعية أخرى.

ولعله من المفيد بمكان أن نسهل على كتاب العربية، وخاصة التلامذة منهم في مختلف مراحل التعليم، كتابة كلمة «ابن» الواقعة بين علمين^(٣)، فنوفر عليهم مشقة تعلم شروط حذف همزتها، فيكتبونها دائماً بالهمزة مهما كان موقعها في سطر الكتابة أو بين الكلمات. وبهذا نسهل عليهم تعلم العربية، ونيسر لهم إملأها، ونوفر عليهم ساعات ثمينة من أعمارهم كانوا يقضونها في حفظ الشروط السابق ذكرها، ونكون، في الوقت نفسه، غير مخلين بأي ركن من أركان العربية، وغير خارجين على قواعد النحاة أنفسهم، فهؤلاء لا يوجبون إثبات همزة «ابن» إذا جاءت بين علمين

(١) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني جزءاً للعلم الأول أو جذته الأول.

(٢) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني أمّاً للعلم الأول.

(٣) نحذف همزة «ابن» غير الواقعة بين علمين إذا جاءت بعد همزة الاستفهام، نحو: «أنتك هذا؟» وبعد همزة النداء، نحو: «أين أخي قُبل؟» أما إذا جاءت بعد «يا» التي للنداء، فيجب حذف همزتها عند فريق من اللغويين، ويجب إثبات هذه الهمزة عند فريق آخر، ويجوز الإثبات والحذف عند فريق ثالث. (راجع الهوريني: المطالع المصرية للمطالع المصرية. ص ١١٧، وحسين والي: كتاب الإملاء، ص ١١٧، وأحمد قبش: الإملاء العربي، ص ١٦٠).

وكانت بدلاً من العلم الأول، أو نعمًا مقطوعًا، فلماذا لا تثبت دائمًا على أنها بدل على مذهب النحاة، أو على مذهب التسهيل الذي نريده؟

وفيما عدا حذف تنوين العلم الموصوف بكلمة «ابن» المضافة إلى علم بالشروط السابق ذكرها، لا يحذف التنوين إلا شذوذًا كقراءة بعضهم: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(١) يحذف تنوين «أحد»^(٢). ويرى ابن جني أن لهذا الحذف ونظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسًا^(٣)، ويؤيد رأيه بشواهد شرعية عدة^(٤)، وقد سبق القول في هذا الفصل أنه يجوز حذف التنوين للضرورة الشرعية^(٥).

٧ - منع صرف المصروف في بعض لغات العرب وبعض مذاهب النحاة:

أجاز أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا^(٦)، وفصل بعض النحاة المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازوه مع العلمية ومنعه مع غيرها^(٧). وقد سبق القول^(٨) إن أكثر الكوفيين والأخفش يمنعون العلم من الصرف للعلمية وحدها.

(١) الإخلاص. ١ - ٢.

(٢) هي قراءة زيد بن علي ومصر بن عامر وابن سيرين والحسن وأبو عمرو (أبو حيان النحوي: البحر المحيط. ٥٢٨/٨ والميرد: المقنن. ١٢١٣/٢ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣٣/٢ - ٥٣٤). والمالقي: وصف الباني في شرح حروف المعاني. ص. ٣٥٨.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣٣/٢.

(٤) المصدر نفسه. ٥٣٤/٢ - ٥٣٦.

(٥) وراجع ابن عصفور: غرر الشعر. ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألوية ابن مالك. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢.

(٧) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢.

(٨) راجع الفصل السادس من كتابنا هذا.

وجاء في لسان العرب أَنَّ اللغة العادية القديمة تترك حرف المصروف،
وَأَنَّ أَبَا مُوسَى الحامض قال لأبي العباس ثعلب: إِنَّ للشعر القائل (من
الواقف):

أَوُمِّلُ أَنْ أَعِشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَخْرَجُونَ أَوْ جَبَّارِ
أَوْ التَّالِي دَبَّارَ فَإِنْ أَفْتَهُ قَمُؤُنِي أَوْ عَرُوبَةً أَوْ شِيَارًا^(١)

شعرٌ موضوع. فقال ثعلب: لِمَ؟ قال: لَأَنَّ «مُونَسًا»، و«جَارًا»،
و«دَبَّارًا»، و«شِيَارًا» تنصرف، وقد ترك صرفها. فقال: هذا جائز في
الكلام، فكيف في الشعر؟^(٢)

(١) سبق بحريج الشيخ في هذا الفصل.

(٢) ابن منظور: لسان العرب (حرب)، وراجع الزبيدي. تاج المروس (حرب).

الفصل المباشر

دعوات تبسيط باب الممنوع من الصرف

١ - تمهيد:

لكل لغة قواعد تنظم تركيب جملها واشتقاقات مفرداتها. ولكل قواعد صعوباتها، وصعوبات النحو العربي كثيرة، ذلك أنها تعود إلى أسباب عديدة أهمها:

أ - تأثير البحث النحوي بالمنطق والفلسفة اليونانيين، وتقعيد القواعد على أساسهما.

ب - العناية بالشكل دون المعنى، وفوضى التقسيم والتبويب في المسائل النحوية.

ج - كثرة الاصطلاحات النحوية، وغموض بعضها، وعدم فائدة بعضها الآخر.

د - استقرار النحاة الناقض للغة، وخلطهم بين اللهجات.

هـ - قلة استعمال اللغة الفصحى المعربة^(١).

(١) لتوسع راجع أطروحتنا «آراء أنس غريسة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها» (أطروحة أعدت ليل شهادة الدكتوراه (حلقة تال) في اللغة العربية وآدابها، لم تنشر، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فرع الآداب العربية ١٩٨٠م) ص ٦ - ٩.

والشعور بصعوبة النحو العربي بدأ باكراً جداً، ولعلّ في إطلاق أسماء والإيضاح « ودالمفعل »، و« التسهيل » على مؤلفات النحاة القدامى، وتأليفهم الكتاب الواحد مرتين أو ثلاث مرات، دليلاً على صعوبة النحو كما فقدته النحاة^(١). والذي يروى عن الكسائي، شيخ الكوفيين، أنه مات وهو لا يحسن « نغم » و« يش »، وعن تلميذه الفراء أنه فارق الدنيا وفي نفسه شيء من « حتى »^(٢)، وإن كان من تحامل البصريين، قاعتراف صحتي بصعوبة النحو، ودعوة لا واعية إلى إصلاحه.

وسرعان ما تحول هذا الإحساس بصعوبة النحو العربي إلى دعوات لإصلاحه، وقد اتخذت هذه الدعوات، عند القدامى، اتجاهات عدة، منها الاتجاهان التاليان:

أ - اتجاه تمثّل في تأليف الكتب المختصرة التي تُلّقي حاجة كلّ طالب يود إتقان العربية دون الفوضى في مسائل النحو وتفرعاته. وكان خديف الأحمر المعاصر لسيبويه أوّل من دعا إلى النحو المبسّط بتأليفه كتاباً في النحو سماه « مقدمة في النحو » اتبع فيه الطريقة الوصفية في تفهيد النحو^(٣).

ب - اتجاه ثانٍ أخذت دعوات الإصلاح فيه شكلاً متقدماً من التطوّر والنضج، إذ قدّم مقترحات لإصلاح النحو وتيسيره. ويمكن أن تصنّف في هذا الاتجاه دعوات كلّ من ابن ولاد المصري^(٤) وأبي جعفر

(١) مازن المبارك: النحو العربي لغة النحوية نشأتها وتطورها، ص ١٥٨.

(٢) عن إبراهيم مذكور. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، (١٩٢٢ - ١٩٦٢)، أوّل ما فيه وحاصره. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، لا ط، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٤ م) ٧٥/١

(٣) جمع، مثلاً، الحروف التي ترفع كلّ اسم بعدها مثل « إتمام »، وه كآباء ود همل ود همل مي باب واحد. وهكذا فعل بالحروف التي تنصب، أو تنجز، أو تجرم ها بعدها من أسماء وأفعال. (راجع خلف الأحمر: مقدّمة في النحو. بحث عن الدين النحوي مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، لا ب، لا ط، ١٩٦١ م. ص ٣٦ - ١٥٠)

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (.. - ٣٣٢ هـ / ٩٤٤ م) نحوي مصري، أصله =

النحاس^(١) وأبي العلاء المعري^(٢)، وابن حزم الأندلسي^(٣)، وابن مضاء القرطبي^(٤).

- من الصورة له: «المقصود والمحدود»، و«انتصار سيويه على المبرد»، (الزركلي الأعلام، ٢٠٧/١). وتختصر دعوته الإصلاحية بما يلي:
- لا يصح الظن على العربي أو خطيبه بتقديم القياس النظري على المادة القوية المسموعة.
- يجب الوقوف عند المادة القوية المسموعة دون تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري.
- يجب الابتعاد عن التأويل، والتقدير، وإدعاء الحذف والإضمار. (راجع مقال أحمد مختار عمر «دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء» (مجلة الأزهر، ج ٣٩، العدد ٦، القاهرة (نشرين الثاني، ١٩٦٧ م) ص ٥١٥).
- (١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (- ٣٣٨ هـ / ٩٥٠ م) معسر أديب، مولده ووفاته بمصر له: «تفسير أبيات سيويه»، و«شرح المعطيات السبع» (الزركلي: الأعلام، ٢٠٨/١). وتختصر دعوته بما يلي:
- حذف الأبواب غير العملية أو النادرة الاستعمال كـ «التنارخ» و«الاشتغال» و«صيغة أفعل به» في التمجيد.
- طرح الملل والمنقشات العقلية والفلسفية التي لا يحتاج إليها طالب النحو.
- اتباع المنهج الأصلي في تعديد القواعد.
- (راجع أبو جعفر النحاس: الفحاحة في النحو، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٥٦) ص ١٤ - ٣٠.
- (٢) هو أحمد بن عبدالله بن سليمان (٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م - ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م) شاعر فيلسوف ولد ومات في عمرة النصار. له: «لزوم ما لا يلزم» و«سقط الزند» و«رسالة المعبران» (الزركلي: الأعلام، ١٥٧/١). وقد نثر أبو العلاء المعري على ظاهرة التأويل، والتقدير، والتكلف في تخرج بعض الأبيات على غير حقيقتها كي تسلي ما الخنوع السخافة من على رائحة. (راجع أبو العلاء المعري: رسالة المعبران، تحقيق فوري عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لا ط، لا ت، ص ١١٨، ١٨١ - ١٨٢).
- (٣) هاجم ابن حزم الأندلسي غير الضروري من النحو، واعتبره لغواً من القول ومضيقاً لبوت، كما أشد في الحكم على الملل النحوية وأحيرها فاسدة. (راجع سعد الأعماني: مطرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص ٤٥ - ٤٦).
- (٤) تلخص دعوة ابن مضاء الإصلاحية بالمبادئ التالية:
- إبقاء نظرية العمل.

وفي العصر الحديث رأى الباحثون اللغويون أنّ النحو العربي ما زال يُدرّس كما كان يدرّس قديماً في مساجد البصرة والكوفة، فضلاً عن احتوائه الكثير مما يستغني متعلّم اللغة عنه، فكثّر المنادون بإصلاحه، من مكثف بمجرد الدعوة إلى الإصلاح، إلى صاحب مشروع يزعم أنّ مشروعه هو الكفيل بتسيط النحو وتقريبه إلى أفهام التلامذة، كما نرى عند لجنة المعارف المصرية^(١)، وإبراهيم مصطفى^(٢)، ومجمع اللغة العربية^(٣)، وحس الشريف^(٤)، ومحمد عرفة^(٥)، ويوسف سعادة^(٦)، وشاكر الجودي^(٧)، ويوسف السودا^(٨)، وعبد المتعال الصعيدي^(٩)، والجندي خليفة^(١٠)، ورشاد المغربي

— الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.

— الاعتراض على تقدير منطقات المجزئات، والضمائر المستترة في المنقذات والأفعال.

— إلقاء القياس والمثل اللغوي والتراث.

(راجع ابن مضاء القرطبي، الرقة على النحاة، ص ٨٥ وما بعدها).

(١) راجع اقتراحاته في «مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة» ج ٦، ص ١٨٦ - ١٩٣.

(٢) راجع اقتراحاته في كتابه: إحياء النحو.

(٣) راجع اقتراحاته في مجلته، ج ٦، ص ١٩٣ - ١٩٧.

(٤) لم ألق على ترجمة له، وراجع اقتراحاته في مقاله: «تبسيط قواعد اللغة العربية»، مجلة الهلال، ج ٤٦، العدد ١٠، ص ١١٠٨ - ١١١٩.

(٥) راجع اقتراحاته في كتابه: مشكلة اللغة العربية.

(٦) هو أحد مدرّسي اللغة العربية في ثانوية الحكمة ببيروت. وراجع اقتراحاته في كتابه: تعديل القواعد العربية ونسبها. (مدرسة الحكمة، بيروت، ط ١، ١٩٤٧ م).

(٧) لغوي عراقي دعا إلى تعديل القواعد العربية. وراجع اقتراحاته في كتابه: تشذيب منهج النحو (مطبعة المعارف، بغداد، لا ط، ١٩٤٩ م).

(٨) أديب لبناني ومحامٍ وسياسي وصحفي (١٨٩١ - ١٩٦٩ م) له: «الأحرفية»، و«بين القديم والحديث»، و«في سبيل لبنان». وراجع اقتراحاته في كتابه: الأحرفية (دار الريعاني، بيروت، ط ٢، ١٩٦٠ م).

(٩) لغوي مصري وأحد أساتذة اللغة العربية بجامعة الأزهر. له: «النظم العملي في القرآن»، و«محطرات الشعر الجاهلي». وراجع اقتراحاته في كتابه: النحو الجديد (دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٤٧ م).

(١٠) كاتب جزائري كتب في مجالات عدة علمية وأدبية وفلسفية. له: «نحو عربية أفضل».

دارغوث^(١)، وطه حسين^(٢)، وجورج الكفوري^(٣)، ومصطفى جواد^(٤)، ومهدي الصخرومي^(٥)...

أما الذين قدّموا الاقتراحات بشأن إصلاح النحو، فقد ذهبوا اتجاهات شتى في دعواتهم الإصلاحية، أبرزها الاتجاهات الأربعة التالية:

أ - اتجاه أرجع صعوبات النحو إلى ما فيه من تفاصيل، وعلل، وفلسفات وأوجه خلاف، فحاول تذليل هذه الصعوبات بالاختصار على الضروري من النحو، أي على ما يكفي للتكلم والكتابة بلغة عربية فصيحة^(٦).

= د. م. وحى الثورة الجرائرية، وه في انتظار نوفمبر جديد،، وراجع التراجم في كتابه: النحو العربية أفضل نورة على اللغة القاطنة وبناء لعربية جديدة، (دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت).

(١) أديب وشاعر لبناني من مواليد بيروت، وأحد أساتذة اللغة العربية بالجامعة اللبنانية، له: غريبة الشيخ، وه مذكرات براعم، وه تيسير اللغة العربية، راجع كتابه: تيسير اللغة العربية (المطبعة المصرية، صيدا (لبنان) ط ١، ١٩٥٦).

(٢) أديب مصري (١٣٠٧هـ/١٨٨٩م - ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م) فقد بصره منذ طفولته، تولى عمادة كلية الآداب ووزارة التربية بمصر له: الأتيام، وه حديث الأربعاء، وه في الشعر الجاهلي، (الزركلي: الأعلام ٢/٢٣١). وراجع مقاله: دبورا النحو والكتابة، مجلة الآداب البيروتية، ج ١، العدد ١١، ص ٢.

(٣) أحد كبار رجال التربية والتعليم في لبنان (١٩٦٤م - ١٩٦٤م) اختير نزيلاً للتربية عام ١٩٤٢م فتم المدارس الوطنية. وراجع كتابه: اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، (مطابع نصار، بيروت، لا ط، ١٩٤٨م).

(٤) أحد أدباء وعلماء العراق الأعلام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م - ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) أديب مدرس من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق وبغداد. مولفه ووفاته ببغداد. له: والمباحث النحوية في العراق، وه الشخصيات العربية، وراجع مقاله: وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، مجلة العلوم، ج ١، العدد ٩، ص ٩ - ١٠.

(٥) نقوي لبناني. له: التحليل بن أحمد الفراهيدي، وه في النحو العربي، وه مدرسة الكوفة، وراجع كتابه: في النحو العربي. نقد وتوجيه (المكتبة المصرية، صيدا، لبنان)، ط ١، ١٩٦٤م) ومقاله: دهوة جلادة في إصلاح العربية، مجلة المعلم الجديد، ج ١٨، العدد ١، ص ٢٣ - ٢٩.

(٦) في هذا الاتجاه يمكننا تصنيف حني ناصف وعلي الجارم ومصطفى امين، الذين وصّوا =

ب - اتجاه أعاد صعوبة النحو إلى فساد تبويبه، فدعا إلى تبويب جديد (١).

- = كتب والدروس النحوية، والنحو الواضح، مقتصرين فيها على القواعد الضرورية متجنسين التفاصيل والمناقشات. (عن إبراهيم مذكور: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ج ١، ص ٧٦). وفي هذا الاتجاه، أيضاً، أنيس فريجة الذي دعا إلى:
- تعليم قواعد الصرف (ويستفي الاشتقاق) بطريقة وصمة تقريرية لا مفصل فيها، ولا تحليل، ولا فلسفة.
 - تقسيم الكلمة تقسيماً جديداً وتعليم النحو والصرف معاً.
 - تدريس النحو على أساس الجملة المعقدة لا على أساس حركة الحرف الأخير من الكلمة.
 - إلغاء الإعراب التقليدي والاستعاضة عنه بتحليل الجملة إلى عناصرها.
 - استنباط القواعد والأحكام بطريقة وصفية تقريرية دون ذكر القلة والسبب.
 - إلغاء جميع أبواب النحو التي هي من نوع الإحصاءات، والتركيد في تدريس اللغة على لفظة «أنش» و«يس عليه» لا على لفظة «أخرى».
- راجع كتابه: «تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة» اقتراح ونموذج (دار الكتاب اللبناني، بيروت، لا ط، ١٩٥٩ م) ص ٤١ - ٦٣، ومقاله: «هذا الصرف وهذا النحو أما لهذا الليل من آخر»، مجلة الأبحاث ج ٨، العدد، ص ٧١ - ١٠٧، ومقاله: «تدريس اللغة العربية من مشاكل اللغة العربية» مجلة الأبحاث ج ٤، ص ٣٧٨ - ٣٩٩. وقد ناقشنا هذه المقترحات في أطروحتنا: آراء أنيس فريجة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها. ص ٤٥ - ٨٩.
- (١) يمكننا أن نصف في هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى، وشاكر الجودي، و يوسف السود، ولجنة المعارف المصرية. أما إبراهيم مصطفى فقد حاجم القول بالعلّة والعمل، مشدداً على أنّ الحركات أعلام على مطن، وجامداً كلّ أبواب المرفوعات، والمنصوبات والمنجذبات في ثلاثة أبواب هي: باب الإسناد، وباب الإضافة، وباب التكملة. (راجع كتابه: إحياء النحو، ص ٥٣ - ١٠٠، وقد ناقشنا آراءه في رسالتنا إبراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه: إحياء النحو». رسالة أعدت ليل شهادة الماجستير في اللغة العربية وأدائها - الجامعة اللبنانية كلية الآداب، ص ١٩٧٨، لم تُشر) واقتراح شاكر الجودي أن يحذف من النحو المواضيع التالية:
- موضوع الأصول الناقصة، فلتحق دراسته بموضوع الحال، فيكون اسم العمل الناقص فاعلاً له، وغيره حلاً صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذلك العمل.
 - موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما متبداً وخبر، فيصنف مفعولها الأول =

جـ- اتّجاه رأى أنّ العيب في النحر نفسه، فدعا إلى تبديل بعض قواعده، وحذف بعض القواعد الأخرى^(١).

- = معمولا به، ومفعولها الثاني حالا، صاحبها المفعول به وحاملها الفعل.
- موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، هيئت المفعول الأول معمولا به والمفعول الثاني تمييزاً.
- موضوعات المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله على أن يجعل كلها في موضوع واحد هو وصف الفعل. (راجع كتابه: تشذيب منهج النحر. ص ١١، ٥٥، ٦٥، ٧٧)
- وأما يوسف السودا فقد دعا إلى إلغاء أبواب الإعلال، والإدغام، والصحة المشبهة باسم الفاعل، وباب المبتدأ والخبر، وإلى الاستعانة عن مصطلحي الفاعل ونائبه بكلمة فاعل، وعن المفاعيل والحال بكلمة تميم، وعن أبواب التحدير، والإفراء، والاستعانة، والندبة، واسم الفعل، والتنصب بكلمة بحريات (راجع كتابه: الأحرقة. ص ٨ - ١٣). وأما لجنة المعارف المصرية فاقترحت ما يلي:
- الاستعانة عن الإعراب التحديري والإعراب المحلي في المفردات والجمل
- توحيد علامات الإعراب الأصلية والفرعية والاستعانة عن القول ببيان علامة من أخرى.
- إعطاء كلّ حركة لقباً واحداً في الإعراب ولبناً معاً، ولهذا يكتفى بالطلاب البناء فقط
- دمج أبواب المبتدأ، والفاعل، ونائب، واسمي دكانه ودينه في باب واحد يسمى الموضوع
- الاستعانة عن تقدير متعلق الظرف وحروف الجر، خاصة إذا جاء الظرف أو الجار والمجرور خبراً.
- إلغاء إعراب الضمير المستتر، واعتبار الضمير البارز المتصل إشارة إلى الموضوع
- اعتبار كلّ ما يذكّر في الجملة غير الموضوع والمفعول تكملة.
- إعمال إعراب صيغ التنصب، والاستعانة، والندبة، والتحدير، والإفراء، ونوجه العناية إلى درس طرق استعمال هذه الأساليب.
- اعتبار محال الإعلال والإسناد من مسائل فقه اللغة، وحذفها من الكتب المعدة للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية.
- راجع مجلة مجمع اللغة العربية ج ٨، ص ١٨٦ - ١٩٣.
- (١) يمكننا أن نصف في هذا الاتجاه حسن الشريف الذي اقترح ما يلي:
- حذف مواعظ الصرف.

د - اتجاء دعا إلى إسقاط الإعراب فنحتاج من قواعده وصعوباته^(١).

وكان من الطبيعي أن ينال باب الممنوع من الصرف حظاً كبيراً من دعوات تبسيط النحو العربي، وذلك لاعتبارين أساسيين: أولهما أن هذا الباب أضحي على يد النحاة من أعقد الأبواب النحوية إن لم نقل أعقدها على الإطلاق، وثانيهما أن فلسفة التحليل النحوي الذي قال به معظم النحاة العرب أكثر ما تتوضح أسسها، وتظهر جوانبها، واختلاف الآراء في أساليبها في هذا الباب النحوي. وعندني أن كل الذين دعوا إلى إلغاء القول بالعلّة النحوية هم من مبسّطي النحو العربي عامة، وباب الممنوع من الصرف خاصة، سواء أكانت دعوتهم تخصّ علل الممنوع من الصرف بشكل خاص أم لا، وسواء اكتفت بمجرد هذه الدعوة، أم لم تكتفِ بها، بل تخطتها إلى تعميم القواعد على أساس المنهج الوصفي الاستقرائي، وسواء أبقت على موانع الصرف التي قال بها النحاة، أم دعت إلى إلغائها.

٢ - الدعوة إلى إلغاء القول بالتحليل النحوي عامة:

رفض بعض النحاة القول بالتحليل النحوي. يقول ابن حزم الأندلسي: إنّ علل النحو كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء أبته، وإنما الحقّ

- تطابق العدد مع المعدود في التذكير والتأنيث إعرافاً وتركيباً.

- إبقاء المفعول به منصوباً في حالة بناء الفعل للمجهول والاكتفاء بقلب الفعل.

- الاختصار على صيغة جمع المذكر السالم في الأسماء التي يجوز جمعها جمع مذكر سالماً وجمع نكسراً.

- إلزام المنادي والمستثنى حالة من حالتي نصب والرفع.

راجع مقاله: «تبسيط قواعد اللغة العربية» مجلة الهلال، ج ٤٦، العدد ١٠،

ص ١١٠٨ - ١١١٩

(١) دعا أنس فريجة إلى ما سماه «اللهجة العربية المحكية المشتركة»، ومن أهم خصائص هذه اللهجة سقوط الإعراب (راجع كتابه: نحو عربية مسوّدة، دار الثقافة، بيروت، لا ط، ١٩٥٥ م) ص ١٨٤. وانظر مناقشتنا لهذه الدعوة في أطروحتنا: لراء أنس فريجة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها ص ٦١ - ٦٧.

من ذلك أَنَّ هذا سَمْع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا - مع أَنه تحكم فاسد متاخر - فهو أيضاً كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستثقل فنقل إلى كذا، شيء يعلم كل ذي حسن أَنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سَمِع منها بعد ذلك^(١).

ويقول ابن سنان الخفاجي: «إِنَّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأما طريقة التعليل، فَإِنَّ النظر إذا سَكَط على ما يعلّل به المحوّن، لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم إنّما ذكروها وأوردوها لتبصير صناعة ورياضة يتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^(٢).

وأذكر ابن جني حلة العلة، أو الملل الثواني^(٣) وما بعدها، واعتبرها شرحاً وتنميماً للعلة الأولى. وهو يرى أن وجود حلة العلة يقتضي وجود العلل الثلاث وما بعدها. وهذا التكلف يؤدّي إلى تصاعد عللي وهجنة في القول^(٤).

(١) عن سعيد الأفغاني مخرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) عن عباس حسن. اللغة والنحو بين القديم والحديث (دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧١ م) ص ١٤٤.

(٣) العلة الأولى هي أن تعلّل. مثلاً، رفع المعلم في نحو: «كافأ المعلم التلميذ» بكونه معلماً، والعلة الثانية هي تعليل رفعه بالرغبة في تمييزه من المفعول به لا سطق العرب، والعلة الثالثة أن يجيب من يسأل: لِمَ لم يتصب الفاعل ويُرفع المفعول به، بأنّ المفعول به أكثر دوراً على اللسان من الفاعل، فأعطي الحركة الخفيفة وهي الفتحة لا الحركة الثقيلة وهي الضمة.

(٤) ابن جني الحصاص ١٧٢/١ لكن ابن جني يحير في كتابه: الحصاص وكتابه: سرّ =

وقسم الزجاجي العمل النحوي إلى علل تعليمية، وهي ضرورية لتعليم النحوي وقياسية، وقال إنها ضرورية لنماء اللغة، وجدلية نظرية ليس للغة منها نفع، إذ إنها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختيار وتناظر^(١).

ورأى ابن مضاء القرطبي أنه «مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن «زيد» من قولنا: «قام زيد»؛ لِمَ رُفِعَ فيقال: لأنه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لِمَ حُرِّمَ؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنع، وقال: فِلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل، إلّا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأعطي الأخفّ، الذي هو النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقُلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا

صناعة الإعراب من هرسان هذا الميدان التعليمي

(١) الزجاجي. الإيضاح في علل النحو. ص ٦٤. والعلّة التعليمية هي قولك مثلاً، هذا مرفوع لأنّه فاعل، وذاك منصوب لأنّه مفعول به. وأمّا القياسية فهي التي تقوم على اشتراك المتكلم والمسموع عليه فيما تصوّره النحاة أو ظنّوا أنّه علّة موحدة للحكم فيهما، كحكمهم بناء اسم «لا» النافعة للجنس، على بناء «خمسة عشر». وتتمدّد الآراء في تحديد العلّة القياسية، فتحلّف باختلاف وجهات النظر والاعتبار. وقد تتطادب الحكم الواحد عدنان لو أكثر، فينبى على قياسين أو أكثر. وقد يكون للمسألة الواحدة عدنان مختلفان، فينبى عليهما حكمان مختلفان، كلّ على قياس.

باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم^(١).

ويشتد عباس حسن في حملته على النحاة الذين قالوا بالعلّة، فهو، بعد أن يلاحظ أنّه لا يوجد حكم نحوي، أو قاعدة من قواعد النحاة، إلّا لها تعليل بطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوي، على حسب مقدرة النحوي، وتمكّنه من زمام اللغة والجدل، ورغبته في التنوّق وإظهار البراعة^(٢)، يرى أنّ العقل الراجح يحتكم إلى صحيح الكلام العربي وحده غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة^(٣)، ثمّ يقول: «والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقّاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً، ويملّؤون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدّعون بها الرؤوس، لا يفكر أحد في محاربتها، وإراحة المتعلّمين منها، ومما احتوته المراجع المطوّلة من ألوانها، وضروب حبشها، اللّهمّ إلّا ما تمّ في بعض المدارس الحديثة المعاصرة، ولم يمتدّ - بعد - إلى الجامعات والمعاهد الكبرى في البلاد العربيّة، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتداداً كاملاً حميداً لا يشرفه ولا يلهله. مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت، ونمت، وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نرى في مطوّلات النحو، تتسرّب إلى كلّ مسألة، وتنسّل لكلّ قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرة بكلّ مجافٍ للعقل بعيد من الحقّ إلّا في أقلّ المسائل وأندر القواعد^(٤).

هؤلاء هم أبرز الداهين إلى القول بإلغاء القول بالعلّة قديماً وحديثاً الذين وقفنا على آرائهم. والآفت للانتباه أنّ أحداً من هؤلاء لم ينتقل من مرحلة التظهير إلى مرحلة التطبيق، فيضع كتاباً في النحو العربي يقنّن القواعد فيه بحسب المنهج الوصفي الاستقرائي مبعداً منها كلّ أثر للمنهج الفلسفي

(١) ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة. ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ١٤٣.

(٣) المرجع نفسه. ص ١٥١.

(٤) المرجع نفسه ص ١٥٥ - ١٥٦.

التعليلي. وغني عن البيان أن القول بالعلّة دخل على اللغة العربية لم يعرفه العرب ولا فكروا فيه من بعيد أو من قريب عندما نطقوا بلغتهم، فهو صنيع تخيل النحاة المناطق.

٣ - الدعوة إلى إلغاء القول بتعليل موانع الصرف:

بعد أن يشتدّ عباس حسن في حملته على النحاة الذين قالوا بالعلّة، كما رأينا منذ قليل، ينتقل في كتابه «النحو الوافي» إلى الهجوم على ما تخيله هؤلاء من علل لموانع الصرف، فيعرض أساس فلسفتهم في ثقل العمل وفي اجتماع علتين فيه: لفظية ومعنوية^(١)، وفي أن الممنوع من الصرف لا بدّ من أن تجتمع فيه علتان: لفظية ومعنوية، ثم يقول: «ذلك ملخص كلامهم الخيالي. وهو مدفوع بأن السبب الحقّ في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً، وبذاك غير منون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر، كمرعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية، فإنّ هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام، وما قبله من عصور الجاهلية، فلم يستخدموا المشابهة، ولم يستعينوا بلباس المناطق أو غيره»^(٢). وهو بعد أن يذكر أقوال النحاة في العدل يقول: «وعندي أن كلّ ما قيل في العدل، وتعريفه، وتقسيمه، وفائدته مصنوع متكلف. ولا مرّة شيء فيه إلا السماع. وخير ما يقال عند الإهراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة «فعل» أو «تفعل»، أو «فعل» أو غيرها من الصيغ المسموعة نصّاً عن العرب»^(٣). وهو بعد أن يعرض قول النحاة: إنّ العرب عدلوا عن القول: «واحدًا واحدًا» إلى القول: «أحاذ»، يقول: «التعليل التحوي السابق ضعيف، فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال الاسم المعدول؟

(١) راجع تفصيل هذه المسألة في الفصل الثاني من كتابنا هذا.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي، ج ١، ص ٢٤، الهامش.

(٣) المرجع نفسه ج ٤، ص ٢٢٢، الهامش.

لا دليل وما يشبهه. والحق أن العرب استعملوا النوعين، واحدهما مصروف، والآخر ممنوع من الصرف، ولا داعي لذلك التأويل^(١).

ولكن بالرغم من أن عباس حسن يحمل بشدة على القول بالتعليل التحوي عمومًا، وتعليل موانع الصرف خصوصًا، فإنه قسم باب الممنوع من الصرف في كتابه «النحو الوافي» تقسيمًا مبنيًا على أساس تعليل النحاة لموانع الصرف، وجعلهم إياها نوعين: نوع يستقل بمفرده لمنع الصرف، ويشمل ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، ونوع آخر معنوي يجب أن يضم إلى كل واحد منه علة لفظية، فتصبح العلتان، إن اجتمعتا في الاسم العلم أو الوصف، كافيتين لمنعهما من الصرف^(٢). فهو، مع رفضه فكرة التعليل لا يخالف النحاة في تقسيم باب الممنوع من الصرف، وتفريعه وطريقة تناوله، وكان عليه أن يكون منسجمًا مع تفكيره فيعرض هذا الباب عرضًا جديدًا خاليًا من فلسفة التعليل التي بني عليها تقسيم النحاة لهذا الباب.

٤ - الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل وتطبيق ذلك على باب الممنوع من الصرف؛

إذا كان عباس حسن قد هاجم القول بالتعليل عمومًا، وعزل الممنوع من الصرف خصوصًا دون أن يطبق مقولته في باب الممنوع من الصرف عند عرضه للقواعد العربية في كتابه «النحو الوافي» كما أسلفنا القول، فإن أنيس فريحة قد قرن دعوته لرفض التعليل التحوي بتطبيق عملي، وذلك عندما عرض نموذجًا لتبسيط قواعد العربية وإعادة ترتيبها. فبعد أن أشار فريحة إلى المدرسة التاريخية الفلسفية في تعقيد النحو العربي التي تبحث عن العلة والعامل في الظاهرة النحوية، وإلى المدرسة الوصفية التقريرية التي

(١) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٢٢، الهامش.

(٢) المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢١٦.

تصف الظواهر اللغوية دون تحليلها، اقترح إلغاء نظرية العامل، وصرف النظر عن التحليل الفلسفي، وذلك بهدف التخلص من مشاكلهما العديدة. فالذي يرهق الطلاب، ويتفرغهم من درس العربية، والإقبال عليها، هو تعليمهم فلسفة اللغة، وما تستوجب هذه الفلسفة من القول بالعامل، والعلة، والمقدر، والمضمّر، والمستقل، والمتعذر، والمتعلّق. أمّا إذا دُرّس النحو بطريقة وصفية تقريرية دون ذكر العلة والعامل، فإننا نتخلص من صعوبات جمّة يعانيها كلّ من المعلم والطالب^(١).

هذا بالنسبة إلى التحليل عامة، أمّا بالنسبة إلى علل الممنوع من الصرف، فبعد أن يعترض فريحة على تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، لأنه مادة غير ممنوعة من الصرف^(٢)، يقترح أن يدرس الطلاب الممنوع من الصرف على أنه ظاهرة لغوية شاذة.. دون إعطاء فلسفة العلة في منعها من الصرف، كأن نقول لهم، مثلاً: المدول، ووزن الفعل، والعجمة، و... و... ما لا يفقهون له معنى^(٣).

وبعد أن يعرض أنيس فريحة اقتراحاته لتبسيط قواعد اللغة العربية، يثبت نماذج تطبيقية لاقتراحاته، والذي يهتأ منها باب الممنوع من الصرف الذي يعرضه ضمن درس بعنوان «التعريف والتنوين» وقد أثبت في أوّل هذا الدرس بعض الأمثلة^(٤)، ثم انتقل منها إلى الشرح، فقال: «عندما نقول:

(١) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة. ص ٤٠.

(٢) يقول فريحة: «أولك ما يملك الأولاد: ما معنى ممنوع من الصرف؟ إذا كان ممنوعاً فلماذا نعلمه؟ وقد سألتني أحدهم هذا السؤال». (أنيس فريحة: هذا الصرف وممّن النحو أما لهذا الليل من آخر؟) (مجلة الأبحاث، ج ٨، العدد ١، بيروت (آذار، ١٩٥٥) ص ١٠٠.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) يعرض هذه الأمثلة ضمن ثلاث مجموعات على النحو التالي.

أ - هذا عصفور. رأيت عصفوراً على خنجر. نظرت وإذا عصفور على خنجر بخرق.

ب - الشمس مصدر حياة. بدون الشمس يموت النبات والحيوان. يقابلون الشمس.

«عصفور»، فإننا لا نعني عصفورًا معيَّنًا بالذات، بل نعني عصفورًا ما غير محدد ولكن عندما نقول: «العصفور»، فإننا نعني عصفورًا بالذات، كذلك الحال بقولنا: «ولد» و«الولد». تسمى هذه «أل» أداة التعريف، وعملها أن تحدد، أو تعرف الاسم الداخلة عليه. ونلاحظ أن أكثر الأسماء الخالية من أداة التعريف حكمها أن ينتهي بنون ساكنة: «عصفورُن»، «عصفورُن»، «عصفورُن»، ولكن اختصارًا في الكتابة اصطلاحًا على أن يكتبوها هكذا «عصفور»، «عصفورًا»، «عصفور»، وتسمى هذه الظاهرة التنوين، ولكن لما دخلت أداة التعريف على الاسم سقطت هذه النون الساكنة: «العصفور»، «العصفور»، «العصفور».

ونلاحظ أن هنالك فئة من الأسماء لا تقبل التنوين، مثل: «مساجد»، «كنائس»، «بغداد»، «دمشق»، «أصدقاء». وهنالك أسماء تنتهي بـ«الف مقصورة (ي)» وهذه تبقى على حالة واحدة في التنوين: «هذا فتى»، «كلمت فتى»، «سلمتها لفتى». وأخرى مثل: «قاضي»، فإنها في التنوين تكون: «قاضي»، «قاضيًا»، «قاضي»، مثل: «هذا الرجل قاضي»، «هينوا قاضيًا»، «أخذنا حكمًا من قاضي»^(١).

بعد ذلك يذكر فريجة أن هناك طائفة من الكلمات التي لا تنون، وهي:

- ١ - الكلمات التي على وزن «مفاعل»، مثل: «مبارك».
- ٢ - الكلمات التي على وزن «مفاعيل»، مثل: «مكاتب».
- ٣ - أسماء أشخاص وأسماء جغرافية، مثل: «يزيد»، «زينب»، «دمشق».

^١ - بعضها من الشمرس وإننا هي صغيرة الحجم.

ج - إبراهيم، يوسف، صحراء، مفاتيح.

أنيس فريجة: بسيط قواعد العربية على أسس جديدة. ص ٨٦.

(١) المرجع السابق، ص ٨٧.

٤ - أسماء مثل: «صحراء»، «علماء».

٥ - صفات على وزن «فعلان»، مثل: «عطشان».

٦ - صفات على وزن «أفعل»، مثل: «أحمر»، وغيرها قليل تتعلمه بالمران^(١).

والناظر في عرض فريضة لبياب الممنوع من الصرف ضمن فصل التعريف والتذكير، يرى أن فريضة قد أتبع الطريقة الاستقرائية في تدريس القواعد، وهي الطريقة الفضلى في هذا المجال، لكنه بالغ كثيراً في تبسيط عرض الكلمات الممنوعة من الصرف، بحيث لا يستطيع معها أن يعرف الطالب ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك ممنوعة من الصرف أم غير ممنوعة. فالطائفة الأولى من الكلمات التي لا تتون هي، عنده: «الكلمات التي على وزن «مفاعل»، ولو قال: «الكلمات التي بعد ألف تكسيها حرفان، لكان أدق في التمييز، فـ «جواهر»، «أكابر»، «تجارب»، مثلاً ممنوعة من الصرف، وهي على وزن «فواهل» و«أفاهل»، و«تفاهل» وليست على وزن «مفاهل». وهكذا تكون قاعدته غير دقيقة إلا إذا عني بـ «الوزن» الوزن العروضي الناتج عن حركات الكلمة وسكوناتها.

والطائفة الثانية من الكلمات التي لا تتون هي، عند فريضة، الكلمات التي على وزن «مفاهل»، ولو قال: «الكلمات التي بعد ألف تكسيها ثلاثة أحرف ثانياً ساكن»، لكان أكثر دقة أيضاً، فالكلمات: «بنابيع»، و«تباشير»، و«أصابع» مثلاً ممنوعة من الصرف، وهي على وزن «يفاهل» و«تفاهل»، و«أفاهل»، وليست على وزن «مفاهل». وهكذا تكون قاعدته غير دقيقة أيضاً إلا إذا عني بـ «الوزن» الوزن العروضي الناتج عن حركات حروف الكلمة وسكوناتها.

وأما الطوائف الأربع الباقية من الكلمات التي لا تتون، وهي: ١ - أسماء

(١) المرجع السابق، ص ٨٧.

أشخاص وأسماء جغرافية. ٢ - أسماء مثل «صحراء» و«علماء». ٣ - صفات على وزن «فعلان». ٤ - صفات على وزن «أفعل» مثل «أحمر» وغيرها، فلا شك أن ما تضمنته من أسماء وأعلام، وصفات ممنوع من الصرف، ولكنها لا تشمل مع الطائفتين الأوليين كل الكلمات الممنوعة من الصرف، فتعلمها، بالتالي، قاصر لتمييز الممنوع من الصرف في غيرها من الكلمات، فبواسطتها لا تعرف أن «عمر» و«ثلاث» و«حُبلى»، و«تغلب»، و«عثمان» و«أحمد» مثلاً ممنوعة من الصرف، ولا أن «محمد» و«حسن» و«سيفان»، و«سعيد» مثلاً غير ممنوعة من الصرف، ولا أن «أخيل»، و«أجدل»، و«هند»، و«دعد»، و«عنان»، و«حسان» مثلاً يجوز فيها الصرف وعدمه.

٥ - الدعوة إلى رفض علل النحاة في المنع من الصرف وتعليل الصرف بالتنكير وعدم الصرف بالتمريف:

يعترض إبراهيم مصطفى على علل النحاة في منع الصرف، ثم يقدم تعليلاً خاصاً به لهذا المنع. أما اعتراضه فيمكننا إيجازه بالنقاط الست التالية:

أ - لو كانت مشابهة الفعل هي سبب منع الصرف «لكان أوّل الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم فاعل، واسم مفعول، فهما يسيران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى هذّما جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل»^(١).

ب - إن العلم الأعجمي، أو المركّب تركيباً مزجياً من أبعد الأسماء من الفعل، «فالكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة، وتُسَمَّل اسماء، أو علماء، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتضع

(١) إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص ١٦٧.

لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرر استعمالها، وتنسى صحتها،
وتسلك مسلكاً يؤهلها في اللغة الجديدة. فأولى بالمعجزة أن تكون عنوان
الاسمية لا الفعلية^(١).

جـ - إن قاعدة الممنوع من الصرف مضطربة أشد الاضطراب، فقد ورد
من الأسماء ما هو ممنوع من الصرف، وليس به شيء من علل المنع مثل -
«سحر»، و«أمس»، و«غلو»، و«بكرة»، و«عشية». ويختلف النحاة في
هذه الأسماء أشد الاختلاف. ولقد وردت في الشعر أعلام كثيرة مُنعت من
الصرف لمجرد العلمية حتى جعل الكوفيون العلمية وحدها حلة تستقل بمنع
الصرف.

د - قد يستوفي الاسم حلة المنع بحسب ما اشترط النحاة، ويصرف،
فكلمة «عمر» وردت مصروفة في أمثلة كثيرة، وقد روى الفراء عن العرب
صرف «ثلاث»، و«رباع»، اللذين بمنعهما النحاة من الصرف لزعيمهم أنهما
معدولان عن «ثلاثة ثلاثة» و«أربعة أربعة».

هـ - لقد أجاز بعض النحاة صرف الجمع الذي لا نظير له (أي: صيغ
منتهى الجمع) اختياراً، كما أجازوا، في الشعر، صرف كل ممنوع لإقامة
الوزن، وقد ورد ممنوعهم منوناً في مواضع سواء فيها التنوين وتركه بالقياس
إلى الوزن.

و - أجاز البعض صرف ما لا ينصرف في النثر، ثم روى أن صرف ما
لا ينصرف في الكلام لغير حاجة لغة.

وبعد نقض علل النحاة في باب الممنوع من الصرف، يعرض إبراهيم
مصطفى رأيه في هذا الباب، فيرى أن التنوين علم التنكير، وهو يعترف أن
النحاة نصّوا على أن التنوين يدل على التنكير في المبنيات دون

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١٦٧ - ١٧٣.

المعربات^(١)، لكنه لا يقل هذا التخصيص بل يرى أن التنوين في المعربات أكثر دلالة على التكرير وأوسع استعمالاً. ثم حدد المعارف في العربية، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والمضاف، والمعرّف بـ «أل»، والمنادى المعين، والعلم، فلم يجد التنوين يدخل واحداً منها إلا العلم، فسأل عن سبب ذلك ليجيب بما يلي:

أ - إن العلم إذا دخله التنوين يصبح نكرة، فـ «سيوي»، منوّن، لكل من سُمّي بهذا الاسم، وسيوي، بغير تنوين، لمخصوص معين.

ب - إن العلم كثيراً ما يلحق فيه معنى الوصف مثل: «الرشيد»، و«المأمون»، و«الأمين»، ونحن عندما ننقل الكلمة من وصف، أو مصدر لنجعلها علماً على ذات لا يضيع معنى الوصف فيها. وللقب نوع من العلم يقصد به صفة مدح أو ذم، فإن استعملنا العلم للدلالة على هذه الصفة، فكأننا نستعمل صفات، لذلك نكرها مرة بالتنوين، ونعربها مرة أخرى بـ «أل»، فنقول: «فضل»، و«الفضل»، و«زيد»، و«الزيد».

ج - إن العرب أحسوا في العلم نوعاً من التكرير، فاستعملوه مضافاً أحياناً^(٢)، وأدخلوا عليه «أل» للتحريف أحياناً أخرى^(٣) ولم يصنعوا مثل هذا

(١) وهو يذكر أن كلمة «سيوي»، بغير تنوين تدلّ على مخصوص معين، أما إن نوّنت فتدلّ على واحد ممن حملوا هذا الاسم وكذلك: «مير» بالتنوين للكفّ عن كل حديث، و«مير» بلا تنوين للكفّ عن حديث خاص. (المصدر السابق ص ١٧٤ - ١٧٥).

(٢) ومنه قول الشاعر (من الطويل):
قَلَّا زَيْنُئِنَّا يَوْمَ فَقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِلَيْثُفٍ مَاضِي الثُّغْرَيْنِ بَنَانِ
(البهاري: خزانة الأدب. ١/٣٢٧، ٢/٦١، ٣/٢٥٢، والأدهري. شرح التصريح على التوضيح. ١/١٥٣).

(٣) ومنه قول الراجز أبي النجم (من الرجز):
سَاهِدَ أُمَّ الْعَصْرِ مِنْ أَيْرِهِمَا حِرَامُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهِمَا
(اس الأسدي: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١/٣١٧ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٤٤، ٢/١٣٢، ٦/٦٠، وابن منظور: لسان العرب (وير)).

في بقية المعارف.

د - إن الاسم إذا حُين تمام التمين، وذلك حين يُردف بكلمة «ابن» لم يجر أن يدخله التنوين، مثل: «علي بن أبي طالب».

ويعد هذه الإجابة عن سبب دخول التنوين بعض الأعلام، يقرر إبراهيم مصطفى القاعدة التي يراها في تنوين العلم، فيقول: «الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنوته، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير، وأردت الإشارة إليه»^(١). وينقل إلى اختصار هذه القاعدة في المواضع التي يحتج فيها الصرف، على النحو التالي:

أ - العلم الأعجمي: يمنع النحاة العلم الأعجمي من التنوين بشرط ألا يكون قد استعمل نكرة في المربية قبل استعماله علمًا، وهذا شاهد له على أن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نقل عنه، أي: للمع الأصل.

ب - الاسم المركب تركيبًا مزجيًا، يرى إبراهيم مصطفى أن هذا الاسم منقول من لغة أخرى، وليس له أصل منون قبل العلمية، لذلك لا يمكن أن ينون بعدها.

ج - الاسم الذي على وزن الفعل: اختلف النحاة فيه كثيرًا، لأنهم وجدوا أعلامًا توازن الفعل ولا تمنع، وأعلامًا أخرى توازنه وتمنع. وقد اشترط عبدالله بن أبي إسحاق^(٢) من حق، أن يكون الاسم منقولًا عن الفعل، وظاهرًا منه هذا النقل كي يمنع من الصرف. وتفسير هذا، عند إبراهيم مصطفى، وأن العلم إذا كان قد نُقل عن الفعل، وكان ظاهرًا فيه

(١) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٢) هو عبدالله بن أبي إسحاق الزبدي الحضرمي (٢٩٠ هـ / ٦٥٠ م - ١١٧ هـ / ٧٣٥ م) نحوي من الموالي من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر التنخي، والأخفش. فرج النحو. وقله، وكان أعلم البصريين به (الزركلي الأعلام، ٧١/٤).

هذا النقل، كان واضحاً أن أصله محروم من التنوين، فلا أصل يلمح
ويُستأنس به حين تنوين العلم^(١).

د - الاسم المعدول: يرى ابراهيم مصطفى أن النحاة اشترطوا لمنح الاسم
المعدول من الصرف ألا يكون قد استعمل نكرة من قبل أن يستعمل علماً،
فيجد أن سبب منعه من التنوين ظاهر واضح، وهو أن العلم المعدول غير
المصروف لم يستعمل منوطاً قبل العلمية، فحُرم التنوين عندما أصبح علماً.

هـ - العلم المؤنث: يخطئ ابراهيم مصطفى النحاة في اعتبار التأنيث من
موانع الصرف، وذلك لأنه يرى أن أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد
وأسماء القبائل، وهي ترد منوثة حيناً وغير منوثة حيناً آخر. أما قول النحاة
إنه إذا قصد في اسم المكان إلى البقعة لم يُصرف، وإذا قصد إلى المكان
صُرف، وإنه إذا قصد باسم القبيلة القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أريد
الجمع والقوم نُون، فيراء تمحلاً من النحاة يدل على أنهم رَوَوْا هذه الأسماء
مصروفة تارة وغير مصروفة تارة أخرى، فتكلفوا لها هذه العلة، وهي
التأنيث. ويقرر أن مناط التنوين وعدمه هو القصد إلى معين، فإذا قصد
باسم القبيلة جمعاً محدداً فلا ينون، وإذا أريد به جماعات كثيرة لا يحاط
بأولها وآخرها ينون، فملاك التنوين إرادة التمين، وأسماء البلاد كأسماء
القبائل^(٢).

و - الوصف المعدول: ولا يكون، بحسب ابراهيم مصطفى، إلا في
كلمات معدودة، هي: «آخر»، و«جَمْع»، و«مثنى»، و«ثلاث». وهو يرى
أن «آخر» يدل به عن «الآخر»، وأن صيغة أفعال التفضيل، إذا نكرت،

(١) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) وينقل هنا ما رواه أبو بكر الزبيدي أن أبا عبد الله، كاتب المهدي، قال: «قرئ عربية»،
فنون، فقال شيب من شبة، إنما هي «قرئ عربية» بدون تنوين، فسألوا أنا غيبة
الجمعي الكوفي النحوي، فقال: إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها: قرى
عربية، فهي لا تنصرف، وإن كنت أردت قرى من السواد نونت. قال: إنما أردت التي
بالحجاز. قال: هو كما قال «شيب» (المصدر نفسه، ص ١٨٤ - ١٨٥).

تلتزم الإفراد والتذكير، فلا تجمع إلا إذا كانت معرفة، أو مضافة إلى معرفة، وهكذا فجمع «آخر» على «آخر» دليل على أنه أريد بها معرف أمّا كلمة «جمع» فلا يؤكد بها إلا المعرفة مما يدلّ على أنّ فيها معنى من التعريف لذلك لا تنون. أمّا «متى» و«ثلاث» فاستعمالها قليل، والتنوين يحذف منها إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سماها النحاة «عدلاً».

ز - الوصف المنتهي بالـف ونون زائدتين: يذكر إبراهيم مصطفى أنّ النحاة اشترطوا كي يمنع هذا الوصف من الصرف أن يكون على وزن «فعلان» الذي مؤنّته «فعلى» وليس «فعلانة»، ولكنّ بني أسد يجيزون أن يكون لكلّ «فعلان» مؤنث على «فعلانة»، لذلك يرى أنّ التنوين في هذا الوصف جائز أبداً، وإذا حذف فرعاية للألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى.

ج - الوصف الذي على وزن «أفعل»: وأكثر ما يكون على وزن أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل إمّا أن يكون معرفاً، وإمّا أن يتصل بـ«من». وفي الحالة الأولى لا ينون، لأنّ التنوين لا يجتمع مع التعريف. وفي الحالة الثانية يمنع من التنوين لأنه فيه حظّ من التعريف، أمّا غير أفعل التفضيل ممّا جاء وزنه على «أفعل»، فإنه حُبل عليه.

وبعد أن يرى إبراهيم مصطفى أنّ قاعدته في باب الممنوع من الصرف قد استقامت بشرطها، الأول أنّ الأصل في العلم ألا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير، والثاني أن الصفة تنون، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف، يذكر أنه لم يبق من موانع الصرف، إلا العلة التي تقوم مقام العلتين، كما يقول النحاة، وذلك في موضعين: الأول ألف التأنيث مقصورة ومحدودة، والثاني صيغة متعجب الجموع، فيعطل امتناع الصرف في الموضع الأول بحرص العرب على التمييز بين المذكر والمؤنث

أكثر من حرصهم على التمييز بين التكثير والتعريف، لذلك صحقوا بالتنوين في الاسم المنتهي بألف التانيث حرصاً منهم على علم التانيث، وهو الألف المقصورة أو الممدودة. أما صيغة متي الجموع فيرى أن التنوين حذف منها لما فيها من معنى التعريف، فالمتكّر يدلّ على الفرد الشائع والواحد من المتعدد، فإذا قصد إلى الإحاطة والشمول جعل من مواضع التعريف، لذلك يمنع من التنوين، وإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة قال اسم منون^(١).

هذا تفصيل رأي إبراهيم مصطفى في باب الممنوع من الصرف، والناظر فيه يرى أنه رأي جديد تفرد به صاحبه ودافع عنه. صحيح أن النحاة قالوا إن التنوين يدخل على بعض المبنيات للكرات، فيجعلها معارف^(٢)، كما يدخل على العلم الممنوع من الصرف بعد تنكيره، نحو: «رَبُّ فَاطِمَةَ وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعديكرب وأرطى لقيتهم»، لكن إبراهيم مصطفى يذهب إلى أن كل منون نكرة، وكل غير منون معرفة، وهذا المذهب نعرض عليه بما يلي:

١ - وردت أعلام منونة في القرآن الكريم، ومنها «لوط»^(٣) في الآية: ﴿وَأَن لُّوطًا كَانَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤)، و«نوح»^(٥) في الآية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

(١) المصدر السابق، ص ١٧٤ - ١٩٢.

(٢) لكلمة «سير» بالناء على الكسر معرفة، وبالتنوين نكرة، وإيدها بالبناء على الكسر تعني استزادة معينة، وبالتنوين استزادة غير معينة. راجع ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ والسالقي: وصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ١٣٤٤ والجرجاني: كتاب الجمل في النحو. ص ٥٢ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٥/٤ والأزهري: شرح الصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢.

(٣) ورد «لوط» منوئاً في القرآن الكريم سبعاً وعشرين مرة (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المجهز لألفاظ القرآن الكريم. ص ٦٥٤).

(٤) الصافات: ١٢٣.

(٥) ورد «نوح» منوئاً في القرآن الكريم ثلاثاً وأربعين مرة (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المجهز لألفاظ القرآن الكريم. ص ٧٢٢ - ٧٢٣).

نوحًا إلى قومه»^(١)، و«محمد»^(٢) في الآية: «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار»^(٣). و«هود»^(٤) في الآية: «إذ قال لهم أخوهم هود ألا تتقون»^(٥) فهل المراد في هذه الآيات لوطًا من لوطين، أو نوحًا من نوحين، أو محمد من محمدين، أو هود من هودين؟ طبعًا لا، لأنه يؤدي إلى الكفر، فالمراد من هذه الأسماء ذوات معينة، وذلك كالمراد من بقية أعلام الأنبياء التي لم تتون. جاء في القرآن الكريم: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ»^(٦) فهذه الآيات جمعت أعلامًا لطائفة من الأنبياء، بعضها متون وبعضها من دون تنوين، ولا شك أنها جميعًا في درجة واحدة من التعريف.

ب - يفرق العرب، في اللفظ، بين المعرفة والنكرة بأن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلا بالنكرة، فالأوصاف الممنوعة من التصرف التي أدهى المؤلف فيها التعريف، كان حقها ألا يوصف بها النكرة لما فيها من تعريف، فكلمة «أخر» التي أدهى إبراهيم مصطفى أنها معرفة جاءت وصفًا لنكرة في الآية: «فعدة من أيام أخر»^(٧)، فلو كانت

(١) الأعراف: ٥٩، وهود: ٢٥.

(٢) ورد «محمد» متونًا في القرآن الكريم أربع مرات (راجع محمد فؤاد عبدالباقى: المعجم المشهور لللغات القرآن الكريم. ص ٢١٨).

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) وردت لفظة «هود» علمًا متونًا ست مرات في القرآن الكريم (راجع محمد فؤاد عبدالباقى: المعجم المشهور لللغات القرآن الكريم. ص ٧٣٩).

(٥) الشعراء: ١٢٤.

(٦) الأنعام: ٨٤ - ٨٦.

(٧) النقرة: ١٨٤.

معرفة، ما صح أن تقع صفة لنكرة. وصيغة «أفعل من» التي اذمى لها التعريف لم تقع، في كلام العرب، وصفاً لمعرفة بل لنكرة، فانت لا تقول: «جاء محمد أفضل منك»، أو «جاء المعلم أفضل منك» بل: «جاء زيد الأفضل منك»، «جاء رجل أفضل منك»، وكذلك لا توصف «مساجد» و«مصاييح»، ونحوهما بالمعرفة إذا كانتا غير معرفتين بـ «أل» أو الإضافة، فلا يقال: «مررت بمساجد الجميلة»، ولا: «اشتريت مفاتيح الجديدة» بل: «مررت بمساجد جميلة»، و«اشتريت مفاتيح جديدة».

ج - لقد علل إبراهيم مصطفى عدم تنوين صيغة «أفعل من» بأن فيها حفظاً من التعريف، ويعلله النحاة بأن «أفعل» على صيغة الفعل ووزنه، وهذا التعليل أقرب إلى الواقع اللغوي، فالتعليل الأول ينقضه قولنا: «محمد خير من زيد»، و«حسن شر من زيد» بمعنى: «محمد أخير من زيد»، و«حسن أشد من زيد»، و«خير»، و«شر» منوتان، و«أخبر» و«أشتر» غير منوتين، فلو كان عدم التنوين للتعريف، والتنوين للتنكير لكان «خير» و«أخبر»، و«شر» و«أشتر»، إما منوتات وإما غير منوتات، لأن المعنى واحد، ولا اختلاف إلا باللفظ، فلما رأيناهم ينوتون «خيراً» و«شراً»، ويمنعون من التنوين «أخيراً»، و«أشتر» علمنا أن ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ، لا إلى التعريف والتكثير، وهو أن لفظ «أخبر» و«أشتر» لما كان على وزن الفعل منع التنوين والجر اللذين منع منهما الفعل، فلما تغيرت صيغته إلى «خير» و«شر»، زالت منه مشابهته للفعل، فرجع إليه ما كان حرمه من التنوين والكسر^(١).

د - يذكر إبراهيم مصطفى أن «أل» تدخل في بعض الأعلام للمع الأصل كـ «الفضل» و«الحارث»، و«النعمان»، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام للمع الأصل، فتستعمل استعمال الصفات، تنكراً مرة بالتنوين، وتعرف مرة أخرى بـ «أل»، فتقول: «فضل» و«الفضل»، و«زيد»

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٢٥.

و«الزيد»^(١). ولكن لمح الأصل لا يُخرج العلم من التعريف بالعلمية، فينكر بالتنوين، و«أل» الداخلة على العلم للمح الأصل لا تفيد تعريفًا. قال ابن مالك (من الرجز):

وتغضُّ الأعلامَ عليه دخلاً للمح ما قد كان عنه نُقلاً
كالفصلِ والحارثِ والتغضانِ فذكرُ ذا وحذفُ سِيانِ^(٢)

أي ذكر «أل» وحذفها سِيان بالنسبة إلى التعريف.

هـ - رأينا في الفصل الثامن من كتابنا هذا أن الشاعر قد يضطر إلى منع المصروف من الصرف، وصرف الممنوع، وأن من العرب من يصرف الممنوع من الصرف اختصاراً، وأنه جاء في بعض القراءات صرف الممنوع من الصرف، وفي جميع هذه المواضع نرى أن العلم مصروفًا أو دون صرف في درجة واحدة من التعريف.

و - نقول: جاء زيدٌ وزيدٌ آخرٌ، فيكون «زيد» الثاني لا يدل على ذات معينة، بل على أحد الذين يحملون هذا الاسم، وهكذا نرى فيه حفظاً من التنكير، ولكن هذا الحفظ من التنكير لم يأت من التنوين، لأنه لو كان كذلك لكان «زيد» الأول لا يدل على شخص بعينه، بل على أحد المتسمين بهذا الاسم.

ز - هناك كلمات كثيرة جاءت في كلام العرب مصروفة تارةً وبغير صرف تارةً أخرى، وذلك لأن التنوين فيها لغة بعض العرب، وعدمه لغة بعضهم الآخر، وليس لأن العرب كانوا يستخدمون هذه الكلمات في الحالتين للتمييز بين حالة تكون فيها معرفة، وحالة أخرى تكون فيها نكرة.

حـ - قد يكون التنوين للدلالة على زمن المستقبل، تقول: «أنا صائمٌ

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحر. ص ١٧٧ - ١٧٩.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ١٦. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألغة ابن مالك. ١٨٣/١.

يوم الخميس»، وتعني أنك ستصوم يوم الخميس القادم، وإذا قلت: «أنا صائم يوم الخميس»، فإنك تعني أنك صمت يوم الخميس الماضي.

وخلاصة رأينا في مذهب إبراهيم مصطفى في التنوين أننا نوافق في أن التنوين أكثر ما يوجد في النكرات، وأنه يدخل المبنيات وبعض المعربات لإدخال نوع من التنكير فيها، لكننا لا نوافق على القول إن كل منون فيه حفظ من التنكير، أو إن كل اسم غير منون يكون معرفة، وذلك لأننا نجد أسماء منونة كثيرة وهي معارف، وأسماء منونة كثيرة وهي نكرات، وأحكام المعارف جارية على الأولى، وأحكام النكرات جارية على الثانية.

٦ - الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف:

يرى حسن الشريف أن الطالب يقضي أيامًا طويلة لاستظهار موانع الصرف، ولا فائدة من هذه الموانع، إذ تحلّل الشعراء منها دون أن يفسد الشعر، ولذلك يدعو إلى صرف كل ما لا ينصرف في النثر. يقول: «خذوا مثلاً موانع الصرف، وقلوا لي كم يقضي الطالب من أيامه في مذاكرتها واستظهار أوزانها، وقواعدها، ومستنباتها، ثم قلوا لي ما فائدة وجود هذه الموانع، وماذا يضير اللغة إذا حذفت كلها بجرة قلم؟

لقد تحلّل الشعراء من موانع الصرف، فلم يفسد الشعر، ولم تفسد اللغة، بل انقاد للشعراء عصيتها، وسلس قيادها، وفازوا من وراء هذا التحلل بيسر عظيم. ولقد أقرهم النحاة على ما فعلوا، فقالوا: «يسرف الشاعر ما لا ينصرف»، فماذا عليهم إذا خرجوا من تركتهم مرة أخرى، وقالوا: «والنائر أيضاً يصرف ما لا ينصرف»، فنخلص من هتاء حفظ أوزان كثيرة، وقواعد متعددة كأوزان صيغة متهى الجموع، وأوزان «فعلان»، و«أفعل»، و«فعل»، وقواعد التركيب المزجي، والأعلام الأعجمية، والأعلام المؤنثة المنتهية بتاء التأنيث أو الألف الممدودة، أو الأعلام المؤنثة غير المنتهية بتاء التأنيث والألف الممدودة، والأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة العين، والأعلام

المنتية بالآلف والنون، والفرق بين وزن «أفعال» و«تفعلاء» كأبناء وأشياء .

بالله ما الفرق بين «عائشة»، و«زينب»، و«أسماء»، و«هند» حتى يكون لكل علم من هذه الأعلام الأربعة حكم خاص في الأجرومية يجب أن نحفظه عن ظهر قلب، فنعرف أن الأول ممنوع من الصرف للعلمية وانتهائه بـاء التانيث، والثاني ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث ولو أنه غير منتهى بالياء، والثالث ممنوع من الصرف للعلمية وانتهائه بالـف ممدودة، والرابع منصرف وضم علميته وتانيثه لأنه ثلاثي ساكن الوسط أو ساكن العين كما يقول المحاة! وما الفرق بين «محمد» و«أحمد» وكثيراً ما يجتمعان اسماً لشخص واحد، فيكون نصف هذا الاسم منصرفاً ونصفه الثاني ممنوعاً من الصرف لا شيء إلا أن «محمداً» على وزن «مفعّل»، و«أحمد» على وزن «أفعل»؟ وما الفرق بين «إبراهيم»، و«طلحة»، و«معديكرب»، و«عثمان»، و«صوّراً» حتى يكون لكل واحد من هؤلاء السادة حكم في النحو قائم بذاته؟ فالأول ممنوع من الصرف لأنه أجنبي، والثاني لأنه في صيغة التانيث، والثالث لأنه مركّب تركيباً مزجياً، والرابع لأنه منتهى بالآلف والنون، والخامس لأنه على وزن «فعل»، وماذا يضير اللغة وكتبتها وأساليبها وطابعها إذا قلنا «مساجداً» بدلاً من «مساجد»، و«مصائبها» بدلاً من «مصائب»، فنستغني عن حفظ أوزان «مفاعل»، و«مفاعيل»، وصيغة منتهى الجموع؟

احذفوا موانع الصرف بجرّة قلم، أو اقتطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغير معاني الكلام، ولن تنحط أساليب الكتابة، وإنما ستوفرون على المعلمين والمتعلمين عناء لا طائل من وراءه، وجهداً لا فائدة فيه^(١).

هذا ما يقوله حسن الشريف وقد تقلناه حرفياً نظراً الى جرأته والى ما

(١) حسن الشريف. «تبسيط قواعد اللغة العربية». (مجلة الهلال، ج٤٦، العدد ١٠، القاهرة (آب، ١٩٣٨م) ص ١١١٠ - ١١١١.

أثارة من قضايا نحوية في باب الممنوع من الصرف، وهذه القضايا إن عمت على أبواب النحو العربي أدت إلى تغيير الكثير من مسائله. ويسوغ دعوته في صرف الممنوع من الصرف جملة أشياء منها:

١ - صعوبة باب الممنوع من الصرف كما وصلنا على أيدي النحاة، وخاصة المتأخرين منها، وهذه الصعوبة تستلزم من جهة الطالب أساليب طوالة لتدليلها وحفظ مواضع منع الصرف ومواضع جواز الصرف وعدمه، أقول ذلك بعد أن قمت بتدريس هذا الباب عشر سنوات، حتى الآن لطلاب السنة الثالثة في قسم اللغة العربية في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث - طرابلس)، ووجدت ما يعانيه الطلاب لإتقان هذا الباب النحوي المعقد، وكم يلزمهم من أساليب لحفظ مسائله.

٢ - إن من العرب من يصرف في الكلام، وليس في الشعر فقط، جميع ما لا ينصرف^(١) واستناداً إلى مذهب ابن جني القائل: إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه^(٢)، فإنه يجوز صرف الممنوع من الصرف في الكلام.

٣ - إن صرف الممنوع من الصرف لا يؤدي إلى أي لبس في المعنى، أو إلى أي تغيير فيه، أو إلى أي إشكال لغوي. والنحاة أنفسهم أجازوا صرف الممنوع من الصرف في الضرورة الشعرية، أو للتناسب الإيقاعي في الشعر^(٣)، ولو كانت هذه الإجازة تؤدي إلى أي لبس في المعنى، أو إلى أي

(١) راجع ابن هشود: ضرائر الشعر. ص ٢٥، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣٧/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢ - ٢٢٨.

(٢) ابن جني: الخصائص. ١٢/٢.

(٣) يقول ابن مالك:

ولأصطبرار أو تناسب مشرف ذو الشعر والمنصروف قد لا ينصرف
(ابن مالك، الألفية. ص ٥٧، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٨/٢).

غموض أو تغيير فيه لما قال بها النحاة. وكان العرب الذين يصرفون الممنوع من الصرف في كلامهم يتفاهمون بلبقتهم تمامًا كما يتفاهم الدين لا يصرفونه في كلامهم.

١ - إن تمييز بعض النحاة بين قولك، مثلاً، «شاهدت أحمدًا» بمنع «أحمد» من الصرف، وقولك: «شاهدت أحمدًا» بصرفه، في أن «أحمد» دون صرف يعني شخصًا معينًا معروفًا، ومعهودًا بين المتكلم والمخاطب، وأما «أحمد» بالصرف، فيعني واحدًا غير معين من الأحمدين^(١)، هذا التمييز، أغلب الظن أنه مصطنع إذ لا شاهد عليه، ولا دليل على أن العرب ميزوا هذا التمييز، ولو كان صحيحًا لما أجاز صرف الممنوع من الصرف في الشعر، أو في النثر الفني، أو في بعض لغات العرب، أو في بعض مذاهب النحاة، وهو يقتضي التفريق الدقيق بين الممنوع من الصرف، وغير الممنوع منه، والذي يجوز فيه الصرف وعدمه، إذ هو، بحسب زعم النحاة، لا يدخل إلا على الممنوع من الصرف، فيجعله نكرة، وهذا التفريق الدقيق لا نفلن أنه كان واضحًا في فكر العربي عندما نطق بلغته على الفطرة والسجية، بشكل يستطيع معه إقامة هذا التمييز بين العلم المعروف، والعلم المنكر على أساس التمييز وعدمه. والنحويون أنفسهم عندما قالوا: إن العلم الممنوع من الصرف يدخله التنوين إذا نكر^(٢)، كما في: «شاهدت عثمان»

(١) يقول ابن جني: «اعلم أن التنوين يقع في كلام العرب على خمسة أضرب: أحدها أن يكون فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وذلك نحو: «عثمان» معرفة، و«عثمان» نكرة، و«أحمد» معرفة، و«أحمد» نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: «لقيت أحمدًا»، فإنما كنت المخاطب أن يرمي بعكزه إلى واحد يمش اسمه أحمد، ولم تكلمه علم شخص معين، وإذا قلت: «لقيت أحمد»، فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد، وبينك وبينه عهد متقدم فيه، فالتنوين هو الذي فرق بين هذين المعنيين» (ابن جني: سر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ - ٤٩٤، وراجع أحمد الملقني. وصف المعاني في شرح حروف المعاني. ص ٢٤٤).

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٣٥/٤ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢.

وعثمانًا آخرًا، و«رُبَّ أحمدٍ» وعُمَرُ ومروان مررت بهم، لم يزعموا أنَّ التثنية يتأتى من تنوينه، فهو يُفهم من كلمة «آخر» في المثال الأول، ومن حرف الجر «رُبَّ» الذي لا يدخل إلَّا على التكررة في المثال الثاني، بدليل قولك: «جاء زيدٌ وزيدٌ آخرًا»، و«رُبَّ زيدٍ مررتُ به»، فتعرف أنَّ «زيدًا» في المثال الثاني، و«زيدًا» الثاني في المثال الأول تكرة لا لآله مُؤن، فهو ينوِّن أصلًا، ولكن من كلمة «آخر» في المثال الأول، ومن حرف الجر «رُبَّ» في المثال الثاني.

ولكن لدعوة حسن الشريف إلى صرف الممنوع من الصرف مخاطرها، فهي أولًا تتحكَّم في اللغة، فتفرض عليها ما ليس منها، ومهمة اللغوي هي استنباط أحكام اللغة لا فرض أحكام عليها لا تتفق مع شواهدا وتعابيرها. وهذا التحكم إذا ما أبيع، أدَّى إلى تغييرات كبيرة في قواعد اللغة العربية، بل في اللغة نفسها، فحسن الشريف نفسه، وفي المقال ذاته الذي يدهو فيه إلى صرف الممنوع من الصرف، يقترح:

- ١ - عدم إجازة رفع جزاء الشرط إذا كان فعله ماضيًا.
- ٢ - عدم إبطال عمل «أنَّ» الناصبة بالسين.
- ٣ - تطابق العدد مع المعدود في التذكير والتأنيث إفرادًا وتركيبًا.
- ٤ - إبقاء المفعول به منصوبًا في حالة بناء الفعل للمجهول، والاكتفاء بقلب الفعل.
- ٥ - الاختصار على صيغة جمع المذكر السالم في الأسماء التي يجوز جمعها جمعًا مذكرًا سالمًا وجمع تكسير.
- ٦ - إلزام المنادى والمستثنى حالة من حالتي النصب والرفع.

فإذا ما طبقنا هذه الاقتراحات، وغيرها التي اقترحها الداعون إلى تبسيط اللغة العربية، المهجون نهج من يعالج أوجاع الرأس بقلمه، تحصكت لدينا

« لغة عربية »، مختلفة تمامًا عن اللغة العربية الفصحى التي كُتِبَ بها القرآن الكريم والتراث العربي، بجملته، وعند ذلك متواجه متعلّمي العربية معربيات جمّة في فهم كلّ ما كتب بالعربية الفصحى، وخاصة القرآن الكريم والتراث الأدبي العربي. هذا فضلًا عن أنّ هذه الاقتراحات إذا ما عمل بها ستخلق فوضى وتشويشًا كبيرين في اللغة، إذ إنّ كلّ باحث يقترح ما يراه ييسر اللغة، وهذا سيؤدّي إلى اقتراحات مختلفة في المسألة الواحدة، تؤدّي إلى « لغات » اجتهدية مصنوعة.

الفصل الحادي عشر

خلاصة البحث

لعلّه من المفيد في كتابنا هذا أن نلخص أهم ما طرحناه وكشفناه فيها من آراء وحقائق لغوية بما يلي:

١ - استبدال المصطلح «المنوع من التنوين» بالمصطلح «المنوع من الصرف» لأن المصطلح الأول أصبح خامضاً بالنسبة إلى الدارسين عامة وإلى الطلاب خاصة، ولأن المصطلح الثاني أدق وأوضح في التعبير عن المقصود منه. وقد يستصغر بعضهم هذه الدعوة بحجة أن استبدال مصطلح نحوي بآخر لا يحلّ مشكلة صعوبات النحو العربي، وردنا أن كثرة المصطلحات النحوية والصرفية في اللغة العربية من أهم الصعوبات التي تعترض دارسي لغتنا، ومما يزيد الطين بلة أن معظم هذه المصطلحات يتسم بالغموض في التعريف، أو عدم الفائدة، أو عدم مناسبة معناه اللغوي، كمصطلحات المضارع، والصفة المشبهة، والمثال، والأجوف، والنفيف المفروق، واللفيف المقرون، ونائب الفاعل^(١)، والجملة الاسمية، والجملة الخبرية، وأسماء

(١) أليس من المنطق الطلبد أن تُعرب «الإنسان» في «خلق الإنسان» و«الحروف» في «ذبح الحروف» و«البيت» في «سرق البيت» نائب فاعل؟ فهل نائب «الإنسان» عن الله عز وجلّ في خلق نفسه؟ وهل نائب «الحروف» عن الجرار في ذبح نفسه؟ وهل نائب «البيت» عن السارق في سرقة نفسه؟ قد يقول قائل إن نائب الفاعل اصطلاح نحوي لا لغوي، وردنا أنه كلما بدت مصطلحات أي علم من العلوم عن معانيها النحوية ازدادت صعوبة هذا العلم والعكس بالعكس...

النواسخ^(١) وأخبارها...

والمصطلح جزء مهم من المنهج العلمي، ولا يستقيم أي منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداء صادقاً. وقد يما قيل، عن حق: «العلم لغة أحكم وضعها»^(٢)، وذلك لأن المصطلحات تستحضر المعاني بأيسر وسيلة، وتقربها إلى الأذهان، وتعين على التعلم، وتربط العلماء بعضهم ببعض، وكلما كانت دقيقة في أداء مدلولاتها ضاقت مسافة الخلف بين العلماء، إذ إن الخلافات العلمية ترجع، في قدر كبير منها، إلى خلاف على معاني المصطلحات ودلالاتها^(٣).

وعليه، نرى أن من يبسط مصطلحاً نحوياً واحداً يوفر على الطلاب ساعات عديدة في التعلم، ولو كل بحث علمي أسهم في تبسيط مصطلح نحوي، لقضينا على صعوبة كبيرة يعانيها طلابنا في تعلم نحو لفهم.

٢ - رفض التعليق النحوي بعامة، وعمل الممنوع من الصرف بشكل خاص، وإذا كان بعض اللغويين القدامى والمحدثين قد سبقونا إلى رفض الالة الحرة، وقد فصّلنا ذلك في الفصل السابق، فإنه يبقى لكتابنا الفضل في تفصيل تعليقات النحاة لجميع أقسام الأسماء الممنوعة من الصرف، والردّ عليها الالة مشيرين إلى ما ينقضها طرداً وعكساً، ومثبتين بطلانها ولاجئين إلى منطق النحاة نفسه حيناً، وإلى الواقع اللغوي حيناً آخر. وهذا العمل لا نعتقد أننا سبقنا إليه.

٣ - التأكيد أن المنهج التعليقي الذي أخذ به النحاة في تقعيد النحو هو الذي صعب النحو العربي، ولو أخذ هؤلاء بالمنهج الوصفي الاستقرائي لما

(١) أليس من المطلق الفساد، أيضاً، أن نعرب «زيداً» في قولنا: «إن زيدا مجتهداً»، اسماً لـ «إن» ونعرب «مجتهداً» خيراً لـ «إن»؟ أليس «زيداً» اسماً لـ «زيد»؟ وهل لـ «إن» اسم آخر غير «إن»؟ أليس «مجتهداً» خيراً لـ «زيد» لا لـ «إن»؟

(٢) عن إبراهيم مذكور: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص ٥١.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كان هذا النحو قد وصلنا وفيه من الصعوبات والتعقيدات ما فيه. فقد أذى أخذهم بالمنهج التعليلي إلى اختلافات قلما تنجو منها مسألة نحوية، إذ التعليل وليد اجتهاد شخصي، فكان من الطبيعي أن يختلف من باحث إلى آخر. كذلك دفعهم هذا المنهج إلى القول بنظرية «العامل»، وهذه استبعت القول بأنواع العوامل، وشروط عملها، ومسائل التقدم، والتأخير، والتعليق، والحذف، والإضمار، والاشتغال، والتنازع... إلى غير ذلك من مسائل أدخلت إلى النحو العربي ما ليس منه، فصعبته وجعده، وكم يحلو لنا أن نرى أحد الدارسين يتصدى لنظرية العامل، فيبرهن بطلانها، ثم يتقد النحو العربي على أساس وصفي سليم، فيسقطه للناشئة، وكم نحن بحاجة إلى هذا التبسيط في هذا العصر الذي بدأنا نرى فيه بعض النور عند طلابنا من لغتهم.

٤ - الكشف أن النحاة كانوا كلما تقدم بهم الزمن، ازدادوا من الأخذ بالمنهج التعليلي، فنكثر فروضهم واختلافاتهم، فقد بدأ التعليل، مع سيبويه، قائماً على المشابهة، أي على إعطاء الشيء حكم شبيهه، فأنهى عند بعض النحاة المتأخرين، وخاصة عند الشيخ خالد الأزهرى إلى تحليل فلسفي خالص. وذلك أن هؤلاء النحاة المتأخرين رأوا أن النحاة الذين سبقوهم لم يتركوا لهم شيئاً للاستزادة إلا في الاجتهاد الشخصي في تحليل الظواهر اللفوية.

٥ - إن النحاة عندما وضعوا مصنفاتهم النحوية لم يكتبوها للناشئة أو لطلبة المدارس، وإنما كانت كتب علماء موجهة إلى علماء، ولذلك جاءت صعبة معقدة سواء في كثرة الآراء في المسائل النحوية، أم في اختلاف هذه الآراء، أم في كثرة تفريعات المسألة الواحدة، أم في الأسلوب الموجز الذي يوقع باللبس أحياناً كثيرة، أم في أخذهم بالمنهج التعليلي الفلسفي، أم في افتراضهم ما ليس موجوداً في اللغة، أم في الشروط التي اشترطوها في بعض المسائل النحوية والتي تصل إلى حد الإعجاز أحياناً، كما في اشتراطهم لمنع

للعلم الأعجمي من الصرف أن يكون علماً في لغته الأصلية. وهذا يعترض معرفة كلّ اللغات التي اقترضت منها اللغة العربية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الكلمة المقترضة علماً في لغتها الأجنبية أم غير علم.

٦ - إنّ النحاة كانوا متصفيين عندما وضعوا مصنفاتهم، إذ بعد أن استقرأوا اللغة استقراءً ناقصاً، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. وبدل أن يتراجعوا عن قواعدهم كلّما اصطدموا ببعض الظواهر اللغوية التي تنقضها، حاولوا تعليل هذه الظواهر كي تتماشى مع هذه القواعد، ولذلك افترضوا علّة «المدل» في «عمر» وأمثاله من الأعلام التي وجدوها ممنوعة من الصرف، وليس فيها من عللهم غير علّة العلمية، وهذه العلّة ليست كافية، بنظرهم، فلا بدّ من أن تقترن بعلّة أخرى لمنع الصرف.

٧ - إنّ النحاة حاولوا وضع قواعد مطّردة لكلّ اللهجات العربية ما أوقعهم في الاضطراب في كثير من الأحيان، إذ إنّ هذه اللهجات كانت مختلفة فيما بينها وبالمستويات كافة: الصوتية، والنحوية، والصرفية، والدلالية، وكان عليهم إمّا أن يضعوا لكلّ لهجة من هذه اللهجات قواعداً النحوية الخاصة بها، وإمّا أن يصمّموا للظواهر المشتركة بين هذه اللهجات القواعد التي تنظمها، فالأوصاف: «غضبان» و«سكّران» و«عطشان» وغيرها من الأوصاف التي منعها النحاة للوصفية ووزن «فعلان» الذي لا يؤنث بالناء، تؤنثها قبيلة أسد، أو بعض هذه القبيلة، بالناء وتصرفها. ومن العرب من يصرف كلّ الكلمات الممنوعة من الصرف.

٨ - إنّ الشروط التي وضعها النحاة لحذف همزة «ابن» الواقعة بين علّمين زادت عن العشرين شرطاً بحيث يصعب على الدارس الإحاطة بها، وبحيث أضحي على معلّم العربية أو متعلّمها أن يتقن علم العروض، وعلم النحو، والتاريخ كي يعرف متى يجب حذف همزتها، ومتى يجب إثباتها، ولذلك دعونا إلى إثباتها دائماً، فنتيسر على طلابنا إملاء العربية، ونوفّر

عليهم ساعات ثمينة من أعمارهم يقضونها في حفظ الشروط السابق ذكرها، وتكون، في الوقت نفسه، غير معطين بأي ركن من أركان العربية، وغير خارجين على قواعد النحاة أنفسهم، إذ أوجب هؤلاء إثبات همزتها إذا جاءت بين علمين وكانت بدلاً من العلم الأول، أو نعتاً مقطوعاً، فتكون « ابن » إذا أوجبنا إثبات همزتها غيراً، أو بدلاً، أو نعتاً مقطوعاً.

٩ - إن مذهب إبراهيم مصطفى القائل إن التنوين علامة التكثير، وهدمه علامة للتعريف، وإن الأصل في العلم ألا ينون، ولنا في كل علم ألا ننونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التكثير وأردنا الإشارة فيه، إن هذا المذهب ينتقضه ما جاء في القرآن الكريم من الأعلام منوثة وهي معارف، واعتبار هذه الأعلام نكرات يؤدي إلى الكفر.

١٠ - إن الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف التي دعا إليها بعضهم فيها من التيسير الشيء الكثير، ولكنها دعوة تمتفية تفرض على اللغة ما ليس منها. وهي لا تتماشى مع المنهج الوصفي الذي نرفضه في تعميم النحو العربي، كما أنها ستؤدي إلى دعوات أخرى هدفها التبسيط والتيسير أيضاً، ما يؤدي إذا عملنا بها إلى لغة مختلفة عن اللغة العربية الفصيحة.



ملحق

فصول من كتب النحو في الممنوع من الصرف

- ١ - فصول من كتاب سيويه : الكتاب .
- ٢ - فصول من كتاب المبرد : المقتضب .
- ٣ - فصول من كتاب الزجاج : ما ينصرف وما لا ينصرف .
- ٤ - فصل من كتاب ابن يعيش : شرح المنفصل .
- ٥ - فصل من كتاب الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح .

١ - فصول من كتاب سيويه : الكتاب^(١)

هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف ، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة

وذلك نحو : حمراء وصفراء ، وخضراء ، وصحراء ، وطرقاء ، ونقساء ،
وعُشراء ، وقُوباء ، وفقهاء ، وسائيا ، وحناوياء ، وكبرياء ، ومثله أيضا :
هاشوراء ، ومنه أيضا : أصدقاء ، وأصفياء ، ومنه زيمكاء وبروكاء ، وبراكاء ،
وذبوقاء ، وخنفساء ، وعنظباء ، وعقرياء ، وزكرياء .

فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتانيث . والألف إذا كانت بعد ألف
مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخرة للتحريك ، لأنه لا ينجزم
حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ،
وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة ، كما صارت الهاء في
هراق بمنزلة الألف .

واعلم أن الألفين لا تزدان أبداً إلا للتانيث ، ولا تزدان أبداً لتلحقا
بنات الثلاثة بسرداح ونحوها . ألا ترى أنك لم ترَ قط فعلاء معروفة ، ولم
ترَ شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا .

فإن قلت : فما بال علباء وحرياء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما
هي بدل من ياء ، كالياء التي في « درحاية » وأشباهها ، وإنما جاءت هاتان
الزائدتان هنا لتلحقا « علباء » و« حرياء » بسرداح وسريال . ألا ترى أن هذه

(١) سيويه - الكتاب . ٢/٢١٣ - ٢١٩ .

الألف والياء لا تلحقان اسماً فيكون أوله مفتوحاً، لأنه ليس في الكلام مثل سَرْدَاحٍ ولا سَرَبَالٍ، وإنما تلحقان لتجملتا بنات الثلاثة على هذا المثال والبناء، فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئاً فتلحقا هذا البناء به، ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئاً على ثلاثة أحرف، وأول الاسم مضموم أو مكسور، وذلك لأن هذه الياء والألف إنما تلحقان لتبليغا بنات الثلاثة بسرداح وفسطاط لا تردان ههنا إلا لهذا، فلم تُشْرِكْهُمَا الألفان اللتان للتأنيث، كما تُشْرِكَا الألفين في مواضعهما، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تلحق فيها الألفان اللتان للتأنيث، وصار لهما إذا جاءتا للتأنيث أبنية لا تُلْحَقُ فيها الياء بعد الألف، يعني الهمزة، فكذلك لم تلحقا في المواضع التي تلحق فيها الياء بعد الألف.

واعلم أن من العرب من يقول: «هذا قُوبَاءٌ كما ترى»، وذلك لأنهم أرادوا أن يُلْحِقُوهُ ببناء فسطاط. والتذكير بذلك على ذلك والصرف.

وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاقص، فيذكر ويصرف، ويجعل الفين والواو مضاهفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلا ما كان مرذوفاً، والواحدة غوغاء.

هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة

وذلك نحو: غطشان، وسكران، وعجلان، وأشباحها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر. ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على المذكر. ولمؤنث سكران بناء على جِدَّة، كما كان لمذكر حمراء بناء على جِدَّة.

فلما ضارح قملاء هذه المضارحة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها.

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة

مما ليست تونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها.

وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة؛ وذلك نحو: غريان وميرحان وإنسان. بذلك على زيادته سراح فإنما أرادوا حيث قالوا: سرحان أن يتلفوا به باب سرح، كما أرادوا أن يتلفوا بمنزلة باب هجرع.

ومن ذلك: ضيعان. بذلك على زيادته قولك: الضبع والضباع. وأشبه هذا كثير.

وإنما تعتبر الزيادة هي أم غير زيادة بالفعل، أو الجمع، أو بمصدر، أو مؤنث، نحو: الضبع، وأشبه ذلك.

وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة، كما جعلوا أفكلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك أفضل صفة؛ لأنه بمنزلة الفعل، وكان هذه الون بعد الألف في الأصل لباب قملان الذي له فعلى، كما كان بناء أفضل في الأصل للأفعال، فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يشتغل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل.

فإذا حقرت سرحان اسم وجل، فقلت: سرحين صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير غضبان: غضبان، ويصير بصرة غسكين وسنين فيمن قال: هذه سرحين كما ترى. ولو كنت تدع

صرف كل نون زائدة لتركت صرف رَحْمَتْنِ ، ولكِنَّكَ إِنَّمَا تدع صرف ما
آخِره كآخر غَضَبَانْ، كما تدع صرف ما كَانَ على مثال الفعل إذا كانت
الزيادة في أوله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك
صرفت هذا لأن آخِره لا يشبه آخر غَضَبَانْ إذا صرفته. وهذا قول أبي
عمرو والخليل ويونس.

وإذا سميت رجلاً: طَعَان، أو سَمَنَ من السَّيْنِ، أو قَتَان من القَتَنِ،
صرفته في المعرفة والتكرة، لأنها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال
حَمَادٍ.

وسأله: عن رجل يسمى: دِهْقَان، فقال: إن سمّيته من التَّدْهُقْن فهو
مصرف. وكذلك: شَيْطَان إن أخذته من التَّشْيِطْن، فالتون عندنا في مثل
هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت دِهْقَان
من الدُّهْق، وشَيْطَان من شَيْطَ لم تصرفه.

وسألت الخليل: عن رجل يسمى مُرَامًا، فقال: أصرفه، لأنَّ المُرَان إنما
سمّيَ لئِنَّه، فهو فَعَالٌ، كما يسمى الحُمَامُس لحموضته، وإنَّما المرانة اللَّيْن.

وسأله: عن رجل يسمى قَبِنَانًا فقال: مصرف، لأنه فَعَالٌ، وإنَّما يريد
أن يقول يشعره قُنُونٌ كأفنان الشجر.

وسأله: عن ديوانٍ، فقال: بمنزلة قيراطٍ، لأنه من دَوَّنتُ. ومن قال
دَيَّوَانٌ فهو بمنزلة يَيطَار.

وسأله: عن رَمَانٍ فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له
معنى يُعرف.

وسأله: عن سَعْدَانٍ والمَرْجَانِ، فقال: لا أشكُّ في أن هذه النون زائدة،
لأنه ليس في الكلام مثل: سَرْدَاحٍ، ولا قَتَلَالٍ إِلَّا مُضَعَّفًا. وتفسيره كتفسير
عُزَيَّانٍ، وقصته كقصته.

فلو جاء شيء في مثال: جَنْجَانٌ ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرَّانٍ ،
إلا أن يجيء أمر يَنْ ، أو يَكْثُرُ في كلامهم فَيَدْعُوا صرفه ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ
جعلوها زائدة ، كما قالوا : غَوْغَاءٌ فجعلوها بمنزلة : عَوْرَاءَ . قلماً لم يريدوا
ذلك وأرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا ، كما أنه لو كان خَصَصَخاصً
لصرفته ، وقلت : ضاعفوا هذه النون .

فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا : لم يريدوا ذلك ، يعني التضعيف ، وأرادوا
نوناً زائدة ، يعني في : جَنْجَانٍ .

وإذا سميت رجلاً : حَبَّطَى ، أو عَلَّقَى لم تصرفه في المعرفة ، وترك
الصرف فيه كترك الصرف في : عُرْيَانٍ ، وقصته كقصته .

وأما عِلْبَاءٌ وحَرْبَاءٌ اسم رجل فمصرف في المعرفة والنكرة ، من قبل
أنه ليست بعد هذه الألف نون فيشبه آخره بآخر خَضْبَانٍ ، كما شبه آخر
عَلَّقَى بآخر شَرَّوَى . ولا يشبه آخر حَمْرَاءَ ، لأنه بدل من حرف لا يؤنث به
كالألف ، وينصرف على كل حال ، فجري عليه ما جرى على ذلك الحرف ،
وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللذين من نفس الحرف .

وسألت عن تحقير عَلَّقَى ، اسم رجل ، فقال : أصرفه ، كما صرفتُ
سِرْحَانٍ حين حقوته ، لأن آخره حينئذ لا يشبه آخر ذِفْرَى . وأما مِغْزَى فلا
يُصْرَفُ إذا حقرتها اسم رجل ، من أجل التأنيث . ومن العرب من يؤنث
عَلَّقَى فلا ينون . وزعموا أن ناساً يذكرون مِغْزَى ، زعم أبو الخطاب أنه
سمعهم يقولون :

وَمِغْزَى هَدِيَاءٌ يَطْلُو قِسْرَانُ الْأَرْضِ سُودَانَا

٢ - فصول من كتاب المبرد : المقتضب^(١)

هذا باب «أفعل»

اعلم أن ما كان من «أفعل» نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك : أحمر، وأخضر، وأسود.

وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنه أشبه الفعل من وجهين : أحدهما : أنه على وزنه، والثاني : أنه نعت، كما أن الفعل نعت.

ألا ترى أنك تقول : «مررت برجل يقوم». ومع هذا أن النعت تابع للمنعت كاتّباع الفعل الاسم.

فإن كان اسماً انصرف في النكرة، لأن شبهه بالفعل من جهة واحدة، وذلك نحو : أفكل، وأحمد فنقول : «مررت بأحمد، وأحمد آخر».

فإن قال قائل : «ما بال أحمد مخالفاً لأحمر؟»

قيل : من قيل أحمد، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه «من كذا» فإن اتّحقت به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنه قد صار نعتاً «كأحمر» وذلك قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله، وأكرم من زيد، وكلّ ما سميت به من الأفعال لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، نحو : «يزيد»، «يشكر»، ويضرب، ونحوه لو كان اسماً. تقول : «مررت بيزيد، ويزيد آخر».

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة، وهو فعل في الأصل، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل، وهـ أحمر، وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وهي أسماء ؟ قيل له : إن «أحمر» أشبه الفعل، وهو نكرة، فلما سميت به كان على تلك الحال، فلما رددته إلى

(١) من كتاب المبرد : المقتضب، ٢/٢١١ - ٣٢٤.

النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلذلك خالفه. هذا قول النحويين، ولست أراه كما قالوا.

أرى إذا سُمِّيَ بأحمر، وما أشبهه، ثم نُكِرَ، أن ينصرف، لأنه امتنع من الصرف في النكرة، لأنه نعت، فإذا سُمِّيَ به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا تكون نعتاً. وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره.

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولاماً، أو أضفت انخفص في موضع الخفض، لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها، إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسمية الخالصة، وذلك قولك: «مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأبوكم».

هذا باب ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

إعلم أنك إذا سُمِّيت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء، فهو منصرف في المعرفة، والنكرة.

فمن ذلك: ضَرْبٌ، وما كان مثله، وكذلك: عَلِيمٌ، وَكَرِيمٌ، وبأيهما، لأنَّ (ضَرْبٌ) على مثال: جَمَلٌ، وَحَجَرٌ، و(عَلِيمٌ) على مثال: فَخِذٌ، وَكَرِيمٌ على مثال: رَجُلٌ، وَغَضَدٌ. وكذلك ما كثر حديثه، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا.

فمن ذلك: دَحْرَجٌ، لأنَّ مِثَالَهُ: جَعْفَرٌ. وَحَوْقَلٌ، لأنَّ مِثَالَهُ: كَوْثَرٌ، والملحق بالأصل بمنزلة الأصلي.

فإن سُمِّيت بفعل لم تُسمَّ فاعله - لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء، وذلك نحو: ضَرْبٌ، وَدَحْرَجٌ، وَبُوطِرٌ، إلَّا أن يكون مُعْتَلًّا أو مُدْغَمًا؛ فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قَيْلٌ، وَبَيْعٌ، وَرَدٌّ، وما كان مثلاً، لأنَّ (رَدٌّ) بمنزلة كَرٍّ، وَبُرْدٌ، ونحوهما،

وقيل بمنزلة فيل، وديك.

وكذلك إن سميت بمثل قطع، وكسّر، لم ينصرف في المعرفة؛ لأنّ الأسماء لا تكون على (فعل).

فإن قلت: قد جاء مثل (بَقَم)، فإنه أحجمي. وليست الأسماء الأعجمية بأصول. إنما داخلة على العربية.

فأما قولهم: (خَضَم) للعيرين عمروين تميم، فإنما هو لقب لكثرة أكلهم. وخَضَمَ يَخْضُمُ إنما هو فعل.

ولو سميت رجلاً ضارب، أو ضارب من قولهم: ضارب زيداً إذا أمرته انصرف؛ لأنّ ضارب بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وضارب بمنزلة خاتم، فعلى هذا يجري ما ينصرف وما لا ينصرف.

فأما ما كان فيه زيادة من زوائد الأفعال الأربع: الهمزة، والياء، والتاء، والنون، فكان بها على مثال الفعل فقد قلنا فيه، وسنقول في شرحه، وما يُحكّم عليه منها بالزيادة، وإن لم يكن له فعل، وما يُحكّم بأنه أصلي حتى يتبين.

أما ما كانت الهمزة في أوله، والياء، فتحكمه أن تكونا فيه زائدين إذا كانت حروفه الثلاثة أصلية؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أوضح لك أنّهما فيه زائدتان، فحكمت بما شاهدت منه على ما غاب عنك. وذلك نحو: أفكل، وأيدع، ويؤمّع، لأنك لم ترها في مثل أحمر، وأصفر، وأخضر، ولا فيما كان له فعل إلا زائدة، وكذلك الياء؛ لأنك لم ترها في مثل البعثة وما كان نحوها إلا زائدة؛ لأنّ أحمر من الحُمْرة، وكذلك أخضر، وأسود، ويعتلة من العمل.

فَأَمَّا (أَوَّلَى) فَإِنَّ فِيهِ حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ: الهمزة والواو. فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق، لِيَعْلَمَ أَيُّهُمَا الزَّائِدَةُ؟

تقول فيه: أَوَّلَى الرَّجُلُ فَهُوَ عَالِقٌ. فقد وضع لك أَنَّ الهمزة أصل والواو زائدة؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل، فقد وضع لك أَنَّهَا قَوْعَلٌ.

وكذلك (أَيَّسَرُ)؛ لأنَّ فِيهِ يَاءٌ، وهمزة. فكلاهما من الحروف الزوائد. فجمعهُ على إصار، فقد بان لك أَنَّ (أَيَّسَرُ) قِيْعَلٌ. قال الأعشى:

فَهَذَا يُعِيدُ لَهْنُ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا

فَأَمَّا النون والتاء، فَيُحْكَمُ بَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يَبَيِّنُ زِيَادَتَهَا.

فمن ذلك قولك: تَهَشَّلَ، وَتَهَشَّرَ الذئب. يدلك على أصليهما أَنَّكَ تقول: تَهَشَّلَتِ الْمَرْأَةُ وَتَهَشَّلَ الرَّجُلُ: إِذَا أَسْنَأَ، وقد وضع لك أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ؛ لأنَّ النون أصلية.

وكذلك تَوَامٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْعَلٌ مِنْ أُنَامَتِ الْمَرْأَةِ كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمَتِ.

فَأَمَّا (تَتَفَلَّ)، و(تَرْجِسُ) فقد وضع لك أَنَّ فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى مِثَالِ لَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ جَعْفَرٍ، وَلَا جَعْفِرٍ؛ فَقَدْ وَضَعَ لَكَ أَنَّ تَتَفَلَّ مِثْلُ تَقْتُلُ فَلَوْ سَمَّيْتُ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصِرْ لَهُ.

وكذلك تَرْجِسُ بِمَنْزِلَةِ نَضْرِبُ. فهذا حكمه.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: تَتَفَلُّ فَإِنَّهُ يَصْرَفُ إِنْ سَمَّيْتُ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ عَلَيْهِ؛ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ تَفْعُلُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ.

فَمَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ لَيْسَ هُوَ بِهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ.

وذلك نحو: يربوع، وتعضوض، وطريق أسلوب؛ لأن الأفعال لا تكون عليه، وكذلك إسكاف، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله.

هذا باب ما ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية

اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربي أو أعجمي، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة، فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء، فإنها لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة فمنها:

ما كان من (أفعل) صيغة؛ نحو: أخضر، وأحمر.

وما كان من (فعلان) الذي له (فعل)؛ نحو: سكران، وسكرى، وعطشان وعطشى. وخضبان وخضبي، وسنذكر حله في موضعه إن شاء الله.

وما كان فيه ألف التانيث مقصوراً كان أو ممدوداً.

فالمقصور؛ نحو: سكرى وقضى.

والممدود؛ نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء.

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد؛ نحو: مساجد، وقناديل، ورسائل.

وما كان معدولاً في حال النكرة؛ نحو: ثمنى، وثلاث، ورباع.

فإذا سميت مذكراً باسم عربي فهو مصروف إلا أن يمنع أحد هذه العوائق التي وصفت، أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف في المعرفة، إلا المعدول فإن له حكماً آخر إذا سمي به نكرة إن شاء الله.

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وإنما منعه من الصرف في المعرفة علم التأنيث الذي فيه. وذلك نحو
رجل سميت حمدة، أو طلحة، أو نحو ذلك.

وقد تقدم قولنا: إن كل ما كان فيه الهاء، مؤنثاً كان أو مذكراً، عربياً
كان أو أعجمياً لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

فإن قال قائل: ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التأنيث لا
ينصرف في معرفة، ولا نكرة؟

قيل: إن الفصل بينهما أن ما كان فيه الهاء، فإنما لحقته، وبنائه بناء
للمذكر، نحو قولك: جالس، كما تقول: جالسة، وقائم ثم تقول: قائمة.
فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير، والأصل التذكير.

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج
منه، فامتنع من الصرف في الموضعين؛ لبعده من الأصل.

ألا ترى أن حمراء على غير بناء أحمر، وكذلك عطشى على غير بناء
عطشان.

وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً، وعدد حروفه ثلاثة
أحرف، فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفه أو
سكن ثانيها. وذلك نحو: فخذ، وشش، وقدم، وقفأ فيمن أنشأ. إن
سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف.

وكذلك كل مذكر سوى الرجل.

فإن كان على أربعة أحرف فصاعداً ومعناه التأنيث لم ينصرف في
المعرفة، وانصرف في النكرة. وذلك نحو رجل سميت عقرباً أو عناقاً أو
عقاباً، فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

وإنما انصرف في الثلاثة لحقته؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء.

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً.

ألا ترى أنَّ نوحاً، ولوطاً مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان، وأنَّ قارون، وفرعون غير مصروفين للعجمة، وكذلك إسحق، ويعقوب، ونحوهما، ونذكر هذا في باب الأهجمة إن شاء الله.

فأمَّا صالح وشُعيب، فاسمان عريان، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين.

فكلُّ ما اشتدَّتْه، فرأيت له فِعْلاً، أو كانت عليه دلالة بآه عريّة، ولم يمنعه من الصرف تأنيث، ولا عجمة، ولا زيادة من زوائد الفِعل تكون بها على مثال، ولا أن يكون على مثال الأفعال، ولا عدل، فهو مصروف في المعرفة، والنكرة.

هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّي به
ما هو على ثلاثة أحرف

إعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلا ما استثناه ممَّا فيه هاء التانيث؛ نحو: شاة، وشية.

أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفِعل؛ نحو: يَضَعُ، ويَزِنُ.

أو يكون معدولاً؛ نحو: حُمِرَ، وزُقِرَ.

أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال، نحو: حُرب، وقُتل.

فأمَّا غير ذلك فمصرف.

هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل

وإنما ذكرناه لتبيين المعدول منه من غيره.

فإنما ما كان منه نكرة، ويعرف بالألف واللام، فهو مصروف، واحداً كان أو جمعاً.

فالواحد؛ نحو: صُرد، ونُقِر، وجُعِل، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع، نحو: ثَقِب، وحَقِر، وحَمَر؛ إذا أردت جمع حَمَرَة، وكذلك إن كان مبتأ نحو: سَكَعَ، وخَضَعَ، وحَطَمَ كما قال:

قَدْ لَمَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حَطَمَ

ولَبَدَ (وهو الكثير) من قول الله عز وجل: ﴿أَهْلَكْتُ قَالًا لُبَدًا﴾^(١).

فإنما ما كان منه لم يقع إلا معرفة؛ نحو: حَمَر، وقَتَم، ولَتَمَح، فإنه غير مصروف في المعرفة؛ لأنه الموضع الذي عُدِل فيه.

ألا ترى أنك لا تقول: هذا القَتَم، ولا هذا الحَمَر، كما تقول: هذا الجُعِل، وهذا النُقِر.

هذا باب ما كان من فعل

إعلم أنه ما كان على فعل غير مُعتل لم يكن إلا مُثلاً. وكذلك كلُّ بناء من الفعل معناه فعل إذا كان غير مُعتل؛ نحو: دُخِرَج، واستُخْرِج، وضُورِب.

فإن سُميت من هذا رجلاً لم نصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مُدْخِل.

فإن كان من ذوات الواو والياء، أو ممّا يلزمه الإدغام، فكان ذلك مُخْرِجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة، لأنَّ المانع له قد

(١) اللد: ٦.

فأركه، وذلك قولك: قد قيل، وبيع، ورد، وشد إذا أردت مثل فعل؛ لأنه قد خرج إلى مثال قيل، وبيع، كما خرج المدغم إلى مثال البر، والكر.

وإن كان على مثال: أطيع، واستطيع، وقول لم ينصرف في المعرفة، وكذلك: احموز في هذا المكان؛ لأنه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء. فهذا جملة هذا.

٣ - فصول من كتاب الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف^(١)

باب ما يكون في أوله هذه الزوائد الأربع وهي:
الألف، والتاء، والنون والياء.

فإذا دخل الاسم زيادة في أوله من هذه الأربع، وكان على مثال الفعل فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة؛ وذلك نحو: «يرمع»، وهو حجر الرجل، فإذا سميت رجلاً «يرمع» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة. وكذلك «يزيد» و«يشكر» لأنهن على وزن «يفعل» و«يفعل» و«يفعل» تقول: رأيت يزيداً ويزيداً آخر، وهذا من بني يشكر يا هذا.

فأما قولهم «جمل يفعل» و«ناقة يعملة» يريدون به كثرة العمل والقوة عليه، فإنها مصروفة في النكرة، تقول: «مررت بجمل يفعل». وإنما نوتت وإن كانت صفة؛ لأنها ليست من أسماء الفاعلين، لا تقول «جمل الرجل فهو يعمل»، إنما تقول: «جمل الرجل فهو عامل». فإذا أردت كثرة العمل قلت: «عمال» و«عمول»، و«يمتال» و«يمتعل»، و«فعل» فليس «يمتعل» من أسماء الفاعلين، إنما هو مخصوص به الإبل، وإنك تلفظ في المذكر والمؤنث بالياء، ولو كان صفة لحقتها هذه الياء لوجب أن تلحقها في المؤنث التاء.

إلا أنك إذا سميت رجلاً بـ «يمتعل» لم تصرفه في المعرفة، وصرفته

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢ - ٢٣.

في النكرة، تقول: «مررت بَيْعَلٍ وَيَعْلٍ آخَرٍ» وكذلك «يَعْمَرُ» اسم رجل، فعلى هذا قياس هذا الباب.

فإذا جاءك شيء على «يَفْعَلُ» فالحكم عليه إذا رأيت في أوله الياء ألا تحكم بأن الياء فيه أصل نحو: «يرمع»، وإن كان لا يعلم له اشتقاق لم يحز أن تحكم عليه بأنه «فَعْلَلٌ»، لأن الياء لم توجد، ولا توجد في ذوات الأربعة من أصل الكلمة، فلذلك حكمت أن «يَرْمَعُ» يَفْعَلُ.

ومثل «الياء» في الزيادة «الهمزة» في أول الكلمة.

فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه، وحكمت بأن الهمزة زائدة، نحو: «أَبْلَمُ»، وهو خوص المثل، واحدته «أَبْلَمَةٌ».

فهذا يحكم عليه بأنه «افْعَلُ» على وزن «اقْتُلْ»، فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة. فإن قال قائل: لِمَ صارت الهمزة يحكم عليها بالزيادة دون أن يعرف ذلك بالاشتقاق؟ فالجواب على ذلك: أن جميع ما وجدت فيه الهمزة مما علم اشتقاقه وجدت فيه زائدة، نحو: «أَجْدَلُ»، لأنه من «الجدل» وهو شدة القتل، ونحو «أَرْتَمِ»، لأنه من رَتَمْتُ، ونحو الصفات في الألوان كلها، نحو: أخضر وأحمر، فأصله من «الخضرة والحمرة».

فقد ثبتت زائدة فيما وجد له اشتقاق. فقياس ما لم نجد له اشتقاق قياس ما وجدت له اشتقاقاً.

فإذا اجتمع في الاسم: الهمزة، وزائد غيرها، أو حرف يشبه حروف الزوائد، نظرت بالاشتقاق أيها الزائد، فحكمت بالزيادة على ما يحذف بالاشتقاق.

فمن ذلك قولهم: «يفلان أولق»، وهو ضرب من الجنون، واشتقاقه من «ولق يلق» إذا أسرع قال الشاعر (من الرجز):

جاءت به عنس من الشام تليق

أي تسرع.

« فأولق » عندهم « قَوَّلَ »، لأن أكثرهم يقول: « أَلِقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ، فكان اشتقاقه على هذا القول من أن الهمزة فيه أصل لقولهم: « أَلِقَ فهو مَأْلُوقٌ »، ولو كانوا ربما أبدلوا الهمزة من الواو لقالوا: « مَوْلُوقٌ »، فقولهم: « مَأْلُوقٌ » يدل على أن الهمزة فيه أصل.

فإن قال قائل: فيجب على ما ذكرت في أنه من: « وُلِّقَ » إذا أسرع « أَفْعَلَ »، فالجواب في ذلك: أن « قَوَّلَ » قد ثبتت على أن الهمزة فيه أصل، فكذلك يجب أن يكون « قَوَّلَ »، ودالواو، فيه أصل، فبصير الأصل فيه « وَوَّلَقًا » فتبدل من الواو الأولى الهمزة. فإذا سميت رجلاً « إئيدة » لم تصرفه في المعرفة وحرفته في النكرة.

فعلى ما وصفنا قياس « الباء » و « الهمزة ».

هذا باب ما كانت في أوله التاء أو النون

زعم سيويه والخليل:

أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف وكانت في أوله التاء وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل ووزن الاسم، لم تحكم بأنها زائدة إلا بثبت، وكذلك حكم النون.

فمن ذلك:

قولهم للحمار الصغير « تَوَلَّبَ ». التاء فيه أصل، وتقديره « قَوَّلَ »، قال امرؤ القيس:

فيوماً على بَقَرٍ دِقَاقٍ حُدُورُهَا ونوْماً على يَشْدَانِيَةِ أُمِّ تَوَلَّبِ
فإذا سميت به رجلاً انصرف في المعرفة والنكرة.

فَأَمَّا «تَأَلَّبَ» فهو «تَفَعَّلَ» لَأَنَّهُ يُقَالُ «قَدَّ أَلَبَ الْعِمَارُ طَرِيدَتَهُ» إِذَا طَرَدَهَا.

فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا «تَأَلَّبَا» لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَصَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ.
وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا «تَذَرَأَ» - وَالتُّذْرَأُ الرَّجُلُ الشَّدِيدُ الدَّفْعِ فِي الْخُصُومَةِ وَغَيْرِهَا - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَصَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ قَوْلُهُمْ: «ذَرَأْتُ» أَي دَفَعْتُ.

وَالدَّلِيلُ - لَوْلَا الْإِشْتِقَاقُ - بِنِيَةِ الْكَلِمَةِ، لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهَا أَنَّهَا «تَفَعَّلَ» لَكَانَ الْحَكْمُ عَلَيْهَا أَنَّهَا «فَعَّلَ».

وَزَعَمَ سَيَبُورِيهِ أَنَّ «فَعَّلَ» لَيْسَ فِي الْكَلَامِ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ.

و«جَحَّذَبَ» - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْجَحَّادِبِ، وَالْجَحَّادِبُ هَذِهِ الْعِظَامُ مِنَ الْجِرَادِ - عِنْدَ سَيَبُورِيهِ مَحْذُوفٌ مِنْ «جَحَّادِبَ» لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ «أَبُو جَحَّادِبَ».

وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا «تُرْتَبَ» لَمْ تَصْرِفْهُ أَيْضًا.

و«التُّرْتَبُ»: الْعِيشُ الْمَقِيمُ، أَي الرَّاكِبُ، فَاشْتِقَاقُهُ مِنْ رَتَبَ إِذَا أَقَامَ، وَلَوْلَا الْإِشْتِقَاقُ لَكَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ «تَذَرَأَ».

فَأَمَّا «تَثَرَّى» فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْمُؤَاثَرَةِ، وَأَصْلُهَا «وَتَثَرَّى» وَلَكِنْ الْوَاوُ قَلِبَتْ تَاءً.

فَهَذَا أَمْرُ التَّاءِ.

فَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ «تَثَرَّى» جَعَلَهَا «فَعَّلَى»، وَالْأَلْفُ أَلْفُ تَأْنِيثٍ.

وَمَنْ صَرَفَهَا جَعَلَ الْأَلْفَ أَلْفَ النِّصَبِ، وَجَعَلَ «وَتَثَرَّى» عَلَى تَقْدِيرِ «فَعَّلَ» وَالْحَقُّ الْأَلْفُ لِلنِّصَبِ.

ويجوز أن يكون بمتزلة ألف «مِعْرَى»، وهو أبعد هذه الوجوه.

وإذا سميت رجلاً «تَقْتُلَ» لم تصرفه في المعرفة وصرفت في النكرة، وحكمت بأن التاء زائدة، لأنه ليس في الكلام اسم على مثال «فَعَلَّ».

وكذلك من قال «تَقْتُلُ» لم يصرف، لأن الأصل الفتح في التاء الأولى ولكنها ضمت تبعاً للفاء. و«تَقْتُلُ» الضم.

وإذا سميت رجلاً «تَأْتِلُ» فهو مصروف، لأن تقديره «فَاعِلٌ» بذلك على ذلك أن جمعه تَوَاتِلٌ. «والتَّائِلُ» أَبْذَارُ الْقِدْرِ.

وإذا سميت رجلاً «تَهْتَلُ» و«تَهْتَلُ» صرفته في المعرفة والنكرة، لأن «تَهْتَلُ» «فَعَلَّ»، ولا يحكم بأن النون زائدة إلا بثبت. و«تَهْتَلُ» «المُسِين».

وقد ذكر بعض النحويين أن «تَهْتَلُ» يجوز أن يكون «تَفْعَلُ».

وهذا غلط:

لأنه يقال «رَجُلٌ تَهْتَلُ»، و«امْرَأَةٌ تَهْتَلُ»، للمسن والمسنّة، ولو كانت النون زائدة لكان «هْتَلُ» معروفاً في اللغة إذا أُسِّنَ الإنسان.

وإذا بنيت منه فعلاً قلت: «قد تَهْتَلَتِ الْمَرْأَةُ»، فتأويله «فَعَلَّتْ».

وليس في الكلام «قد تَفَعَّلَتِ الْمَرْأَةُ».

وإذا سميت رجلاً «تَرْجِسُ» لم تصرفه في المعرفة وصرفت في النكرة، لأن:

«تَرْجِسُ» على وزن «تَفْعِلُ».

وإذا سميت رجلاً «تَقْتُلُ».

و«النَّقْلُ» من «النَّقْلَةِ»، وهي: أن يمشي الرجل مِشْيَةً كأنه يتعقل فيها ويغير فيشير التراب.

فَبِإِنْ تَرْتَشِي فِي الْمَيْمِرِ وَالْعَلَّةِ
قَارِئْتُ أَمْشِي الْفَتْجَلَى وَالْقَعُولَةَ
وَتَسَارَةَ أَتَيْتُ نَيْشاً نَقْلَهُ

صرفته، لأنَّ «نَقَلًا» مهنا «فَعَّلَ». الدليل على أنه «فَعَّلَ» قولهم
«نَقَلَ الرَّجُلُ نَقْلَةً».

فأما من كسر فقال «يَرْجِسُ»، فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة لأنَّ
الكسر يقع تابعاً للكسر، وقد ثبت أولاً أنه «تَفَعَّلَ» فصار بمنزلة «تَفَعَّلَ»
المضموم الأول من «تَفَعَّلَ» المفتوح الأول.

وإذا سميت رجلاً به امرئ، صرفته وإن كان على وزن «افْعِلْ» أو
«افْعَلْ»، وإنما انصرف لأنَّ الفعل لا يكون ما قبل آخره متغيراً.

وإذا سميت رجلاً «اضْرِبْ» أو «اسْتَضْرِبْ» أو «اخرُتْجَمْ» - ومعنى
اخرنجم اجتمع - فإنك تقطع الألف، فنقول «هذا اضْرِبْ قد جاء» وتمنعه
الصرف، لأنه على وزن الفعل، وهو معرفة.

فأما قوله جلَّ وعزَّ: ﴿مِنْ إِبْتِغَايَ﴾^(١) فإنما صرف لأنه نكرة. والألف
مقطوعة، وإنما قطعت الألف لأنك: نقلت الأفعال إلى الأسماء، وأصل
ألفات الوصل للأفعال، فلما أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى باب غير
ألفات الوصل.

فإن سميت «استخراج» أو «استضراب» وصلت الألف، لأنَّ هذه
الألف كانت في المصدر موصولة كما كانت في الفعل موصولة، فنقلت
اسماً فيه ألف وصل من معنى إلى معنى، وكلا المعنيين اسمان فتركت
الألف على حالها.

وإذا سميت رجلاً «ابن» وصلت ألفه أيضاً فقلت «هذا ابنٌ قد جاء»

(١) الرحمن: ٥٤

وصرفت هذه الأسماء كلها أعني «استَفْعَلَّ» و«انْفَعَلَّ»، لأنها ليست على وزن الفعل.

وإذا سميت رجلاً بما في أوله زيادة تشبه زيادة الفعل ولم يكن على وزن الفعل صرفته، وذلك نحو «يَغْشُوبُ» و«تَغْضُوضُ» و«يَرْشُوعُ» و«أُتْيُوبُ» و«إِنْيُوقُ»، فهذه مصروفات، لأنها ليست على وزن الفعل.

وإذا سميت رجلاً «اضْرَبُ» الذي فيه ضمير تركت ألفه موصولة ووقفت آخره في الرفع والنصب والجر - وكذلك كل كلام عمل بعضه في بعض - تقول: «هذا اضْرَبُ قد جاء» تلفظ بالضاد بعد الذال، سقطت ألف اضْرَبُ للوصول وسقطت ألف هذا لسكون الضاد وبقي موقوفاً، لأنه قدر مع المضمرة كأنك قلت: «اضْرَبُ أنت».

هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشيء منها
فكان ذلك على مثال في الأسماء
ليست الأفعال أحق به من الأسماء

فإن أكثر قول البصريين أنه مصروف في المعرفة والنكرة، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجل سميت به ضارِبُ من قولك: «ضارِبُ زيداً» أو «ضارِبُ» من قولك: «قد ضارِبُ زيدٌ عَمراً» لأن «ضارِبُ» مثل «حاجِرُ» و«ضارِبُ» مثل «ثَابِلُ» و«خَاتِمُ»، فليس هذا المثال بأحق بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك «ضَرَبَ».

إلا أن عيسى بن عمرو كان لا يصرف شيئاً من هذا اسم رجل، ويحتاج بقول الشاعر:

أنا ابن جَلّ وطَلّاع التّسايَا متى أضع العمامة تغرقوني
قال سيوريه:

هذا على الحكاية وفيه ضمير، وهو بمنزلة قول الشاعر:

كَدَنْتُمْ وَيَتَبَّ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْتَاغًا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

قال سيويه:

وقول عيسى خطأ، سمعنا العرب تصرف «كُتِبَ» وإنما هو «فَعَلَ» من
الْكُتْبَةِ و«الْكُتْبَةُ» العَدُوُّ مع تقارب الخطأ، كأنه يتدحرج في مشبهه.

وإذا سَمِيتَ رَجُلًا بِهِ بَقْمٌ أَوْ «ضَرْبٌ» لم تصرفه، لأنه على مثال
ليست عليه الأسماء، فأما «بَقْمٌ» و«شَلْمٌ» اسم بيت المقدس فأصحيان.

وهذا المثال دخلته التشديد للكثره كما تدخل الياء للاستقبال.

قال الشاعر:

مَتَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَّابًا وَمَلَكُومًا وَبَذْرًا وَالْفَنَرَا

وكذلك «خَضَمٌ» وهو العنبر ابن أخي تميم.

قال سيويه والخليل:

إذا صَفَرْتَ «خَضَمٌ» وما أَشْبَهُهُ صَرَفْتَهُ، فقلت: «رَأَيْتَ خُضَيْفِيًّا» وما
«مَرَرْتُ بِخُضَيْفِيٍّ» لا خَيْرٌ، لَأَنَّ «خُضَيْفًا» مثال ينصرف كل ما كان

عليه.

بَابُ تَثْنِيَةِ الْأَفْعَالِ وَجَمْعِهَا

إِذَا سَمِيتَ بِهَا رَجُلًا

زعم سيويه والخليل ويونس أنك إذا سَمِيتَ رَجُلًا بِ«ضَرْبَةٍ» من قولك:
«ضَرْبَتَا الزَّيْدَانِ» قلت: «هَذَا ضَرْبَتَانِ قَدْ جَاءَا» و«رَأَيْتَ ضَرْبَتَيْنِ».

وإنما ألحقته النون لأن تثنية الأسماء تلحقها النون.

وإنما سَمَّيته بلفظٍ مثني فلا يُدَّ في لفظ تثنية الأسماء من النون.

وَجَعَلْتَهُ إِعْرَابَهُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا إِعْرَابُ الْاِثْنَيْنِ لِأَنَّ لَفْظَكَ لَفْظُ الْاِثْنَيْنِ حِكَايَةً لِلتَّثْنِيَةِ.

وإن شئت قلت: «هَذَا ضَرْبَانُ قَدْ جَاءَ» فجعلتَ الألفَ والنونَ فيها بمنزلةِها في «النَّقْرَانِ» و«الجَوْلَانِ» فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، كما تفعل بـ«عُثْمَانٍ».

وهذا يحكم شرحه في موضعه إن شاء الله.

وقالوا كلهم:

إذا سميت رجلاً «ضَرْبًا» في هذا القول قلت: «هَذَا ضَرْبُونَ قَدْ جَاءَ» وه رأيت ضَرْبَيْنِ، وه مررت بضَرْبَيْنِ، تلحق النون كما ألحقتهما مع الألف، لأن لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلا بالنون كما لم تكن التثنية إلا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما قال الله جل وعز: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾^(١).

قالوا:

فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك: «هذه منين» قلت: «هَذَا ضَرْبَيْنِ قَدْ جَاءَ» وه رأيت ضَرْبَيْنَا قَدْ جَاءَ» وه مررت بضَرْبَيْنِ».

فهذا إجماعهم.

والذي أراه:

أن الواو ثبوتها جائز.

وأنهم قد غلطوا في قليبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا إنه على ضربين من قال: «منين» قال: «ضَرْبَيْنِ» ومن اعتد بزيادة الواو والنون قال: «هَذَا ضَرْبَتُونَ قَدْ جَاءَ» - مثل زَيْتُونٍ - وه مررت بضَرْبَتُونَ».

(١) المطعنين: ١٩، ١٨.

ولا أعلم أحداً قال هذا إلا محمد بن يزيد رحمه الله، فإنه أتباناً بهذا القياس.

فإذا سميت رجلاً «ضرباً» أو «ضربوا» والألف للضمير، فلا اختلاف بين جميع الحويين أنه حكاية على لفظ واحد في الرفع والنصب والجزم، تقول «هذا ضرباً» و«رأيت ضرباً» و«مررت بضرباً».

٤ - فصل من كتاب ابن يعيش : شرح المفصل^(١)

الاسم المنوع من الصرف

قال صاحب الكتاب^(٢) : «والاسم المعرب على نوعين، نوع يستوفي حركات الإعراب والتثنية كزيد ورجل ويستوي المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتثنية لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويستوي غير المنصرف، واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأمكن».

قال الشارح : «أعلم أن الاسم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف. فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث والتثنية، سواء كان دخولها عليه لفظاً، أو تقديرًا، فاللفظ نحو : «هذا رجل وفرس وزيد وعمر» و«رأيت رجلاً وفرساً وزيداً وعمرًا»، و«مررت برجل وفرس وزيد وعمر»، والتقدير نحو قولك : «هذا عصا ورعى»، و«رأيت عصا ورعى» و«مررت بعصا ورعى»، فهذه الأسماء كلها متمكنة، وما كان مثلها، وإن لم يظهر فيها الإعراب، لأن عدم ظهور الإعراب إنما كان لبيوت حرف الإعراب عن تحمّل الحركة على ما ذكرنا. والمتمكن وصف راجع

(١) من كتاب : ابن يعيش : شرح المفصل . ٥٦/١ - ٦٢ .

(٢) أي : الزمخشري صاحب «المفصل» .

إلى جملة المعرب، وأصل الصرف التنوين وحده على ما سذكر في موضعه
وهذا الضرب من الأسماء سمي المتمكن الأمكن، فالمتمكن أعم من
الأمكن، فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن، والتمكن رسوخ
القدم في الاسم، وقولنا اسم متمكن، أي راسخ القدم في الاسم، وقولنا
اسم متمكن، أي هو يمكن منها، أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من
الإعراب، والأمكن على زنة أفعل التي للتفضيل، أي هو أتم تمكناً من
غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه خصائص
الاسماء، فكان بذلك أمكن من غيره، أي أرسخ قدماً في مكانه من
الاسمية، وقد ذهب بعضهم إلى أن المكان مأخوذ من «كان يكون»، فهو
مفعل منه «كالمقام والمراح»، ولا أراه صحيحاً لقولهم في الجمع أمكنة،
وهذا نصّ الضرب الثاني، وهو غير المنصرف، وهو ما يشابه الفعل من
وجهين، فلم يدخله جرّ ولا تنوين، ويكون آخره في الجرّ مفتوحاً نحو:
«هذا أحمد وعمر»، «رأيت أحمد وعمر»، «مررت بأحمد وعمر»،
والبغداديون يستون باب ما لا ينصرف باب ما لا يجري، والصرف قريب
من الإجراء، لأنّ صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول
الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضاً، وذلك
لأنّ الاسم بإطلاقه يستحقّ وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه
بعد دلالة على مسماه. والاسم على ضربين: نكرة ومعرفة، والنكرة هي
الأصل والأخفّ عليهم والأمكن عندهم. والمعرفة فرع، فلما كانت النكرة
أخفّ عليهم ألحقوها بالتنوين دليلاً على الخفة، ولذلك لم يلحق الأفعال
لثقلها، ولا بدّ من بيان ثقل الأفعال، فإنّ مدار هذا الباب على شبه ما
لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين
مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل. وإنما قلن إنّ الأفعال أثقل من
الاسماء لوجهين: أحدهما أنّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كلّ فعل
لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت
أنّه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على

الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن المعجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على
 لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً
 عليه لقلة استعماله له، والوجه الثاني أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار
 كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك إذ
 هو سمة على المسمى لا غير: فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب، فقد
 ثبت بهذا البيان أن الأفعال أثقل من الأسماء، وهي مع ثقلها فروع من
 الأسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هي ضرب من الأسماء على
 الصحيح من المذهب، وأنها مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم
 بأنفسها، وكان في الأسماء ما هو فرع على غيره من حيث إنه ثان له
 ودخيل عليه، فحصل بين هذا الضرب من الأسماء وبين الأفعال مشاركة
 ومثابة في الفرعية، والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على
 حسب قوة الشبه، وليس كلّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في
 الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب،
 فكلمة كان الشبه أخصرّ كان أقوى، وكلمة كان أهمّ كان أضعف، فالشبه
 الأهمّ كشبه الفعل بالاسم جهة أنه يدلّ على معنى فهذا لا يوجب له حكماً
 لأنه عام في كلّ اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع
 السببين فيه، لأنّ هذا يختصّ نوعاً من الأسماء دون سائرهما، فهو خاصّ
 مقرب الاسم من الفعل، فإذا اجتمع في الاسم عتان فرعيتان من العمل
 التسع، أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد، إن شاء الله تعالى،
 فإنه يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فحيث منع الصرف،
 فلم يدخله جرّ ولا تنوين. واختلفوا في منع الصرف ما هو. فقال قوم:
 هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابِعاً
 للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال. وقال
 قوم ينتمون إلى التحقيق: إن الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال،
 فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم
 الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمثابته الفعل، ثم يتبع الجرّ

التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم، والجَرَ خاصة له أيضاً، فتتبع
الخاصة الخاصة، ويدلّ على ذلك أن العرفوع والمنصوب لا مدخل الجَرَ
فيه، إنما يذهب منه التنوين لا غير. قال أبو علي: لو جَرَ الاسم الذي لا
ينصرف مع حذف تنوينه فقليل: «مررت بأحمد وإبراهيم» لأشبه المبتنيات
نحو آمين وجبر، ثم لما منع الجَرَ ولا بدّ للجَرَ من عمل وتأثير شارك
النصب في حركته لتأخيهما، كما شارك نصب الفعل وجزءه في مثل: «لم
يفعل» و«لن يفعل» وأخواتهما، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله
ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجَرَ، والمحققون
على خلاف ذلك، وهو رأي سيويه، فعلى هذا القول إذا قلت: «نظرت
إلى الرجل الأسمر وأسمركم» فالاسم باقي على منع صرفه، وإن انجَرَ، لأنّ
المشبه قائم، وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون
الاسم منصرفاً، لأنّه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة بالاسم،
بعد عن الأفعال، وغلبت الاسمية فانصرف. وقوله: «واسم المتمكّن
يجمعهما» يريد أن ما لا ينصرف متمكّن، لأنّ التمكّن هو استحقاق الاسم
الإعراب بحكم الاسمية، وما لا ينصرف معرب فهو متمكّن لذلك وإن كان
غيره أمكن منه فأصرفه.

قال صاحب الكتاب: «والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان
من أسباب تسعة، أو تكرر واحد، وهي: العلميّة والتأنيث اللّازم لفظاً أو
معنى نحو: «سماد وطلحة»، ووزن الفعل الذي يقبله في نحو: «افعل» فإنّه
فيه أكثر منه في الاسم، أو يخصص في نحو: «خَرَبَ» إن سُمّي به،
والوصفية في نحو: «أحمر» والعدل عن صيغة إلى أخرى في نحو: «عمر
وثلاث»، وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد «كمساجد ومصاييح» إلّا
ما اعتلّ آخره نحو: «جوار» فإنّه في الرفع والجَرَ «كقاصي» وفي
النصب: «كضوارب»، و«ضاجر وسراويل» في التقدير جمع حُضِر وسروالة،
والتركيب في نحو: «مديكرب وبعليك»، والمجعة في الأعلام خاصة،

والألف والنون المضارعان لا في التانيث في نحو: «سكران وعثمان» إلا إذا اضطرّ الشاعر فصرف».

قال الشارح: «الأسباب العاتمة من الصرف تسعة، وهي: العلمية والتانيث ووزن الفعل والوصف والمعدل والجمع والتركيب والمعجمة والألف والنون الزوائد. فهذه التسعة متى اجتمع عنها اثنتان في اسم أو واحد يقوم مقام مسين امتنع من الصرف، فلم يدخله جرّ ولا تنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحاً، وذلك قولك: «هذا أحمد وعمر» ورأيت أحمد وعمر، و«مررت بأحمد وعمر»، وإنما كان ذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه، وذلك أنّ كلّ واحد فرع على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعاً من جهتين، إحداهما أنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفترق إلى فعل، فكان فرعاً عليه. والآخر أنّه مشتقّ من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجرّ والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التنكير، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة والانتقال إلى وضع لنقله عن الأصل كنقل «جعفر» عن اسم السهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه، فالتعريف النافع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنّه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه، وهو تعريف العلمية، والتانيث فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أنّ الأسماء قبل الإطالع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها بلغة مذكر نحو: «شيء وحيوان وإنسان»، فإذا علم تانيثها ركب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. الثاني، أنّ المؤنث له علامة على ما سبق، فكان فرعاً، وقوله: «التانيث اللازم» وصف احتراز به عن تانيث الفرق، وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل: «قائمة وقاعدة»، ونحوهما من الصفات، و«امرئ وامرأة»، ونحوهما من الأجناس، ومن ذلك ما كان من التانيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل: «قمح وقمح» وشعر وشعيرة، فهذا التانيث لا اعتداد به،

وإنما المانع من الصرف التأنيث اللازم، فإن سمي بشيء مما ذكر، وفيه تاء التأنيث المعارضة لزمه التأنيث بالتسمية، فلم يجوز سقوطها، واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف إذا انضم إليه غيره نحو: طلحة وحمزة، فإنهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف، فإذا نكر انصرف، لأنه لم يبق فيه إلا التأنيث وحده، فأما «ألف التأنيث المقصورة والممدودة» نحو «حبل» وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء، فإن كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها عن غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينون شيء، من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لأن المانع باق بعد التعريف والتعريف مما يزيد ثقلًا، وإنما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف، لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يبنى معها الاسم، وتصير بعض حروفه، ويتغير الاسم معها من بنية التذكير نحو: «سكران وسكرى وأحمر وحمراء» فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر، وليست التاء كذلك إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيتة دلالة على التأنيث نحو: «قائم وقائمة» ويؤيد عندك ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبت في التكسير نحو: «حبل وحبالى وسكرى وسكرى» كما ثبت الراء في «حوافر» والميم في «دراهم»، وليست التاء كذلك، بل تحذف في التكسير نحو: «طلحة وطلاح وجفنة وجفان»، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء، فصاروا مشاركتها لها في التأنيث حلة، ومزيتها عليها حلة أخرى كأنه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب: «متى اجتمع مبيان أو تكرر واحد، ويعبر عنها بأنها حلة تقوم مقام حلتين، والفقه فيها ما ذكرناه».

فأما «الألف الزائدة للإلحاق» نحو «أرطى»، و«جنطى»، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة، فهي تنصرف في النكرة، نحو: «هذا أرطى»، و«رأيت أرطى»، و«مرت بأرطى»، فتتوون

دليل على تذكيره وحرفه، فإن سميت به رجلاً لم ينصرف التعريف وشبه
 ألفه بألف التأنيث من حيث إنها زائدة، وإنها لا تدخل عليها تاء التأنيث،
 لأن العلمية تعطل الزيادة كما تعطل النقص، فتقول: «هذا أرطى مقبلاً»
 من غير تنوين، وقوله: «لفظاً أو معنى» يريد باللفظ أن يكون فيه علامة
 تأنيث في اللفظ، وإن لم يكن مسماء مؤنثاً كـ «طلحة»، و«حمزة»، فإنهما لا
 ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث، وإن كان مسمى كل واحد منهما مذكراً.
 ويريد بالمعنى أن يكون مسماء مؤنثاً وإن لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة،
 وإنما يقدر فيه علامة التأنيث تقديرًا، نحو: «هند»، و«جمل»، و«سعاد»،
 و«زينب»، والذي يدل أن علم التأنيث مقدر أنه يظهر في التصغير، فتقول:
 «هنيدة»، و«جميلة»، فتظهر التاء، فأما «زينب» و«سعاد»، فإن تاء
 التأنيث لا تظهر في تصغيرها لأن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة
 علم التأنيث، ولو سميت رجلاً به «زينب»، و«سعاد» لم تصرفهما أيضاً لغلبة
 التأنيث على الاسم، فكذلك لو سميت به «عناق»، لكان حكمه حكم
 «سعاد» في غلبة التأنيث، فلا ينصرف، وأما «وزن الفعل» فهو من
 الأسباب المانعة للصرف، وهو فرع لأن البناء للفعل إذ كان يخصصه أو
 يغلب عليه، فكان أولى به، وجملة الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب:
 وزن يخصص الفعل لا يوجد في الأسماء، وضرب يكون في الأفعال والأسماء
 إلا أنه في الأفعال أغلب، وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على
 الآخر. فالأول نحو: «ضرب» و«ضروب»، فهذان بناءان يخصصان الأفعال
 لأنه بناء ما لم يسم فاعله، فلا يكون مثله في الأسماء وإنما جاء «دليل»،
 وهو اسم قبيلة أبي أسود، وقد تقدم الكلام عليها في الأعلام، فإذا سميت
 به «ضرب»، أو «ضروب» لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف
 ووزن الفعل، فلو خفف هذا الاسم، أعني «ضرب» ونحوه بأن أسكنت
 عينه، فقلت «ضرب»، على حد قولهم في «كتف»: «كتف يسكون التاء»،
 فسيويه، رحمه الله، يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل، ولأبي العباس فيه تفصيل
 ما أحسنه: وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم

الإسكان له ومصيره إلى زنة الاسم، نحو: «قُفِلَ» و«يُرْدُ»، وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم يتصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل، فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل «رَدَّ»، و«شَدَّ»، و«قِيلَ»، و«بِيعَ» لانصرف لأن هذا إعلال لازم لرفض أصله، وهو عدم استعماله، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه، والتحق «رَدَّ» و«شَدَّ» بـ«حَبَّ»، و«دَرَّ»، و«قِيلَ» و«بِيعَ» بـ«فِيلَ» و«دِيكَ»، ومن ذلك فعل مثل: «ضرب» و«كسّر» بتضعيف العين، إذا سميت بشيء من ذلك لم يتصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ويتصرف في النكرة ليزوال أحد السببين، وهو التعريف، لأن هذا أيضاً بناء خاص للفعل لا حظ فيه للأسماء وإنما وردت ألفاظ في الأعلام، قالوا: «خَضَمَ» وهو اسم رجل، وهو خَضَمُ بن عمرو بن كلاب بن تميم، قال الشاعر:

تَوَلَّى الْإِلَهَ مَا سَكَنَّا خَضَمًا وَلَا خَبَلْنَا بِالْمَقَادِي قَبِيًا

يريد بلاد خَضَمَ، أي بلاد بني تميم، قالوا: «خَثَر» و«بَذَر» فدَثَر» اسم مكان، و«بَذَر» ماء معروف، قال الشاعر، وهو زهير:

لَيْسَ يَتَشَرَّ يَنْطَاطُ الرِّجَالُ إِذَا مَا كَذَّبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ حَذَقًا

وقال الآخر، وهو كثير:

سَقَا اللَّهُ أَمْوَالًا حَرَفَتْ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرًا وَالْعُمَرَا

وهذه أعلام، ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية، وقد تقدم شرح ذلك، فأما «يَقَمُ» للثبوت المصبوغ به و«شَلَمَ» لبيت المقدس، فهما عجميان، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو: «أَفْكَلَ»، وهو اسم للرعدة، و«أَيْدَحَ»، وهو صَبَغٌ، و«أَرْمَلَ»، و«أَكْلَبَ»، و«إِصْتَحَ»، و«يَزْمَعُ»، وهي حجارة دقاق تلعب، و«يَعْمَلُ»، وهو جمع «يعملة»، وهي الناقة السريعة، و«يلمق» وهو من أسماء القباء، فهذه الأبنية في الأسماء وإن

كانت صالحة العدة، فهي في الأفعال أهم وأغلب، لأن في أولها هذه الروائد، وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فكان البناء للفعل لذلك فيه أفعل، ووايدع، وواومل، بمنزلة «أذهب» و«أشرب» من الأفعال و«أكلب» بمنزلة «أقتل» و«أخرج»، و«إصبع» بمنزلة «اعلم»، و«إسمع» في الأمر وفي المضارع فيمن يكرر حرف المضارعة ما عدا الياء، و«يرتفع» و«يعمل» و«يلتق» بمنزلة «يذهب» و«يركب»، فإذا سُمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لأنه لما غلب في الفعل كان البناء له والأسماء دخيلة عليه. وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يُسمي بمثل «ضرب» و«علم» و«ظرف»، فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة، لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة، فنظير «ضرب» في الأفعال من الأسماء «جبل» و«قلم»، ونظير «علم» «كيف» و«رجل»، ونظير «ظرف» «غضد» و«يقظ»، وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به، فلم يكن سيياً، وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سُمي بشيء من ذلك، واحتج بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا وطلأُ الثَّنايا متى أضحَّ العِمَامَةُ تفرَّقوني

قال: الرواية: «جلا» من غير تنوين، وهو فعل سُمي به أبوه، وليس في ذلك حجة عند سيويه لاحتمال أن يكون سُمي بالفعل، وفيه ضمير فاعل، فيكون جملة، والجميل تحكى إذا سُمي بها، نحو: «برق نحره» و«شابه قرناها»، أو يكون جملة غير مُسَمَّى بها في موضع الصفة المحذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا، كما قال:

كأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يَتَقَعَّقُ يَثْنُ رِجْلَيْهِ بِشَسْنٍ

والمراد: جمل من جمال بني أقيش، فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة، وأما الوصف فهو قرع على الموصوف، وهو حلة في منع الصرف لأن

الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة، كقولك: «مررتُ برجلٍ أسمر»، و«ثوبٍ أحمر»، والصفة مشتقة كما أنَّ الفعل مشتق، فكان فرعاً كما أنَّ الفعل فرع، فإذا انضم إليه سبب آخر مُعَا الصرف، نحو: «أحمر»، و«أصفر»، و«عُشَّان»، و«سكران»، فهـ أحمر، وشبهه لا يتصرف للصفة ووزن الفعل، وكذلك لو صفته لكان غير متصرف أيضاً لأنَّ هذا الفعل قد صُغِرَ في التعجب، قال الشاعر:

يا ما أمتلحَ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمْرِ

وأما المعدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له، نحو اشتقاق «عُمر» من «عامر»، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين المعدل وبين الاشتقاق الذي ليس بمعدل أنَّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول، كـ «ضارب» من «الضرب»، فهذا ليس بمعدل، ولا من الأسباب الحانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب. والمعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون المعدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول عنه، فهـ عُمر، علم معدول عن «عامر»، علماً أيضاً، وكذلك «زُقر» معدول عن «زافر» علماً أيضاً، وفي الأعلام «زافر»، وإليه تُنسب الزافرية، وزافر من زُقر الحمل يزفره إذا حمّله، و«قُتم» معدول عن «قائم» علماً، وهو منقول من «القائم»، وهو اسم الفاعل من «قُتم»، إذا أعطى كثيراً، و«زُحل» معدول عن «زاحل» سُمِّيَ بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أنَّ ذلك ليس في أصول النكرات.

٥ - فصل من كتاب الزمخشري : شرح التصريح على التوضيح^(١)

نوعا الاسم الذي لا ينصرف

... (ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان: أحدهما ما يمتنع صرفه لعلّة واحدة، وهو شيان، أحدهما ألف التانيث مطلقاً، أي مقصورة كانت، أو ممدودة)^(٢)، وإليه الإشارة بقول الناظم:

فألف التانيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كيفما وقع

لأن وجود ألف التانيث في الكلمة علّة، ولزومها بمنزلة تانيث ثان، فهو بمنزلة علّة ثانية، وهو الذي حوّر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر و(صحراء) بالمدّة (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء، والقصر اسم جبل بالمدينة و(ذكرها) بالمدّة علم نبي (أم مفرداً كما تقدم) تمثيله (أم جمعاً كجرسى) بالقصر جمع جريح و(أصدقاء) بالمدّة جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كجبلي) بالقصر (وحمراء) بالمدّة، وأصلها عند سيبويه حمري بالقصر بوزن مكري، فلما قصدوا المدّة زادوا قبل ألفها أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب، لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المدّة، ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث، وقلب الأولى أيضاً محلّ بالمدّة المطلوب، فل يبق إلا قلب الثانية همزة، وذهب إلى أنّ الألف الأولى للتانيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعّل، ومؤنث فعلان مضعّف بأنّه يفضي إلى وقوع علامة التانيث حشو، أو ذهب بعضهم إلى أنّ الألفين ممّا للتانيث، وردّ

(١) من كتاب الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٠/٢ - ٢١٢.

(٢) ما وضع بين قوسين في هذا الفصل هو كلام ابن هشام في كتابة «توضيح المسالك إلى

ألمة ابن مالك»، وما ليس بين قوسين هو شرح الأزهري لكلام ابن هشام.

بعدم التنظير وإذا ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) شيء (الثاني الجمع
 للموازن لمفاعل ومفاعل) في كون أوله حرفاً مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير
 عوض، يليها كسر أصلي مفلوظ به، أو مقدّر على أول حرفين بعد الألف،
 ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدرهم)
 ومساجد يكسر ما بعد الألف لفظاً ودواب ومداري يكسر ما بعد الألف
 تقديرًا إذ أصلهما دواب ومداري بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير
 منوي به وبما بعده الانفصال كمصاييح (ودناتير) فإن الجمع متى كان بهذه
 الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية، وفرعية المعنى
 بالدلالة على الجمعية، فليستحق المنع من الصرف، والدليل على أن هذا
 الجمع خارج عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها
 حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كمذافر بالعين المهملة والمذال المعجمة
 والفاء والراء الجمل الشديد، أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقيًا
 «كيمان وشام»، وأصلهما: «يمني وشامي»، أو تقديرًا «كنهام»، فإن
 الألف في «تهامة» موجودة قبل النسب، فهي كالعوض، فكأنه نسب إلى
 فعل مثل «شام» بسكون العين أو فعل «كيمان» بفتح العين، أو ما يلي
 الألف ساكن «كعبال» بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع
 «عبالة»، وهي النقل. يقال: ألقى حبله حبالته، أي ثقله، أو مفتوح
 «كبراكا» بفتح الموحدة والراء، وهي النبات في الحرب، أو مضموم
 «كتدارك» مصدر «تدارك»، أو عارض الكسر لا لأجل اعتلال الآخر
 «كتوان وتدان»، وأصلهما تواني وتداني بضم النون فيهما، قلبت الضمة
 كسرة وأحذف إعلال قاض، أو ثاني الثلاثي محرك «كطواحية وكراهية»،
 مصدرين، أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه
 أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كان مسبقين بها «كتفاري ووباري»
 نسبة إلى تفار ووبار، قيلتين، أو غير منفكين عن الألف «كحواري» وهو
 الناصر، و«حوالي» وهو المحتال بخلاف نحو: «قماري وكراسي» فإن
 اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو: قمري وكروسي، فليست الياءان

عارضتين في الجمع، «فكماري» ونحوه بمنزلة مصاييح، وإلى ذلك أشار الناظر بقوله:

وَكُنْ لِحُمْسٍ مُثْبِتٍ مَقَاعِلًا أَوْ الْعَقَائِلِ بِمَشْرِ كَافِلًا
(وإذا كان مفاعل) معتلاً (منقوصاً) فقد تبدل كسرتة فتحة فتقلب ياءؤه
ألفاً) لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويجري مجرى الصحيح (فلا ينون)
بحال اتعاقب، ويقدر إعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهي
البكر، (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والتقصير، وهو مثل الشوكة تحك
بها المرأة رأسها. وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرتة)
وياءؤه على حالهما (فإذا خلا من هـ أل هـ و) من (الإضافة أجرى في) حالتي
(الرفع والجزم مجرى قاضي وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في
حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوارٍ وهـ مورت بجواره. قال الله
تعالى: ﴿وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ﴾^(١) ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ﴾^(٢) فنواش مرفوع على
الابتداء، وليال مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
وَذَا أَهْنَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي زَفْعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَنَارِي

(١) الأعراف: ٤٦.

(٢) العنكبوت: ١-٢.

٥ - فهرس المحتويات

الصفحة

٥	- المقدمة
١٥	- الفصل الأول: التنوين والصرف والممنوع من الصرف
١٥	١ - تعريف التنوين
١٦	٢ - نوعا التنوين
١٦	أ - التنوين الأصيل
١٩	ب - التنوين غير الأصيل
٢٠	٣ - تعريف الصرف والممنوع من الصرف
٢٠	أ - في اللغة
٢١	ب - في الاصطلاح الصرفي
٢١	ج - في الاصطلاح النحوي
٢٧	٤ - حكم الممنوع من الصرف
٢٩	- الفصل الثاني: علل الممنوع من الصرف عند النحاة
٢٩	١ - تمهيد
٣١	٢ - تاريخ القول بالعلّة النحوية ومواقف العلماء منها
٣٨	٣ - علل الممنوع من الصرف

- ٤ - تحليل جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً من الكسرة .. ٤٧
 ٥ - تحليل بقاء الممنوع من الصرف غير منصرف
 إذا كان مضافاً إليه ٥٠

- الفصل الثالث: الجمع المماثل لـ « مفاعل » و « مفاعيل »

- والملاحق به ٥٣
 ١ - الجمع المماثل لـ « مفاعل » و « مفاعيل » ٥٣
 ٢ - صيغ ما جاء مماثلاً لـ « مفاعل » و « مفاعيل » ٥٥
 ٣ - حكم الملاحق بالجمع المماثل لـ « مفاعل » و « مفاعيل » ٥٩
 ٤ - تحليل النحاة لمنع صرف المماثل لـ « مفاعل »
 و « مفاعيل » والملاحق به ٦١
 ٥ - تحليل النحاة لمنع الملاحق بالجمع المماثل لـ « مفاعل »
 و « مفاعيل » من الصرف ٦٤

- الفصل الرابع: الممنوع من الصرف المنتهي بـ ألف التانيث

- ١ - زيادة الألف في الأسماء ٦٥
 ٢ - الممنوع من الصرف المنتهي بـ ألف التانيث المقصورة ٦٦
 ٣ - الممنوع من الصرف المنتهي بـ ألف التانيث الممدودة ٦٩
 ٤ - تحليل النحاة لمنع الاسم المنتهي بـ ألف التانيث
 من الصرف ٧٥
 ٥ - وزن « أشياء » وتحليل منعها من الصرف ٧٩
 ٦ - وزن « خوغاء » وإجازة صرفها وعدمه ٨٣

- الفصل الخامس: الوصف الممنوع من الصرف

- ١ - تمهيد ٨٥
 ٢ - الوصف الذي على وزن « قملان » الممنوع من الصرف ٨٦

٣ - تحليل منع الوصف الذي على وزن « فَعْلَان » ومؤنثه

« فَعْلَى » من الصرف ٨٩

٤ - الوصف الذي على وزن الفعل ٩٥

٥ - تحليل النحاة لمنع الوصف الذي على وزن « أَفْعَل »

والذي لا يؤنث بالتاء من الصرف ٩٨

٦ - الوصف « المعدول » الممنوع من الصرف ١٠٢

٧ - تحليل النحاة لمنع الوصف « المعدول » من الصرف ١٠٩

٨ - التسمية بالوصف الممنوع من الصرف ١١٢

- الفصل السادس: العلم الممنوع من الصرف ١١٥

١ - تعريف العلم ١١٥

٢ - أنواع العلم ١١٦

٣ - علة العلمية عند النحاة ١١٨

٤ - العلم المركب تركيباً مزجياً وأوجه إعرابه ١٢١

٥ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم المركب تركيباً مزجياً ١٢٩

٦ - العلم « المعدول » وحكمه ١٣٢

٧ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم « المعدول » ١٤١

٨ - العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين الممنوع من الصرف ١٤٢

٩ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي

بألف ونون مزيدتين ١٤٦

١٠ - العلم المؤنث ١٤٧

أ - الحكم العام للعلم المؤنث بالنسبة إلى الصرف وعدمه .. ١٤٧

ب - تسمية المذكر باسم مؤنث ١٥٠

ج - أسماء القبائل ١٥١

د - أسماء الأحياء ١٥٤

هـ - أسماء البلدان ١٥٥

- و - أسماء سور القرآن الكريم ١٥٨
- ز - أسماء حروف المعجم ١٦٠
- ح - أسماء الأحيان ١٦١
- ١١ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم المؤنث ١٦٢
- ١٢ - العلم الأصحجي الممنوع من الصرف ١٦٦
- ١٣ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم الأعجمي ١٧٥
- ١٤ - العلم الموازن للفعل ١٧٨
- ١٥ - التسمية بتشية الأفعال ١٨٣
- ١٦ - التسمية بجمع الأفعال ١٨٣
- ١٧ - تحليل منع العلم الموازن للفعل من الصرف ١٨٤
- ١٨ - العلم المنتهي بآلف الإلحاق المقصورة الممنوع من الصرف .. ١٨٥
- ١٩ - تحليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي
بآلف الإلحاق المقصورة ١٩١
- ٢٠ - صرف العلم الممنوع من الصرف إذا نكّر ١٩٣
- الفصل السابع: حكم الممنوع من الصرف إذا صغر ١٩٧
- ١ - تعريف التصغير ١٩٧
- ٢ - الحكم العام للممنوع من الصرف إذا صغر ١٩٧
- ٣ - حكم الاسم المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل» إذا صغر ١٩٨
- ٤ - حكم الاسم المنتهي بآلف التأنث المقصورة
أو الممدودة إذا صغر ١٩٨
- ٥ - حكم الوصف الذي على وزن «فعلان» الممنوع من
الصرف إذا صغر ١٩٨
- ٦ - حكم الوصف «المعدول» الممنوع من الصرف إذا صغر .. ١٩٩
- ٧ - حكم الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن
«أفعل» إذا صغر ١٩٩

- ٨ - حكم العلم المؤنث الممنوع من الصرف إذا صغر ٢٠٠
- ٩ - حكم العلم المركب تركيباً مزجياً إذا صغر ٢٠٠
- ١٠ - حكم العلم المعدول إذا صغر ٢٠٠
- ١١ - حكم العلم الأعجمي إذا صغر ٢٠٠
- ١٢ - حكم العلم المنتهي بآلف ونون زائدتين إذا صغر ٢٠١
- ١٣ - حكم العلم المنتهي بآلف الإلحاق المقصورة إذا صغر ٢٠١
- ١٤ - حكم العلم الممنوع من الصرف الذي على وزن الفعل إذا صغر ٢٠١
- ١٥ - حكم العلم المؤنث الذي يجوز فيه الصرف والمنع إذا صغر ٢٠١
- ١٦ - حكم الاسم المصروف إذا صغر ٢٠٣
- ١٧ - التخفيف وحكم العلم الممنوع من الصرف إذا خفف ٢٠٣

- الفصل الثامن: حكم الاسم الممنوع من الصرف إذا كان منقوصاً .. ٢٠٥

- ١ - تعريف الاسم المنقوص ٢٠٥
- ٢ - أنواع الممنوع من الصرف المنقوص ٢٠٥
- ٣ - حكم ما كان منقوصاً على مثال « مفاعل » و « مفاعيل » أو ملحقاً بهما ٢٠٦
- ٤ - حكم الممنوع من الصرف المنقوص إذا كان وصفاً أو علماً .. ٢٠٩

- الفصل التاسع: صرف الممنوع من الصرف ومنع

- المصروف من الصرف ٢١٣
- ١ - صرف الممنوع من الصرف في الشعر ٢١٣
- ٢ - صرف الممنوع من الصرف في النثر ٢١٨
- ٣ - صرف الممنوع من الصرف في بعض لغات العرب ٢٢٠
- ٤ - منع صرف المصروف في الشعر ٢٢١

٥ - حكم الاسم المصروف إذا منع من الصرف للضرورة

الشعرية وإعرابه ٢٣٢

٦ - منع صرف المصروف في النثر ٢٣٤

٧ - منع صرف المصروف في بعض لغات العرب

وبعض مذاهب النحاة ٢٤٥

- الفصل العاشر: دعوات تبسيط باب الممنوع من الصرف ٢٤٧

١ - تمهيد ٢٤٧

٢ - الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل النحوي عامة ٢٥٤

٣ - الدعوة إلى إلغاء القول بتعليل موانع الصرف ٢٥٨

٤ - الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل وتطبيق ذلك على

باب الممنوع من الصرف ٢٥٩

٥ - الدعوة إلى رفض حلل النحاة في الممنوع من الصرف

وتعليل الصرف بالتنكير وعدم الصرف بالتحريف ٢٦٣

٦ - الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف ٢٧٣

- الفصل الحادي عشر: خلاصة البحث ٢٧٩

١ - فصول من كتاب سيبويه: الكتاب

- هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من

الانصراف في النكرة والمعرفة ٢٨٧

- هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة

ولا نكرة ٢٨٨

- هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة ٢٨٩

٢ - فصول من كتاب المبرّد: المقتضب

- هذا باب أفعل ٢٩٢

- هذا باب ما يسمّى به من الأفعال وما كان على وزنها ٢٩٣
- هذا باب ما ينصرف مما سمّيت به مذكّراً من الأسماء العربية ٢٩٦
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سُمّي به
- ما هو على ثلاثة أحرف ٢٩٨
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعْل ٢٩٩
- هذا باب ما كان من فُعِلَ ٢٩٩

٣ - فصول من كتاب الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف

- باب ما يكون في أوله هذه الزوائد الأربع وهي:
- الألف، والتاء، والنون والياء ٣٠٠
- هذا باب ما كانت في أوله التاء أو النون ٣٠٢
- هذا باب الأفعال إذا سمّيت رجلاً بشيء منها فكان ذلك
- على مثال في الأسماء ليست الأفعال أحقّ به من الأسماء ٣٠٦
- باب تشية الأفعال وجمعها إذا سمّيت بها رجلاً ٣٠٧

٤ - فصل من كتاب ابن يعيش: شرح المفصل

- الاسم الممنوع من الصرف ٣٠٩

٥ - فصل من كتاب الزمخشري: شرح التصريح على التوضيح

- نوعا الاسم الذي لا ينصرف ٣١٩

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية ٣٢٥
- ٢ - فهرس قوافي الشواهد الشعرية ٣٣٣
- ٣ - فهرس الأعلام ٣٤١
- ٤ - فهرس المصادر والمراجع ٣٦٣
- ٥ - فهرس المحتويات ٣٧٧

